سفير د . حسين شريف

السياسة الخارجية الأمريكية فى السبعينات والثمانينات



م[illegible] رؤى وتحركات نيكسون - كيسنجر

اهداءات ١٩٩٩
مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع
القاهرة

السياسة الخارجية الأمريكية
فى السبعينيات والثمانينيات

من خلال رؤى وتحركات
نيكسون ـ كيسنجر

سفير د . حسين شريف



الهيئة المصرية العامة للكتاب

الجزء الأول

السياسة الخارجية الأمريكية
فى السبعينيات

من خلال
رؤى وتحركات
نيكسون - كيسنجر

تمهيد

شكل كل من الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنرى كيسنجر ثنائياً متميزاً فى تاريخ العلاقات الخارجية الأمريكية وكانت لرؤى هذا الثنائى وتحركاتهما تأثير واضح فى بلورة الخطوط العامة للمبادئ والسياسات التى شهدتها حقبة السبعينيات واستمر نبضها فى التأثير على مجمل التصورات الأمريكية حتى وقتنا هذا.

وقد تشكلت هذه الرؤى من خلال التصورات التى آمن بها كيسنجر كأساس للتحرك الأمريكى ومن خلال رسائل الرئيس نيكسون إلى الكونجرس الأمريكى مبشراً بظهور عالم جديد يقوم على رؤى جديدة فى العلاقات الدولية.

وتكتسب مؤلفات كيسنجر أهمية خاصة على مجريات السياسة الدولية نظراً للدور الذى لعبه فى رسم ووضع خطط السياسة الخارجية الأمريكية باعتبار شغله منصب المستشار للرئيس الأمريكى للأمن القومى، ثم وزيراً للخارجية. ومن خلال العرض الذي قدمة «مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية»، ومن خلال مؤلفات هنرى كيسنجر يمكن أن نلخص وبسرعة الأفكار الرئيسية للكتب الثلاث التى تضمنها العرض لنبين مدى تأثير نظريات كيسنجر على تطبيقات السياسة الخارجية الأمريكية فى عهد الرئيس نيكسون.

١ ـ السياسة الخاجية الأمريكية (ثلاثة موضوعات).

٢ ـ ضرورة الاختيار.

٣ ـ المشاركة المتعبة.

وذلك فى محاولة لمعرفة الخطوط الرئيسية لمنهج كيسنجر فى معالجة المشاكل السياسية الخارجية والتى يمكن أن تفيد فى تتبع المواقف المحتملة للولايات المتحدة الأمريكية إزاء المشاكل الدولية الراهنة.

هذا عن تصورات كيسنجر، أما الرئيس نيكسون فلم يخف فى رسالته إلى الكونجرس إصرار حكومته على أن تستمر الولايات المتحدة فى دورها القوى على مسرح السياسة العالمية، ويقول أن ذلك سوف يستمر «طالما كانت مصالحنا هى التى تحدد مدى ارتباطاتنا وليس العكس».

والجديد فى هذا الدور قد رده نيكسون إلى الظروف المتغيرة عالمياً والتى استوجبت إعادة النظر فى المفاهيم القديمة، تلك المفاهيم المتمثلة فى الافتراض القائل بأن الولايات المتحدة أكثر إلماماً بمصالح الآخرين، وفى استكانة هؤلاء إلى فعالية المساعدة الأمريكية. واستطرد نيكسون قائلاً أن ذلك التغيير قد جاء أيضاً بمضاعفات ينبغى الحذر بشأنها مستقبلاً، وعنى بذلك الشعور الداخلى فى الولايات المتحدة بأنها لم تعد بحاجة بعد لمساعدة الآخرين، وشعور مقابل لدى أولئك بأنه لم يعد بوسعهم الاعتماد على الولايات المتحدة.

فالدور الجديد للولايات المتحدة فى اتصالها بالمشاكل العالمية يعتمد فى رأى نيكسون، على وجود صياغة توفر الانسجام بين شمول المصالح الأمريكية وبين إمكانيات شركائها وقوتهم. ويضيف نيكسون بأن نجاح هذه الصياغة، أى مبدأ نيكسون، ليست من قبيل الترف، فهى ضرورة تعكس حقائق العصر التالية:

ـ أن الدور الرئيسى للولايات المتحدة ما زال ضرورياً.

ـ أن الدول الأخرى قادرة ويجب أن تضطلع بمسئوليات أكبر لمصالحها وللصالح الأمريكى.

- أن التغيير فى علاقات القوى من الناحية الاستراتيجية يستدعى وجود نظريات جديدة.

- أن ظاهرة تعدد المراكز في العالم الشيوعى تطرح تحديات مختلفة وفرصاً جديدة.

وقد اعتنقت الولايات المتحدة هذه السياسات نتيجة التغيير وهى تدرك أن هذه السياسات سوف تختبر بواسطة التطورات التى يحملها المستقبل.

لم يكن عالم السبعينات قد تم التنبؤ به منذ عشر سنوات والمؤكد أن عالم الثمانينيات سوف يجعل كثيراً من الآراء السائدة اليوم غير ذات موضوع.

إن مصدر عظمة أمريكا التاريخية يكمن فى قدرتها على التنبؤ، بما يجب أن تفعله وأن تفعله.

والمعتقد أن الولايات المتحدة حالياً لديها الفرصة لتحريك العالم نحو السلام المكين، وأن الأمريكيين الذين يعملون مع بعضهم ومع الأمم الأخرى يستطيعون أن يحققوا هذه الرؤيا.

والله ولى التوفيق

المؤلف

سفير/ د. حسين شريف

القسم الأول

مجمل الرؤى والتصورات الأمريكية
فى مجال العلاقات الخارجية

أولا: تصورات كيسنجر

١ ـ يوضح كيسنجر الارتباط الوثيق بين السياسة الداخلية والخارجية، فيذكر أن النظام الداخلي لدولة ما له تأثير حاسم على أهدافها الخارجية. ثم يعرض التغييرات التى حدثت فى العلاقات الدولية كنتيجة:

(أ) الازدياد لعدد المشتركين فى النظام الدولى بظهور دول حديثة منذ عام ١٩٤٥.

(ب) للمخاطر المحتملة للتكنولوچيا الحديثة وإن كان الخوف من التدمير المتبادل قد أدى إلى ضغط السلام والاعتماد على مقاييس سيكلوچية فى الردع.

(جـ) للتنافس الإيديولوچى الذى يعطى أهمية رمزية حتى للمشاكل الثانوية فى المجال الجغرافى السياسى.

ويذكر كيسنجر أن هذه التغييرات التى تبلورت بعد الحرب العالمية الثانية فتحت عصر السياسية الخارجية العالمية، وعقدت من مشكلة السياسة الخارجية ونشأت عدة انقسامات معاصرة سببها نظام الحكم الداخلى بما يشتمل عليه من عوامل التقاليد التاريخية والقيم الاجتماعية والنماذج والنظم الاقتصادية..إلخ، ولتوضيح ذلك استعرض كيسنجر عاملين هما:

العامل الأول: البنيان الإدارى للحكم.

العامل الثانى: التجربة التكوينية للمجموعات الحاكمة.

(١) **فبالنسبة للعامل الأول:** يحدد مدى انعكاس البنيان الإدارى أو النظام فيذكر أن البيروقراطيات الحديثة مثل النظم الرئاسية ذات التقاليد الثابتة كالولايات المتحدة تشكو من الإفراط فى خلق المؤسسات والإفراط فى البيروقراطية حتى أن الدراسات أصبحت وسيلة لقتل الوقت. أما المجتمعات التى ترتكز على إيديولوجية خاصة فينقصها الإبداع وتعتمد على الشرح والتفسير ووصلت إلى درجة من التعقيد أمام ضرورة الحصول على الموافقة على القرارات من الأجهزة الاجتماعية المختصة، وأما البلدان فتنقصها العناصر الأولية للإدارة الفعالة وعدم توفر الهياكل ومن ثم نجد أن نتيجة هذا التباين فى التطور الإدارى فى الحكم فى البلاد المختلفة هى عدم استقرارهم الدولى.

(٢) وبالنسبة للعامل الثانى الخاص بطبيعة القيادة فقد قدم دراسة لنماذج ثلاثة هى:

(أ) **النموذج الواقعى(البيروقراطى)** وهو يمثل صفوة المجتمع الأمريكى والدول الغربية ويتميز بالواقعية التى تهتم بالأساليب أكثر من اهتمامها بالأحكام ويعالج المشاكل بطريقة عملية ميكانيكية إلى حد ما وبالتالى فإن السياسة الخارجية ترتكز على القاعدة التى تنادى بأنه عندما يكون هناك خلاف بين طرفين فإن الحقيقة تكمن فى منتصف الطريق.

(ب) **زعماء من النموذج الإيديولوچى** وهو يمثل الحكام الشيوعيين ويتميز هذا النموذج بالآتى:

- أن الإيديولوچية الشيوعية توفر لهم العناصر التى تبحث عن الحقيقة وتضمن النجاح النهائى وأن مفاهيمها هى التى تعالج التناقضات التى تظهر فى داخل الدولة أو فيما بين الدول الشيوعية.
- أن الرؤساء الشيوعيين لا يكفون عن التأكيد بأن الماركسية اللينينية هى مفتاح التفوق الذى يتميزون به على العالم الخارجى وبصفتهم

ماركسيين لينينيين فهم مقتنعون بأنهم يدركون تطور التاريخ بشكل أفضل من إدراك العالم غير الشيوعى.

- يصعب على المفاوضين الماركسيين الاقتناع بحجج الجانب الغربى الذى لا يقر قوانين التطور التاريخى ومهما قال المفاوض الغربى فإنهم يعتقدون أنهم يفهمونه أكثر مما يفهم هو نفسه.

- إذا ما واجهوا بعض التنازلات فإن ذلك يتأتى عن طريق الأمر الواقع فقط وليس عن طريق أفراد أو نتيجة تطورات فى المساومة.

- مهما انخفضت حدة الحرارة الإيديولوچية فإن الصرامة تقتضى الاحتفاظ بموقف عدائى مذهبى تجاه العالم غير الشيوعى وذلك حتى فى أوج فترات التعايش السلمى.

- ترتكز كل علاقة دبلوماسية عادية مع البلاد الشيوعية الماركسية اللينينية على العوامل الموضوعية (وفيها البنيان الاجتماعى والتطورات الاقتصادية وصراع الطبقات بالذات) بوصفها أكثر أهمية من المعتقدات الشخصية لرجال الدولة.

- يوجه القادة الشيوعيون جزءا كبيرا من نشاطهم فى نزاعات وصراعات داخلية الأمر الذى يفسر شكوك وريبة القادة الشيوعيين تجاه العالم الخارجى.

- هذا المزيج من الصفات الفردية والبنيان الاجتماعى يؤثر أيضاً على العلاقات بين الدول الشيوعية بعضها البعض.

- إذا كانت المعتقدات الأساسية لدى القادة الشيوعيين متشابهة فإن أثر البنيان الداخلى لكل بلد من بلادهم على العلاقات الخارجية يختلف اختلافا كبيرا.

(جـ) زعماء من نموذج الحكام الثوريين المصلحين: وهو يمثل الدول النامية ويتميز بالآتي:

- أن الواقع الذى يهم الثوريين هو العالم الذى يريدون خلقه وليس العالم الذى يناضلون لازالته بمعنى أن القيمة وراء تضحياتهم هى فى تطلعات كل منهم للمستقبل ودأبهم فى السعى إلى السلطة السياسية.
- يقتنع غالبيتهم فى أن المغامرات الخارجية هى عامل مناسب لتجنب وإخفاء المشاكل الداخلية.
- تجتذب الشيوعية كثيرين من هولاء الحكام لا بنظرياتها الاقتصادية الماركسية وإنما لأنها تنادى بأن تكون السلطة مطلقة وشرعية.
- كثيراً ما تأخذ تصرفاتهم صورة عدائية للغرب حيث يتوفر لذلك الدافع متمثلا فى العداء ضد الاستعمار وهذا فى الواقع هو العامل الأساسى للوحدة بين كثير من البلاد الجديدة.
- يستفيدون من التنافس بين القوى الكبرى.

والخلاصة أن نماذج حكومات عصرنا تمثل تحدياً لم يسبق له مثيل لاقرار نظام دولى ثابت وهذه هى مشكلة عصرنا.. ولكن هناك دلائل للتفاؤل فالجيل الثانى والثالث من قادة الدول الحديثة والدول الشيوعية بدأ يتحرر من جمود العقيدة والاندفاع ومن ثم راح يتجه إلى ملاءمة تصرفاته من ظروف المجتمعات التى ساهم فى خلقها إلا أن هذه ليست حتى الآن إلاظواهر ودلالات.

(٣) الموضوع التالى فى المشاكل الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية:

يوضح كيسنجر الصورة الحقيقية للعلاقات السياسية الدولية فى الآتى:

أن العالم تتنازعه ملامح ظاهرة جديدة وستظل تتنازعه لمدة قد تطول عشرة أعوام قادمة، قطبان هما الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية

وسيعمل كل منهما على حماية مصالحه وسيظل الجوهر (زعامة ثنائية) ويحاول كل فريق أن يفرض سيطرته العسكرية والسياحية والاستماتة من أجل تحقيق التفوق على الفريق الاخر. هذا مع سعى حثيث، ومنافسة من كل من الجانبين لمحاولة استقطاب الدول غير المنحازة وقطع الطريق على المنافس من أن يحرز سبقا أو تفوقاً عسكرياً أو سياسياً.

ومن الملامح أيضاً فشل القطبين فى الحيلولة دون ظهور أقطاب أخرى، فقد ظهرت أمم جديدة وجدت نفسها فى غير حاجة الى أى من القطبين وإنما استمدت عنصر الحماية من جوهر التنافس بين القطبين ذاتهما.

وعلى ذلك يجب أن تؤسس الولايات المتحدة سياستها الخارجية على ما يلى:

(أ) الحاجة الملحة لتفسير ما اصطلح على تسميته فى العصر الذرى القوة توازن القوى، ومعنى النصر والتفوق والاستقرار.

(ب) فى نطاق الأحلاف عامة التى أقامتها الولايات المتحدة: ضرورة الاتفاق على تفسير معنى الحظر ووضع المفهوم المشترك لمصالحهم وقيام الرغبة فى التعاون المتبادل وتوفير الوسائل الفنية اللازمة لتطبيق السياسات.

(جـ) فى نطاق حلف الأطلنطى ـ فإن الحلف يمر بأزمة نتيجة ازدياد قوة الاتحاد السوفيتى النووية ودخول الولايات المتحدة فى مباحثات معه للحد من استخدام الأسلحة الذرية دون مشاركة من جانب الأوربيين ـ ضرورة أن ترتكز العلاقات على مصالح أكثر منها التزامات نظرية بحتة ومنذ الآن يجب أن تكون القيادة العليا لحلف الأطلنطى الأوروبى وأى تحسين للعلاقات بين بلاد أوروبا الشرقية والغربية يجب أن يأتى من أوروبا نفسها مع بقاء الولايات المتحدة فى موقف التحفظ.

على أن تقوم دول ساحل الأطلنطى بمعالجة مشاكل منها:

ـ ما هى الأدوار المتعلقة بأوروبا والولايات المتحدة فى الاتصالات بين الشرق والغرب.

ـ هل يمكن أن تهتم أوروبا الغربية بدور أساسى بالنسبة لأوروبا الشرقية. بينما تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور بالنسبة للاتحاد السوفيتى.

ـ فى أى قطاع من العالم يمكن القيام بعمل مشترك وأين يمكن اتخاذ مواقف سياسية مختلفة وكيف يمكن لأمريكا وحلفائها الاتفاق على مثل هذه المواقف المتعارضة.

ويذكر كيسنجر أن مهمة الولايات المتحدة الأساسية فى مجال العلاقات سوف تكون مطابقة ضرورات التكامل مع ضرورات الاستقلال والوحدة.

– فى مجال العلاقات مع الدول النامية، يجب إعادة النظر بصورة جذرية فى مسألة التدخل الأمريكى فى جهود هذه الأمم لإكسابها الاستقرار السياسى ويجب أن تكف عن أن تصور لهم أن القضية هى الوسيلة لوقف انتشار الشيوعية فمن العجيب أن الماركسية مثالياتها وليست نظرياتها هى التى تجذب وتغرى.

– تأتى مشكلة النوايا السوفيتية: فإنه كلما بعد الأمل فى احتمال التفاهم مع السوفيت ازدادت أهمية هذا التفاهم لدى الولايات المتحدة.

وأخيراً أن الهدف الرئيسى لمن يقوم برسم السياسة الخارجية هو تحديد مفهوم المصالح الوطنية الأساسية بوصفها المحور الذى تدور عليه السياسة الخارجية على أساس واقعى فيجب أن نحدد ما يلى:

ـ ما الذى تمليه علينا مصلحتنا ؟

ـ ما الذى يجب أن نحققه مما ورد فى البند السابق.

ويعتمد هذا التحديد على تفهم واقع الاتجاهات التاريخية وعلى حسن تقدير التحولات الجديدة، وحسن وضع الأولويات المختلفة.

(٤) المفاوضات الفيتنامية :

ركز كيسنجر على الدروس المستفادة وأهمها ضرورة الاتفاق على الأهداف السياسية ثم العودة بعد ذلك للاتفاق على التفاصيل وفى هذا الإطار لايلزم الدخول فى تفاصيل الانسحاب التدريجى والمتبادل للقوات الحربية وإن كان من الممكن وضع بعض الأسس مثل :

- أن يتم الانسحاب على فترة طويلة نسبياً بحيث يقوم نظام سياسى فيتنامى خالص فى فيتنام الجنوبية لا يسيطر عليه الشيوعيون.
- أن يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء للعنف خلال فترة الانسحاب.
- أن يترك للفيتناميين الجنوبيين أمر تحديد النظام السياسى الذى يلائمهم خلال المدة التى يتفق عليها للانسحاب.

(٥) وفى كتابات أخرى عن حقبة الستينات :

- يعتبر كيسنجر الستينات بمثابة نقطة تحول فى علاقات الولايات المتحدة الخارجية بحيث انقضت الفترة التى كانت فيها أمريكا القوة التى لا تقهر بسبب تعاظم قوة الشيوعية بسرعة وتدهور مركز أمريكا فى العالم فنشأت مشاكل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتسليح بالصواريخ فى مواجهة الاتحاد السوفيتى والتوسع الشيوعى فى الدول المختلفة ومصير الديمقراطية فى الدول حديثة الاستقلال وجدوى حلف الأطلنطى وأصبحت المشكلة هى مشكلة بقاء وأمن بالنسبة لها ويذكر كيسنجر أنه باستمرار هذه الاتجاهات فإن مستقبل الحرية سيكون مظلماً إذ أن الاتحاد السوفيتى – مدفوعاً بتزايد قوته وضعف الغرب ـ سيمارس الضغط فى مجالات كثيرة وسيكون للمعسكر الشيوعى نفس القوة الجذابة التى كانت لأوروبا فى القرن التاسع عشر وسيتصدى كنموذج للتقدميين.

فى مواجهة هذه المشكلة يدعو كيسنجر إلى دراسة كل البدائل وعدم الاعتماد الكلى على الردع. فناقش البدائل التالية :

(أ) جدوى الردع أو مشكلة الردع تتمثل فى :

- اعتماده على معايير سيكلوجية أساساً - فالردع يستهدف وقف سلسلة من المواقف عن طريق إثبات أن هذه المواقف ليست هى أفضل البدائل المتوفرة فى وضع معين. فهو يعتمد على عامل غير متطور هو طريقة تفكير العدو المحتمل.
- سرعة تغير التكنولوجيا بحيث ان السياسات التى تتبع الآن قد لا تصلح للغد.
- طبيعة الاستراتيجية الحاضرة حيث انه ليس من السهل فى عصر الصواريخ أن تصبح دولة ما محصنة من أى هجوم حتى لو توفرت لديها أحسن الوسائل ويصل كيسنجر حتى للتشكيك فى مقدرة الضربة الثانية كعامل ردع.

(ب) الحرب المحدودة وهدفها تقوية الردع وإذا حدث وفشل الردع فإنه توجد الفرصة للتسوية فهى مبنية على نوع من المساومة الماكرة التى لا تتعدى قيودا معينة.

(جـ) حرب العصابات وتتطلب ظروفاً خاصة ملائمة لكى تكون ممكنة يمكن أن تستمر إذا وجدت تأييداً من الخارج.

(د) الحاجة إلى الدفاع المحلى إلى جانب استراتيجية خوض الحرب.

(٦) الولايات المتحدة وأوروبا :

لخص كيسنجر مشكلة الأمن الأوروبى فى الآتى:

- يستطيع الاتحاد السوڤيتى تهديد أوروبا من أراضيه.
- ليست هناك دولة أوربية قادرة بمفردها على الصمود أمام الضغط السوڤيتى ولذا لا يمكن فصل الأمن عن الوحدة أى لابد من الوحدة لأمن أوروبا.
- إن التهديد بحرب شاملة يفقد قابليته للتصديق ولمعناه الاستراتيجى لذلك لا يمكن مباشرة أمن أوربا من أمريكا الشمالية.

وأشار كيسنجر فى هذا المقام إلى أنه مهما كسب الاتحاد السوڤيتى فى الشرق الأوسط فإنه من الممكن تعويض ذلك بزيادة قوة أوروبا فى المناطق

غير الملتزمة. وفى مواجهة هذه المشكلة يعتقد كيسنجر أن الحل المنطقى يكمن فى حلف الأطلنطى واستراتيچيته ويقترح هنا التخصص داخل الحلف الذى يتيح للولايات المتحدة أن تركز على القوات النووية بينما يركز حلفاؤها على القوات التقليدية فإذا اتفق الحلف على الهدف من قوته النووية فإنه يمكن أن يضع الحلفاء جزءا من قواتهم الرادعة تحت قيادته.

ثم أشار إلى مشكلة ألمانيا فذكر أن الصورة المثالية هى أن تكون هناك ألمانيا القوية التى تستطيع أن تدافع عن نفسها. ويذكر كيسنجر أن تقسيم ألمانيا سيبقى قائماً مهما عملت الدبلوماسية الغربية. وأن نجاح أى خطة للتوحيد ليست متعلقة بإمكان تحقيق الوحدة بقدر ما هى متعلقة بإمكان الاتفاق مع الاتحاد السوڤيتى وما يداخل ذلك من مشكلات عويصة.

وأمام مشكلة استحالة الحرب كأداة للسياسة طالب كيسنجر بعقد اتصالات جديدة لانهاء التوتر وقال أنه ليس أمام أية دولة إلا أن تحاول بلوغ أهدافها عن طريق المفاوضات، فالحرب الباردة يجب انهاؤها لكى تتجنب البشرية أهوال الحرب الساخنة. ويخلص أيضاً إلى أنه لابد وأن يكرس القطبان الكبيران ـ الاتحاد السوڤيتى والولايات المتحدة ـ كل جهودهما لمنع سباق التسلح وأن أى تفكير فى الرقابة على السلاح ومرده مشكلة الهجوم المفاجئ وينبغى أن تكون الرقابة على الأسلحة وسيلة لزيادة الاستقرار لا مقدمة للاستسلام.

(٧) وبالنسبة للتطور السياسى و الشيوعية: فذكر كيسنجر أن هناك نظرية مؤداها أن الاتحاد السوفيتى مايزال فى منتصف الطريق نحو تغييرات عميقة ومحتومة. ذلك أنه بازدياد تحسن مستوى المعيشة وارتقاء الوسائل المناسبة للتطور الاقتصادى سوف يزداد ضغط الشعب من أجل الحريات التى ألفها الغرب منذ زمن بعيد، وتبعاً لهذه النظرية فإنه ينبغى أن يكون الغرب هدفه الأساسى هو تدعيم هذا التطور المفيد. وأنه بقدر ما يشجع الغرب والاتحاد السوفيتى على التركيز على التنمية الاقتصادية فإنه بذلك يقوى العناصر المناهضة للحكم الدكتاتورى ولسياسة العدوان الخارجى.

(٨) **أما التطور السياسى والدول الحديثة**، فيذكر كيسنجر أن ثمة مقترحات شبيهة فيما يختص بالأمم الحديثة يمكن إيرادها - حيث ان متطلبات نموها الاقتصادى تسبق حتماً متطلبات نموها السياسى.

وينتقد كيسنجر تصدير الديمقراطية حيث أصبح أسلوباً قديماً لأنه يؤخذ على أنه تدخل مباشر فى الشئون الداخلية الأخرى. ويرى كيسنجر أن الأفضل هو تركيز الغرب على التنمية الاقتصادية على اعتقاد ان رفع مستوى المعيشة سيقضى على أهم سبب يقربها من الشيوعية وأن نمو الاقتصاد الاستهلاكى عادة ينتج استقراراً.

ويختتم كيسنجر هذا الكتاب فيذكر أن دور الولايات المتحدة فيما يتعلق بالدول الحديثة معقد جداً وأنه ينبغى عليها أن

- تظهر عطفها وتأييدها لجهود تلك الدول.

- تحترم رغبة هذه الدول فى أن تبقى بعيداً عن المشاكل العالمية.

- تحترم وتتعاون مع هذه الدول وإشعارها بالمشاركة الوجدانية فى القضايا التى تهمها.

(٩) **وفى تصورات خاصة عن التحالف مع أوروبا** ، تعرض كيسنجر لمشاكل حلف الأطلنطى ونلخصها فى الآتى:

(أ) الشكوك والمخاوف من السيطرة الأمريكية بحيث أصبحت عقدة داخل الحلف.

(ب) التغيير الذى طرأ على طبيعة التحالف - وتمسك كل دولة بسيادتها - بحيث ظهرت نظريات تقرر أن التحالفات قد فقدت قيمتها وأصبحت شيئاً عفا عليه الزمن وعلى كل دولة أن تمتلك ترسانة أسلحتها.

(جـ) التغير الذى حدث فى الدول الأوروبية ذاتها عن ذى قبل فشفيت من ويلات الحرب وقويت وتعددت المراكز داخل االحلف وهذا ما

لا تسمح به الولايات المتحدة. وشعور الأوربيين بالشخصية مما أدى إلى بعض الظواهر التى لم يكن من السهل السيطرة عليها.

ويذكر كيسنجر أنه يجب أن تضع الولايات المتحدة لدى تخطيط سياستها الخارجية أن أوروبا قد استعادت كثيراً من قواها الاقتصادية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية مما يجعلها تستطيع أن تلعب دوراً متزايد الأهمية ويؤهلها لدور الشريك القوى. وأن أى تصرف منفرد تقوم به سواء فى علاقتنا السياسية أو العسكرية يزيد الضغط الأوربى علينا بل ويسئ إلى موقفنا. ويكفى للتدليل على ذلك أن العلاقات الثنائية التى تقدمت بيننا وبين الاتحاد السوفيتى دون إشراك حلفائنا بل وبالرغم من إخطارهم بتفاصيله فى اللحظة الأخيرة إلا أنه أدى إلى ظهور فكرة القوة الثالثة الدولية. ومظاهر الاختلاف داخل الحلف ـ تظهر واضحة بين الولايات المتحدة وفرنسا فى المسائل الاستراتيجية والعسكرية، وكانت العلاقة الأمريكية البريطانية الخاصة تمثل تحدياً لرأى ديجول فقد أنشأت معاهدة (ناسو) التى تنسق التعاون الذرى بين بريطانيا والولايات المتحدة ـ خطة للـ (ناتو) لم تشترك فيها بقية الدول الأوربية ولم تتم إستشارتهم بالنسبة إليها.

ويلخص كيسنجر بعد ذلك المشكلة النووية فى مجال الحلف والطريق الذى يجب أن يتبع من الآن فصاعداً فيقول ان أى مشروع جديد فى المجال النووى للتحالف الغربى يجب أن يرتكز على القوات النووية الموجودة، كما يجب أن يؤكد الوحدة السياسية بدلاً من التركيبات العسكرية، كما يجب أن يترك الباب مفتوحاً فى وجه تطور الاستقلال الأوروبى فى المجال النووى.

أما النوع المطلوب من المشاركة فى حلف الأطلسى؟ فيقترح كيسنجر حلين لتقوية التحالف الأطلسى هما تحسين طرق التشاور وإنشاء وحدة أوربية فيدرالية تعلو على سلطات الدول ويمكن من خلال هذه الأجهزة أن يتولى الاتحاد الأوربى مسئولية الجزء الأوروبى من القوى النووية المتحالفة وأن يساهم فى خطط (الناتو) المشترك. فإذا ما تحقق لأوروبا من خلال هذا التنظيم نوع من الوحدة فإنها تستطيع أن تقترب من نظرية القوتين التوأمين.

يهمنا بعد هذا العرض للأفكار التى جاءت به هذه الكتب أن نستعرض التغييرات الجذرية التى طرأت على النظام الدولى كما حددها كيسنجر وتوضيح الإطار الذى عولجت فيه مشكلة السياسة الأمريكية فى السبعينيات والذى على أساسه وضع الرئيس نيكسون وإدارته اتجاهات تفصيلية للسياسة الخارجية الأمريكية ومواقف محددة من المشكلات الدولية المختلفة. ويلاحظ على هذه المعالجة توخى الأسلوب العلمى فى طرح المشكلات واتخاذ القرارات وأهم أسس هذه المعالجة:

(أ) تحديد أساس نظرى للوضع الاستراتيچى بصفة عامة.

(ب) ثم الانتقال إلى بحث البرامج والسياسات المحددة التى تتبع فى مجالات السياسة الخارجية.

وتعتمد هذه المعالجة العلمية على التخطيط المنظم وتوفير الحقائق اللازمة ثم توفير البدائل أو ألوان الاختيار وتحديد مزايا وعيوب كل بديل على حدة ثم المراجعة والتحقق من أن البدائل تتسم بالشمول وعدم التحيز.

ونحاول هنا أن نستعرض منهج كيسنجر فى علاج مشكلة السياسة الخارجية الأمريكية والخطوط التى أعلنها الرئيس نيكسون فى رسالته للكونجرس كاتجاهات للسياسة الخارجية. فى السبعينات خاصة بالنسبة لأوروبا وأزمة الشرق الأوسط.

(١٠) ومن خلال العرض السابق وضح أيضاً أن الصورة الجديدة للعلاقات السياسة الدولية ـ كما حددها كيسنجر ـ فى أوائل السبعينيات هى: أن العالم تتنازعه ملامح ظاهرة جديدة وستظل يتنازعه لمدة قد تطول عشرة أعوام قادمة قطبان هما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وسيعمل كل منهما على حماية مصالحه وسيظل الجوهر (زعامة ثنائية) ويحاول كل فريق أن يفرض سيطرته العسكرية، والسياسية والاستماتة من أجل تحقيق التفوق على الفريق الآخر، هذا مع سعى حثيث ومنافسة من كل من الجانبين لمحاولة استقطاب الدول غير المنحازة وقطع الطريق على المنافس من أن يحرز سبقاً أو

تفوقاً عسكرياً أو سياسياً ومن الملامح أيضاً فشل القطبين فى الحيلولة دون ظهور أقطاب أخرى فقد ظهرت أمور جديدة وجدت نفسها فى غير حاجة إلى حماية أى من القطبين وإنما استمدت عنصر الحماية من جوهر التنافس بين القطبين ذاتهما ويتضح من تحليل هذه الظاهرة أن سلوك القطبين المتنازعين يشمل من بين ما يشمل:

(أ) أن كلا منهما يعمل لحماية مصالحه.

(ب) أن كلا منهما يعمل لفرض سيطرته العسكرية والسياسية.

(جـ) الاستماتة فى تحقيق التفوق.

(د) السعى لاستقطاب الدول غير المنحازة.

(هـ) قطع الطريق على المنافس من آن يحرز سبقاً أو تفوقاً عسكرياً أو سياسياً وأن هذه الظاهرة أى الزعامة الثنائية ـ التى ستستمر لأعوام قادمة فى السبعينيات لم تمنع تعدد الأقطاب سياسياً.

وتفسير هذه الظاهرة يقدمه لنا كيسنجر فى الآتى:

(أ) انقضت الفترة التى كانت فيها أمريكا القوة التى لا تقهر بسبب تعاظم قوة الشيوعية بسرعة وتدهور مركز أمريكا فى العالم فقد تحول الاتحاد السوفيتى من قوة متخلفة فى ميدان الأسلحة الاستراتيجية إلى قوة تضارع الولايات المتحدة فيه.

(ب) أن تزايد قوة الاتحاد السوفيتى وضعف الغرب سيمارس ضغطاً فى مجالات كثيرة وسيكون للمعسكر الشيوعى نفس القوة الجذابة التى كانت أوروبا فى القرن التاسع عشر وسيتصدى كنموذج للتقدميين.

(جـ) المشكلة الآن بالنسبة للولايات المتحدة أصبحت مشكلة بقاء وأمن.

(د) استعادت أوربا الغربية واليابان حيويتهما الاقتصادية والثقة بالنفس سياسيا وأصبحت علاقتهما بأمريكا أكثر استقلالية وديناميكية.

(هـ) وقوع تحول فى نوعية التحدى الشيوعى يفتت الكتلة الستالينية إلى مراكز تتنافس حول العقيدة والسيطرة وبصفة خاصة بين موسكو وبكين.

(و) أثر ثورة التكنولوجيا فى تخطى الحدود الجغرافية والعقائدية وطرحها تحديات جديدة، وخاصة فى مجال الفضاء والبيئة.

(ز) بروز دور الدول الصغرى بالنسبة للمشاكل العالمية على حساب الصورة القديمة للاستقطاب الثنائي العالمى مما ضاعف من خطورة النزاعات المحلية.

إزاء هذه التغييرات الجذرية وتحديد كيسنجر لمشكلة السياسة الخارجية الأمريكية نجد ان الرئيس نيكسون ووزير الخارجية روجرز فى تقاريرهما للكونجرس فى ١٩٧١/٢/٢٥، ١٩٧١/٣/٢٦، حددا اتجاهات سياسة الولايات المتحدة الخارجية فى السبعينات فى الآتى:

- الهدف المشترك للقوتين الأعظم هو التعايش فى ظل النظام الدولى الجديد. الذى دعا إليه نيكسون، وتنظيم المنافسة بينهما فى إطار أقرب إلى الحلف المقدس الذى شيده ميترنخ ونجح فى فرض أطول فترة من الاستقرار خلال القرن التاسع عشر وإقامة السلام على أساس من نظرية نيكسون فى المشاركة والقوة والمفاوضة.

- مصالحنا وفق أولوياتها التى تحدد مدى ارتباطاتنا وليس العكس وهو ما يعرف بمبدأ «نيكسون» وفى ضوء ذلك يمكن أن نبرز اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة لأوربا والشرق الأوسط فقط حيث تحتل هاتان المنطقتان الآن أولوية تامة لدى القوتين الأعظم فى تنفيذ سياستهما الخارجية :

(أ) أوروبا : حدد نيكسون فى رسالته للكونجرس فى ١٩٧٠/٢/١٨ نظريته فى الآتى :

- مشاركة تحل محل السيطرة.

- موقف موحد لأمريكا وللغرب تجاه المشكلات.

- قوة الحلفاء إلى جانب قوة أمريكا.

- ثم مرحلة للتفاهم والتفاوض مع الاتحاد السوفيتى والدول الشرقية.

(ب) الشرق الأوسط : حدد نيكسون أيضا فى رسالته نظريته فى التصورات التالية :

ثانياً : تصورات نيكسون:

١ ـ طرح الرئيس الأمريكى نيكسون فى أحاديثه إلى الكونجرس الأمريكى تصورا مؤداه أن العالم يمر بمنعطف جديد، وقال نيكسون ان هدف الدبلوماسية الأمريكية هو العمل على تشييد بناء جديد للعلاقات الدولية، ذلك أن النظام الدولى المؤسس على تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية قد قضى، وزالت بزواله تلك القواعد التى أملت اتجاهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ ١٩٤٥ . وأضاف قوله بأن البعض لم يستوعب هذه الحقيقة لكونها لم تحدث طفرة بل نتيجة لتراكم تغييرات جذرية نوجزها فيما يلى:

(أ) استعادة أوروبا الغربية واليابان لحيويتهما الاقتصادية فى ظل الاستقرار الاجتماعى والثقة بالنفس سياسيا، قد أدت إلى أن تصبح علاقتهما بالولايات المتحدة أكثر استقلالا وديناميكية فى الوقت ذاته.

(ب) وقوع تحول فى نوعية التحدى الشيوعى، بتفتت الكتلة الستالينية إلى مراكز تتنافس حول العقيدة والسيطرة، وبصفة خاصة بين موسكو وبكين. ولقد أدى ذلك إلى تغيير فى طبيعة الخطر الشيوعى إذ لم يعد أكثر ما يخشى منه الغزو العسكرى الشامل، ولكن مزيجا من الضغط العسكرى والنفسى والسياسى.

(جـ) تحول الاتحاد السوفيتى من قوة متخلفة فى ميدان الأسلحة الاستراتيجية إلى قوة تضارع الولايات المتحدة فيه، الأمر الذى استوجب إعادة النظر فى المفاهيم الدفاعية والسياسية على السواء.

(د) بروز دور الدول الصغرى بالنسبة للمشاكل العالمية على حساب الصورة القديمة للاستقطاب الثنائى العالمى الذى ساد الأربعينيات والخمسينيات. وذلك وان يكن تطورا إيجابيا إلا أنه يضاعف من خطورة النزاعات المحلية حيث تصطدم مصالح الدول العظمى.

(هـ) أثر ثورة التكنولوجيا فى تخطى الحدود الجغرافية والعقائدية، وطرحها لتحديات جديدة وخاصة فى مجالات البيئة والفضاء، وهو ما يستدعى نماذج للتعاون الدولى مختلفة نوعيا عن الأشكال السابقة.

ولقد أكد روجرز فى تقريره هذه المعانى، بقوله ان من السمات المميزة لهذا العصر انكماش دور العلاقات الدبلوماسية الثنائية وإفساحها مكان الصدارة للقضايا ذات الطابع العالمى. وقال أيضا بأن حكومته تولى الآن مزيدا من الاهتمام بالشئون الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمى على أساس فصلهما عن المصالح السياسية قصيرة الأجل للدول الكبرى.

٢ ـ وقد أشار نيكسون إلى تصوره للنظام الدولى الجديد الذى يدعو إليه، فوصفه بأنه يعكس مساهمات الدول على حساب طموحها القومى، وأن توائم سياساتها الوطينة مع الهدف المشترك وهو التعايش، وأن تعيش الدول فى ظله آمنة على مصيرها ،متحررة من خطر الحرب، وهو أخيرا النظام الذى يكفل العدالة الاجتماعية والكرامة للانسان.

ولو شئنا ايجازا أكثر تحديدا لقلنا بأن ما يدعو إليه نيكسون فى جوهره هو تنظيم للمنافسة بين القوى الكبرى فى إطار أقرب ما يكون إلى «الحلف المقدس» الذى شيده مسترنيخ ونجح فى فرض أطول فترة من الاستقرار خلال القرن التاسع عشر.

والواقع أن هذا التصور ينبع من إدراك لحقيقة أن التغيير المستمر فى موازين القوى العالمية لابد وأن يكون على حساب الولايات المتحدة والتى، رغم ضخامة امكانياتها، تظل أعجز من أن تتحمل وحدها مسئولية حماية المصالح الغربية العليا.

ويمكننا أن نرد هذا الاتجاه الذى عبر عنه نيكسون إلى أفكار هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى، وتتلخص هذه الأفكار فى أن استقرار أى نظام دولى لابد وأن يعتمد على قبول أعضاء الجماعة الدولية لمجموعة من المبادئ غير قابلة للمساومة. وأضاف كيسنجر لما تقدم قوله «فالاستقرار ليس منشؤه مجرد طلب السلام، وإنما وجود حالة من الشرعية تكون مقبولة بصفة عامة، مع وجوب ألا تختلط هذه الشرعية فى الأذهان بمعنى العدالة»، أما حيث يكون أحد أطراف الجماعة الدولية قوة ثورية، فيرى كيسنجر «ان التسويات تظل ممكنة ولكن بوصفها مناورات تكتيكية يستغلها كل طرف فى دعم موقفه انتظارا للحظة انفجار الخلاف المستحيل تجنبه، وفيها تخلى الدبلوماسية مكانها لما للحرب أو لسباق التسلح».

واستطرادا لما تقدم فإنه يمكننا فهم حقيقة مبدأ نيكسون عن المشاركة ودلالة قوله عنه أنه «يضم فى معناه الواسع: خصومة مع الأصدقاء علي السواء». وهو لا ينتظر استجابة تكتيكية لمبدئه سواء من المعسكر الشرقى أو من حلفائه داخل المعسكر الغربى، وإنما تعاون حقيقى يقتنع معه كل طرف بأن البديل له يتعارض مع مصالحه. وتجدر الاشارة أخيرا إلى أن هذا الاتجاه لا يعنى نية واشنطن فى التخلى عن دورها البارز فى السياسة الدولية. فقد أكد نيكسون ذلك صراحة بقوله ان **المشاركة** «ليست فى تخلينا عن القيادة، ولكن فى البحث عن أشكال جديدة لهذه القيادة»، كما قال فى موضع آخر بأن دعامتى مبدئه هما **القوة الأمريكية** اللازمة لحماية مصالحها، ثم **التفاوض** من أجل مواءمة هذه المصالح مع مصالح الآخرين.

٣ ـ وقد اعترف نيكسون ـ كمدخل لنظريته فى المشاركة ـ بالتغيير الذى طرأ على العالم فلخصه بأنه :

- ـ استعادة أوروبا الغربية قوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- ـ تقوية الشعور بالاستقلال لدى مجموعة الدول الجديدة وهو ما يمثل حاجزا ضد الشيوعية.
- ـ تفكك الوحدة الشيوعية المتمثل فى النزاع الصينى السوفيتى، أو فى تزايد الشعور الاستقلالى لدى دول شرق أوروبا.
- ـ كسر الاحتكار النووى الأمريكى وحيازة الصين للأسلحة النووية.
- ـ مؤدى الحرب النووية عدم حصول طرف على نصر ولذا فإن المصلحة المشتركة هى وقف سباق التسلح.

وحدد المبادئ التى تقوم بلاده بالاسترشاد بها فى سياستها الخارجية من أجل بناء سلام راسخ فى المشاركة والقوة والاستعداد للتفاوض ذاكرا ان غياب حالة الحرب لا يكفى بل لابد من ارساء العلاقات الدولية على أساس ازالة أسباب الحرب.

٤ ـ ولئن كان نيكسون يؤكد عدم التراجع فى الالتزام الأمريكى نحو الحلفاء، إلا أنه يعلن فى الوقت ذاته أن الولايات المتحدة لن تتحمل فى السبعينيات رسم كل الخطط أو تنفيذها كلها أو الدفاع عن كل العالم الحر. والواقع أن إطلاق هذا الشعار الجديد يناسب التغيير الذى حدث فى إطار علاقات القوى الذى يجمع الولايات المتحدة وحلفاءها داخله. وهو شعار حاول نيكسون أن يدلل عليه بأسلوب عملى تمثل فى إطلاع حلفاء الأطلسى على مراحل الإعداد لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتى من حيث ان هذه المحادثات تتصل اتصالا وثيقا باستراتيجية الكيان الغربى كله.

على أن إدراك الولايات المتحدة لحقيقة تغيير علاقات القوى ونزوعها إلى ملاءمة هذا التغيير – وهو ما اتضح فى شعار المشاركة المعمول به – هو

من ناحية أخرى خطوة تنم عن ذكاء ومبادرة من جانبها فهى تتيح لها استمرار السيطرة على التحالف الغربى والرد على الاتجاهات الاستقلالية الأوروبية بما يقطع عليها خط الرجعة.

٥ - ويقول نيكسون أنه على الرغم من أن المشكلة الحالية التى واجهت إدارته عندما تولى الحكم كانت حرب فيتنام إلا أن ثمة مهمة جوهرية ذات عمق بعيد قد واجهته. فقد تجلى أمام إدارته، أن شكل **السياسات الدولية** بأكمله قد بدأ يتغير، وكان التحدى الماثل هو فهم هذا التغيير وتحديد أهداف أمريكا فى الحقبة التالية من الزمن، وبدأ انتهاج سياسات للوصول إليها.

ويمضى قائلا أنه من الضرورى أن يفهم الشعب الأمريكى أنه بسبب قوة الولايات المتحدة وتاريخها وإهتمامها بالقيم الإنسانية فإنها تحتل مكانا خاصا فى العالم، انه بغير مساهمتها بدور رئيسى فإن السلام والتقدم غير ممكنين.

وان هذا التقرير السنوى عن السياسة الخارجية الأمريكية لهو أكثر من سجل للمنجزات التى تحققت فى عام، إنه بيان الادارة عن الاتجاه الجديد فى السياسة الخارجية، ذلك الاتجاه الذى يوائم عصراً جديداً فى العلاقات الدولية.

٦ - وعلق نيكسون على مرحلة الحرب العالمية الثانية وما بعدها بالقول بأن الحرب كانت مدمرة. وفى هذه الاثناء كانت الولايات المتحدة هى الدولة الكبرى الوحيدة التى نجا مجتمعها واقتصادها من الدمار الكلى، أما اليوم فقد تم التغلب على آثار هذه الحرب واستعادت دول غرب أوروبا ومعها اليابان قوتها الاقتصادية وحيويتها السياسية والاعتزاز بقوميتها الذاتية. وبعد أن كانت هذه الدول تتلقى العون الأمريكى بدأت تشارك العالم المتطور (النامى) فى **مصادرها** وبعد أن كانت تعتمد كلية على القوة العسكرية الأمريكية أصبح الحلفاء الأوروبيون يلعبون دورا أكبر فى السياسات المشتركة يتواءم مع قوتها المتزايدة.

وقتئذ كانت تولد دول جديدة غالبا فى ظروف مضطربة قلقة واليوم فإن هذه الدول قد أصبح لها روح جديدة وشعور أقوى بالاستقلال.

وكانت هذه الدول حينذاك تخشى من أن تصبح مسرحا لمنافسة الحرب الباردة وأرضا خصبة للتسرب الشيوعى ولكن هذه الخشية أساءت الحكم على عزة هذه الدول فى شخصياتها الثورية وعزمها على المحافظة على السيادة المكتسبة حديثا وأضاف الرئيس بأن الولايات المتحدة كانت تواجه عالماً شيوعياً موحداً أما اليوم فقد تغيرت طبيعة هذا العالم إذ نمت قوى الدول الشيوعية المنفردة وتحطمت الوحدة الشيوعية. وتحطم تضامن الكتلة الشيوعية بسبب قوى القومية. وبعد أن كان يربط الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية تحالف من أجل الصداقة أصبح كل منهما خصما مريرا للأخر فى منتصف الستينيات.

وكانت المرة الأولى التى استخدم فيها الاتحاد السوفيتى الجيش الأحمر منذ الحرب العالمية الثانية هى ضد حلفائه فى ألمانيا الشرقية عام ١٩٥٣ وفى المجر ١٩٥٦ وفى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ وبذلك تحلل الحلم الماركسى بتحقيق وحدة شيوعية دولية.

وقتذاك كان للولايات المتحدة احتكار أو تفوق ساحق فى الأسلحة النووية، واليوم غيرت الثورة التكنولوجية للحروب طبيعة ميزان القوى. فقد مثلت الأنواع الجديدة من السلاح مخاطر جديدة. وأصبحت الصين تحوز الأسلحة النووية، وأصبح لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى القدرة على الحاق أضرار غير مقبولة كل منها بالآخر بغض النظر عمن يضرب أولا.

وإنه لما كان من المحقق أن الطرف الذى يبدأ الحرب النووية لن يحصل على مغنم أو نصر، فقد اعترف الطرفان بأن مصلحتهما الحيوية المشتركة هى فى وقف الخطى الخطيرة لسباق السلاح النووى.

وقتذاك كانت الشعارات التى تكونت فى القرن الماضى مكملات ايديولوجية للمناقشات الفكرية أما اليوم فإن هذه الشعارات قد فقدت حيويتها، والحقيقة ان قلق الشباب فى قسمى العالم يشهد على الحاجة إلى مثالية جديدة وأهداف أعمق.

هذا هو التحدى الذى يواجه الولايات المتحدة وهى على أبواب السبعينيات وهو فى ذات الوقت يمثل فرصة أمامها.

٧ ـ وإلى جانب موضوعى الحد من الأسلحة الاستراتيجية والمسائل السياسية بين الشرق والغرب تحدث نيكسون عن قضيتين أخريين هما :

(أ) الحد من بيع السلاح لمناطق النزاع.

(ب) قيام تعاون أوثق مع الاتحاد السوفيتى فى الأزمات الحادة للحد من الصراع فى المناطق المختلفة.

والواقع أن هاتين المسألتين تتضمنان بصورة غير مباشرة تعبيرا عن اهتمام وقلق الولايات المتحدة من توريد السلاح السوفيتى للشرق الأوسط ومن ناحية أخرى تدعوه إلى زيادة التعاون بالنسبة لحل المشكلة العربية الاسرائيلية بغرض الحد من الصراع فى المنطقة.

ويرتبط هذان الأمران بما أورده نيكسون فى رسالته عن الشرق الأوسط سواء فى مقدمتها أو فى حديثه المباشر عنها فى الجزء الثانى منها أو سياقه للأسباب التى تجعل علاقات الدولتين الكبيرتين بعيدة عن كونها مرضية، أو لما ذكره خاصا بتورط القوى الكبرى فى المنازعات المحلية دون السيطرة عليها. والصورة فى مجملها تعبر عن القلق الأمريكى من دور الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط بما يعارض أهدافها.

ثالثاً : رؤية جديدة للسلام :

١ ـ كانت الجهود الأمريكية فى سنى ما بعد الحرب مستغرقة فى مواجهة حلقة من الأزمات، أصولها الأساسية تكمن فى الخراب الذى سببته الحرب، وفى التوتر الذى صاحب ظهور أعداد من الدول الحديثة. وفرصة الولايات المتحدة ـ وهى فى ذات الوقت تمثل تحديا ـ هى فى الوصول إلى أسباب الأزمات والتحقيق فيها، ثم المساعدة فى بناء علاقات دولية مؤدية إلى إطار يحتوى السلام **المكين**.

ويقول نيكسون انه أطال التفكير فى مغزى كلمة «السلام» حتى توصل إلى نتيجة حتمية واحدة مؤداها أن السلام لابد وأن يعنى أكثر من غياب الحرب. فالسلام يجب أن يهيئ بناء راسخا للعلاقات الدولية تنقضى وتزال فيه أسباب الحرب، ولذلك فإن بناء سلام دائم يتطلب سياسة خارجية ترشدها ثلاثة مبادئ رئيسية هى:

(أ) السلام يتطلب **المشاركة**. التى ينبغى أن تقاسم التزاماتها وفوائدها وهذه الفكرة هى بمثابة المرشد لعلاقات أمريكا بكل الدول الصديقة.

(ب) كما يتطلب السلام أيضا **القوة**. فطالما يوجد من يهدد المصالح الأمريكية الحيوية ومصالح حلفائها بالقوة العسكرية، فإنه ينبغى أن تظل الولايات المتحدة قوية. ذلك أن ضعفها قد يغوى المعتدين المحتملين على اقتراف أخطاء خطيرة فى حساباتهم. وفى نفس

الوقت فحيث ان قوة أمريكا الذاتية مهمة فقط بالنظر إلى قوة الآخرين. فهى كغيرها يجب أن تضع الأولوية لزيادة أمنها من خلال التعاون فى الحد من السلاح.

(جـ) ويتطلب **الاستعداد للتفاوض**، فكل الدول - وليست الولايات المتحدة استثناء منها - لها مصالح وطنية هامة تتطلب الحماية غير أن أكثر المصالح أهمية للدول جميعا تكمن فى إقامة بناء السلام.

فمن خلال مشاركة الولايات المتحدة لحلفائها، واطمئنانها إلى قوتها وقوتهم سوف تسعى إلى المجالات التى يمكن أن تنفق فيها فيما بينها وبين حلفائها، وفيما بينها وبين الآخرين لتسوية النزاعات والتغلب على الخلافات الناتجة عن التنافس.

وان الولايات المتحدة لتعمل من أجل اليوم الذى تتحقق فيه مصلحة الدول جميعا فى السلام ومن ثم تصبح شركاء فى المحافظة على السلام والابقاء عليه.

ففى مثل هذا الإطار يمكن تسوية المنازعات الدولية والسيطرة على الصدامات، اذ ان عدم أمن الدول الذى يتسبب فى نشوب ألوان من الصراع سوف يخفف وسوف تتغلب عادات الاعتدال والحلول الوسط.

والأهم من ذلك فإن السلام المكين سوف يتيح الفرصة الكاملة للقوى المختلفة التى تسعى نحو التغيير الاقتصادى والعدالة الاجتماعية.

وهذه الرؤيا للسلام المبنى على المشاركة والقوة والاستعداد للتفاوض هو الخط الذى يربط أجزاء هذا التقدير.

ولسوف يتضح من الأجزاء التالية لهذا التقرير أن الخطوات الأولى التى اتخذتها الحكومة الأمريكية فى العام الماضى وهى السياسات التى ابتدعت والبرامج التى ابتكرت وتم البدء فيها لتحقيق هذه الرؤيا، كل هذه وضعت فى إطار هذه المبادئ الثلاثة.

٢ ـ وحدد نيكسون فى ختام رسالته متطلبات السلام وفكرته فذكر أنه يتطلب:

* الثقة كأساس للتعامل بين الأصدقاء.

* المشاركة وإلا فإن الولايات المتحدة سوف ترهق مواردها المادية والمعنوية فى مجهود تافه للسيطرة على الأصدقاء وعزل الأعداء.

* العدل بمعنى تحقيق الكرامة الإنسانية.

* القوة لأن النوايا الحسنة ليست كافية.

* تحقيق المصالح المتبادلة.

* الشعور العام به اذ يجب أن تشعر الدول المختلفة بأنه ملك لها كما هو ملك للولايات المتحدة.

* العملية فالسلام لا يتحقق إلا إذا عزمت الدول على حل مشاكلها الحقيقية ومحاولة التوفيق بين مصالحها الحقيقية فيما بينها، وكل ذلك يتطلب عملا جادا.

تلك هى المبادئ الأساسية للسلام كما تراها الولايات المتحدة سواء بالنسبة إليها أو بالنسبة لأصدقائها وخصومها وينبغى أن يكون السلام هدف كل الشعوب إذ انه لا يتحقق إلا إذا تعهدت الدول كلها بالمحافظة عليه.

ويذكر نيكسون أنه لا يوجد مكان لسلام غير مرن أو لقرار جامد فى عالم اليوم الذى يتصف بالتغييرات السريعة فيجب أن يكون السلام قوة خلاقة تحتضن متطلبات الإنسان المادية والمعنوية.

وان البحث عن السلام يعنى البحث عن تحقيق التوازن الذى يكفل احترام حقوق الدول فى الاستقلال وتقرير المصير **والحدود الآمنة التى تقيها الارهاب.**

وان هذا التوازن يمكن ان يتحقق فى اشكال مختلفة، فتفضل بعض الدول مثلا الاشتراك فى أحلاف بينما يرى بعضها الآخر الاستقلال بأسلوب خاص،

والمهم فى الواقع هو تحقيق السلام بغض النظر عن الوسيلة التى تتخذ لذلك، وبغض النظر عن تدوين المبادئ العالمية للسلوك الإنسانى او عدم تدوينها.

ويضيف نيكسون انه عندما تدعى دولة ما أن من حقها التدخل فى شئون دولة أخرى او عندما تتسلح الشعوب بغرض تهديد جيرانها فعندئذ ينعدم السلام، وهو يتحقق فقط **عندما يكون الضعيف فى مأمن وعندما يتمكن الفقير من المشاركة فى مزايا التقدم**، وعندما يتمكن الباحثون عن السلام من ممارسته فعلا.

ويذكر انه مهما كان ايمان الولايات المتحدة بمبادئها فانه لا يمكن فرضها على الآخرين وان كان عليها مساعدة الدول التى تشارك فى إقرار هذه المبادئ.

ويشير نيكسون الى العلاقة الوثيقة بين السلام والحرية بما يفيد أن تأمين السلام هو أسرع الطرق للحصول علي الحرية، ويربط بين توفير حرية الاختيار امام الشعوب وبين امكانية تحقيق السلام بصورة أفضل.

رابعا : الأمم المتحدة :

١- قد يحسن مقارنة ما قاله الرئيس نيكسون عن الامم المتحدة وتصور دورها فى عام ١٩٧٠ ثم تطور فكره ورؤيته عن دور المنظمة الدولية فى عام ١٩٧١، وفيما يلى حديث نيكسون ١٩٧٠.

تحدث نيكسون عن الامم المتحدة فى عبارات إنشائية مشيرا الى ما بذلته المنظمة من مجهودات للمحافظة على السلم والقضاء على الخلافات المحلية، والى انجازاتها فى ميدان حقوق الانسان والى جهودها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

على ان الولايات المتحدة تدرك ان الامم المتحدة لا تستطيع وحدها ان تحل جميع المشاكل الدولية خاصة ما كان بين القوتين الكبيرتين وان تحميل المنظمة الدولية بأكثر أو أقل مما يجب سوف يؤدي الى تحطيمها، وينبغى فى الواقع عدم توقع أن تكون ذات فعالية اكبر من فعالية اعضائها أنفسهم، وعليه فان السلام مازال يتوقف على تصرفات الشعوب.

وأشار نيكسون الى ما كان قد اقترحه فى خطابه امام الجمعية العامة فى ١٨ سبتمبر الماضى فى شأن:

- تأمين سلامة المسافرين ضد حوادث اختطاف الطائرات وهو ما اتخذت الجمعية العامة حياله موقفا خاصا.

ـ تشجيع الخدمات الاختيارية والتى تعمل هيئات السلام الدولية على تحقيقها.

ـ تدعيم الاهداف المتشابكة للتقدم الاقتصادى والرقابة الشعبية.

ـ الحاجة الى اتفاق دولى بشأن حدود المياه الاقليمية.

ـ تنظيم استخدام الطاقة النووية فى الميادين المختلفة، واستكشاف واستخدام الفضاء الخارجى، وتطوير مصادر المحيطات والبحار، وحماية المجالات المحيطة، واستخدام مركبات الفضاء وتطوير وسائل المواصلات الحديثة.

كما اشار ايضا الى الخطاب سالف الذكر فى معرض الحديث عن التأييد الامريكى للمنظمة فذكر انه طالب الكونجرس الامريكى بتخصيص مبالغ معينه للتوسع فى المراكز الادارية لمنظمة الامم المتحدة بنيويورك، كما قدم لمجلس الشيوخ الامريكى اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية.

٢ ـ وفى عام ١٩٧١ كانت الصوره أوضح على النحو التالى:

المحافظة على السلام:

أشار نيكسون الى أن الهدف الأكبر من انشاء الامم المتحدة هو حفظ السلام.

ومع التسليم بأن هناك حدوداً لامكانيات الأمم المتحدة وما يمكن أن يتوقع منها، الا أنه يوجد كذلك نطاق معين يمكن للأمم المتحدة أن تؤدى دورا هاما فيه بحيث يحق للجميع أن يتوقعونه. ولعل عمليات حفظ السلام التى تهم جميع دول العالم من أهم هذه الأدوار التى يمكن أن تؤديها الأمم المتحدة. الا أن ذلك كله يتوقف على مدى تعاون الدول الكبرى، وهو التعاون الذى لم يستمر كما ينبغى بينهم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وأن أفضل ما يمكن أن يتم الآن كخطوة هامة على الطريق هو أن يعترف كل من الاتحاد السوفيتى

وأمريكا بوجود هدف ومصلحة مشتركة فى تقوية امكانيات الأمم المتحدة فى عملية حفظ السلام. ولقد كانت نتيجة عدم سداد بعض الدول لأنصبتهم فى عمليات حفظ السلام أن أصبحت الأمم المتحدة تواجه عجزا كبيرا فى ميزانيتها.

ودعا نيكسون الى مواصلة بذل الجهود من أجل الوصول الى اتفاق على أسس متينة يعتمد عليها فى ميدان عمليات حفظ السلام. وأن من الأمور الهامة التى تعتقد الولايات المتحدة أن نجاح هذه العمليات يتوقف عليها هو مدى السلطة التى تخول للسكرتير العام لتسير هذه العمليات بعد أن يقرها مجلس الأمن؟ اذ تعتقد الولايات المتحدة أنه يجب أن يمنح السكرتير العام صلاحيات كافية لادارة دفة الأمور فيما يتعلق بتنفيذ تلك العمليات. وبالرغم من صعوبة المشاكل التى تعترض سبيل التوصل الى اتفاق فى هذا الصدد فان المناقشات لم تزل دائرة حول هذا الموضوع داخل الأمم المتحدة.

الجهود الدولية لتحسين البيئة الانسانية:

دعا نيكسون لتدعيم الجهود الدولية المبذولة فى سبيل التغلب على مشكلة تلوث الجو ومياه البحار والمحيطات نتيجة للنشاط الصناعى والنقل البحرى الذى تسبب فى اتلاف جانب ضخم من الثروة السمكية، بالاضافة الى الاضرار بالصحة العامة للانسان وكذلك الاضرار بالانتاج الزراعى. وذكر ان المؤتمر الدولى الذى سيعقد عام ١٩٧٣ تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة مشاكل تلوث البيئة يعد خطوة تاريخية يتبلور فيها التضامن الدولى من أجل العمل على رفاهية ونفع البشرية. وبالرغم من الصعوبات التى سوف يواجهها المؤتمر نتيجة لتعقد المشاكل التى سيقوم بحثها الا أن الولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها من أجل انجاحه.

مشاكل الانفجار السكانى:

اشار نيكسون الى أن من بين أخطر العوامل التى تهدد رفاهية العالم هو الزيادة السكانية الرهيبة. فبعد أن كان تعداد سكان العالم ١ر٦ مليار نسمة فى

أوائل القرن الحالى، اذ به يرتفع الى حوالى ٣ر٧ مليار نسمة حاليا، ومن المتوقع طبقا لمعدلات الزيادة الجارية أن يرتفع هذا العدد الى ٥ر٧ مليار نسمة فى أواخر هذا القرن. وهذه الزيادة تهدد الجهود المبذولة حاليا خاصة فى الدول الفقيرة التى تحاول النهوض باقتصادياتها لرفع مستوى معيشتها. اذ ان هذه الزيادة تكاد تبدد نتيجة تلك الجهود، بل وفى بعض الأحيان أصبحت تلك الجهود لا يلمس لها أثر حيث تتوارى معدلات النمو الاقتصادى وراء معدلات النمو السكانى. وأكد اهتمام الولايات المتحدة بهذه المشكلة واستعدادها لمعاونة الدول النامية التى ترغب فى مساعدتها على الحد من النسل. هذا وقد أبدت الولايات المتحدة استعدادها للمساهمة بمبلغ ٥ر١٢ مليون دولار لتمويل جهود الأمم المتحدة المبذولة فى هذا الشأن.

مشكلة تمثيل الصين الشعبية بالأمم المتحدة:

وبالنسبة لهذا الموضوع السياسى الهام، فان الولايات المتحدة، كما عبر عن رأيها وزير الخارجية روجرز أمام الكونجرس، يهمها أن تنضم الصين الشعبية للأمم المتحدة، ففى خلال عامى ١٩٦٩، ١٩٧٠ نوقشت مسألة الصين فى الأمم المتحدة، وكانت البانيا قد تقدمت بمشروع ينص على أن تشغل الصين الشعبية المقعد المخصص للصين فى حين يجب طرد الصين الوطنية. وقد حاز المشروع المقدم فى عام ١٩٧٠ بالأغلبية البسيطة (٥١ ضد ٤٩ مع امتناع ٢٥). الا أنه لم يقر نظرا لاثارة الولايات المتحدة النص الذى يقضى بوجوب الحصول على أغلبية الثلثين فيما يتعلق بالمسائل الهامة. وان الولايات المتحدة ستوالى الاتصال بحلفائها لمناقشة هذا الموضوع استعدادا لما قد يثار فى دورة الأمم المتحدة خلال عام ١٩٧١. وعلى أى الأحوال «فان الولايات المتحدة مصرة كل الاصرار على معارضة طرد الصين الوطنية وحرمانها من عضوية الأمم المتحدة».

وكذلك من الموضوعات الهامة التى تتعلق بالتمثيل فى الأمم المتحدة مشكلة تمثيل الدول الممعنة فى الصغر (الميكرو). وبناء على اقتراح من

الولايات المتحدة فقد تألفت لجنة من الخبراء فى الأمم المتحدة لدراسة هذه المشكلة واقتراح الحلول التى تضمن سلامة العمل فى الأمم المتحدة.

خامسا : تأمين المصالح الامريكية:

يستعيد نيكسون ما جاء بتقريره فى العام الماضى عن السياسة الاستراتيجية الجديدة للسبعينات فى ضوء ما جد من حقائق تأرجح ميزان القوات الاستراتيجية لصالح السوفييت مع اواخر الستينات بحيث قاربت، بل فاقت القوات الامريكية، وتجاوزت الحد اللازم للردع على كل حال.

ثم يركز على ما يسميه طبيعة القوات التى اختار السوفيت تطويرها واستخدامها ومن بينها نظم:

- صواريخ SS -- 9 I C B M ذات الرؤوس الكبيره المتعددة التى يمكن تطويرها وتوزيعها بكميات تكفى لضربة أولى ضد قواتنا الارضية الرادعة.
- صواريخ مينتمان SS -- II

وينوه لما لوحظ من حد السوفيت من انتشار قواعد اطلاق الصواريخ الأرضية، ويحتفظ بحق الولايات المتحدة فى التجارب مع ما سيتكشف من تفسير: تخفيفا او اعادة تخطيط.

١ - نظرية الكفاية الاستراتيجية:

تسير الولايات المتحدة على سياسة الاحتفاظ بكفاية استراتيجية، بمعناها العسكرى الضيق: قوة كافية لالحاق قدر من الاصابة للمعتدى تكفى لردعه عن الهجوم.

وبمعناها السياسى الأوسع:الاحتفاظ بقوات مناسبة تحول دون الاستعزاز.

ويحدد نيكسون الهدف، كما تعكسه الخطط الاستراتيجية ومقترحات الحد من السلاح الاستراتيجى، بأنه تحقيق التوازن، وبالتالى تقليل احتمال الحرب النووية.

ويكرر الاشارة الى فكرة المرونة وتعدد امكانيات الرد بما يتناسب مع طبيعة ومستوى الاستفزاز دون اللجوء بالضرورة الى الدمار الشامل.

ثم يستعرض انواع القوات الاستراتيجية الثلاث التى لدى الولايات المتحدة ـ من الصواريخ الأرضية عابرة القارات ـ القاذفات ـ الغواصات حاملة الصواريخ، منوها بقدرة كل منها على إحداث درجة عالية من الدمار.

ويعود فيردد ما جاء بتقرير العام الماضى عن الالتزام بإبقاء القوات الإستراتيجية القائمةمع تغيرات طفيفة نسبياً، وذلك على اساس :

– ان اية تخفيضات حادة لن تسمح بتحقيق معيار الكفاية فى ضوء استمرار نمو القوات السوفيتية ، كما أن إجراءها من جانب واحد سيذهب بالحوافز السوفيتية لاتفاق للحد من الأسلحة الإستراتيجية ، فضلاًعن إثارة قلق الخلفاء وخاصة فى الأطلنطى .

ـ كما أن اية زيادات كبيرة ، دون مبرر، فد تؤدى الى سوء فهم السوفييت لنوايانا وقد تسوقهم الى خطط استراتيجية جديدة ، وبالتالى أضعاف احتمالات التوصل لاتفاق للحد من الأسلحة الاستراتيجية ٠

٢ ـ وينتقل نيكسون بعد ذلك الى ماسبق ان قرره فى تقرير العام الماضى من الاحتفاظ بما يسميه general purpose forces

التى يرى تزايد اهميتها مع بداية العصر النووى ، والتى يمكن ان تلعب دورها فى ردع الهجمات دون مستوى الحرب الذرية الشاملة ، والتى تهدد

مصالح الولايات المتحدة او حلفائها في اوربا وآسيا ، ويجرى تكوين تلك القوات فى ضوء :

ـ مالدى السوفيت والصين من قوات كبيرة يمكن تعزيزها بسرعة ، وبالتالى يتعين ان تعتمد قدراتنا على:

* قوات يعتد بها عبر الاطلنطى.
* توافرتعزيزات فعالة.

ـ إن الرد على عدوان تقليدى لاينبغى ان يقيد بالأسلحة الاستراتيجية وحدها ولا أن يلتزم بالمدى أو الدرجة التى اختارها العدو .

ـ مقتضى نظرية نيكسون هو الاعتماد على القوات الوطنية للحلفاء اساساً فى مواجهة التهديد مع تقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية .

ـ تطوير وتوزيع القوات الى اقصى مدى ممكن على اساس استراتيجية مشتركة مع الحلفاء مع المشاركة فى عبء الدفاع .

ثم يعود فيكرر ما انتهى اليه مراجعة قوات الولايات المتحدة والحلفاء من حقائق :

ـ وجوب عدم خفض أى منها.

ـ ما تتطلبه الاستراتيجية الاساسية للحلف من اقصى المرونة لمواجهة هجوم محتمل على كافة مستوياته.

ـ ان الردع الواقعى لهجوم تقليدى يتطلب امكانيات دفاعية متقدمه يعتد بها.

ـ لمواجهة التحسينات المستمرة فى قوات حلف وارسو يتعين اجراء تحسينات نوعية جوهرية من قبل كل الحلفاء.

مساعدات الأمن:

ذكر نيكسون انه سيقدم للكونجرس مشروعا لخطة جديدة لمعونة الامن الدولى، فى ضوء نظرية نيكسون:

ـ تفصل بوضوح مساعدات الامن عن الاشكال الاخرى للمساعدات.

ـ وتوحد كافة اساليب الامن فى خطة متماسكة بحيث يمكن تنسيقها وتقوية توجيهها السياسى.

ـ وتؤكد اعتماد الدول الحليفة على نفسها، مع تشجيعها ومنحها المعونة الفنية اللازمة لتمكينها من تحديد احتياجاتها واتخاذ القرارات العسيرة.

٣ ـ تحديد الاسلحة :

كرر نيكسون ما جاء بتقريره الذى قدمه للكونجرس فى ٢٦ فبراير ١٩٧٠ بشأن تحديد الاسلحة من خلال المفاوضات على نحو يكفل قدرا من الأمن مما يحققه السلاح وحده.

وأشار الى تصديق الولايات المتحدة فى العام الماضى على اتفاقية حظر التجارب النووية، وتوقيع اوتصديق اكثر من مائة دولة عليها، والمفاوضات الدائرة بشأن اجراءات التحقق من تنفيذها، ودعا كل الدول للالتزام بمبادئها للحد من حوافز دول اخرى لاقتناء اسلحة نووية. كما اشار الى معاهدة حظر الاسلحة النووية فى الفضاء الخارجى ومعاهدة حظر اسلحة الدمار الشامل فى قاع البحار. واستعرض جهود حكومته للحد من تهديد الحرب البيولوجية والكيمائية فى مجلس الشيوخ الامريكى. وفى مؤتمر لجنة نزع السلاح بجنيف.

محادثات تحديد الأسلحة الإستراتيجية (salt)

ثمة لجنة خاصة تابعة لمجلس الأمن القومى عهد اليها لدراسة انظمة التسليح المختلفة وآثار التحديد المزمع على الخطط العسكرية الحالية والمستقبلة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وبالتالى الموقف الإستراتيجى الناجم عن تحديد اسلحة بعينها. وقد نوه نيكسون باهمية التفتيش باعتبار ان الثقة فى احترام الإلتزامات هى مسألة أساسية لاتفاق للرقابة على السلاح .

ثم يعرض ما يشكله اختلاف تكوين ومستوى القوات الاستراتيجية للجانبين من صعوبات لتحقيق موازنة بينهما :

- فبينما استكملت قواعد الصواريخ الهجومية عام ١٩٦٧ استمر السوفيت فى اعداد نماذج مختلفة للصواريخ عابرة القارات والغواصات النووية حاملة الصواريخ بالإضافة الى الصاروخ الضخم ss-9 الذى ليس له مثيل لدى الولايات المتحدة ، والذى يمكن ان يهدد قوات الصواريخ القارية الأمريكية اذا وزعت باعداد كافية وزودت برءوس متعددة mirv والعكس صحيح اى ان mirv الأمريكية لا تجمع ما سبق بالقدر الكافى كما وكيفما بحيث تشكل تهديداً للسوفيت .

- وبينما توجد طائرات تكتيكية أمريكية فى أراضى الحلفاء وفوق حاملات الطائرات فإن السوفيت لديهم قوات كبيرة من الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى .

- وقد وزع السوفيت قواعد الصواريخ المضادة حول موسكو بينما اعتمد الأمريكان فى توزيعها على مبادىء استراتيجية ونظم صواريخ مختلفة •

- واهم ما حققته المحادثات التمهيدية بوجه عام هو فهم كل طرف لتفكير الآخر، ثم انتقلت لمناقشة اجراءات محدده مثل الاقتراح الامريكى بالتحديد النوعى والعددى للنظم الاستراتيجية الهجومية والدفاعية. بما فيها الرؤوس المتعددة، واقتراح آخر بديل يتناول خفض القوات الهجومية لتحقيق التوازن حتى مع التحسين النوعى.

ويصف نيكسون المقترحات السوفيتية بأنها عامة ومغايرة للامريكية من عدة نواح أهمها تعريف الأسلحة الاستراتيجية، وبأنها فى معظمها ينقصها التحديد والتفصيل.

ثم يلخص فى عدة نقاط:

- تعريف الاسلحة الاستراتيجية.

ـ عدم الاكتفاء بتحديد نظام الصواريخ المضادة وشمول التحديد للاسلحة الهجومية والدفاعية.

ـ سبل التحقق من تنفيذ الاتفاق (التفتيش).

ويخلص من ذلك كله الى ضرورة اقرار مبدأين:

ـ اختلال التوازن الاستراتيجي فى حالة الحد من الاسلحة الدفاعية دون الهجومية او العكس.

ـ المواءمة بين سير المحادثات، وبين ماقد يتخذ من اجراءات تتعارض مع ماتهدف اليه.

٤ ـ وأخيرا يتناول مسألة خفض القوات فى اوروبا:

فيذكّر بدعوته فى العام الماضى الى دراسة تعنى بالخفض المتبادل فى اوروبا تستهدف أساسا:

ـ تحقيق توازن عسكرى أكثر استقرارا بقوات ونفقات أقل.

– مع تعزيز القدرات الدفاعية بحيث تضعف من حوافز الهجوم.

ويعرض للدراسات التفصيلية المقارنة التى شملت: القوى البشرية، الاسلحة التقليدية، الاسلحة الذرية التكتيكية، الطائرات والتى تناولت:

ـ تقييم الوضع الحالى للقوات من كل فئة.

ـ امكانيات التحقق من هذا الخفض.

ـ المعايير اللازمة لضبط ما قد يطرأ من زيادة فى القوة البشرية أو المعدات للقوات التى يجرى تخفيضها. وانتهت هذه الدراسة إلى طريقتين للخفض:

ـ تطبيق الخفض بمعيار موحد على الطرفين.

ـ خفض مقدار متفاوت فى الفئات المختلفة بحيث ينتهى بخفض متناسب فى مجموعه على الجانبين.

٥ ـ ويتوافق اعلان نيكسون وروجرز للسياسة الخارجية الامريكية مع الدوره الرابعة والعشرين لمؤتمر الحزب الشيوعى السوفيتى. وقد تضمن خطاب سكرتيره الأول برجنيف النقاط التالية:

ـ تسوية سياسية فى جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، والاستخدام الكامل للامم المتحدة فى ردع العدوان مع استعداد موسكو لابرام المعاهدات (الثنائية والإقليمية) اللازمة لتحقيق ذلك.

ـ الاعتراف النهائى بالحدود الدولية لاوروبا بعد الحرب والدعوة لمؤتمر أوروبى للامن الجماعى فى القاره، وتأكيد استعداد دول حلف وارسو للاتفاق على حل الحلف بالتبادل مع حلف الاطلنطى او التخلى عن تنظيماته العسكرية كخطوة اولى.

ـ ابرام معاهدة حظر الاسلحة النووية والكيمائية والبكتريولوجية والعمل نحو حظر التجارب النووية تحت الارض وانشاء مناطق خالية، مع تأكيد موقف السوفيت من نزع السلاح الذرى لكل الدول الحائزه له.

ـ تعزيز الجهود لوقف التسلح مع الدعوة لمؤتمر عالمى لنزع السلاح، وازالة القواعد الاجنبية وتخفيض القوات المسلحة فى المناطق الخطره وخاصة وسط أوروبا.

ـ الدعوة لاتخاذ التدابير لخفض احتمالات اندلاع الحرب دون قصد، او افتعال اشتباكات مسلحة عمدا مع استعداد الاتحاد السوفيتى لبحث الاتفاق على خفض الانفاق العسكرى وخاصة بواسطة القوى الكبرى.

ـ تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن انهاء النظم الاستعمارية وادانة التفرقة العنصرية ومظاهرها.

ـ استعداد السوفيت لتوسيع تعاونه مع الدول الراغبة فى ذلك فى جميع المجالات:

* عدم تلويث الفضاء الجوى.

* تنمية الطاقة والثروه الطبيعية.

* تنمية النقل والمواصلات.

* استئصال الامراض الخطره والمتفشية.

* اكتشاف واستغلال الفضاء والمحيطات.

فمن الناحية النظرية البحته تكاد سياسة القوتين تلتقيان فى خطوطهما العريضة.

ومن الناحية الاخرى يلاحظ ضعف نغمة الهجوم او غيابها من كل جانب على الآخر، تركيزا على ما يمكن اعتباره مجالات التفاهم او الاتفاق . وهى من وجهة النظر الامريكية:

ـ مسألة برلين.

ـ محادثات تحديد الاسلحة الاستراتيجية.

ـ مشكلة الشرق الاوسط.

بينما تركز وجهة النظر السوفيتية على :

ـ مؤتمر الأمن الاوروبى.

ـ الاعتراف بحدود أوروبا الدولية بعد الحرب.

ـ وقف سباق التسلح وحظر الأسلحة النووية والكيما ئية.

وأخيراً يلاحظ أن ماذكره نيكسون عن الموقف السوفيتى من افتقار للمقترحات التفصيلية قد تم تداركه فى خطاب برجنيف الذى تقدم فيه بعدد من المقترحات المباشرة.

سادساً : مجلس الأمن القومى الأمريكى :

يحسن عرض تطور تفكير الإدارة الأمريكية فى هذا الصدد فى عامى ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ لأن هذا المجلس هو أبرز أدوات الإدارة فى تأمين المصالح الأمريكية.

١ ـ أشار الرئيس نيكسون فى رسالته للكونجرس حول «حالة العالم» إلى أنه قرر اعادة تشكيل مجلس الأمن القومى بحيث يمثل الجهاز الرئيسى الذى يقوم رئيس الجمهورية من خلاله ببحث مسائل السياسة الخارجية. ويضم المجلس رئيس الجمهورية ونائبه ووزيرى الخارجية والدفاع ومدير مكتب استعدادات الطوارئ. ويساعد المجلس تنظيم يضم فريقا من المعاونين والمستشارين يوفرون كافة البدائل.

ـ وقد ركز الرئيس نيكسون على الدور الهام الذى يضطلع به المجلس فى توفير امكانيات مواجهة تحديات السبعينيات. وان الأمر يستلزم تحقيق عدة شروط تمكن المجلس من القيام بمسئولياته فى هذا الصدد وتتمثل فى:

(أ) المعالجة الخلاقة Creative للسياسة الخارجية :

بمعنى عدم الاكتفاء بردود الفعل ازاء الطوارىء المفاجئة والعمل على صياغة تصور جديد وموضوعى لعالم يسوده السلام ووضع سياسات جديدة لهذا الغرض. واشار نيكسون الى أنه وجه المجلس

للعمل على توضيح الصورة بالنسبة للمستقبل عن الاعوام الثلاثة الى الخمسة التالية عند بحث الموقف ازاء اية مشكلة دولية. وعلى هذا الاساس فان المجلس يهتم فى المقام الاول بالاهداف البعيدة المدى ثم ينتقل بعد ذلك الى بحث المسائل العملية المحددة.. واستشهد فى هذا الصدد بما حدث عند بحث المجلس للاستراتيجية الامريكية اذ بدأ بدراسة وتحديد اساس نظرى للوضع الاستراتيجى الامريكى بصفة عامة ثم انتقل الى بحث برامج الاسلحة المحددة والسياسة المحددة التى تتبع فى محادثات تحديد الاسلحة الاستراتيجية على سبيل المثال.

(ب) التخطيط المنظم Systematic Planning:

يجب الا تكون السياسة الخارجية الامريكية مجرد قرارات تكتيكية مجزأة تتخذ نتيجة لضغط الاحداث وينبغى وضع نظام لبحث المشاكل قبل تأزمها واشار نيكسون فى هذه الصدد الى ان مجلس الامن القومى عقد ٣٧ اجتماعا فى عام ١٩٦٩ وبحث اكثر من عشر مشاكل تتعلق بالامن القومى وكان كل اجتماع للمجلس يعقب اجتماعات تمهيدية بين الجهات المختصة فى الادارة

وأوضح نيكسون الطريقة التى تتم بها عملية بحث واتخاذ القرارات فأشار الى انه يعهد الى مجموعة معينة تضم مسئولين فى اكثر من وزارة يرأسهم احد مساعدى وزير الخارجية ـ ببحث موضوع معين بحثا عميقا وافيا ووضع الوان الاختيار وتحديد مزايا وعيوب كل بديل على حدة. ويعرض تقرير هذه المجموعة على مجموعة اخرى تضم مسئولين على مستوى أعلى يرأسهم مساعد رئيس الجمهورية لشئون الامن القومى لمراجعته والتحقق من أن البدائل والآراء الواردة فى التقرير تتسم بالشمول وعدم التحيز. ثم يقدم التقرير بعد تعديله او الموافقة عليه الى مجلس الامن القومى. وعلى هذا النحو اشار نيكسون الى ان المسائل الرئيسية المتعلقة

بالسياسة الدفاعية يجرى بحثها بطريقة منظمة على يد اجنة مراجعة برامج الدفاع الملحقة بمجلس الامن القومى. وهذه اللجنة تضم اعضاء على مستوى وكيل وزارة وتقوم ببحث المسائل الهامة المتعلقة بالدفاع والتى تمس أموراً لها صفة استراتيجية او سياسية او دبلوماسية او اقتصادية وفق اولويات قومية شاملة. كذلك تقوم الادارة الامريكية من خلال مجموعات اخرى تضم مسئولين من مختلف الوزارات بدراسة وبحث البرامج والمسائل الاخرى التى تعرض على مجلس الامن .

(جـ) توفير الحقائق اللازمة :

تستلزم المناقشات الواعية والقرارات الحكيمة داخل المجلس توفر اكبر قدر من المعلومات الموثوق فيها . وكثيرا ما نشأت منازعات وخلافات داخل الحكومة كان منشؤها القصور فى معرفة او تفهم الحقائق. وعلى ذلك فإن من المهام الرئيسية والضرورية لتنظيم مجلس الأمن القومى جمع كافة الاجهزة الحكومية المختصة بالشئون الخارجية بحيث تشترك جميعها فى عملية الحصول على المعلومات وتقدمها لرئيس الجمهورية والمجلس.

وأشار نيكسون الى ان المجموعات الملحقة بالمجلس والتى تضم مسئولين من مختلف الوزارات تقوم بهذه المهمة غير ان هناك مجموعات اخرى تقوم بمهام حول موضوعات معينة ومن هذه المجموعات:

ـ لجنة التحقيق: وقد انشئت لجمع المعلومات الضرورية المتعلقة بعدد من المسائل الهامة الخاصة بتحديد الاسلحة الاستراتجية مثل القدرات الاستراتجية السوفيتية وقدرات الولايات المتحدة على التحقق من تنفيذ اية اتفاقيات فى هذا الشأن. ويتركز عمل هذه اللجنة على ذلك فى توفير المعلومات التى يمكن ان تستند اليها

المناقشات. وقد ساهمت اللجنة فى ازالة كثير من الخلافات الكثيرة فى الرأى حول السياسة الواجب اتباعها. واشارنيكسون الى ان اللجنة قامت بجهد كبير ورئيسى فى الاعداد الدقيق والوافى لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتى.

- مجموعة الدراسات الخاصة بفيتنام وتقوم بجمع وتقديم أوفى وأحدث المعلومات للمستويات العليا فى الحكومة حول الاتجاهات والاوضاع القائمة فى اقاليم الريف الفيتنامية. وتقوم هذه المجموعة بدور هام وحيوى فى تمكين الادارة من فهم العوامل التى تندخل فى تحديد مصير سياسة الفتنمة المتبعة.

(د) توفير البدائل :

وقد اشار نيكسون فى هذا الصدد الى أنه لا يعتقد ان واجب رئيس الجمهورية يقتصر على التصديق على ما اتفقت عليه الوزارات والاجهزة المختلفة وانه يتولى بحكم الدستور الامريكى مسئولية اتخاذ القرارات واصدار الاحكام التى تشكل السياسة الخارجية.

وقد استهدف تشكيل مجلس الامن القومى فى صورته الجديدة ضمان وصول ألوان الاختيار المتوفره الى القمة بما يضمن لكافة الأجهزة كل على حده سماع صوتها لدى رئيس الجمهورية وبحث ماتراه من حلول قد لاتوافق عليها غيرها من الأجهزة. وبالتالى فان المجلس يقوم بإحاطة كافة الجهات المسئولة والمعنية بالقرار الذى اتخذ حول امر من الأمور.

(هـ) التخطيط الخاص بالازمات:

ينبغى توفر الاستعداد فى حالة حدوث ازمات بمعنى ضرورة توقع والتكهن بالازمات المحتمله واذا تعذر منع حدوثها فينبغى التخطيط لمواجهتها وفى هذا الصدد يجب ربط كافة العناصر اللازمة لمواجهة الازمات العسكرية منها والسياسية. واشار

نيكسون الى انه قد انشئت لهذا الغرض داخل تنظيم مجلس الامن القومى لجنة عليا خاصة تعرف بمجموعة واشنجتون الخاصة للعمل

Washington Special Action Group

وتقوم بوضع مشروع خطط الطوارىء للازمات المحتملة وربط المتطلبات العسكرية والسياسية لاى عمل لمواجهتها. كذلك تقوم برسم مسئوليات الوزارات المختلفة فى مثل هذا العمل بكل تفصيل ووفق جدول زمنى يتفق عليه سلفا. ونظرا لأن احدا لا يمكن ان يتكهن سلفا بتوقيت وتطور ازمة معينة محتمل حدوثها فان هذه المجموعة تساعد فى ضمان طرح الاسئلة الصحيحة واثارة النقاط الهامة والحساسه مسبقا وكذا بحث كافة المضاعفات التى تنطوى عليها ردود الفعل المختلفة.

(و) تنفيذ السياسة:

يجب توفر القدرة على التنفيذ الفعال ذلك ان التخطيط السليم الواعى لا يجدى شيئا اذا كان هناك قصور فى التنفيذ ولتحقيق ذلك اشار نيكسون الى ان التنفيذ يوكل الى لجنة مشتركة من الوزارات المعنية تكون على مستوى وكيل وزارة ويرأسها وكيل الخارجية.

- واشار نيكسون الى ان تنظيم مجلس الامن القومى قد استهدف على هذا النحو معالجة المشاكل الحيوية وتوضيح الاهداف الرئيسية وبحث كافة البدائل والتخطيط لقرارات سليمة، وانه مع ذلك لا يوجد قالب معين للتنظيم الواجب لجهاز وضع السياسة وان القرارات التى تتخذها الادارة الحالية سوف يحكم على صلاحيتها على أساس نتائجها وليس على اساس تنظيم الجهاز الذى وضعها.

٢ ـ فصل الرئيس نيكسون في رسالته الى الكونجرس اسلوب عمل مجلس الامن القومى وطريقة تشكيله واللجان الفرعية الملحقة به وقد استهدف من ذلك ارساء هذا التنظيم فى صورة محددة وايجاد دور واضح له فى وضع السياسة الخارجية بما يتفادى الغموض الذى كان يحيط بوضع المجلس منذ انشائه فى عام ١٩٤٧ على يد الرئيس ترومان ودوره الذى تضاءل مع بعض رؤساء الجمهورية مثل كيندى وتزايد مع غيرهم مثل جونسون.

- واذا كان هذا التنظيم لمجلس الامن القومى قد اكد دوره الاساسى فى اتخاذ القرارات الهامة فانه قد ابرز فى نفس الوقت أهمية دور اللجان الملحقة به والتى تنظم امداده بالمعلومات والتقارير والبدائل وهى العملية التى يشرف عليها فى النهاية مستشار الرئيس للامن القومى هنرى كيسنجر. ورغم ما أكده نيكسون فى رسالته من وجوب امداده بكافة الوان الاختيار ومختلف وجهات النظر التى تراها الوزارات المعنية عن طريق وكلائها المشتركين فى هذه اللجان فان طريقة عرض هذه الاراء والبدائل على الرئيس الامريكى يمكن ان تتم بصورة ترجع احداها بما يتفق ووجهة نظر الجهاز القائم بعرض الموضوع وهنرى كيسنجر بالذات.

- ان استقرار دور مجلس الأمن القومى على هذه الصورة يجعل منه الهيئة العليا الرئيسية فى مجال الشئون الخارجية بما يعلو على دور التشكيل التقليدى الوزارى للادارة الامريكية هذا علاوة على ان اشتراك كل من مديرى المخابرات المركزية والمباحث العامة ورئيس الاركان المشتركة للجيش الامريكى فى معظم اجتماعاته بعكس الدور الخطير والهام للمجلس فى هذا الشأن.

٣ ـ وفى عام ١٩٧١ كانت الادارة الامريكية اكثر تحديدا وتفصيلا بشأن دور مجلس الامن القومى الامريكى واسلوب العمل به واهمية تواجد مجموعات ذات اختصاصات معينة واعطى اهتماما خاصا لبلدان الهند الصينية لما لذلك من تأثير على مسار المجتمع الامريكى نفسه، كما اهتم بالتصور

الخاص باستراتيجية حلف الاطلنطى وبالرقابةعلى التسلح وبالسلام فى الشرق الاوسط وهى ارهاصات تركت أثرها على تفكير وتحرك الادارة الأمريكية بعد نيكسون.

- يوكد نيكسون فى رسالته للكونجرس بأن مجلس الأمن القومى nation-al security council, قد أصبح بعد اعادة ننظيمه الجهاز الرئيسى فيما يتعلق بشئون السياسة الخارجية الأمريكية . وهو يضم الى جانب الرئيس كلا من نائبه ، ووزيرى الخارجية والدفاع، ومدير مكتب شئون الطوارىء emergency preparedness مع آخرين يستدعيهم الرئيس حسبما يقتضيه الحال.

- وبرر نيكسون الأهمية الخاصة التى علقها على هذا المجلس بقوله إن أجهزة الشئون الخارجية الأمريكية كانت فى الماضى أقرب الى الوقوع أسيرة لتطور الأحداث بدلاً من توجيهها، وكانت الاعتبارات التكتيكية التى تباشر يوما بيوم هى العنصر الغالب فى رسم خطوات الدبلوماسية الأمريكية أما مجلس الأمن القومى فإنه يتيح التركيز على الأهداف بعيدة المدى مع تطوير السياسة الأمريكية فى اطار هذه الأهداف.

- وأضاف بأن المجلس هو المكان الذى تجرى فيه آخر مراحل تصفية الدراسات التى أعدت على مستويات أقل، وأن ذلك يجعل المناقشات داخله ذات أفق أكثر شمولا بحيث يمكن القول بأن القرار السياسى لا يصدر الا بعد تمحيص الموضوع المطروح من مختلف جوانبه.

أسلوب العمل:

- تلتزم كل وزارة أو هيئة أمريكية معنية بموضوع يعالجه مجلس الأمن القومى بأن تقدم اليه المعلومات المتوفرة لديها مقرونة بالتحليل المناسب مع ابراز ما يؤيد وجهة نظرها فى الموضوع. وأضاف نيكسون الى هذا الأساس جملة من المبادىء يسترشد بها مجلس الأمن القومى فى عمله، من أهمها:

(١) ان التحليل يجب ان يستند الى قاعدة من الحقائق.

(ب) انه لا يمكن وضع سياسة متماسكة بدون اطار من المفاهيم يحدده الهدف والاتجاهات بعيدة المدى. وعليه فمعاملة الوقائع المختلفة يجب أن تتم فى هذا الاطار.

(جـ) أنه ينبغى التحرز من الوقوع تحت تأثير ما وصفه نيكسون «بالتوفيقات البيروقراطية» والتى تمثل آراء تهدف قبل كل شيء الى الملاءمة بين المصالح المتعارضة داخل الحكومة. وأن الضمان دون تحقق ذلك يتمثل فى عرض الاحتمالات البديلة مع مزايا كل منها ونقائصه وتكاليفه وعواقبه.

- وكما نقدم القول، فان الدراسات والتوصيات قبل عرضها على مجلس الأمن القومى، يتم اعدادها على مستويات أقل تعرف باسم المجموعات الخاصة المعاونه للمجلس. وهى تتبع نظاما معقدا، الا أنه يمكننا بمراجعة ما ذكره نيكسون فى هذا الصدد، أن نقسمها الى فرعين رئيسيين: أولهما ذات الاختصاص العام والأخرى ذات الاختصاص النوعى.

- والمجموعات ذات الاختصاص العام هى:

(١) اللجان الوزارية (INTERDEART GROUPS): ويرأس كلا منها أحد وكلاء الخارجية. ASSITSTANT SEGRETARY OF STATE

وهى أساس النظام فى عملية التحليل. وتشكل هذه اللجان على أسس جغرافية أو وظيفية ويدخل فى عضويتها ممثلون عن كافة الهيئات المختصة. وتقوم هذه اللجان بالدراسات الأساسية وتعرض جملة الاختيارات GHOIGES وفى حالات معينة، فان مجموعات خاصة (ad hos) تنبثق عن اللجنة الوزارية لكى تعالج موضوعاً محددا بذاته.

(ب) هيئة المتابعة العليا (SENIOR REVIEW GROUP)

وهى على مستوى أعلى اذ تضم نواب الوزراء UNDER ECRETARIES ومهمتها توجيه ومراجعة الدراسات المعدة بواسطة

اللجان الوزارية ومجموعات العمل الخاصة، بغرض التأكد من أن هذه الدراسات تعكس الحقائق والقضايا والحجج وجمله الاختيارات، قبل أن تصل الى الرئيس ومجلس الأمن القومى.

ومما يسمح لهذه الهيئة بأن تلعب دورها بنجاح قدرتها على الرؤية فى أفق أرحب، وذلك ناشيء عن كـون اخـتـصـاص نائب الوزير يتخطى المناطق الجغرافية أو الوظيفية المحددة بالاضافة الى أن لديه تقديرا أوفى لامكانيات وزارته بحيث يسعه التأكد من كافة الحجج والبدائل ALTERNEATVES قد نوقشت.

(جـ) ولنفس الهيئة المتقدمة وظيفة أخرى، اذ تتولى تحت رئاسة نائب وزير الخارجية مهمة الربط ـ بواسطة المتابعة والتنسيق ـ بين وضع السياسة وتنفيذها من خلال أوجه النشاط الحكومى المختلفة. وهى ترفع الى الرئيس توصيات بشأن الخطوات التنفيذية البديلة ALTERNATIVE OPERATIONAL STEPS. التى تناسب القرارات السياسية الرئيسية.

(د) هيئة واشنطن للعمليات الخاصة WASH. SPECIAL (ACTONS GROUP: وهى على مستوى نواب الوزراء، وتبحث مجموعة الاختيارات المتاحة OPTION لتنفيذ القرارات فى فترة الأزمات. وقد قامت هذه الهيئة خلال عام ١٩٧٠ بمواجهة أزمات كمبوديا والشرق الأوسط والأردن (خلال شهر سبتمبر) وفى كل حالة منها مهدت السبيل لصدور القرارات التى وصفها نيكسون بالحكمة لما أدت اليه من منع هذه الأزمات من الانتشار وتهديد المصالح الأمريكية والسلام العالمى.

ـ أما المجموعات ذات الاختصاص النوعى فهى:

(أ) مجموعة العمل الخاصة بدراسات فيتنام

(VIETNAM SPECIAL STUDIES WORKING GROUP

وهى مجموعة متخصصة مهمتها تجميع وتحليل البيانات الواقعية المتعلقة بفيتنام كما تجرى الدراسات الاقتصادية وغيرها من العناصر

التى تؤثر على سياسة الفتنمة. وتقوم أيضا بأبحاث تسترشد بها الحكومة الأمريكية فى محاولاتها التفاوضية، مثل مدى تأثر أمن القوات الأمريكية بالاقتراحات البديلة لوقف اطلاق النار.

(ب) هيئة المراجعة THE VERIFIGATON PANEL

وهى مجموعة على مستوى نواب الوزراء مهمتها اجراء التحليل الفنى والمبدئى توصلا الى الاختيارات والاقتراحات المتعلقة للحد من الأسلحة الاستراتيجية وللخفض المتبادل والمتوازن للقوات فى أوروبا وغيرها من المسائل الرئيسية المتعلقة بالرقابة على التسلح.

(جـ) لجنة متابعة برامج الدفاع

DEFENGE PROGRAM REVIEW GOMMITTEE

وهى كسابقتها على مستوى نواب الوزراء، وتتولى بحث المسائل الرئيسية فى السياسة الدفاعية وبصفة خاصة الحاجة للاعتمادات المالية. وتقوم بتقدير الآثار الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المترتبة على تنفيذ البرامج الدفاعية.

فى التطبيق :

- **بالنسبة للهند الصينية :** ذكر نيكسون ان اقتراحه فى اكتوبر ١٩٧٠ لوقف اطلاق النار فى الهند الصينية كان ثمرة دراسات استغرقت شهورا. فكانت مجموعة العمل الخاصة بدراسات فيتنام قد أعدت تحليلا مفصلا للوضع العسكرى فى كل قطاع بجنوب فيتنام، واختبرت نمط السيطرة على الريف الفيتنامى تحت الظروف الحالية وتلك المتوقعة مستقبلا. وخرجت من هذه الدراسات الأساسيه الى بحث الصيغ الممكنة لانشاء ومراقبة نظام لوقف اطلاق النار، وكذلك التأثير المحتمل للأشكال المختلفة لوقف اطلاق النار على الوضع العسكرى وبصفة خاصة على السيطرة على الريف، وعلاقة ذلك كله بسياسة الفتنمة.

وفى نفس الوقت كانت اللجنة الوزارية لشرق آسيا تقوم بتحليل لتأثير المقترحات المختلفة لوقف اطلاق النار على سير المفاوضات، كما عملت على تحديد المواقف المحتملة للطرف الآخر ازاء هذه المقترحات.

- وأضاف نكسون بأن هذه الدراسات المنفصلة جرى توحيد ها ومراجعتها بعد ذلك من قبل هيئة المتابعة العليا، وأعقب ذلك طرح الموضوع للمناقشة فى مجلس الأمن القومى، أسفرت عن اختيار نيكسون لحل يعطى أملا أكبر فى نجاح المفاوضات - على حد تعبيرة -أكثر مما يحقق من مزايا ظاهرية للجانب الأمريكى . وقال ان الدراسات التفصيلية التى تم اعدادها فى هذا الشأن ستساهم فى عملية انسحاب القوات الأمريكية اذا أبدى الطرف الآخر استعدادا للتباحث بشأن وقف اطلاق النار.

- **استراتيجية الناتو وقوته:**

أوضح الرئيس الامريكى بأن الحاجة كانت ملحة لاجراء مراجعة شاملة لاستراتيجية حلف الاطلنطى على ضوء ما بدا من حاجة الامريكيين وحلفائهم الى استراتيجية دفاعية واقعية للتحالف. وذكر بأنه كان يهم حكومته بصفة خاصة معرفة نوعية وعدد القوات الأمريكية والحليفة اللازمة لدعم هذه الاستراتيجية، باعتباره الأساس الوحيد لتقدير كيفية توزيع عبء الدفاع داخل التحالف.

- وأضاف بأن لجنة متابعة برامج الدفاع، أجرت دراسة مقارنة، لامكانيات حلفى وارسو والناتو، ركزت على حجم القوات وامكانياتها فى التحرك والنقل والتعبئة. كما بحثت الوسائل المؤدية لتخفيض متبادل ومتوازن للقوات فى اوروبا وذلك فى ضوء آثارها المحتملة على الوضع الدفاعى للناتو.

وفى نفس الوقت تولت اللجنة الوزارية لأوروبا مهمة بحث الآثار السياسية المحتملة لما يتقرر بشأن استراتيجية الناتو الدفاعية، على علاقات الولايات المتحدة بدول غرب اوروبا من ناحية وعلى العلاقات بين الشرق والغرب من ناحية اخرى.

ـ وقال نيكسون بأن هاتين الدراستين قد جرى بحثهما معا من قبل هيئة المتابعة العليا بالاشتراك مع لجنة متابعة برامج الدفاع، اللتين قدمتا بدورهما لمجلس الأمن القومى جملة اختيارات OPTTONS واقعية تتصل بالموقف الامريكى ازاء استراتيجية التحالف وبحجم القوات الأمريكية فى اوروبا!

وبعد مراجعة المجلس لما تقدم، انتهى نيكسون الى تأكيد الدعم الأمريكى لاستراتيجية الدفاع الحالية للحلف، ونيته فى الاحتفاظ بالمستوى الحالى للقوه الأمريكية فى اوروبا.

ـ الرقابة على التسلح:

وفى هذا الشأن صرح نيكسون بأن الأساس الذى يستند اليه الموقف الأمريكى فى محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (SAI/T) قد هيأته دراسات هيئة المراجعة والتى تقدم تحليلا مقارنا ومتجددا باستمرار لنظم التسليح المختلفة. وقال ان نتيجة هذه الدراسات قد أتاحت للجانب الامريكى امكانية حساب مخاطر الصيغ المختلفة لاجراء تخفيضات معينة.

وأضاف بأن دراسات مجلس الأمن القومى مع الدراسات التى قام بها الناتو لاستراتيجية الحلف الدفاعية قد ابرزت الحاجة لتقدير أوفى للاقتراحات الخاصة بالتخفيض المتبادل والمتوازن للقوات فى أوربا. وأن هيئة المراجعة تولى هذا الموضوع عنايتها فى الوقت الحاضر بنفس الكفاية التى ساعدت الولايات المتحدة على مواجهة المباحثات الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية .

ـ الشرق الأوسط :

ذكر نيكسون أن اللجنة الوزارية لشئون الشرق الأوسط وهيئة المتابعة العليا قامتا بدراسة الوضع فى هذه المنطقة الحساسة. وكان الهدف هو الاحاطة بما يتطلبه استقرار طويل الأمد فيها، بالاضافة لجملة الاختيارات أمام الخطوات السياسية التكتيكية للولايات المتحدة، مثل المبادرة الكبيرة فى الصيف الماضى، والتى أدت لوقف اطلاق النار.

- وأبرز نيكسون تدهور الوضع بالأردن فى سبتمبر الماضى، مشيرا الى اقترا ن ذلك بخطر تدخل أجنبى، الأمر الذى دعا هيئة واشنطن للعمليات الخاصة الى متابعة الموقف ومدى مضاعفاته بالنسبة للولايات المتحدة، وقال ان نتائج دراسات هذه الهيئة أسفرت عن تقديرات واقعية لاحتواء الأزمة وانهائها.

وأضاف نيكسون بأنه لما كانت القضايا الأوسع لمشكلة الشرق الأوسط خاضعة لدراسات مستمرة، فقد تمكن مجلس الأمن القومى من مواجهة أزمة الأردن ليس فى اطار ملاحقة احداثها فحسب، وانما فى الاطار الشامل للمنطقة وعلى ضوء المصالح الأمريكية بها وأهدافها بعيدة المدى.

٤ - وتعود نشأة مجلس الأمن القومى الى ١٩٤٧ حين تزايد الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة فى الشئون العالمية. وبمجىء نيكسون الى الحكم فى ظروف تفاقم المشكلات الخارجية التى تواجهه، فان الحاجة أظهرت ضرورة تطوير هذا الجهاز بصورة تمكنه من توفير الانسجام، بين نشاط الهيئات العديدة المعنية بالشئون الدولية كوزارتى الخارجية والدفاع ووكالة المخابرات المركزية والتى يؤدى انفراد كل منها بسياستها الذاتية الى الاضرار بالعلاقات الدولية للولايات المتحدة.

- وليس من شك فى أن الامكانيات المادية والفنية بالولايات المتحدة تتيح نجاح هذا النظام الذى يستند الى الدقة فى تجميع المعلومات وتنسيقها ثم استخلاص النتائج منها، ولكن ذلك لا ينفى حقيقة أن القرار السياسى فى ظل هذا النظام يبقى آخر الأمر مرهونا بالطريقة التى تجرى بها دراسة معينة طالما أنها ملتزمة باطار من المفاهيم والأهداف بعيدة المدى محددة سلفا.

- وذلك يبرز الدور الذى يلعبه هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى، فهو كمفكر يسهم فى صياغة تلك المفاهيم والأهداف التى تسترشد بها الدبلوماسية الأمريكية، وهو كرئيس للجنة متابعة برامج الدفاع (التى يشترك فى عضويتها نائبا وزير الخارجية والدفاع، وايول هويلر ممثلا لهيئة أركان الحرب، وريتشارد هيلمس مدير الوكالة المركزية للمخابرات)

يتولى الاشراف على السياسة الدفاعية للولايات المتحدة مع تقدير أعبائها استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا.

- ولقد دعت أهمية هذا الدور كثيرا من المراقبين الى التقليل من شأن وزارة الخارجية الأمريكية الى القول بأنها قد تحولت الى «هيئة خدمة لهنرى كيسنجر» (الواشنطن بوست فى ١٩/١/١٩٧٠). والواقع أنه بقدر تزايد الانجاه فى الولايات المتحدة نحو المركزية فان أهمية وزارة الخارجية فى مجال التخطيط آخذه فى الاضمحلال، وهذا يتمشى مع ماصرح به نيكسون ابان حملته الانتخابية من أن دور وزير الخارجية لم تعد له أهميته السابقة.

- ومن ناحية أخرى فانه ينبغى الأخذ فى الاعتبار أن الخارجية الأمريكية لازالت من أهم مصادر المعلومات المتصلة بالشئون الخارجية، كما أن لها وضعا متفوقا على مستوى اللجان الوزارية التى تشكل دراساتها أساس نشاط مجلس الأمن القومى. ويجدر التنويه ايضا فى هذا المقام الى العلاقة الشخصية الوثيقة التى تربط نيكسون بوليام روجرز، ومناصرة الأخير لنيكسون منذ أواخر الخمسينات فى صراعه ضد «نلسون روكفلر» على السيطرة على الحزب الجمهورى.

- ونخلص مما تقدم الى الاعتقاد بأن الجانب الاستراتيجى المتصل بتحديد الأهداف بعيدة المدى للسياسة الأمريكية وكذا المفاهيم التى توجهها هى من صلاحيات مجلس الأمن القومى وتتأثر لحد كبير بشخصية كيسنجر. أما دور الخارجية الأمريكية فهو أقرب الى تقدير المواقف ورفع توصيات بشأنها الى جانب عملها التنفيذى.

وينقل هذا التصور الى علاقة الولايات المتحدة بأزمة الشرق الأوسط، فاننا نجد ما يؤيده ممثلا فى وضع نيكسون لأهم نشاط اتخذته الخارجية الأمريكية وهى مبادرة «روجرز» فى مكانها الصحيح باعتبارها مجرد تكتيك (NEAR - TERM POLICY) في خدمة السياسة الأمريكية الشاملة ازاء المنطقة والتى يعالجها مجلس الأمن القومى لتوفير ما وصفه بايجاد استقرار طويل الأمد فيها.

القسم الثانى

المبادئ الأمريكية الثلاثة الرئيسية

تمهيد :

تفهمت الادارة الامريكية في عهد الرئيس نيكسون طبيعة المتغيرات الدولية وفيها قوى الشعور بالاستقلال والتحرر فى دول العالم الثالث واستعادة اوربا الغربية لقوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية وبداية تفكك المعسكر الاشتراكى بعد تحرير يوغسلافيا ثم تزايد حدة النزاع الشعبى السوفيتى وفقدان الاحتكار الامريكى للسلاح النووى وحيازة كل من الاتحاد السوفيتى اولالهذا السلاح ثم الصين الشعبية بعد ذلك وأهميته تبين العالم للمحصلة المشتركه فى ايقاف سباق التسلح على اساس ان اى حرب جديدة لن يكون فيها غالب ومغلوب.

وفى إطار المفهوم السابق للمتغيرات الدولية حدد الرئيس نيكسون ثلاثة مباديء رئيسية للاسترشاد بها فى إدارة علاقات امريكا الخارجية وهى

* المشاركه

* القوه

* المفاوضة

وستكون هذه المبادئ موضوع هذا القسم.

سابعاً : مبدأ المشاركه :

١- وفقا لهذا المبدأ تتخلى الولايات المتحده عن التمسك بدور القائد والمخطط ودور الوصى بعد ان ادركت حقائق التغيير ولجأت بدلا من ذلك إلى مشاركة حلفائها واصدقائها بحيث تكون لهم اصوات متساوية فى رسم الخطط والبرامج وتنفذ القرارات وتحمل أنصبه اكبر فى مسئوليات الدفاع عن انفسهم وفى مجالات التنمية. وقد أكدت الادارة الامريكية عدم التراجع عن التزام امريكا نحو حلفائها،إلا انها اعلنت فى نفس الوقت عدم تحملها فى فترة السبعينات رسم كل الخطط او تنفيذها كلها او الدفاع عن كل العالم الحر. والواقع ان اطلاق هذا الشعار الجديد يناسب التغيير الذى حدث فى اطار علاقات القوى وهو شعار حاول نيكسون ان يدلل عليه باسلوب عملى تمثل فى اطلاع حلفائه على مراحل الاعداد لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتى، ومع ذلك فان مبدأ المشاركة بعد مبادرة ذكية تتيح للولايات المتحدة استمرار السيطرة على التحالف الغربى والرد او امتصاص الاتجاهات الاستقلالية الاوربية بما يقطع عليها خط الرجعه.

٢- وللمشاركة وجه اخر ابرزه نيكسون اكثر من مرة ومؤداه ان الدور الجديد للحليفات الاوربيات يقتضى مساهمة اكبر فى ميدانين الاول عسكرى والثانى اقتصادى، فهو يطالب الدول الاوربية أن تزيد من التزاماتها تجاه الحلف وتتحمل أعباء أكبر، كما يطالبها بأن تزيد من التزاماتها فى المجهود الاقتصادى الذى توجهه الولايات المتحدة الى مناطق العالم المختلفة.

هذا وقد طبق نيكسون أسلوب المشاركة على المناطق الجغرافية الاخرى بخلاف اوروبا الغربية كاسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية والشرق الاوسط وأوروبا الشرقية، وذلك باعتبار ان المشاركة هى الخط الواضح فى اتجاهات السياسة الامريكية تجاه العالم على أنها قد مثلت معانى مختلفة بالنسبة لكل منطقة. فبالنسبةالى:

- **امريكا اللاتينية**: تتمثل المشاركة فى محاولة تقوية «بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية دون التمسك بموقف «الشريك القوى» وذلك من خلال برامج للعمل من أجل التقدم.

وجدير بالذكر عند الحديث عن امريكا اللاتينية ان الصيغة الجديدة للسياسة الامريكية هى استمرار موضوعى للسياسة التى بدأها كيندى على أثر ثورة كوبا «التحالف من أجل التقدم، وأضيفت إليه تعديلات تسمح بانجاحه، مقتضاها الاعتماد على التخطيط الوطنى اكثر من الاعتماد على التوجيه الامريكى او المبادأة الفردية وهو ما يدخل فى مدلول المشاركة.

- **آسيا**:تركيز على اشراك اليابان فى المجهود الاقتصادى فى آسيا والحث على قيام مؤسسات اقليمية فى المنطقة تعمل على تطور اقتصادى بالعون الامريكى .

- فيتنام: ترديد لفكرة الفتنمة.

- **الشرق الاوسط**: وتقتصر المشاركة بالنسبة للشرق الاوسط على استمرار الولايات المتحدة مع الدول الاخرى – المقصود الدول الكبرى وبخاصة الاتحاد السوفيتى بالاضافة الى الدول - أطراف النزاع فى محاولة ايجاد إطار معقول يهيىء لقيام مفاوضات بين أطراف النزاع العربى الاسرائيلى.

- **أفريقيا** : تركيز على جهود التنمية الاقتصادية عن طريق التجمعات الاقليمية .فالمشاركة هنا أمريكية افريقية على أساس اقتصادى جماعى.

والجدير بالذكر ان المشاركة الامريكية تضمنت فى نفس الوقت رفضا لتدخل القوى الكبرى الاخرى فى شئون القارة الافريقية من أجل تحقيق مكاسب فيها. أى أنها تنكر على غيرها ما تستبيحه لنفسها.

- **السياسة الاقتصادية الدولية:** تنعكس فكرة المشاركة فى هذا المجال على الأسس الاقتصادية لسياسة الولايات المتحدة فى السبعينات، التى تهدف فى الاساس الى تحقيق «عالم مفتوح» يمكن ان يتيح فيه زيادة التبادل التجارى العالمى الى خدمة النفوذ الامريكى.

والوسيلة الى ذلك تتلخص فى العمل على ازالة القيود القائمة على التبادل التجارى، ومساهمة الدول الأوربية المزدهرة نحو هذا الاتجاه أى مبدأ المشاركة الدولية فى مسئولية التنمية الاقتصادية، واقتراح الولايات المتحدة انشاء «حقوق سحب - استدانه - خاصة»وهونظام لنقود دولية من شأنه المساعدة على استقرار النظام النقدى العالمى الذى يعتمد عليه التوسع فى التجارة.

- **الأمم المتحدة:** على الرغم من أن سياق فكرة المشاركة كان يقتضى ابراز المنظمة الدولية على أنها قمة صور هذه المشاركة ومن ثم التركيز على دورها ومحاولة تأكيده وتقويته، الا ان نيكسون قرر أن المنظمة عاجزة عن حل كافة المشاكل الدولية خاصة ماكان منها بين الدولتين الكبيرتين.

٣ - وكانت السياسة الامريكية تعتقد ان الديمقراطية والازدهار تساندهما القوة العسكرية الامريكية التى تنظمها شبكة من الاحلاف بقيادتها، سوف تضمن الاستقرار والسلام.

وكان هذا المجهود الضخم لاعادة البناء الدولى السياسى والاقتصادى نصرا للقيادة الامريكية وللخيال الامريكى وخاصة فى اوروبا.

ولمدة حقبتين من الزمن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت السياسة الخارجية الامريكية توجهها هذه الرؤيا ويلهمها النجاح الذى تحققه.

وكانت الرؤيا قائمة على حقيقة أن الولايات المتحدة هى أغنى دول العالم واكثرها استقرارا وأنه بدون مبادراتها وامكانياتها لما أمكن تحقيق الكثير من الأمن والتقدم.

ولقد سارت الولايات المتحدة فى الستينات بقوة هذا الدفع. فقد بدأت البرامج ونفذتها، ووضعت الاستراتيجيات واقترحتها على حلفائها، وتبينت الأخطار فتعرضت مباشرة للتصدى لها .

وقد تغير العالم تغيرا جوهريا عما كان عليه أيام مشروع مارشال، وأصبحت الولايات المتحدة تتعامل مع عالم يضم حلفاء أقوياء، ومجتمعا من الدول النامية المستقلة، وعالما شيوعيا مايزال معاديا ولكنه منقسم.

وتوجد حاليا القدرة والمسئولية لدى الآخرين بحيث يمكنهم التصدى للمنازعات المحلية التى كانت تحتاج فى الماضى للتدخل الأمريكى.

وان مساهمة الولايات المتحدة ونجاح هذه المساهمة سوف تقرر، ليس على عدد المرات التى تتدخل فيها فى شئون الآخرين بل بجلد سياساتها.

فهذا هو الاتجاه الذى سوف يشجع الدول الأخرى بصورة أفضل لكى تقوم بدورها، وحينئذ سوف يستلهم تأييد الشعب الأمريكى.

هذه هى الرسالة التى احتوت النظرية التى أعلنها نيكسون فى جوام «والتى عرفت بنظرية نيكسون».

وان الرسالة الرئيسية لهذه النظرية هى أن الولايات المتحدة سوف تساهم فى الدفاع، وفى تطور الحلفاء والأصدقاء ولكنها لا تستطيع، ولن تبدأ فى رسم كل الخطط أو تخطط كل البرامج أو تنفذ كل القرارات، أو تتولى كل الدفاع عن الأمم الحرة فى العالم.

وسوف تساعد فقط حينما يكون ثمة فارق حقيقى يتجلى فى جدوى هذه المساعدة وحينما يكون ذلك فى مصلحتها.

ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تعيش فى عزلة إذا كانت ترجو ان تعيش فى سلام، وليست لديها النية فى الانسحاب من العالم. ان المسألة الهامة التى تواجهها هى كيف يمكن ان تقابل مسئولياتها بأقصى فعالية وكيف يمكن ان تحمى مصالحها وبالتالى بناء السلام.

ان مشاركة الحلفاء مشاركة أكثر مسئولية فى الدفاع عن أنفسهم وفى التقدم، معناه توجيه مجهود مشترك أكثر فعالية تجاه الأهداف المبتغاه.

ولسوف يظل السلام فى العالم يتطلب من الولايات المتحدة المحافظة على التزاماتها ولسوف تفعل.

وأشار نيكسون فى هذا المقام إلى خطابه فى الأمم المتحدة:

«ان الطريق إلى السلام على حسب ما يعتقد ليس فى التخلى عن أصدقاء أمريكا وحلفائها. بل ان دور الولايات المتحدة فى العالم الذى يتصف بمزيد من التوازن والواقعية ضرورى للتمسك بالالتزامات الأمريكية على المدى الطويل».

كما اشار الى «خطاب الاتحاد» الذى اكد فيه ان الاصرار على أن تتولى الدول الأخرى دورها لا ينطوى على تراجع عن المسئولية بل انه المشاركة فى المسئولية ذاتها.

ويقرر نيكسون أن هذا لا يمثل مخرجا للولايات المتحدة كى تتخلى عن دورها الذى لا غنى عنه فى العالم فهو الطريق الوحيد الذى يمكنها من تحمل المسئولية.

ان هدف الولايات المتحدة فى المقام الأول هو تعضيد مصالحها على المدى الطويل بسياسة خارجية سليمة. وكلما كانت هذه السياسة مؤسسة على تقييم واقعى لمصالحها ومصالح الآخرين، فان دورها سوف يكون أكثر فعالية، فليست للولايات المتحدة تدخل فى العالم لأن عليها التزامات، بل أنها تتحمل هذه الالتزامات لانها متداخلة فى العالم، ان مصالحها هى التى يجب ان تشكل التزاماتها وليس العكس، ولسوف تنظر الولايات

المتحدة الى الالتزامات الجديدة بعد اجراء تقييم دقيق لمصالحها القومية ومصالح الآخرين القومية، ولما يوجه لهذه المصالح من تهديدات محددة، ولقدرتها على التصدى لهذه التهديدات بدرجة مقبولة من الخطر والتكلفة.

ولقد سارت الولايات المتحدة فى العام الماضى على هدى هذه الافكار عند تعاملها مع الأمم الحرة فى العالم.

- ففى اوروبا تحتوى السياسة الامريكية بدقة على هذه المبادىء الثلاثة للسلام المكين «المشاركة واستمرار القوة للدفاع عن المصالح المشتركة عند تحديدها والاستعداد للتفاوض مع الخصوم حول الخلافات»

- وهنا فى نصف الكرة الغربى تسعى الولايات المتحدة الى تقوية علاقاتها الخاصة بشقيقاتها جمهوريات امريكا اللاتينية، من خلال برنامج للعمل من اجل التقدم تكون فيه كل الاصوات مسموعة ولا يسيطر فيها صوت.

- وفى آسيا حيث أعلنت «نظرية نيكسون» فان المشاركة سوف يكون لها معنى خاص فى اطار السياسة الامريكية - وهو ما تدل عليه الروابط القوية مع اليابان - ولسوف يتزايد التعاون الامريكى مع الدول الاسيوية عندما يتعاون كل منهما مع الأخر وعندما تعمل على تطوير مؤسسات اقليمية.

- وفى فيتنام تسعى الولايات المتحدة الى تسوية عادلة يؤيدها كل أطراف النزاع وكل الامريكيين. وتعمل الولايات المتحدة مع فيتنام الجنوبية لتقوية قدرتها على الدفاع عن نفسها، وبتزايد قوة فيتنام الجنوبية، فان الطرف الآخر سوف يدرك أنه قد أصبح من مصلحته أن يتفاوض من أجل سلام عادل.

- وفى الشرق الأوسط سوف تمضى الولايات المتحدة فى العمل مع الآخرين لاقامة اطار معقول POSSIBLE FRAMEWORK يستطيع اطراف النزاع العربى الاسرائيلى التفاوض من خلاله على المسائل المعقدة والصعبة القائمة. ويجب على الآخرين أن ينضموا الى الولايات

المتحدة فى الاعتراف بان التسوية سوف تتطلب التضحيات وضبط النفس من كل الاطراف المعنية.

- وفى افريقيا التى تربطها بعدد كبير من المواطنين الامريكيين روابط تاريخية يجب أن تحظى بمكان له أهميته فى المشاركة الأمريكية مع الدول الحديثة.

ولسوف يلعب الافريقيون دورا رئيسيا فى تحقيق أمانيهم العادلة. ووضع نهاية للتعصب العنصرى - وبناء أمم جديدة، والتحرر من التدخل الخارجى، والتعاون الاقتصادى من اجل التطور.

ولسوف تضيف الولايات المتحدة جهود ها الى جهود هذه الدول للمساعدة على ادراك امكانيات افريقيا القوية.

- وفى عالم يتزايد فيه التعاون العالمى الاقتصادى فان السياسة الخارجية الامريكية سوف تؤمن تدفق رؤوس الاموال والبضائع بحرية اكثر بين الدول .

وان الولايات المتحدة لفخورة بأنها ساهمت فى المجهود التعاونى الناجح الذى أنشأ «حقوق سحب خاصة (SPECIAI DRAWING RIGHTS)» وهو نظام نقود دولية سوف يساعد على تأكيد الاستقرار للنظام النقدى الذى يعتمد عليه التوسع فى التجارة.

- يتطلب التقدم العلمى والتكنولوجى الذى لا مثيل لهما وكذلك الانفجارات السكانيه والمواصلات والمعرفة، اشكالا جديدة للتعاون الدولى. ولسوف تحظى منظمة الامم المتحدة التى هى رمز المشاركة الدولية، بالتأييد الامريكى القوى المستمر بمناسبة عيدها الخامس والعشرين .

٤ - ومشاركة الحلفاء عند نيكسون لاتقتصر على المساهمات المادية، بل هى قبل ذلك مشاركة فى وضع السياسات، ويضيف الى ذلك قوله: حين تشعر الدول بمسئولياتها عن التخطيط فإنها تصبح أكثر تقبلا لبذل الامكانيات اللازمة للتنفيذ كما ابرز ان هذه الصورة الجديدة للمشاركة

تتطلب من الدول الحليفة ان تاخذ نفسها بقضايا طويت صفحتها او لم تظهر اطلاقا على اجندة مشاكلها الوطنية .وأنه ليس من صالح هذه الدول، كما هو ليس من صالح الولايات المتحدة، ان يقع على عاتق الاخيرة وحدها مسؤلية اتخاذ القرارات المعقدة فى شئون الدفاع او التنمية او السياسة الاقتصادية او الاحلاف الإقليمية.

ويحدد نيكسون موقف حكومته فى هذا الشأن بقوله: «اننا سوف نزيد من اصرارنا على مشاركة الدول الأخرى لنا فى تشكيل السياسات. ولسوف تكون هذه الدول أقل انغماسا فى محاولة التأثير على القرارات الأمريكية وأكثر اهتماما بتحديد وسائلهم الخاصة».

٥ ـ وخلص نيكسون من ذلك إلى تحديد عناصر المشاركة الجديدة كما يتصورها على النحو التالى:

أولا : ان الولايات المتحدة ستظل مرتبطة بكل التزاماتها التعاهدية ازاء الدول الأخرى (TREATY COMMITMENTS)، ولم يقف نيكسون كثيرا عند الجانب الأخلاقى من هذا الارتباط، وإنما عنى بايضاح العلاقة بين الإحلال بهذه الالتزامات وما ستؤدى إليه من اضطرابات على المستويين الاقليمى والعالمى.

وبوصف هذه الالتزامات ذات طابع ديناميكى، فإن التعبير عنها فى شكل قوات عسكرية أو مساعدات مالية لمما يخضع للظروف المتغيرة. وهى قاعدة دعا نيكسون شركاءه، وخاصة من كان منهم طرفا فى هذه الالتزامات، أن يفسروا الاجراءات الأمريكية على ضوئها.

والقاعدة الثانية فى هذا الخصوص، تتعلق بالالتزامات الأمريكية المستقبلة، حيث يقول نيكسون «نحن لا نستبعد التزامات جديدة من جانبنا، ولكن المعيار فيها هو ما يناسب مصالحنا. فهدفنا فى المقام الأول هو دعم **مصالحنا** فى المدى الطويل».

ثانيا : أن الولايات المتحدة ستقدم الدرع الواقى اذا قامت إحدى القوى النووية بتهديد حرية دولة حليفة أو دولة يعتبر بقاؤها حيويا لأمن الولايات المتحدة.

وألمح نيكسون إلى أن هذا الالتزام ينصرف بصورة أكثر عمقا نحو الدول غير الذرية. وبالنسبة لهذه الدول فإن الدرع الأمريكى سيقدم إذا تعرضت للابتزاز النووى أو لعدوان تقليدى تسانده قوة نووية.

ثالثا : إن الولايات المتحدة سزود الدول التى تتعرض للأشكال الأخرى من العدوان، بالأسلحة والمساعدات الاقتصادية المطلوبة وبما يتفق والتزاماتها التعاهدية، وذلك بافتراض قيام تلك الدول بواجبها الأساسى فى تقديم الموارد البشرية دفاعا عن نفسها.

وأضاف نيكسون إلى ما تقدم قوله أنه لا يستطيع أن يضمن بقاء القوات الأمريكية أو مساعداتها الاقتصادية بعيدة عن أى صراع محلى ينشأ مستقبلا، بيد أنه حدد إطار هذا العبء بمشاركة الدول المعنية عن طريق تنظيمها لمواردها على المستويين الوطنى والاقليمى.

٦ - من النظرية إلى التطبيق :

قال نيكسون ان هناك تحديين أساسيين يواجهان مبدأه عند التطبيق: أولهما توفير ثقة العالم الخارجى فى سياسة الولايات المتحدة، والثانى فهم الشعب الأمريكى لسياسة حكومته وتأييدها.

وأوضح معارضته لأى تغيير مفاجىء فى السياسات الأمريكية، بصرف النظر عن وجاهة الأسس التى قد يتطلبها هذا التغيير، وربما كان نيكسون يعنى حكومة سايجون بقوله معقبا على ما تقدم بأنه ينبغى حماية المستقبل السياسى لأولئك الذين حددوا موقفهم وفقا لسياسات أمريكية سابقة.

وأضاف قائلا ان تغيير الالتزامات الأمريكية فى مجالى الدفاع والتنمية دون اتاحة الوقت للدول الصديقة حتى تتكيف مع متطلبات الدور الجديد للولايات المتحدة، لن تكون له نتيجة سوى اضعاف قضية الأمن مع بقاء المشاكل الأمريكية خارجية كانت أم داخلية.

ومن ناحية الرأى العام الداخلى، فبعد أن أشار نيكسون إلى ما انتابه من تمزق بسبب الحرب فى جنوبى شرق آسيا، قال ان ذلك، حتى مع التسليم ببعض المآخذ على السياسة الامريكية هناك، لاينبغى ان يعالج عن طريق اجراء انسحاب غير مشروط من فيتنام ، فالعزلة مثلها مثل الاندفاع، يمكن أن تؤدى لنتائج مدمرة .وانتهى نيكسون فى هذا الشأن الى القول بأن تماسك الجبهة الداخلية وتأييدها له من شأنها زيادة الثقة بالخطوات التى تتخذها حكومته.

المبدأ فى التطبيق :

فصل نيكسون محصلة تطبيق مبدئه عن المشاركة خلال السبعينات على النحو التالى :

(أ) ان هناك بعض المناطق اثمر المبدأ فى تخفيف الوجود الأمريكى بها، فسياسة الفتنمة ساعدت على زيادة وتيرة انتقال المسئولية القتالية (COMBAT BURDENS) إلى الجانب الفيتنامى ، كما جرى تخفيض فى القوات الأمريكية بكوريا الجنوبية واليابان وتايلاند والفلبين ، وهى إجراءات وصفت بأنها تعكس الاتجاه نحو انكماش الدور الأمريكى فى فيتنام .

(ب) وإن المبدأ كانت له نتائج إيجابية بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بحليفاتها، ففى أوروبا زادت دولها من مساهمتها المادية والمعنوية بالنسبة لتدعيم حلف الأطلنطى بعد مراجعة مشتركة لاستراتيجيته، وان الإدارة الأمريكية تجرى مشاورات مع هذه الدول بشأن موقفها من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتجية (SALT)،

كما أن تطبيق المبدأ فى أمريكا اللاتينية أخذ شكل الانتقال من الوصاية إلى المشاركة عن طريق المنظمات الإقليمية. وفى ميدا المساعدات الخارجية فإنها - وفقا للمبدأ - سوف تقتصر على الدول التى تساعد نفسها .

(ج) وقد ركز نيكسون على عدد من المواقف الأمريكية خلال هذه الفترة والتى اتسمت بالتشدد ، موضحاً علاقتها بالمبدأ . فقال عن عمليات كمبوديا أنها تمت لخدمة استراتيجية الفتنمة وبرامج الانسحاب . وأن الاحتفاظ بالمستوى الراهن للقوات الأمريكية فى اوروبا لا يتعارض مع مبدأ توزيع المسئوليات، بل هى فى رأيه تأكيد لمبدأ المشاركة فى مواجهة مشكلة الأمن.

وبالنسبة لتنشيط الوجود الأمريكي فى البحر الأبيض أثناء أزمة الأردن قال: إنها قضت على احتمالات التدخل الخارجى فى الأزمة.

وأشار نيكسون إلى أن المبدأ وإن يكن مجال تطبيقه المباشر العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الحليفة والصديقة ، إلا أنه يهيمن على كافة أوجه نشاط سياستها الخارجية.

ففيما يتصل بالشئون الاقتصادية، قال ان التجارة الدولية والسياسات النقدية تتطلب تعديلات وضوابط على أساس تبادلى. وبالنسبة للشئون الدفاعية أضاف إلى ما تقدم عن الدرع النووى الأمريكى قوله: ان برنامج المساعدات فى الدول التى توجد بها قوات أمريكية، سوف يزداد بقدر تخفيض هذه القوات. وعن العلاقات بين الشرق والغرب، قال نيكسون انه كما تجرى حكومته مشاورات مع حلفائها بخصوص مفاوضاتها الثنائية مع الاتحاد السوفيتى، فإنه يتوقع من أولئك الحلفاء ان ينتهجوا فى مفاوضاتهم المماثلة طريقا يخدم الأهداف الغربية المشتركة.

٧ - وأخيرا نخلص من ذلك إلى عدة نتائج أبرزها:

(أ) من الأمـور ذات الدلالـة فى رسـالة نيكسـون كـونهـا مـوجـهـة إلى الكونجرس ومن ثم للرأى العام الأمـريكى. ولذلك أهميـتـه الخاصـة حـيث يـتعلق الأمـر بمبـدأ نيكسـون عن المشـاركـة، إذ انه يرد على الانتـقـادات العـديدة الموجـهـة من الداخل للالـتـزامـات الخـارجـيـة الأمريكية واتجاهها الآخذ فى التزايد.

ومـوقف حكومـة نيكسـون فى هذا الصـدد أقـرب إلى الحـرص، فـهـو يعطى اهتماما خاصا نحو تخفيف ذلك الجانب من الالتزامات الذى ينصـرف أثره المبـاشر إلى تهدئة الرأى العام، كـالحـد من الخسـائر البـشرية ومن المعونات الاقـتـصـادية. ولكنه فى الوقت نفسـه كـان حـازما فى التأكيد بعزمـه على الاحـتـفاظ بحيوية الدور الأمريكى سياسيا وعسكريا.

(ب) ويمكننا أن نستـخلص من العرض المتقدم أن السياسة الأمريكيـة فى ظل مبدأ نيكسون ستتجه نحـو تشجيع التكتلات الاقليميـة على أساس اشـراك الدول الحليفـة الكبـرى لهـا كـاليـابان وأوروبا الغـربيـة فى مسئولية تنظيم الموارد العسكرية والمالية، وفضلا عما يوفره ذلك من الأعبـاء على عاتق الولايات المتـحدة، فإن النجـاح فى هذا الاتجاه يتـيح لواشنطن تخطى الخـلافـات الاقـتصـادية بينهـا وبين حلفـائهـا وخـاصـة في أوروبا الغـربيـة بواسطة تطوير التـعاون مـعـها سـياسـيا وعسكريا على المستوى العالمى.

(جـ) وليس الشـرق الأوسط اسـتـثـنـاء ممـا تقـدم، فـالمخطط الأمـريكى يرمـى إلى تسـوية للنزاع فـيـه تـتـيح اعـمـال مشروع شتراوس لتعذيب ميـاه البحـر وربط اقتصاديات المنطقـة بعجلة الغرب. واذا كـان هذا الهـدف يبدو بعيدا فـإن اتجـاه الولايات المتـحـدة يتـركـز حـاليـا على انشـاء وتطوير تجـمع اقليـمى فى منطقـة الخليج حـيث تتـركـز مناطق انتاج البترول الحيوية استراتيجيا للعالم الغربى.

(د) بقى أن نشير إلى علاقة مبدأ نيكسون بطبيعة الالتزامات الأمريكية نحو إسرائيل.

وما ذكره نيكسون فى هذا الخصوص يوضح أن الولايات المتحدة رغم كونها غير مرتبطة باسرائيل، حتى الآن بموجب التزام تعهدى، إلا أنها تضمن لها ما يلى:

- حماية الدرع النووى الأمريكى، بوصف إسرائيل دولة يعتبر بقاؤها حيويا لأمن الولايات المتحدة، وخاصة فى ظروف الصراع على المنطقة بين القوى الكبرى.

- تزويدها بالأسلحة والمساعدات الاقتصادية، بوصفها دولة «تساعد نفسها» حسب المفهوم الأمريكى. ويلاحظ أن نيكسون فى تعرضه لهذا الخصوص أشاد بموافقة الكونجرس فى نهاية العام الماضى على فتح اعتماد اضافى قدره بليون دولار لمساعدات خارجية خص إسرائيل منها قرابة الخمسمائة مليون.

ثامناً : مبدأ «القوة» :

١ ـ تشكيل بناء القوة العسكرية.

٢ ـ مراحل التخطيط الدفاعى.

٣ ـ السياسة الاستراتيجية.

٤ ـ القوات ذات الغرض العام (التقليدية).

١ ـ تشكيل بناء القوة العسكرية

ان قوة الولايات المتحدة هى الدعامة الثانية لبناء السلام المكين. ونهدف الولايات المتحدة إلى إيجاد عالم تقل فيه أهمية القوة ويؤمن السلام لأن الدول الرئيسية ترغب فى المحافظة عليه. ولكن هذه المرحلة لم تأت بعد. ولا تستطيع الولايات المتحدة أن ترهن مستقبلها كله على أساس أن الدول التى لم تتردد فى استخدام قوتها حتى ضد حلفائها سوف تكبح جماح نفسها. والحقيقة ان أى رئيس أمريكى يتحمل التزامين رئيسيين بالنسبة للدفاع القومى هما:

التحقق من ان التجهيزات العسكرية لا تشكل حافزا للعدوان بالقدر الذى لا يثير سباقا على التسلح قد يؤدى إلى تهديد الأمن الذى تسعى إلى حمايته.

ولقد كان من اللازم استعراض السياسة الأمريكية وألحت الحاجة إلى هذا الاستعراض فى يناير ١٩٦٩. اذ تطلبت التغييرات العميقة التى حدثت فى العالم اتجاها جديدا للسياسة الدفاعية وفقا لما تطلبته السياسة الخارجية تماما.

ولقد كانت التكنولوجيا مستقرة نسبيا فى الماضى أما الآن فإن التغيير المستمر فى تطورها قد أصبح عاملا جديدا لعدم استقرار الأمن.

وكـــانت الاضـــافـــات التى أدخلت على القـــوى فى الماضى ذات أثر استرانيجى أما اليوم فإن القوى الموجودة تهدد بتعرية الأهداف المعقولة.

ولقد كـان لزاما دراسـة الأسس الجـوهرية الخـاصـة بالتخطيط العسكرى، والبدء فى تشكيل بناء عسكرى مناسب لظروف السبعينات. وبالتالى فقد عكفت الحكومـة على إعادة تقييم الأفكار والبرامج القديمة وبحث مجالات الاختيار بالنسبـة للمستقبل. وكانت هذه الدراسة - وهى ماتزال مستمرة - نتيجة للاصلاح فى مجال سياسيات الأمن القومى وفى مراحل اتخاذ القرار. فقد اتيح - لأول مـرة - لمجلس الأمن القومى اسـتعراض مـجـمـوعـة واسعـة كـاملة للاستراتيجيات النووية بالنسبة للقوات التقليدية والاستراتيجية.

وتم هذا الفحص أو التقييم فى ضوء اعتبارات الأمن والميزانيـة وعلى مـدى خمس سنوات مستقبلة. ولأول مـرة أيضا، تم توضيح العلاقـة بين المعدلات المختلفة للانفاق على الدفاع تناسبا مع الأولويات المحلية عن مدى خمس سنوات مقبلة.

وكانت نتيجة هذه الدراسة تحقيق الموازنة بين مصالح الولايات المتحدة وأهداف سياستها الخارجية واستراتيجياتها وميزانيات دفاعها كل بالنسبة للآخر وبالنسبة لمجموع الأولويات القومية كذلك.

وثمة أربعة عوامل، كانت ذات مغزى خـاص أو أهميـة خاصـة بالنسبة للتقييم والدراسة المستمرين هى:

العامل الأول : المسائل العسكرية ووسائل الرقابة على السلاح:

كـانت هناك حـاجـة لطرح بعض الأسئلة من أجل تقرير أسـاس البناء العسكرى الأمريكى وعلى سبيل المثال ،إلى أى مدى يجب ان تسعى الولايات المتحدة - عند تشكيل البناء الاستراتيجى النووى - إلى المحافظة على أمنها من خلال تطوير قوتها؟ وإلى أى مدى يجب عليها ان تتبنى اجراءات فردية فى مجال ضبط النفس؟ والواقع بأن الإجابة على هذين السؤالين دقيقة. اذ ينطوى

السؤال الأول على خطر سباق التسلح، كما ان الثانى يتضمن خطر التحول فى ميزان القوى لغير صالح الولايات المتحدة.

كيف يمكن أن يؤثر اتباع أى من الطريقين سالفى الذكر على الاحتمالات المتوقعة لاتفاق منتج حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتى فى السنوات المقبلة؟

أى صور للتهديدات يمكن أن تتعامل معها الولايات المتحدة بطريقة مسئولة؟

وهل من المقبول السعى لتحقيق حماية ضد كل احتمالات العدوان ابتداء من النزاع النووى إلى حرب العصابات؟

العامل الثانى : التخطيط المتقدم :

ينبغى على الولايات المتحدة أن تخطط للمستقبل إذ يجب أن تكون القرارات المتعلقة بالأمن القومى اليوم نابعة من تحليل لآثارها ووقعها فى المستقبل.

ولذلك لن تكون للقرارات الكثيرة الخاصة بسياسات وبرامج الدفاع نتائج عملية لعدة سنوات قد تمتد إلى عشر سنوات فى بعض الحالات. ولأن أخطاء التخطيط قد لا تظهر لعدة سنوات فإن تأجيل الاختيار بين الاحتمالات الصعبة غالبا ما يكون مغريا غير ان العاقبة فى هذه الحالة قد تكون وخيمة.

ان طريق المسئولية الوحيد هو مواجهة المشاكل واتخاذ القرارات فى إطار المدى الطويل.

العامل الثالث : الأولويات القومية :

يجب وزن الأولويات القومية اذ يكاد يكون من المحقق ألا تكون لدى أمريكا الاعتمادات اللازمة لتمويل مجموعة كاملة من البرامج المحلية الضرورية فى السنوات المقبلة إذا حرصت على منع حدوث تضخم اقتصادى. وبطبيعة الحال يندرج الانفاق العسكرى تحت إطار مختلف اذ يجب ألا يقل عن

الحد الأدنى اللازم للأمن، على أنه ينبغى ألا يتجاوز ما يبرره الدفاع عن المصالح الأمريكية الحيوية بينما لا تتم مقابلة الاحتياجات المحلية.

العامل الرابع : التخطيط المتداخل :

وأخيرا فإن تخطيط سياسات وبرامج الأمن القومى الأمريكى، بالنسبة إلى دول وأقاليم معينة كثيرا ما كانت تتنازعه مجموعة من المؤسسات، ومثال ذلك ان المحللين فى المخابرات والمخططين الدفاعيين، والاقتصاديين وغيرهم ممن يختصون بدراسة دول معينة، كانوا يستخدمون افتراضات مختلفة بالنسبة للأهداف السياسية كما كانت الحقائق البسيطة الخاصة بمجالات الاختيار أمام السياسة الأمريكية ليست واحدة بالنسبة إليهم.

لذلك فقد كانت هناك حاجة إلى دراسة تحليلية تكون أساسا مشتركا فى مد هذه الأجهزة بمجموعة متكاملة من الحقائق والتقديرات والبرامج تكون مقبولة لها جميعا، كما يمكن استخدام هذه الدراسة التحليلية كأساس يسترشد به مجلس الأمن القومى بالنسبة لما يجب أن تفعله الولايات المتحدة فى الدول والمناطق المختلفة.

والخلاصة : أنه تم توجيه الأسئلة الخاصة بالمبادئ الأساسية، والتخطيط لمدى عشر سنوات مقبلة، ووزن الأولويات القومية، والبحث عن الوسائل الكفيلة بتوحيد المظاهر المتعددة للتخطيط الأمريكى.

وبهذه الطريقة تم استعراض السياسات العسكرية، واستبعاد تلك التى لم تعد تخدم المصالح الأمريكية، وتبنى بعضا مما يتلاءم مع السبعينيات. وتعكس ميزانية الدفاع لعام ١٩٧١ هذا الفحص وإعادة التقدير ومرحلة انتقال الاستراتيجيات والسياسات القديمة إلى الجديدة.

٢ - *مراحل التخطيط الدفاعي*

كانت مراحل التخطيط الدفاعى فى السابق تجعل أثر السياسة الخارجية على البناء العسكرى غامضا وتعطى للمؤسسات الأخرى التى تهتم بالمسائل العسكرية ادوارا غير متناسبة مع مهامها، كما أنها لم تكن تنسب مسائل الدفاع

إلى الأولويات المحلية إلا بشكل ضئيل، وقد عملت حكومة نيكسون على تصحيح هذه العيوب.

العمل على إصدار قرارات متوازنة :

لكل مسألة أساسية من مسائل الدفاع فى الواقع آثار دبلوماسية وسياسية واستراتيجية واقتصادية، وحتى يتم التأكد من الوصول إلى قرارات متوازنة فإنه يجب إتاحة الفرصة أمام كل مؤسسة فى المساهمة.

فمدير وكالة نزع السلاح والسيطرة عليه يشترك فى قرارات السياسة الدفاعية التى تؤثر على التوقعات فى مجال الرقابة على السلاح، وعلى العكس فإن وزير الدفاع وهيئة الأركان تشترك مباشرة فى تقييم المقترحات الخاصة بالرقابة على السلاح، وتستعرض وزارتا الخارجية والدفاع مع مكتب الميزانية ومجلس المستشارين الاقتصاديين الأحوال الاقتصادية التى تؤثر على ضخامة الانفاق على الدفاع. وتفحص الخارجية مع الدفاع المسائل التى تؤثر على العلاقات مع الحلفاء.

ويضمن هذا التشابك فى أعمال المؤسسات وصول كل الآراء الخاصة بمسائل الأمن القومى الرئيسية إلى الرئيس الأمريكى كما يجرى استكشاف الخلافات بعد اظهارها حتى تكون المجالات الكاملة للاختيار متاحة أمامه.

وضع أولويات متزنة :

مع ثراء الولايات المتحدة الواسع وقدرتها الانتاجية فإنها لا تستطيع حتى الآن تحقيق كل هدف له قيمة بوسائل غير محددة، ومن ثم فإن الاختيار بين السياسات الاستراتيجية والميزانيات لها أعظم الأثر على المدى الذى يمكن الحكومة من أن تبتغى تحقيق أهداف قومية أخرى.

ولما كانت الحكومة الأمريكية تفتقر إلى وسيلة دقيقة لقياس ما إذا كان انفاق دولارات إضافية على الدفاع أكثر أهمية من إنفاق دولارات إضافية على احتياجات أخرى، إلا أنها تستطيع - وقد فعلت - وضع البرامج المحلية التى تتفق وتتناسب مع المعدلات المختلفة للانفاق على الدفاع.

وهكذا فإن مجلس الأمن القومى لديه أساس يستند إليه عند أدائه اختيارات ذكية فى شأن تخصيص الموارد المتاحة للبرامج الفيدرالية المختلفة ذات الأولوية.

والمعتقد أنه ما من رئيس سابق كان يتمتع بميزة الصورة الشاملة لتداخل العلاقات بين الأهداف المبتغاة ضمن حدود الميزانية الفيدرالية.

ونتيجة لهذا فقد اتخذ نيكسون قراراته فى شأن استراتيجية الدفاع ومؤشرات الميزانية لمدة خمس سنوات مستقبلة، تتفق مع الأمن القومى والمحافظة على الالتزامات الأمريكية كما تتفق بالنسبة للأولويات القومية كذلك.

ويذكر نيكسون أن حكومته فى مركز يسمح لها حاليا بوزن أثر التغييرات المستقبلة فى سياسات وبرامج الدفاع، على مجموع أهداف الحكومة.

السيطرة على البناء الدفاعى ـ برنامج الدفاع

لجنة التخطيط Review Committee

من أجل الوصول إلى قرارات متوازنة ووضع أولويات متزنة فقد أدخلت إضافة إلى نظام مجلس الأمن القومى، فأمر نيكسون بتشكيل لجنة لاستعراض برنامج الدفاع تتكون من مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى (رئيسا) ووكيل الخارجية، ونائب وزير الدفاع، ورئيس الأركان، ومدير مكتب الميزانية، ورئيس وكالة المخابرات المركزية، ورئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين. وبالاضافة إلى هذا التشكيل، ينظم كل من مدير وكالة نزع السلاح والسيطرة عليه، ورئيس لجنة الطاقة النووية فى الموضوعات التى تخصهم.

وتستعرض هذه اللجنة الدائمة المسائل الرئيسية فى الدفاع والمالية والسياسة والتخطيط، بالنظر إلى آثارها الدبلوماسية والاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ثم تطلع الرئيس ومجلس الأمن القومى على نتائج أعمالها.

وقد استعرضت اللجنة المذكورة ـ على سبيل المثال ـ مجالات الاختيار المتاحة أمام الولايات المتحدة بالنسبة للاستمرار فى الدفاع ضد الصواريخ النووية فى أربع مناسبات.

ولسوف تدرس وتحلل هذا العام، مجالات الاختيار بالنسبة للمسائل الاستراتيجية والاقتصادية الرئيسية على مدى خمس سنوات مقبلة، كل هذا بينما ميزانية ١٩٧٢ ماتزال فى مراحلها الأولى.

ويضمن اشتراك وزارة الخارجية ووكالة نزع السلاح ومجلس المستشارين الاقتصاديين وغيرهم، فى المناقشة، اعداد تحليل دقيق وتقييم متوازن لمجالات الاختيار لعام ٧٢ وما بعده والتى ستطرح على مجلس الأمن القومى فى الخريف المقبل.

تحليل الدول والمناطق وبرنامج التخصيص فى الميزانية:

تتمثل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ سياسة خارجيه متناسقة وسليمة، فى تعدد الهيئات والوكالات الأمريكية وتعدد البرامج التى يتبعها نشاطها فى أية دولة أو إقليم.

وكان من العسير على الرئيس أو على مجلس الأمن القومى فى الماضى الحصول على صورة كاملة لمجهود الولايات المتحدة فى أيه دولة، على أن أى سياسة خارجية مقبولة يجب أن نبدأ بمثل هذا الرأى الشامل.

وللتغلب على هذه الصعوبة فقد تم البدء باجراء مجموعة من التحليلات للبرامج التى تختص بالدول وسوف يتم على أساسها بحث كافة البرامج الأمريكية الخاصة بالدول والمناطق الهامة وتداخل علاقاتها.

وتضع هذه الدراسات ـ لأول مرة ـ كل البرامج فى إطار الميزانية. والوسيلة الأساسية لهذا التحليل هى ما يعرف ببرنامج الميزانية التى يخصص كل ما سيجرى إنفاقه فى دولة، على أساس ما يحققه هذا الانفاق من أغراض.

ويسمح هذا البرنامج أن تتخذ الحكومة قرارات أو تضع مجموعة من المبادئ للاسترشاد بالنسبة لكافة البرامج فى وقت واحد. ولقد كان ما يجرى

فى الماضى هو بحث هذه الانفاقات بالنسبة لكل وكالة على حدة فى عزلة عن بحث انفاقات الوكالات الأخرى.

وتعرض نتائج الدراسات التحليلية للدول على مجلس الأمن القومى، فى شكل سياسة متداخلة أساسها اختيار برامج توضح الاختيارات المختلفة للمصالح ولأهداف السياسة الخارجية وللتهديدات الموجهة للولايات المتحدة.

وبعد أن يستعرض مجلس الأمن القومى هذه الاختيارات أو البدائل يتسنى اتخاذ القرار بالنسبة للاجراء الذى يتبع على مدى عدة سنوات. وبطبيعة الحال فإن الجهود الأمريكية تبدأ من نقطة واضحة الفهم قاعدتها الأساسية مؤداها أن السياسات والبرامج الأمريكية ينبغى أن تتناسب بطريقة ذات معنى بما يبغى حلفاء الولايات المتحدة تحقيقه لأنفسهم. فالولايات المتحدة تتعامل مع دول ذات سيادة، لكل مصالحها الذاتية وأولوياتها وقدراتها، وان كل ما يستهدفه البرنامج الموجه للدول هو جعل الأعمال الأمريكية ذات فاعلية قصوى ومتمشية مع المصالح المشتركة.

ويعتقد الرئيس نيكسون أن هذا الاتجاه الشامل الذى أدخل على تخطيط البرامج الموجهة للدول، سوف يؤدى حتما إلى تحسين السياسة الخارجية. وهناك شعور بالحاجة ليس فقط لاتخاذ قرارات سياسية سليمة، وإنما تنفيذ هذه القرارات أيضا. ولسوف تنتج البرامج التحليلية للدول عن قرار تلتزم به كافة الوكالات الحكومية، كما سوف تثمر عن برنامج - لمدى خمس سنوات - يتضمن مجموعة المبادئ التى سوف يتم الاسترشاد بها، ممثلة فى شكل برامج للميزانية. وبهذا فإنه سوف يكون لدى أعضاء مجلس الأمن القومى، ومديرى الوكالات والسفراء فى مناصبهم فى الخارج، الوسيلة التى يتحققون بها من متابعة تنفيذ القرارات.

٣ - السياسة الاستراتيجية

التغيير فى الميزان الاستراتيجى :

على أثر الحرب العالمية الثانية كان للولايات المتحدة احتكار للأسلحة النووية، وكان الاحتكار الفعلى لقدرة القصف النووى عبر القارات المتمثل فى

شكل القاذفات الاستراتيجية خلال معظم الخمسينات يعطيها قدرة الردع الساحق.

وظل هذا التقدير قائما، حتى ظهر فى أواخر الخمسينيات أن الاتحاد السوفيتى قد تملك القدرة على انتاج واستخدام قوة من الصواريخ عابرة القارات تستطيع أن تدمر جزءا كبيرا من القاذفات الاستراتيجية الأمريكية على الأرض. وكان الخوف يتمثل فى أن تصبح القدرة الأمريكية على الردع النووى فى خطر كبير على الرغم من أنه ثبت فيما بعد أن هذا الخوف كان مبالغا فيه، ومن ثم فقد ركزت اهتمامها على المحافظة على التفوق النووى.

وفى عام ١٩٦١ أسرعت الحكومة الأمريكية فى تنفيذ برامج غواصات بولاريس وصواريخ (مينتمان) ووضعت عدداً أكبر من القاذفات الاستراتيجية فى حالة تأهب. وقد اتاحت هذه الاجراءات تفوق القدرة النووية الأمريكية بوضوح لعدة سنوات. كما أنها أعادت الثقة فى قدرة الردع الأمريكى. وحينئذ كان لدى أمريكا قوتان. هما قوة غواصات بولاريس وقوة صواريخ (مينتمان) التى كانت موجودة فى آبار محصنة تحت الأرض مما كان يجعلها فى الحقيقة منيعة ضد هجوم سوفيتى.

على أنه بعد عام ١٩٦٥ طور السوفيت استخدامات صواريخهم العابرة للقارات وشرعوا فى بناء قوة غواصات تماثل بولاريس، كما أنهم بدأوا فى تجربة الرؤوس المتعددة فى صواريخهم المعروفة بـ SS9، وهو سلاح يستطيع أن يحمل عشرة أضعاف ما يحمله صاروخ مينتمان الأمريكى.

ومرة أخرى فإن التفوق الاستراتيجى الأمريكى قد تم تحديه على أن حكومة جونسون لم تقرر هذه المرة زيادة الاستخدامات، وكان هذا القرار مبنيا على حكمين:

الأول : كان المعتقد أنه ليس هناك الكثير مما يمكن عمله من أجل منع السوفيت من الوصول إلى وضع استراتيجى يماثل الوضع الاستراتيجى الأمريكى على مدى فترة من الزمن.

والثانى : كان المعتقد أن التفوق النووى الأمريكى فى الماضى ليس له سوى مغزى عسكرى وسياسى ضئيل، لأن القدرة الرادعة الأمريكية لم تتأثر بشكل خطير من تزايد القوة السوفيتية، ولأن هدف القوات الرادعة السوفيتية هو كالهدف الأمريكى الذى يتمثل فى الردع.

وكنتيجة لهذه التطورات فقد ظهرت حقيقة مؤكدة لا يمكن الهرب منها تمثل على أبواب السبعينيات، ومؤداها امتلاك السوفيت لقوات استراتيجية قوية ومتقدمة تقترب فى كثير من الحالات من القوات الأمريكية وتفوقها من حيث العدد والقدرة.

ولقد أكدت البرامج السوفيتية الحديثة زيادة عددية فى القوات الهجومية والدفاعية، كما أنها تضمنت تحسينات كيفية فى قدرات هذه القوات. ومثل ذلك ما توصلوا إليه من انتاج رأس دقيقة ووسائل تساعد على اختراق الأنظمة الدفاعية لصاروخهم SS11 الذى يشبه صاروخ مينتمان، ومضيهم فى تجربة الصاروخ SS9 المتعدد الرؤوس وكالأبحاث والتحسينات التى يدخلونها على شبكتهم الدفاعية الصاروخية، بالاضافة إلى التحسين فى الرادار التابع لهذه الشبكة. ونوضح المقارنة التالية الزيادة فى قوات السوفيت الأرضية وقوة الغواصات فى الخمس سنوات الماضية.

الصواريخ الأمريكية والسوفيتية المستخدمة

صواريخ عابرة للقارات	سنة ١٩٦٥	سنة ١٩٧٠
أمريكية	٩٣٤	١٠٥٤
سوفيتية	٢٢٤	١٢٩٠
صواريخ غواصات		
أمريكية	٤٦٤	٦٥٦
سوفيتية	١٠٧	٣٠٠

وان الاستخدامات الصاروخية السوفيتية مستمرة فى حين ان الاستخدامات الأمريكية قد توقفت، ويجب ان تتوقع الولايات المتحدة فى السبعينات استخدام الصين الشيوعية للصواريخ عابرة القارات، وهو الأمر الذى سيعقد بخطورة التخطيط الاستراتيجى والامريكى والدبلوماسية الامريكية.

وان تطور القدرات الامريكية والسوفيتية الاستراتيجية خلال العشرين عاما الماضية قد صاحبته مناقشات مذهبية حادة حول الادوار السياسية والعسكرية للقوات الاستراتيجية وحول المعيار الذى يستخدم لا ختيارها.

وكانت النظرية الاستراتيجية التى حازت على القبول حينما تولت حكومة نيكسون الحكم كالآتى :طبقا لنظرية «الدمار المؤكد» التى تضمن الردع مضمونا طالما تأكدت الولايات المتحدة من انها تستطيع تحطيم نسبة معقولة من الشعب والصناعة السوفتية بعد نلقى اسوأ هجوم سوفيتى على قواتها الاستراتيجية .

وكانت الحكومة السابقة تعتقد أنه طالما تمتلك من القوات ما يزيد عن الحاجة لتحقيق هذا الهدف فإن ضبط النفس فى شأن زيادة البناء الاستراتيجى كان من الأمور المرغوب فيها بغض النظر عن التقدم السوفيتى. أكثر من هذا أن حكومة جونسون تأمل ان يؤدى ضبط النفس فى تطوير واستخدام الأسلحة الاستراتيجية إلى إيجاد حافز قوى لدى الاتحاد السوفيتى كى يحذو هو الآخر نفس السبيل وبذلك تزداد فرص إيجاد علاقة استراتيجية مستقرة ومتوازنة بين الدولتين النوويتين الكبيرتين.

سياسة للسبعينيات :

وعندما تولى نيكسون الحكم انتهى إلى أن هذه النظرية الاستراتيجية يجب ان تبحث بعناية فى ضوء التقدم المستمر، والزيادة المستمرة للقدرات الاستراتيجية السوفيتية. إذ مادام الاتحاد السوفيتى يواصل تحقيق برنامج الأسلحة النووية الطموح فإن على الحكومة ان تطرح بعض الأسئلة الجوهرية

وهى: لماذا يمكن ان تنشأ حرب نووية أو يصير التهديد بها؟ وفى ضوء هذا ما هى القوات الاستراتيجية الأمريكية اللازمة للردع؟

وباختصار فلقد سعت الحكومة إلى هدف استراتيجى يمكن أن تكون أحسن تسمية له هى «الكفاية» وكان استعراض الحكومة للاستراتيجية النووية يأخذ فى اعتباره عاملين لم يكونا موجودين فى الماضى هما:

الأول : ان البناء الحالى للقوات الاستراتيجية السوفيتية بالإضافة إلى ما تعرفه الولايات المتحدة عن برامج تطوير وتجربة هذه الأسلحة، يثير أسئلة خطيرة حول ما يهدف إليه الاتحاد السوفيتى، حول التهديدات القوية التى تواجهها الولايات المتحدة وحلفاؤها. فهذه الأسئلة تجب مواجهتها بوعى وتيقظ وواقعية.

الثانى : ان تزايد القوات الاستراتيجية للجانبين يثير مشاكل جديدة مقلقة. هل المجال الوحيد المتاح أمام الرئيس الأمريكى فى حالة حدوث هجوم نووى هو أن يلجأ إلى تدمير المدنيين فى معسكر الأعداء تدميرا شاملا عندما يتحقق ان الدمار المماثل سوف يلحق الشعب الأمريكى؟

هل ينبغى تحديد فكرة الدمار الشامل تحديدا ضيقا؟ وهل ينبغى ان تكون هى الوسيلة الوحيدة للقدرة الأمريكية لردع التهديدات المختلفة التى تواجهها؟

لقد انتج استعراض هذه المسائل اتفاقا عاما مؤداه أن الغرض الرئيسى للبناء الاستراتيجى الأمريكى هو غرض سياسي ودفاعى:

فهو يستهدف الحيلولة دون فرض الدول الأخرى ارادتها على الولايات المتحدة وحلفائها تحت تأثير وزن التفوق الاستراتيجى العسكرى، فيجب أن تؤكد الولايات المتحدة للمعتدين الأقوياء المخاطر غير المقبولة التى سوف تصيبهم إذا فكروا فى هجوم نووى أو ابتزاز نووى أو أفعال يمكن أن تؤدى إلى حرب نووية مثال ذلك هجوم سوفيتى تقليدى على أوروبا.

وفيما وراء هذا البيان العام كانت المهمة الأولية هى تقدير المقاييس التى ينبغى استخدامها لتقييم ملاءمة القوات الاستراتيجية الأمريكية ضد التهديدات

المتوقعة. وقد اكتسبت هذه المسألة أهمية إضافية لأن مثل هذه المعايير قد تكون لازمة لتقييم الرغبة فى إمكان عقد اتفاق مع السوفيت على الحد من الأسلحة الاستراتيجية.

ولقد تم التوصل إلى اتفاق عام داخل الحكومة الأمريكية على أربعة معايير محددة «للكفاية الاستراتيجية» وهى تمثل تقدما فكريا ملحوظا إذ تتيح هذه المعايير الملاءمة والمرونة. ولسوف يتم استعراض هذه المعايير دائما فى ضوء التغيير التكنولوجى.

تشكيل أو تخطيط القوات الاستراتيجية :

بعد ان تم تحديد الأغراض الاستراتيجية والمعايير، تم تحليل بناء القوات الاستراتيجية الأمريكية على صورة بديلة بالنسبة للسبعينيات وما بعدها. فقد تم استعراض بدائل تبدأ من «حد أدنى للردع» ـ وهى بناء أساسه قوة صواريخ الغواصات ونظرية الدمار الشامل بمعناها الضيق ـ إلى محاولات تهدف إلى استعادة التفوق العددى بواسطة استخدامات متزايدة للقوات الاستراتيجية الأمريكية.

وكان هناك اتفاق عام ان أشكال البناء الاستراتيجى التى تخفض أو تزيد بشكل ملحوظ من البرامج الاستراتيجية تتضمن مخاطر غير مرغوب فيها.

فالتخفيضات الحادة : لن تسمح للولايات المتحدة بمقابلة ما يتطلبه معيار الكفاية. وبالتالى فقد تثير رد فعل سوفيتى معاكس. فإذا تخلفت الولايات المتحدة منفردة عن ميدان المنافسة فى الأسلحة الاستراتيجية فقد ينتهز السوفيت هذه الفرصة لزيادة برامجهم ومن ثم يحققون تفوقا استراتيجيا ملحوظا.

وان البرامج الاستراتيجية السوفيتية الحالية وكذلك الاستخدامات وما فيها من قوة واتساع، والتى تزيد بوضوح عن حاجتهم لتحقيق حد أدنى من الردع، تجعل مثل هذه الامكانية بعيدة تماما.

كما أن هذه التخفيضات قد تؤدى إلى استبعاد الحوافز أمام السوفيت للاتفاق على تحديد الأسلحة النووية، وفى ذات الوقت إلى إثارة قلق حلفاء الولايات المتحدة، ذلك ان حلفاء الناتو يعتبرون الالتزام الأمريكى بردع العدوان السوفيتى مرتكزا أساسا على محافظة الولايات المتحدة على وضع استراتيجى قوى.

كما أن الزيادات الحادة من ناحية أخرى قد لا تكون لها مزايا سياسية أو عسكرية ذات أثر. ويعتقد الكثيرون أن السوفيت سوف يسعون إلى مقابلة التصرفات الأمريكية وعلى الأقل فإن المراكز السوفيتية السياسية سوف تتشدد، وبالتالى يزداد التوتر وتضعف احتمالات الوصول إلى اتفاقات على تحديد الأسلحة الاستراتيجية.

والواقع أن ما يجب أن تسلكه الولايات المتحدة بين هاتين الصورتين سالفتى الذكر يعتمد على عدة عناصر:

هل سيمضى السوفيت فى زيادة قوتهم الاستراتيجية؟ ماذا سوف يكون عليه تصور الاتحاد السوفيتى؟ ما هو التفاهم الذى يمكن ان تصل إليه الدولتان بالنسبة لتحديد الأسلحة الاستراتيجية؟ وما هى أنظمة الأسلحة التى يمكن ان تشملها هذه الاتفاقات؟

ولما كانت القرارات الخاصة بتشكيل البناء الاستراتيجى هى قرارات مصيرية بالغة التعقيد فإن الاجابة على الأسئلة المتقدمة سوف تحدد إلى حد كبير ما إذا كانت الولايات المتحدة سوف تضطر إلى زيادة قوتها النووية لمقابلة التهديد السوفيتى لدرجة كفاية الردع الأمريكى، أو ما إذا كانت الدولتان تستطيعان معا التحرك من عصر المواجهة إلى عصر المفاوضة. وما إذا كانتا تستطيعان اتباع سياسات استراتيجية عاقلة غير مثيرة مبنية على الكفاية كهدف مشترك لهما أو ما إذا كانت حلقة جديدة من سباق التسلح سوف تحدث.

دور الدفاع الصاروخى:

يذكر نيكسون ان قراره بمواصلة بناء نظام الصواريخ الدفاعية ينسجم تماما مع المعايير سالفة الذكر ومع الهدف الأمريكى الخاص بالحد الفعال للأسلحة الاستراتيجية.

وقد أشار إلى ما أدلى به فى مارس سنة ١٩٦٩ من أن أخطر مسئولية يتحملها الرئيس الأمريكى هى مسئولية أمن بلاده، ومن أن القوات النووية لا تدافع فقط عن الولايات المتحدة ولكن عن حلفائها أيضا، ومن أنه كان من المحتم ان يظل الردع النووى الأمريكى آمنا دون أدنى شك وهو الأمر الذى يتطلب اتخاذ خطوات الآن لتأمين القوات الاستراتيجية الرادعة من هجوم سوفيتى.

ويمضى قائلا انه كان يعتقد وقتذاك ـ وما يزال كذلك ـ ان ثمة تهديدا خطيرا للقدرة الرادعة الأمريكية يتمثل فى زيادة قوات الصواريخ السوفيتية عابرة القارات وصواريخ الغواصات وبرنامج صواريخ SS9 المتعددة الرؤوس، ووضوح الاهتمام السوفيتى بتحسين دقة الرؤوس التى تحملها الصواريخ عابرة القارات. ولقد تأكد استمرار هذا التهديد الخطر بواسطة الهيئة الاستشارية للمخابرات الخارجية وهى هيئة مستقلة مكونة من مستشارين غير منحازين على درجة كفاية عالية، وهى التى اتمت تقييما للأخطار الاستراتيجية التى تواجه الولايات المتحدة.

ويذكر أنه أشار فى هذا الخطاب أيضا إلى عدم استطاعة الولايات المتحدة تجاهل التهديد الصينى القوى للشعب الأمريكى، بالإضافة إلى خطر حدوث هجوم غير مرخص به عن طريق الخطأ من أيهما ـ كما أنه لا يمكن تجاهل احتمال وصول دول أخرى فى المستقبل إلى قدرة مهاجمة الولايات المتحدة بأسلحة نووية. واليوم فإن أى هجوم نووى مهما كان صغيرا – وسواء كان نتيجة خطأ أو عن غير ترخيص أو عن عمد بواسطة دولة كبرى أو بواسطة دولة لا تمتلك سوى قدرة نووية بدائية – سوف يكون كارثة للولايات المتحدة مهما كانت قدرتها على الردع.

ولا تستطيع أية حكومة تحمل مسئولية أمن الشعب الأمريكى إلا أن تزود كل حماية ممكنة ضد مثل هذه الاحتمالات.

وهكذاً فقد أعلن نيكسون فى ١٤ مارس ٦٩ عن أهداف النظام الدفاعى «Safeguard» وهى:

١ ـ حماية القوات الرادعة الموجودة على الأرض ضد هجوم سوفيتى مباشر.

٢ ـ حماية الشعب الأمريكى من الهجوم النووى الذى قد تستطيع الصين الشيوعية توجيهه بعد عشر سنوات.

٣ ـ الحماية ضد احتمال حدوث هجمات عن طريق الخطأ.

٤ ـ *القوات ذات الغرض العام (التقليدية)*

عندما درست الأهداف الموكول للقوات التقليدية تنفيذها أو تحقيقها اتضح أنه يجب أن يكون هناك تركيز على ثلاثة أركان رئيسية لاعداد سياسة دفاعية سليمة:

الأول : بينما ينبغى على القوات الاستراتيجية، درع جميع تهديدات الحرب العامة مهما كانت التكلفة، فإن القوات التقليدية يجب ان تكون مناسبة للأوضاع المحلية والمصالح المعينة بالذات.

الثانى : بينما تملك الولايات المتحدة ٩٥٪ من القوة النووية فى غير العالم الشيوعى وهو ما يحملها مسئولية الدفاع النووى، فإن تخطيط القوات التقليدية يجب أن يدخل فى اعتباره ان القوة البشرية لحلفائها تفوق مثيلتها الأمريكية، كما تفوق نفقات القوات الاستراتيجية الأمريكية مثيلتها الأوروبية.

الثالث : لا تستطيع الولايات المتحدة ان تتوقع من قواتها العسكرية التصدى لجميع أشكال التهديدات التى تواجه الحلفاء فى العالم أجمع. وينطبق هذا بصفة خاصة على محاولات السيطرة وحرب العصابات أو حروب التحرير القومية. ولقد دلت الخبرة على ان أفضل الوسائل لمعاملة هذه

الاضطرابات هو اجهاضها من خلال التطور الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى وبأن تعمل الحكومات التى تتهددها مثل هذه الاضطرابات على السيطرة عليها بواسطة الشرطة وبالاجراءات شبه العسكرية والعسكرية.

وقد تستطيع الولايات المتحدة أن تكمل هذه الجهود المحلية بعون اقتصادى وعسكرى، على أن دور القوات التقليدية المباشر فى صدام ينبع أساسا من حدوث اضطراب يظلله عدوان خارجى أو من عدوان تقليدى مكشوف. ففى مثل هذه الحالات سوف تزن الولايات المتحدة مصالحها والتزاماتها وسوف تقيم جهود حلفائها عند تحديد ردها.

وللولايات المتحدة مصالح فى الدفاع عن بعض المناطق البرية فى الخارج بالاضافة إلى خطوط المواصلات الجوية والبحرية الجوهرية، وهذه كلها تنبع من:

- الأهمية السياسية والاقتصادية لحلفائها.

- رغبتها فى منع أو حصر الصراع الذى يمكن ان يؤدى إلى صدامات رئيسية وبالتالى يهدد السلام فى العالم.

- الأهمية الاستراتيجية للجهة المهددة بالإضافة إلى خط مواصلاتها.

وقد تضمن استعراض حكومة نيكسون عندما تولت الحكم للبناء العسكرى تقييما دقيقا للقوات التقليدية. وكان هدف هذه الدراسة، نقص المصالح الأمريكية، وما يتوعدها من تهديدات قوية، وقدرات حلفاء الولايات المتحدة الذاتية أو مضافا إليها المساعدات الأمريكية، والعلاقة بين مختلف الاستراتيجيات والأولويات المحلية.

ولقد فحص مجلس الأمن القومى خمس استراتيجيات مختلفة للقوات التقليدية، ونسب كل واحدة منها إلى البرامج المحلية التى يمكن القيام بها فى وقت واحد. وهكذا فقد أمكن بحث الأمن القومى والأولويات المحلية لأول مرة فى ذات الوقت. ولقد رفضت استراتيجيتان حيث اعتبرتا غير حيويتين للأمن القومى الأمريكى، ولأن تنفيذهما كان سيقضى على برامج محلية حيوية. وقد

تقررت فى النهاية استراتيجية تمثل تغييرا ملحوظا للنظرية التى كانت سائدة فى الستينا ت .كان ما يعرف بمبدأ الحربين ونصف وهو أساس البناء التقليدى فى الستينات فكان يجب الاحتفاظ على مدى ثلاثة أشهر بقوات امريكية تقليدية للدفاع المتقدم فى نفس الوقت عن الناتو، وعن كوريا وجنوب شرق اسيا ضد هجوم صينى شامل، وللاستخدام الجزئى الثانوى. ولا يمكن الوصول بمعدل القوات الى هذا المستوى.

وقد سعت الحكومة الى التوفيق بين «النظرية» و «القدرة الفعلية» فاختارت ما يطلق عليه «باستراتيجية الحرب ونصف». وبمقتضى هذه النظرية سوف تحتفظ الولايات المتحدة فى زمن السلم بقوات تقليدية كافية أو مناسبة لمقابلة هجوم شيوعى شامل إما فى اوربا او فى اسيا فى وقت واحد ولمساعدة الحلفاء ضد التهديدات غير الصينية فى اسيا لمقابلة مايطرأ فى مكان آخر. وكان اختيار هذه الاستراتيجية مبنيا على الاعتبارات الاتية:-

- تخدم القدرة النووية للاسلحة الاستراتجية ومجال استخدام القوات النووية، كعائق أوكرادع لهجوم سوفيتى شامل على الناتو فى اوربا او لهجوم صينى على حلفائها الآسيويين.

- ضعف احتمالات حدوث هجوم منسق فى جبهتين على حلفاء الولايات المتحدة من قبل الاتحاد السوفيتى والصين بسبب مخاطر الحرب النووية وبسبب عدم احتمال التعاون الصينى السوفيتى .وعلى كل حال فليس من المعتقد بداية انه ينبغى التصدى لمثل هذا الهجوم المنسق بقوات امريكية تقليدية .

- الرغبة فى التأمين ضد التهديدات التى تفوق المتوقع عن طريق المحافظة على قوات اكثر مما يلزم لمقابلة تهديدات تقليدية فى مسرح واحد كالناتو فى اوربا.

- سوف يكون ضعف الولايات المتحدة اكثر اثارة من زيادة قوتها اذ قد يشجع الاخرين على الاقبال على مخاطر شديدة استنادا الى الخيال الذى يقول ان الانتهازية العسكرية يمكن ان تنجح.

ومن اجل مقابلة احتياجات هذه الاستراتيجية فقد تقرر المحافظة على القوات اللازمة البحرية والجوية التكتيكية المعاونة فى اوربا واسيا بالاضافة الى قوات البحرية والطيران.

وفى نفس الوقت سوف تستبقى الولايات المتحدة قوات مناسبة نشطة بالاضافة الى القوات الاحتياطية الموجودة فى الاراضى الامريكية. ولسوف تظهر معدلات هذه القوى بتفصيل اكبر فى بيان وزير الدفاع عن برامجها وميزانياتها.

وأخيرا، يمكن الوصول إلى استنتاجات عامة حول التصورات الأمريكية على النحو التالى:

(أ) استطاع الاتحاد السوفيتى أن يلحق بالولايات المتحدة فى مجال التسلح النووى وأن يتفوق فى بعض أنواع الأسلحة، مما اعتبرته واشنجتون إخلالا بمركزها المتفوق.

ولعل هذا بالإضافة إلى التطور السريع فى التكنولوجيا هو الذى حدا بنيكسون أن يتحول عن الاستراتيجية النووية التى اتبعتها الولايات المتحدة فى العهود السابقة والتى كانت تعتمد على قدرة الضربة الثانية التى تكفل ردع هجوم نووى عليها وبالتالى أمنها.

على أن التحول الذى بدا من الرسالة غير واضح المعالم فقد اكتفى نيكسون بنقد الاستراتيجية السابقة على أساس أنها لا تحقق الأمن إلا فى مفهومه الضيق، وبأن أطلق على الاستراتيجية الجديدة «استراتيجية الكفاية» محددا لها معايير أربعة لم يذكرها.

على أن هذه الاستراتيجية الجديدة، استخلاصا من النقد الذى وجهه للسابقة، واستخلاصا مما ذكره من ان نظام الصواريخ الدفاعية يدخل فى إطار الاستراتيجية الجديدة ويتفق مع معاييرها، تعتمد على مرونة مقتضاها ضمان التفوق النووى الأمريكى فى حالة فشل محادثات الحد

من الأسلحة الاستراتيجية بما يكفل «الردع» لهجوم سوفيتى ولهجوم صينى أيضا.

(ب) وكما غير نيكسون من الاستراتيجية النووية فإنه قد أدخل تعديلات على مراحل التخطيط الدفاعي بحيث أوكله إلى لجنة تابعة لمجلس الأمن القومي تقوم بالدراسات الشاملة، ليس فقط للمسائل الاستراتيجية بل وللسياسية وغيرها فى إطار واحد شامل يساعد مجلس الأمن القومى والرئيس الأمريكى على اتخاذ قرارات متزنة مضمونة الفوائد وفى إطار الأولويات المختلفة سواء الدفاعية أو الخارجية أو المحلية.

(جـ) وفى مجال الحديث عن السياسة الاستراتيجية يتهم نيكسون الاتحاد السوفيتى بأنه ماض فى تطوير قواته النووية فى الوقت الذى لا تفعل بلاده ذلك، ويناديه باتباع سياسة استراتيجية مستقرة ومتوازنة.

ومن ناحية أخرى فإنه يذكر أن الهدف الرئيسى للبناء الاستراتيجى الأمريكى سياسى ودفاعى يستهدف منع الخصوم المحتملين من التفكير فى هجوم نووى على الولايات المتحدة وحلفائها.

(د) **كانت الاستراتيجية التقليدية** قبل نيكسون مؤسسة على فكرة الحربين والنصف بمعنى إعداد قوات تقليدية كافية لمواجهة خطر هجوم سوفيتى فى أوروبا وخطر هجوم صينى فى آسيا بالإضافة إلى قوات تقليدية أقل لمواجهة ما يحدث من اضطرابات فى أماكن أخرى من العالم.

وقد غير نيكسون هذه الاستراتيجية إلى استراتيجية «الحرب ونصف» على أساس أن حجم القوات التقليدية لم يصل إلى إمكانية الحربين والنصف من ناحية، وعلى أساس استبعاد حدوث هجومين سوفيتى وصينى فى وقت واحد، وهو إن حدث فيكون الرد بالأسلحة النووية.

كذلك حاول نيكسون أن يعطى الانطباع بأن استخدام القوات التقليدية الأمريكية سوف يكون مقيدا عن ذى قبل، فلا تتدخل الولايات المتحدة

عسكريا إلا حيث تكون لها **مصلحة واضحة** وحيث يكون تدخلها **منتجا في صد عدوان خارجي وبالتعاون مع القوات المحلية** للدولة التى حدث فيها الاضطراب.

تاسعاً : مبدأ المفاوضة

١ ـ الاتحاد السوفيتى.
٢ ـ أوروبا الشرقية .
٣ ـ الصين الشيوعية .
٤ ـ الرقابة على السلاح .
٥ ـ قضايا المستقبل .

عصر المفاوضة

تمهيد : كانت الولايات المتحدة وما يطلق عليه بالكتلة الشيوعية تستسلم للعداء المتبادل الذى نبع من خلافات عميقة الجذور فى المجال الأيديولوجى وفى مجال الأهداف القومية ، وإن كانت هذه الخلافات ماتزال قائمة اليوم الا أن التغيير الذى حدث فى العشرين عاماً الماضية قد انتج ظروفا جديدة وأوضح مخاطر اتصال العداء .

فقد اصبحت مخاطر استخدام القوة فى العصرالنووى لا تتوازن من حيث حجمها مع معظم الأهداف المبتغاةفى كثير من الحالات والواقع أن ميزان القوى النووية أبرز فائدة المفاوضات.

وأدركت القوى الكبرى أنها قد تجد مصالحها متداخلة أو متورطة فى نزاع إقليمى (قد يؤدى الى مواجهة) ومع ذلك تكون سيطرتها ضئيلة على مجرى الأحداث التى تسيرها القوى المحلية .

ولقد أبرز العصر النووى امام الولايات والدول الشيوعية الأخطار المشتركة لما قد يحدث من مواجهة نتيجة الصدفة وسوء التقدير • وعلى سبيل

المثال فإن الجانبين يصبحان مهددين عندما تسعى أية قوة الى الحصول على ميزة تكتيكية من أزمة ، وتخاطر حينئذ باستثارة رد فعل استراتيجى.

لقد ثبت أن الواقع شىء مختلف عن توقعات الطرفين وقد تعلم العالم الشيوعى على الأخص أن انتشار الشيوعية قد يزيد من التوتر الدولى أكثر من انه يؤدى الى الوفاق كما تقول تعاليم ماركس .

وهكذا فإن ظروف العالم المتغيرة قد جعلت بناء السلام يتطلب الصبر ومواصلة الاتصال –وأن مهمة الولايات المتحدة الأولى فى هذه الحوادث هى مهمة رئيسية من أجل تجنب الحرب . وفيما وراء ذلك فإنه يجب على الولايات المتحدة والدول الشيوعية ان تتفاوض حول المسائل التى تفصل بينهم إن قدر لهم بناء سلام مكين . ولما كانت هذه المسائل لاترجع الى خلافات شخصية فإنه لايمكن إزالتها تلقائياً .

ولا تخدع الولايات المتحدة نفسها بالإعنقاد أن تغير النغمة يمثل تغيراً فى السياسة وهى على استعداد لتناول هذه المسائل بطريقة جديدة بناءة محددة .. وسوف تتبع الولايات المتحدة ثلاثة مبادىء فى مفاوضاتها المقبلة مع الدول الشيوعية فى السبعينيات هى :

المبدأ الأول :

الفهم المحدد لما بنوى الدول الشيوعية اتباعه من سياسة فى العالم وما يمكن توقعه منها. وعدم التقليل من أهمية عمق الخلاف الأيديولوجى أو الخلاف فى المصالح، أو الاعتقاد بأن القادة السوفيت قد تخلوا عن معتقداتهم.

وتتطلب هذه الخلافات على وجه التحديد خلق ظروف موضوعية ـ التفاوض تلو التفاوض ـ يمكن تطور السلام على أساسها بالرغم من تاريخ حافل بعدم الثقة والتنافس.

وتأمل الولايات المتحدة ان يجلب مرور الوقت وظهور جيل جديد فى الدول الشيوعية بعض التغيير فى الأهداف الشيوعية والا فعليها أن تسعى إلى التأثير على تصرفات الشيوعيين بأقصر الطرق وأكثرها فاعلية. ولذلك فسوف تنأى السياسة الأمريكية عن استخدام المفاوضات كصيغة من صيغ الحرب الباردة أو المناظرة الأيديولوجية وسوف يكون فى تقديرها أن خصومها يسعون إلي تحقيق مصالحهم كما يرونها، وهو ذات الشىء الذى تفعله هى، كما أنها سوف تحكم على هؤلاء الخصوم على أساس تصرفاتهم. على أن ما يمكن لهؤلاء الخصوم أن يصلوا إليه من إتفاقات مع الولايات المتحدة وما يمكن أن يساهموا به فى سبيل بناء السلام سوف ينبع من المواءمة الواقعية للمصالح المتصارعة.

المبدأ الثانى :

كيفية إدارة هذه المفاوضات. فكثيرا ما حدث فى الماضى ان تركيز الدولتين كان منصرفا إلى التأثير السيكولوجى أكثر من انصرافه إلى جوهر المفاوضات ذاتها، وكثيرا ما طغى الحماس الساذج الذى كان يبعثه عقد المفاوضات على المسائل الرئيسية التى تتناولها فكانت النتائج التى يتم التوصل إليها أقل من المتوقع. والواقع أنه ينبغى قبل أى شىء أن تكون المفاوضات ثمرة إعداد دقيق ونية ثابتة للأخذ والعطاء بالنسبة للمسائل التى ستتناولها. ونظرا إلى عظم شأن المسائل التى ستتناولها المفاوضات فإنه يجب الا يتم الاقبال عليها سعيا وراء تقدم سريع أو مبالغ فيه كما ان احتمال فشلها لا يجب ان يثبط العزائم.

المبدأ الثالث :

تقدير الإطار الذى سيجرى تناول المسائل داخله، إذ أصبح تداخل وتشابك الأحداث الدولية حقيقة من حقائق الحياة وليس أمرا اخترعته الولايات المتحدة أو وسيلة تكتيكية تلجأ إليها فى المفاوضات.

والواقع أن التطورات الدولية هى بمثابة التوأم، اذ تتصل المسائل السياسية بالمسائل الاستراتيجية وتؤثر الأحداث السياسية فى منطقة، على التطورات السياسية فى منطقة أخرى من العالم آثارا قد تكون بعيدة المدى. وتؤكد هذه المبادىء الثلاثة الاتجاه الواقعى نحو السعى إلى السلام من خلال المفاوضات، فهى بمثابة المرشد أمام المراحل التدريجية والعملية لعقد الاتفاق تلو الاتفاق.

١ ـ الاتحاد السوفيتى

تعتزم الولايات المتحدة تطبيق المبادئ المتقدمة على الطريقة التى ستجرى بها معالجة الموضوعات مع الاتحاد السوفيتى، فالأفكار التى تكونت فى القرن التاسع عشر والتى يخضع الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول لاغرائها لم تعد تتفق مع العصر الجديد. واذا كانت الولايات المتحدة قد أصبحت تدرك الحدود التى تحد من قوتها، فإن الدروس المستفادة خلال العشرين عاما الماضية لابد وأن تكون من ناحية أخرى قد تركت آثارها على قادة الكرملين بالقدر الذى جعلهم يدركون ان الايديولوجية الماركسية ليست هى المرشد الأكيد للمشاكل الموجودة فى مجتمع صناعى متغير. وان الهبوط العالمى فى تقبل الايديولوجية وعلى وجه الخصوص فى مشاكل السياسة الخارجية كثيرا ما ظهر نتيجة انتشار الشيوعية إلى دول ترفض الخضوع الدائم لسلطة الاتحاد السوفيتى وهو ما تجلى بوضوح فى النزاع الصينى السوفيتى.

ان المشكلة الأساسية فى العلاقات الأمريكية السوفيتية تكمن اذن فى امكانية التغلب على الماضى والعمل المشترك لبناء سلام دائم.

ويذكر نيكسون أنه كانت هناك بداية طيبة فى عام ١٩٦٩ حيث تم التصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والتقدم فى مباحثات الرقابة على الأسلحة فى قاع البحار، واتخاذ خطوات نحو الاتفاق الخاص بالحرب الكيميائية والبيولوجية والدخول فى محادثات حول تسوية مشكلة الشرق الأوسط. والبدء فى محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية. على ان ما تم تحقيقه من نجاح فى المفاوضات وان كان يبعث على التفاؤل إلا أن

العلاقات الأمريكية السوفيتية ماتزال غير مرضية فى مجموعها، اذ فشلت القيادة السوفيتية فى بذل ضغط على فيتنام الشمالية فى محادثات باريس بالإضافة إلى أن الغالبية الساحقة من معدات الحرب التى تصل فيتنام الشمالية تأتى من الاتحاد السوفيتى الذى يتحمل بالتالى مسئولية جسيمة فى استمرار الحرب وهو الأمر الذى من شأنه ان يلبد جو العلاقات الثنائية بالغيوم.

كذلك فإن الولايات المتحدة لم تلمس من الاتحاد السوفيتى بالنسبة للمحادثات الخاصة بالشرق الأوسط أى نوع من المرونة العملية والبناءة التى تلزم لتحقيق نتيجة إيجابية ناجحة، والتى بدونها فإن مسئولية الدول الكبرى فى سعيها لايجاد تسوية لا يمكن الوفاء بها. أكثر من هذا فإن الولايات المتحدة ترى دليلا على ان الاتحاد السوفيتى يسعى إلى مركز فى المنطقة ككل من شأنه أن يجعل تنافس الدول الكبرى أكثر احتمالا.

وأعرب نيكسون عن أمله فى أن يحمل العام القادم دليلا على ان السوفيت قد قرروا السعى إلى سلام مكين بدلا من اتباع أساليب الماضى.

وهو يقول ان المسألة لا تكمن فى صدق نوايا قادة الاتحاد السوفيتى، بل تنطوى على قضايا رئيسية تتمثل فى أهداف متصارعة فى عالم لا يخدم التصارع فيه مصالح أى طرف. وان الاعتراف المباشر بهذه الحقيقة وبذل مجهود مباشر أيضا للتعامل معها سوف يثمر عن تعاون حقيقى تسعى إليه الولايات المتحدة ويتطلبه سلام العالم.

٢ ـ أوروبا الشرقية

لدول شرق أوروبا تاريخ ذو مظاهر كثيرة. فبالإضافة إلى أنها كانت تمثل معبرا للغزاه فقد عانت من الاحتلال الاجنبى والكبت الثقافى لفترة طويله. وحتى عندما حصلت على استقلالها ظل عدد كبير منها فريسة لجيرانه الاقوياء.

وتدرك الولايات المتحدة ان الاتحاد السوفيتى يرى ان امنه الذاتى يتأثر مباشرة بالتطورات التى تحدث فى هذه المنطقة اذ كثيرا ما حدث عبر القرون ان تم غزو روسيا من وسط اوربا . والواقع ان هذه الحساسية ليست شيئا جديدا، كما انها ليست نتيجة للنظرية الشيوعية، وليس فى نية الولايات المتحدة ان تؤثر على مصالح الامن الشرعية السوفيتية، فقد ولى الزمن الذى تستطيع فيه اية دولة ان تسعى الى استغلال اوربا الشرقية للحصول على ميزة استراتيجية ضد الاتحاد السوفتى. بل ان السياسية الامريكية سوف تواصل اتباع سبيل المفاوضات والسعى الى الوفاق من اجل تخفيف التوتر وليس اثارة توتر جديد.

وبنفس المعيار فإن الولايات المتحدة تنظر إلى دول شرق أوروبا على أنها دول مستقلة ذات سيادة وليست أجزاء من وحدة، ومن ثم فهى لا تقبل أية نظرية تلغى حق هذه الدول فى تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة أو غيرها. وبالتالى فإن واشنجتن على استعداد للدخول فى مفاوضات مع دول أوروبا الشرقية من أجل التوصل إلى تطويع تدريجى للعلاقات، وهى فى هذه الحال مستعدة للإقدام على أية خطى أو أى مدى ترغب فيه هذه الدول لتصبح العلاقات طبيعية.

ولقد تم تحقيق بعض التقدم فى هذا المجال بالنسبة لرومانيا. اذ ترتب على زيارة نيكسون لها قيام سلسلة من البرامج المشتركة فى الميادين الاقتصادية والفنية والعلمية والثقافية. كما أثمرت محادثات الرئيسين الرومانى والأمريكى وتبادل الآراء حول كثير من المسائل على المساهمة فى تحسين الاتصال بين الغرب والشرق. .

ودعا نيكسون دول أوروبا الشرقية للدخول مع الولايات المتحدة فى علاقات مماثلة للعلاقات الرومانية الأمريكية.

ويذكر نيكسون ان الاستقرار والسلام فى أوروبا سوف يستتبان عند ازالة التقسيم الموجود بها، ذلك أن الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا تربطها بشعوب ودول أوروبا الشرقية روابط تبغى المحافظة عليها وتجديدها.

٣ ـ الصين الشعبية

يجب ألا يظل الشعب الصينى، وهو شعب عظيم متمتع بالحيوية، بمعزل عن المجتمع الدولى، اذ ليس من المتصور أن يكون هناك نظام دولى ثابت ودائم على المدى الطويل دون أن تساهم فيه دولة تضم ٧٠٠ مليون نسمة.

وتعكس سياسة الصين الخارجية تعقيدات العلاقات التاريخية للصين بالعالم الخارجى. فبينما الصين أطول تاريخاً فى الاستقلال، فإن خبرتها محدودة فى مجال تعاملها مع الدول الأخرى على أساس السيادة المتعادلة. ولأن الصين تقع فى قلب آسيا فإن شعبها الموهوب المثقف تصور أن مجتمعه هو مركز العالم.

وان التقليد الذى سارت عليه فى فرض عزلة ثقافية ذاتية، انتهت فجأة فى القرن التاسع عشر، ومع ذلك فإن الضعف الداخلى الذى كان سائدا أتاح الفرص أمام الدول الأخرى المتقدمة تكنولوجيا لاستغلال الصين.

ولذلك فإن التاريخ الذى ورثه الصينيون الشيوعيون كان مزيجا معقدا من العزلة والعداء ومن القوة والمهانة، وهو ما يجب أخذه فى الاعتبار عند تحديد العلاقة الجديدة مع الصين مستقبلا. كذلك فإنه من العسير التقليل من شأن الهوة المذهبية التى تتصل بين الدولتين، أو من شأن الخلافات الظاهرة فى المصالح أو فى تفسير الأحداث الدولية. وعلى الرغم من الروابط التاريخية بين الدولنين والتى تقوم على صداقة الشعب الصينى، وبينما لا تتعارض نسبة كبيرة من المصالح، فإنه يجب الاعتراف بالهوة العميقة من الشك والمذهبية.

ان المبادئ التى تقوم عليها علاقات الولايات المتحدة بالصين، تشابه مثيلاتها التى تعتنقها السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى. كما كان من غير المحتمل ان تؤدى السياسة الأمريكية إلى التأثير على السلوك الصينى بالنظر إلى نظرتها المذهبية إلا أن المصلحة الأمريكية الحقيقية وكذلك مصلحة العالم تقتضى اتخاذ الخطوات الممكنة نحو تحسين العلاقات الفعلية مع الصين.

ان مفتاح العلاقات الصينية الأمريكية سوف يكمن فى التصرفات التى يتخذها كل طرف تجاه الطرف الآخر وحلفائه..ولن تتجاهل الولايات المتحدة الافعال المعادية كما انها سوف تحافظ على التزامها بالدفاع عن جمهورية الصين طبقا للمعاهدة، وسوف تسعى فى ذات الوقت لتنمية التفاهم الذى قد يؤدى الى قيام نموذج جديد عن التصرفات النافعه للطرفين .

لقد تجنبت الولايات المتحدة الأفعال المسرحية التى قد تستجلب ردود فعل مسرحية واتخذت خطوات محدوده لم تكن تتطلب موافقة الصين، ولكنها فى ذات الوقت ابرزت رغبتها فى ان تقيم علاقات طيبة وبناءة بصورة أفضل مع الصين. ومن ثم فقد :

- اتاحت للسائحين الامريكيين والمتاحف وغير ذلك من الجهات شراء البضائع الصينية بغير غرض الربح ودون ترخيص خاص.

- ووسعت دائرة الامريكيين الذين تسمح لهم بالسفر لهم الى الصين بحيث شملت أعضاء الكونجرس والصحفيين والمدرسين وخريجى الجامعات وطلبة الجامعة والعلماء والأطباء وممثلى الصليب الاحمر الامريكيين .

- وسمحت للشركات الموجودة فى الخارج والتابعه للشركات الامريكيه بالعمل التجارى بين الصين ودول ثالثه.

وقد يشير استئناف محادثات وارسو الى ان اتجاه الحكومة الامريكية هو اتجاه سليم . وقد لاتؤدى هذه الخطوات المبدئية الى نتائج هامة دفعة واحدة ولكن سوف يحين الوقت - طال الامد أوقصر - الذى تصبح فيه الصين مهيأه لدخول المجتمع الدولى. وان الرغبة فى تحسين العلاقات لاتنطوى على وسائل تكتيكية من أجل استغلال الخلاف الصينى السوفيتى اذ لاترى الولايات المتحدة فائدة من تصعيد هذا الصراع. وليس فى نيتها الانحياز لجانب دون الآخر ، كما انها لاترغب فى الانضمام الى تكتلات من القوى الكبرى ضد اى واحدة من الدول الشيوعية الكبرى. ان غرضها واضح ومحدد ومؤداه ان

السلام الدائم سوف يستحيل طالما اعتبرت بعض الدول نفسها عدوا للبعض الآخر.

٤- الرقابة على السلاح

لا يوجد مجال تشترك فيه المصلحة المشتركة العليا للدولتين مثل مجال الاتفاق على الرقابة على السلاح. فالطريق التقليدى الذى يعتمد على محاولة الحصول على الامن من خلال القوة العسكرية يثير عدة مشاكل فى عالم تعددت فيه انواع الاسلحة الاستراتيجية .

- فقد جعلت التكنولوجيا الحديثة الميزان الاستراتيجى ميزانا خطرا، كما انها ولدت جهودا جديدة ذات تكلفة باهظة ومعدلات معقدة للحفاظ على توازن هذا الميزان.

- مثل هذا السباق على السلاح يلتهم الموارد والعبقريات والجهود.

- كما ان تصاعد المنافسة يؤدى الى الشك فى نوايا كل طرف نحو الاخر.

- وزيادة معدلات الأسلحة تزيد من حجم العنف والدمار الممكن حدوثه فى حالة فشل الردع.

ولهذه الاسباب قررت حكومة نيكسون السعى لتحقيق امنها كلما امكن عن طريق جهود مشتركة مع دول اخرى تعتمد على أقصى قدر من الشده والتكلفة والعنف .

وقد رئى الاعداد لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية تحقيقا لهذا الهدف.

الاعداد لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية

كانت المشكلة الحالية تكمن فى تحديد أكثر الاجراءات عملية لتخفيض خطى سباق السلاح واستنباط طريقة عملية يمكن ان تؤدى الى مناقشات منتجه.

وفى مجال التخضير لهذه المحادثات كان هناك اغراء باتباع الاسلوب التقليدى الذى اعتنقته حكومة جونسون ومؤداه الاستمرار فى موقف واحد متفق عليه، ينطوى على مجموعة محددة من الأفكار ثم مناقشة الطرف الثانى على اساسه ،على أن هذا الاسلوب كانت تعترضه حقيقتان رئيسيتان هما:

الأولى : الافتقار الى المجموعة الشاملة المفصلة للحقائق والتحليلات الخاصة بآخر التطورات الحديثة فى البرامج الاستراتيجية السوفيتية والأمريكية.

الثانية : ان عدم تحديد أهداف الدولتين قبل الدخول فى عملية المناقشات ، ينطوى على خطر تحول هذه المحادثات الى ممارسات تكتيكية ، أو الى هذا النوع من الحرب الدعائية التى كانت سمة مميزة لمؤتمرات ثنائية لنزع السلاح ٠

وازاء أهمية ما يمكن ان يترتب على هذه المحادثات فقد كان من اللازم الاعداد لها اعداداً كاملاً قبل الدخول فيها .

ومن ثم فقد قررت حكومة نيكسون تحديد الأهداف والبيانات الواقعية حتى يمكن مناقشة المقترحات فى اطار متماسك وبالتالى يمكن الإسراع فى المفاوضات أكثر من هذا فقد رأت الحكومة انه إذا كان الطرف الآخر يهتم جدياً بتكشف إمكانيات الحد من الأسلحة الإستراتيجية ٠ فسوف تكون له مصلحة مشتركة فى تحليل القضايا التى يجب أن تقرر قبل الوصول الى اتفاق مرض ، ذلك أن مثل هذا الاتفاق يمكن أن يكتب له الدوام اذا زاد احساس الطرفين بالأمن ،أى أن ثمة مصلحة مشتركة فى توضيح نوايا كل طرف .

ولهذا فإنه بدلاً من محاولة إقرار موقف متفق عليه داخل الحكومة الأمريكية على إقتراح مبسط اختار نيكسون طريقاً آخر .

فعمد أولاً الى وضع نماذج اتفاقيات للحد من الأسلحة الإستراتيجية ، وتمت مقارنتها بعضها ببعض ، وبالموقف الذى يمكن أن ينشأ فى حالة حدوث

اتفاق . وافادت هذه الطريقة فى فهم انواع الإتفاقيات ، وفى الكشف عن بعض القضايا الهامة .

وحتى يكمن تكشف هذه القضايا شكلت هيئة يطلق عليها verification panel لدراسة اوجه التحقق او الرقابة على الأسلحة والأنظمة الجماعية منها .

وقد تناولت الهيئة كل نظام من نظم الأسلحة الإستراتيجية على حده ، مثال الصواريخ عابرة القارات، والصواريخ المضادة للصواريخ، ودرست كل النواحى المترتبة على تحديدها.

وازاء الصعوبة المتمثلة فى أى إتفاق ينبغى التحقق من تنفيذه، وبرفض الاتحاد السوفيتى إنشاء مراكز رقابة على أراضيه، قامت الهيئة بتحليل مفصل لما يمكن عمله لتحقيق رقابة من جانب واحد، واستعرضت على وجه الخصوص امكانيات المخابرات الأمريكية فى اكتشاف مدى التزام الطرف الآخر بتقييد الأسلحة الاستراتيجية كل على حدة، وأنواع النشاط الذى يجب تقييده لضمان الثقة فى فعالية «الحد» وأثر الحد على البرامج الاستراتيجية لكلا الدولتين.

وأدت هذه الدراسات إلى التوصل لقطاعات تضم مجموعات من مقترحات مختلفة فى شأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية يمكن تصنيفها الى ثلاثة نماذج مما سوف يتيح للولايات المتحدة ان تتجاوب إلى حد كبير مع المقترحات السوفيتية.

وهذه المجموعات الثلاث هى :

(أ) **الحد من عدد الصواريخ** : والحد هنا ينصب على الكم دون الكيف، (يشمل الصاروخ MIRV ذو الرؤوس المتعددة) وسوف تؤدى هذه المقترحات بشكل عام إلى وقف زيادة بعض أو كل أنواع القوات الصاروخية دون تغيير فى السباق الكيفى.

(ب) **الحد من أعداد وقدرات الصواريخ**: تسمح هذه المجموعة بادخال الصواريخ المتعددة الرؤوس على أنها تشتمل على بعض المسائل الصعبة

التى تتركز فى التحقق والرقابة لأن تحديد النوع أو الكمية يتطلب تفتيشا أكثر دقة مما يتطلبه تحديد الكم.

(جـ) **تخفيض القوات الهجومية** : تقليل القوات الهجومية دون وضع قيود على الكيف، على أساس النظرية القائلة بأن تثبيت وتخفيض معدلات الأسلحة تقلل من مخاطر المباغتة التكنولوجية.

وقد تم تحليل هذه المجموعات ارتباطا بالمعدلات المختلفة للصواريخ الاستراتيجية الدفاعية ABM .

ولما كانت مفاوضات SALT تنطوى على قضايا حلفاء الولايات المتحدة فى الناتو واليابان فقد تم التشاور معهم فى نوفمبر حول الطريق الذى سوف يجرى اتباعه فى المفاوضات.

ولقد انطوت الاجراءات المتقدمة علي أكثر الدراسات شمولا بالنسبة لمشاكل الأسلحة الاستراتيجية، ولم تكن أمريكا مقيده بموقف معين. بل تم استنباط مجموعة من المواقف المختلفة البديلة التي تصلح أن تكون محلا للتفاوض وأمكن بذلك التركيز في بداية المحادثات على المبادىء والأهداف التى ينطوى عليها أى نوع من أنواع الاتفاقات حول الأسلحة الاستراتيجية.

وقد بدأت محادثات هلسنكى في ١٧ نوفمبر واستمرت حتي ٢٢ ديسمبر ٦٩ وكانت جديه وعملية، حيث أظهر المندوبون السوفيت خلالها أنهم أعدوا لها اعدادا جيدا كما بدا أنهم رحبوا بطريقة المجموعات Building Block التى ميزت الاتجاه الامريكى علي نحو ما تقدم. ولقد أمكن التوصل إلى برنامج عملى لمحادثات مقبله والأهم من ذلك أن الطرفين استكشفا أهداف بعضهما دون الدخول في تفاصيل المفاوضات.

وتنوي الولايات المتحدة المضى من المرحلة الأولية الرئيسية الخاصة بمناقشة المبادىء والاهداف إلى مرحلة المناقشة للمواقف المحددة.

الأسلحة الكيمائية والبيولوجية:

تبدى الولايات المتحدة استعدادها لاتخاذ أى اجراء منفرد من شأنه ألا يؤثر على أمنها وفي ذات الوقت يقلل من خطر انتاج واستخدام أنواع معينة من الاسلحة مثال الاسلحة الكيميائية والبيولوجية، ومن شأن هذه السياسة الامريكية الجديدة ان تقوى الجهود الجماعية التى تستهدف حظر هذه الاسلحة بمقتضى القانون الدولى كما انها قد تكون مثالا تحتذى به الدول الاخرى فى تقييد برامجها لهذه الاسلحة. واشار نيكسون إلى القرارات التى كان قد اتخذها فى ٢٥ نوفمبر الماضى بعد موافقة مجلس الأمن القومى كما يلى:

الحرب الكيميائية:

١ ـ التأكيد بأن الولايات المتحدة لن تكون أول من يستخدمها فى أى نزاع.

٢ ـ التأكيد أيضا بعدم البدء فى استخدام الاسلحة الكيميائية التى تشل القدرة

٣ ـ تقديم بروتوكول جنيف ١٩٥٢ الذى يحرم استخدام الاسلحة الكيميائية والبيولوجية إلى الكونجرس للتصديق عليه.

البحوث البيولوجية:

تخلى الولايات المتحدة عن الحرب البيولوجية وعن تطوير أو تخزين الأسلحة البيولوجية والحد من برنامج هذه الاسلحة وقصره على الأبحاث والأغراض الدفاعية. وقد أيدت أمريكا أغراض مشروع المعاهدة التى تحظر استخدام الاسلحة البيولوجية والتى قدمتها بريطانيا إلى لجنة نزع السلاح فى جنيف.

اتفاقات متعددة الأطراف للرقابة على السلاح:

اشار نيكسون إلى ما أثمرته الجهود الجماعية فى شأن الرقابة على السلاح مثل معاهدة حظر التجارب النووية فى الفضاء والفضاء الخارجي وتحت سطح البحر ومعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وحظر استخدام القطب المتجمد الجنوبى أو الفضاء الخارجى للاغراض العسكرية.

تخزين أسلحة الدمار الشامل فى قاع البحار:

أيدت الولايات المتحدة جهود لجنة نزع السلاح فى التوصل الى اتفاقية دولية تحظر وضع اسلحة الدمار الشامل فى قاع البحار.

٥- قضايا المستقبل

يقتضى الأمر اعادة النظر فى المواقف الأمريكية القديمة وفى تقديرات الولايات المتحدة للاتجاهات السائدة فى العالم الشيوعى وفى أثر المفاوضات الجارية معها على علاقاتها بحلفائها.

وتتضمن هذه المسائل ما يلى:

١ ـ الحد من الأسلحة الاستراتيجية. سبق فيما سلف بيان اتجاه حكومة نيكسون فى هذا الشأن.

٢ ـ الحد من تدفق السلاح على مناطق النزاع.

ولما كان السلام أمراً يهم الجميع لذا يجب:

ا ـ العثور على وسيلة للسيطرة على الصراع فى كل مكان.

ب ـ ألا تنقاد الولايات المتحدة إلى اجراءات ولدتها المنافسات المحلية.

جـ ـ ان تلطف الدول الكبرى المشاعر المحلية بدلا من زيادتها بأن تراعى ضبط النفس Restraint فى شأن بيعها للاسلحة لمناطق النزاع.

والولايات المتحدة على استعداد لمناقشة الترتيبات العملية تحقيقا لهذا الهدف.

٣ ـ حل المسائل السياسية الكبرى بين الغرب والشرق:

ماتزال الولايات المتحدة على استعداد لمناقشة القضايا التى تفصل بينها وبين الدول الشيوعية ولسوف تحاول أن تعمق الحوار مع الدول الشيوعية سواء من أجل تصحيح الانقسام القائم فى اوروبا أو بالنسبة لمستقبل الأمن فى آسيا وذلك دون أن تسمح للمفاوضات أن تؤدى إلى التضحية بمصالح اصدقائها.

٤ ـ تعاون أوثق فى الأزمات الحادة: Ptrntial Crisis يجب أن تعبر الولايات المتحدة بطريقة عملية عن المصلحة التى تتقاسمها مع الاتحاد السوفيتى فى شأن الحد من الصراع فى مناطق مختلفة من العالم.

ومجال الاختيار يكمن فى العثور على طريقة يتم بها تقاسم المعلومات بصورة أكبر مع خصوم الولايات المتحدة لتجنب الصراع دون أن يؤثر ذلك على مصالح الأمن الأمريكية أو مصالح أصدقائها.

ونخلص مما سبق إلى الملاحظات التالية:

١ـ أفرد نيكسون الجزء الأول من رسالته لما أسماه «عصر المفاوضة» فتناول التعريف به محدداً المبادىء التى يرتكز عليها ومشيرا إلى ان مخاطر استخدام القوة فى العصر النووى تتطلب ضرورة تفادى المواجهة.

٢ ـ على الرغم من أن تناول نيكسون للاتحاد السوفيتى كان مقتضيا على نحو ما سلف فإنه وهو يعرض عصر المفاوضة يشترط قيام موضوعية مؤداها فى الواقع أن:

(أ) يتخلى الاتحاد السوفيتى عن سياسته التوسعية مقابل تخلى الولايات المتحدة عن دور رجل بوليس العالم (الانسحاب الجزئى للدولتين الكبيرتين).

(ب) يزيل الاتحاد السوفيتى الغيوم التى تلبد جو العلاقات والناشئة عن موقفه فى فيتنام والشرق الأوسط.

كما أنه يشترط فى المفاوضات أن تكون بعيدة عن تحقيق **مكاسب دعائية** وأخيراً فهو يلوح للاتحاد السوفيتى بأن مواقفه المضاده فى بعض القضايا المشتركة من شأنها أن تؤثر على سائر الموضوعات فهو يقرر أن المسائل الاستراتيجية تتشابك مع المسائل السياسية وأن الأحداث السياسية فى منطقة تؤثر على التطورات السياسية فى منطقة أخرى.

٣ ـ لا يحبذ نيكسون عقد مؤتمرات قمة مع السوفيت . ومن ناحية أخرى لا يحبذ عقد مؤتمر الأمن الأوروبى الذى اقترحته الكتله الشرقية إذ ان مثل هذا المؤتمر لن يؤدي إلي حل كافة المشكلات التى تهم الدول المشتركة فيه.

وفى الوقت الذى يكاد نيكسون يرفض فيه عقد مثل هذا المؤتمر فإنه يطالب بأن يباشر الناتو مسئوليته التى يصفها بالدقة من حيث محاولة إيجاد ردود مناسبه على المسائل الخاصة بتخفيض حدة التوتر فى اطار تسوية بينه وبين حلف وارسو وغيرها. كذلك يحبذ نيكسون بطريق غير مباشر قيام الاتصالات الثنائية على أن يجرى وضع الحدود لها من خلال المشاورات التى تجرى بين الحلفاء داخل الحلف وعلى أن يكون هناك تنسيق بين هذه الجهود ونظام التشاور.

٤ ـ ولا يتوقع نيكسون على كل حال ان تبدأ مفاوضات الغرب والشرق فى اطار مؤتمرات أو لقاءات بين الحلفين فى المرحلة الحالية التى يقصر عليها الجهود الثنائيه ليس الا، وهو يريد قبل هذه الخطوة أن تحدث وحدة أوروبية يتحدد بعدها دور أوربا الموحدة فى مثل هذه المفاوضات الرئيسية. بل ان نيكسون يضيف إلى ما تقدم ضرورة قيام علاقات طبيعية بين الاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الشرقى ذاتها، وزوال مخاوف أوربا الشرقية المزمنة من المانيا، فإن تم ذلك أمكن وضع نظام للأمن الأوروبى.

٥ ـ والراهن أن الولايات المتحدة تفضل الاحتفاظ بالأوضاع الراهنة فى أوروبا مع قيام جهود افتتاحية على أوروبا الشرقية بغية إضعاف المعسكر الشرقى على المدى الطويل بقبول طلبات الغرب حين يحين اللقاء على مائدة التسوية.

٦ ـ والنتيجة المستفادة أن الخط الأمريكى تجاه الاتحاد السوفيتى وان بدا متساهلاً وراغباً فى احقاق الوفاق إلا أنه فى حقيقته وما انطوى عليه من متطلبات وشروط يتمشى مع الفكرة التى كان نيكسون قد عبر عنها قديما وهى التفاوض من مركز القوة.

٧ ـ أما بالنسبة لأوروبا الشرقية فما يزال الهدف الأمريكى التقليدى قائما وهو احداث خلخلة فى داخل المعسكر الاشتراكى وقد اتضح هذا الخط فى رسالة نيكسون حينما رفض المبدأ السوفيتى الخاص بالسيادة المحدودة لدول شرق أوروبا وحينما شجع الدول الشرقية بإتباع طريق رومانيا الاستقلالى وحينما طالب الاتحاد السوفيتى بأن يطوع علاقاته بدول شرق أوروبا ويجعلها طبيعية قبل الدخول فى مفاوضات مع الغرب.

٨ ـ اعاد نيكسون تأكيد سياسة عدم التدخل فى النزاع الصينى السوفيتى ولكنه اتخذ خطوات من شأنها تحسين العلاقات الفعلية مع الصين.

٩ ـ وبالنسبة **للرقابة على السلاح** فقد اعترف نيكسون بأن مصلحة الولايات المتحدة العليا ـ ويماثلها فى ذلك الاتحاد السوفيتى ـ هى فى الحد من سباق التسلح النووى، ذلك أن الرقابة على السلاح هى وسيلة مكملة للقوة الأمريكية فى مجال تحقيق أمن الولايات المتحدة.

والواضح من قراءة المعانى التى احتوتها رسالة نيكسون حول هذا الموضوع ان الحكومة الأمريكية قد أقبلت على محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بعد دراسات مستفيضة تنم عن جدية واشنجتن فى الوصول إلى اتفاق.

على أنه من المتوقع أن يستطيل أمد هذه المحادثات وأن تؤثر عليها بالتالى الظروف المتغيرة فى العلاقات الثنائية بين الدولتين الكبيرتين.

١٠ ـ وفى ختام الجزء الخاص بعنصر المفاوضة في الرسالة تحدث نيكسون عن قضايا المستقبل ـ فحددها فى الحد من الأسلحة الأستراتيجية وفى الحد من تدفق السلاح على مناطق النزاع وفى قيام تعاون أوثق مع الاتحاد

السوفيتى بالنسبة للازمات الحادة وفى حل المسائل السياسية الكبرى بين الغرب والشرق.

والحقيقة أن مسألة الحد من بيع الأسلحة لمناطق النزاع والتعاون مع السوفيت فى الحد من الصراع الذى يقع فى مناطق العالم لها أوثق الصلة بمشكلة الشرق الأوسط مما يتضح منه ان الولايات المتحدة تهتم اهتماما بالغاً بما يجرى فيها وخاصة بما يتراءى لها من خطر اكتساب السوفيت لمركز مسيطر فى المنطقة.

القسم الثالث
السياسة الأمريكية فى التطبيق

تمهيد

بعد أن عرضنا للتصورات والمبادئ فى عالم يكتسب ملامح ومستجدات كل فترة زمنية يحسن أن نلقي الضوء على تفاصيل السياسة الخارجية الأمريكية فى مجال التطبيق أى المجال العملى فى عدة مجالات ومناطق حساسة من العالم على النحو التالى:

* أمريكا ومشكلة الشرق الأوسط.

* الولايات المتحدة وأوروبا.

* الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

* الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

* الولايات المتحدة وآسيا.

* الولايات المتحدة وأفريقيا.

هذا ونترك موضوعاً فى غاية الأهمية يتصل بالتطبيق إلى قسم رابع وهو موضوع الولايات المتحدة والسياسة الاقتصادية الخارجية.

عاشرا: الولايات المتحدة ومشكلة الشرق الأوسط:

تضمنت رسالة الرئيس نيكسون والتى اختار لها شعار «العمل من أجل السلام» تركيزاً خاصاً بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط، مؤكداً أهمية الدور الذى ما زال على حكومته أن تلعبه فى نطاق هذه الأزمة والتى وصفها فى مقدمة رسالته بأنها ترتبط بالمصالح الحيوية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى.

(١) طبيعة المشكلة:

حدد نيكسون فى رسالته إلى الكونجرس مشكلة الشرق الأوسط بوصفها ذات أبعاد ثلاثة متداخلة وذات تأثير متبادل بحيث يستحيل معالجة أى منها بمعزل عن غيرها، وهى:

- النزاع العربى الاسرائيلى، وهو جوهر المشكلة.
- الخلافات العربية، سواء ما اتصل منها بذلك النزاع أو بسبب تباين النظم الاجتماعية والسياسية.
- الصراع بين المصالح الأمريكية والسوفيتية، وهو البعد الذى يجسم خطورة المشكلة من حيث إمكانية تفجيرها إلى مواجهة عالمية.

وقد عبر روجرز فى تقريره إلى مجلس الشيوخ عن هذه النظرة بقوله ان صورة المنطقة حين تولت إدارة نيكسون السلطة تميزت بظهور الخلافات العربية وتضارب المصالح الأمريكية السوفيتية إلى جانب الصراع العربى الاسرائيلى.

وأضاف نيكسون بأن عدداً من العوامل ساعدت على تدهور الموقف فى الشرق الأوسط وهى:

- عدم وجود صيغة لحفظ التوازن بين القومية الصاعدة فى المنطقة والقوى الخارجية.

ـ ظاهرة التعدد بين القوى الخاجية المهتمة بالمنطقة، وعدم وجود ذلك الخط الفاصل الذى يحد من مواجهة العملاقين داخلها، خلافاً للوضع فى أوروبا.

(٢) علاقة الولايات المتحدة بالمنطقة:

وخلص الرئيس الأمريكى مما تقدم إلى القول بأن استمرار النزاع العربى الاسرائيلى يضر بمصالح كل المعنيين بشئون المنطقة وخاصة الولايات المتحدة. فإلى جانب تأثيره السلبى على علاقتها بدول المنطقة فإنه يحمل بذور مواجهة أمريكية سوفيتية. كما أنه يهيئ للعناصر الراديكالية إمكانية تهديد الاستقرار الداخلى بالدول العربية.

ومن هنا نشطت الدبلوماسية الأمريكية فى ظل إدارة نيكسون نحو اتخاذ «استراتيجية أكثر إيجابية» على حد تعبير روجرز فى تقريره. ولكنه استدرك قائلا ان ذلك لم يكن تحولاً عن مباديء السياسة الأمريكية منذ سنة ١٩٦٧ والتى لخص أسسها فى وجوب إقامة سلام حقيقى بين أطراف النزاع يقوم على الاتفاق المتبادل والملزم.

وعرض كيسنجر تصوره لاتفاقية السلام التى تبذل حكومته جهدها لمساعدة أطراف النزاع على التوصل إليها. فقال إن **ما تريده اسرائيل ليس مجرد تصريحات عن السلام وعن شرعية وجودها، بل وأمنها المادى أيضاً. وما يريده العرب هو استعادة الأراضى التى فقدوها فى حرب يونيه، وتحقيق العدل بالنسبة للاجئين، مع توفير شعور بالكرامة والأمن يجنبهم التعرض للهجوم، فالسلام بالنسبة إليهم يجب أن يكون حقيقياً أيضاً.**

وعليه، وتوفيقاً بين هذه المصالح، فقد رأى نيكسون ضرورة توافر ثلاثة شروط:

ـ اقتناع كل جانب بأن الآخر مستعد للالتزام بسلام دائم والعمل بموجبه.

ـ وبأنه سيكون فى إمكان الطرف الآخر العمل بالتزاماته.

ـ مع الاقتناع بأن المجتمع الدولى يستطيع تقديم ضمانات إضافية واقعية لما يتوصل إليه من اتفاق.

ويوضح تقرير روجرز أنه فى خلال عام ١٩٦٩ دخلت الولايات المتحدة المحادثات الرباعية، وكذا الثنائية مع الاتحاد السوفيتى، على أساس أن دور القوى الكبرى هو مناقشة المبادىء الأساسية لتسوية محتملة وتقديم ما يتوصل إليه إلى «يارنج» كنقط إرشاد لـ «يارنج» بوصفه عنصراً محايداً (Catalyst) فى المباحثات بين الطرفين. وأضاف بأن وجهة نظرهم قد اعترضتها وجهة نظر للاتحاد السوڤيتى مؤداها أن دور القوى الكبرى هو وضع الخطوط المفصلة للتسوية.

وقال روجرز أنه فى محاولة لتحريك الاتصالات الدولية، عمدت حكومته إلى إعداد مقترحات مكتوبة أولها فى أكتوبر خاصة بالشق المصرى الاسرائيلى من النزاع، وثانيهما فى ديسمبر خاصة بالشق الأردنى الاسرائيلى. وأعقبها فى بيانه المؤرخ ٩ ديسمبر ١٩٦٩ ملخصاً موقف حكومته تجاه المشكلة فى النقاط الأربع التالية:

ـ أن الدول غير المعنية مباشرة بالنزاع لا يمكنها أن تضع السلام لدول المنطقة.

ـ وأن السلام الدائم لابد وأن يستجيب للمطالب المشروعة للطرفين.

ـ وأن إطار التسوية يجب أن يتمشى مع قرار ٢٢ نوفمبر ككل.

ـ وأن استمرار حالة «لا حرب ولا سلم» مع انتشار الفوضى والعنف لا تخدم مصالح أى من الأطراف.

وبعد أن عرض الوزير الأمريكى لعناصر التسوية كما تضمنها بيانه المتقدم قال أنه حتى أواخر ١٩٦٩ وبداية عام ١٩٧٠ لم يبد السوڤييت تجاوباً إزاء

المقترحات الأمريكية. كما تجمدت المجهودات الدبلوماسية بتزايد العمليات العسكرية بين ج . ع . م وإسرائيل إلى جانب نشاط المنظمات الفدائية. وفى هذا المقام أبرز «روچرز» فشل مساعى حكومته فى التوصل إلى نوع من الاتفاق مع الاتحاد السوڤيتى على الحد من تزويد دول المنطقة بالسلاح، وأضاف بأن الاتحاد السوڤييتى لم يكتف بزيادة شحنات الأسلحة كماً ونوعاً لمصر بل وأشرك رعاياه فى عمليات عسكرية بها عقب الزيارة الرسمية التى قام بها الرئيس جمال عبد الناصر لموسكو.

(٣) المبادرة الأمريكية :

وقد أوضح نيكسون أن الهدف الرئيسى من ورائها كان المباحثات الجادة نحو السلام، وأضاف قائلاً ان مسئولية عرقلة هذا الهدف تقع على عاتق الجانب المصرى والسوڤييتى بسبب إقامة الإنشاءات العسكرية على طول القناة كما كان ذلك أيضاً نتيجة لنشاط الفدائيين الذين حاولوا فى سبتمبر ١٩٧٠ إجبار الحكومة الأردنية على التخلى عن جهودها من أجل التسوية.

ووصف نيكسون التدخل السورى فى النزاع بين الأردن والمنظمات الفدائية بأنه كان «أخطر تهديد للسلام العالمى منذ مجىء إدارته للحكم» حيث كان انهيار النظام الأردنى مؤدياً لا محالة إلى حرب شاملة فى المنطقة، وأضاف بأن مثل هذه التجربة كانت ضرورية حتى يتبين للأطراف المعنية مدى قابلية الموقف فى المنطقة للتدهور.

ويسترعى الانتباه فيما ذكره «روچرز» خاصاً بالمبادرة الأمريكية تناوله لظروف تقديمها فى صياغة توحى بأن الضغط العسكرى الإسرائيلى على ج . ع . م آتى ثماره فى شكل استعداد الأخيرة للاستجابة لمجهودات دبلوماسية جديدة تقوم بها الولايات المتحدة.

وأضاف روچرز بعد ما وصفه من خرق مصر لاتفاقية التسكين مع استمرار تلقيها العتاد العسكرى السوڤييتى، قوله أن حكومته قررت فتح اعتماد

بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أسلحة لإسرائيل، وقرر نيكسون تدعيم الأسطول السادس بوحدات جديدة، كما أكد عزم حكومته على الحفاظ على ميزان القوى فى المنطقة بزيارته فى سبتمبر لهذا الأسطول. وذلك بالإضافة إلى تزويد كل من لبنان والأردن باعتمادات لشراء أسلحة تضمن «استقراراً أكثر بصفة عامة للمنطقة».

(٤) شكل السلام كما تراه الولايات المتحدة :

أكد نيكسون فى رسالته مرة أخرى موقف حكومته من أن مسئولية وضع الشروط الخاصة بالتسوية مرهونة بطرفى النزاع فقط وعن طريق التفاوض. ولكنه جاء ببعض المبادىء التى رأى وجوب تضمينها إذا أريد بلوغ مثل هذه التسوية، وتلك هى:

ـ أن الحكومات العربية لن تقبل تسوية لا تشمل استعادة الأراضى التى فقدت فى حرب يونيو، وأنه بدون قبولها فلن يكون للتسوية صفة الدوام التى تعتبر أساسية فيها.

ـ وإسرائيل لن تقبل الانسحاب من الأراضى المحتلة التى ترى فيها مزيداً من ضمان أمنها المادى إلا إذا توفر لديها الثقة فى دوام التسوية، وبأن الحدود النهائية التى ستنسحب إليها ستكون محلاً لتفاوض واتفاق فى التسوية. وعليه فلابد أن تثق من قبول جيرانها لها وكذا بتأكيدات أخرى.

ـ أن عدم الثقة المتبادلة نابع من العمق بحيث يحتاج الأمر إلى عنصر تأمينى ممثل فى القوى العظمى.

ـ وأخيراً فتحقيق الآمال المشروعة للشعب الفلسطينى ضرورى لدوام التسوية بتوفير الحياة المثمرة لهم وبتسوية عادلة لمطالبهم.

وانتهى إلى القول بأن المهمة العاجلة هى مساعدة المتحاربين على إقامة اتفاق يحقق توازناً عملياً بين الأمن والاعتراف اللذين يهمان إسرائيل، والحل

العادل بالنسبة لقضيتى الأراضى والفلسطينيين اللذين يهمان الدول العربية، وأنه لا يمكن تشييد السلام فى غيبة هذا التوازن.

وفى معرض تقديره للجانب التطبيقى للسياسة الأمريكية فى هذا الشأن قال روچرز ان هذه السياسة بشقيها (المبادأة الدبلوماسية مع التصميم على عدم تغيير ميزان القوى) قد نجحت فى حث طرفىّ النزاع على السير خطوات فى اتجاه إقرار سلام نهائى، وهو السلام الذى يقتضى:

- تخلى طرفى النزاع عن مطالبهما القصوى.
- وإدراك الاتحاد السوڤييتى بأن البديل للتسوية يتضمن مخاطر لا يرغبها.
- وتصميم من الولايات المتحدة على مواجهة المشكلة برغم المخاطر.

(٥) المنطقة وسياسات القوى :

قال نيكسون أنه بالنسبة لحلف الأطلنطى وأوروبا، ومن زاوية عسكرية واقتصادية، يعتبر استقلال المنطقة حيوياً، وبأنه من ناحية أخرى فالسوڤييت لهم مصالح هامة معترف بها، وأنه برغم عمق هذه المصالح وربما بسببها فإن القوى الكبرى لم تنشىء نظاماً لعلاقتها بالمنطقة يناسب مصالح الجميع.

وخلص منذ ذلك إلى أن أية محاولة من جانب قوة كبرى لتأمين مركز سيطرة قد تؤدى إلى إثارة النزاعات المحلية وتهدد أمن أوروبا وتزيد من تهديد السلام العالمى. وأضاف بأنه إذا كانت الولايات المتحدة تأبى هذا المركز فإنها لن تسمح به للآخرين، وأن ما يراه صواباً ومؤدياً إلى استقرار المنطقة لهو الوضع الذى يتيح لكل قوة أن تراعى مصالحها مع احترام مصالح الآخرين المشروعة وسيادة دول المنطقة.

وذكر نيكسون بأنه انطلاقاً من هذا الأساس كان شروع حكومته فى الحوار مع الاتحاد السوڤييتى خلال عامى ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ بشأن أزمة الشرق الأوسط اعتقاداً بأن ذلك سيسهم فى إقامة مفاوضات سلام بناءة، وبأن حرص حكومته

على اتفاق للحد من سباق التسلح فى المنطقة كان داخلاً فى هذا الإطار. وأضاف نيكسون بأن رد الفعل السوڤييتى كان سلبياً وكان مدعاة لشكوك قوية حول تعاونهم للتوصل إلى تحقيق السلام، ومن هنا كان رد حكومته هو تزويد إسرائيل بالسلاح وتأكيد العزم على بقاء ميزان القوى فى المنطقة، وذلك مع إبداء الاستعداد لمناقشة أية اقتراحات سوڤيتية جادة تراعى الاهتمامات لكل من طرفى النزاع.

وتضمن تقرير «روچرز» فى هذا الشأن قوله انه لسنوات عديدة اتبع الاتحاد السوڤييتى استراتيجية سياسية وعسكرية فى الشرق الأوسط تهدف لمد نفوذه فى المنطقة، وكان رد الولايات المتحدة شاملاً، فهو من ناحية يتمثل فى السعى لتسوية سلمية للنزاع، ومن ناحية أخرى الحفاظ على «استقرار عسكرى» فى المنطقة عن طريق مساعدة الحكومات الصديقة وتدعيم القوات الأمريكية ذاتها إذا دعت الضرورة. فمن «أهدافنا الأساسية» التأكيد بألا يختل ميزان القوى فى المنطقة.

(٦) دور القومية فى المنطقة :

ذكر نيكسون فى رسالته أن المنافسات التقليدية والعقائدية بين الدول العربية أدت إلى عرقلة توصلها إلى صيغة مرضية بالنسبة للوحدة، ومن هنا كانت المحاولات لاختلافها مؤدية إلى زيادة فى حدة التوتر كما اقترن ذلك باتجاهات لاستغلال أو اختلاق مواقف قومية معادية للاستعمار على حساب الولايات المتحدة، وأضاف بأن بلاده حريصة على الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الدول التى تشاركها الرغبة فى ذلك، ويمكنها تقديم مساهمات فعالة للتنمية فى العالم العربى فى مجالات التعليم والتدريب الفنى والإدارة والاستثمار، وقال ان هذه المساهمة تخلق مصالح مشتركة للاحتفاظ بعلاقات تقوم على الاحترام المتبادل يمكنها من مقاومة الضغوط التى تتعرض لها.

وفى اشارته للعلاقات الثنائية بين ج.ع.م والولايات المتحدة قال «روچرز» فى تقريره ان الأولى رغم استمرارها فى نقد التأييد الأمريكى لإسرائيل فإن

القيادة الجديدة فيها قد أبدت اهتماماً بزيادة مستوى الحوار الرسمى بين الحكومتين..

(٧) مشكلة معقدة متعددة الأبعاد :

(أ) **بعد محلى** : يتمثل فى النزاع العربى الاسرائيلى ـ وهو جوهر المشكلة ـ ولم يدرك أطراف النزاع بعد أهمية التوصل لحل وسط مبنى على التنازلات المتبادلة ويدخل فى ذلك أيضاً الخلافات العربية سواء ما اتصل منها بذلك النزاع أو بسبب تباين النظم الاجتماعية والسياسية.

(ب) **بعد دولى** : الصراع بين المصالح الأمريكية والسوفيتية، وهو البعد الذى يجسم خطورة المشكلة من حيث إمكانية تفجيرها إلى مواجهة عالمية فتشك الولايات المتحدة فى نوايا السوفييت إزاء تزايد النشاط السوفييتى فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط ونتائجه التى تفوق حجم النزاع العربى الإسرائيلى.

لذلك فإن موقف الولايات المتحدة من النزاع هو :

(أ) توفير شروط معينة بعضها عربي والآخر إسرائيلى ـ حتى يمكن تصفية النزاع تصفية شاملة وهى :

ـ شروط استعادة الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ (عربى).

ـ توفر الثقة فى دوام التسوية وبإن الحدود نهائية. وهذا محل نفاوض واتفاق فى التسوية (إسرائيلى).

ـ شروط توفير تأمين ممثل فى القوى الكبرى نظراً لعمق عدم نوفر الثقة.

ـ تحقيق الآمال المشروعة للشعب الفلسطينى لدوام التسوية (عربى).

(ب) مساعدة طرفى النزاع فى الوصول إلى التفاوض توصلاً إلى حل وسط مبنى على التنازلات المتبادلة.

(جـ) استقرار المنطقة مرتبط باتفاق القوى الكبرى على احترام مصالحها المشروعة بصورة متبادلة على أساس احترامها لسيادة دول المنطقة.

(د) قلق أمريكا من عدم وجود ـ ما وصفه نيكسون ـ الخط الفاصل الذى يحد من المواجهة الأمريكية السوفيتية فى الشرق الأوسط خلافاً للوضع فى أوروبا.

(هـ) نظراً للأهمية الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة خاصة والغرب عامة فإن أمريكا لن تضغط على إسرائيل فيما يتعلق بانسحابها من الأراضى المحتلة إلا إذا أبدى الاتحاد السوفييتى استعداداً للتعايش مع الولايات المتحدة فى المنطقة على أساس ضمان استقرارها.

وموقف الولايات المتحدة من إسرائيل هو :

رغم أنها مرتبطة بإسرائيل بموجب التزام تعهدى إلا أن إسرائيل تضمن لأمريكا ما يلى :

١ ـ حماية الدرع النووى الأمريكى بوضع ـ أى إسرائيل ـ دولة يعتبر بقاؤها حيويا لأمن أمريكا وخاصة فى ظروف الصراع على المنطقة بين القوى الكبرى.

٢ ـ تزويدها بالأسلحة الاقتصادية بوصفها دولة تساعد نفسها حسب المفهوم الأمريكى ـ وأشاد نيكسون بموافقة الكونجرس عام ١٩٧١ على فتح اعتماد اضافى قدره بليون دولار لمساعدات خارجية خص إسرائيل منها قرابة الخمسمائة مليون، يضاف إلى ذلك الاعتمادات الاستثنائية التى اعتمدها الكونجرس أخيراً للحرب القائمة الحالية.

أما موقف الولايات المتحدة من مصر فهو :

ـ من شأن تصفية النزاع تصفية شاملة مع تحميل الجانب العربى وخاصة مصر مسئولية هذه التصفية اضعاف النظام بها أو عزله عن العالم العربى

وبالتالى إلى زعزعة إحدى الركائز اتى يستند إليها الوجود السوفيينى فى المنطقة.

- ان تبدى مصر قبولا للتعاون الإقليمى مع الدول المحايدة (تركيا وإيران) وعلى أساس الاعتراف الضمنى باستعدادها للتعايش بين نظم سياسية واجتماعية مختلفة مع عدم تهديد المصالح الأمريكية فى المنطقة (أى أن تبدى استعدادها لقبول الوضع الراهن).

فى ضوء ذلك ترى هل يمكن تصور ما يجب أن يكون عليه موقفنا - فى النزاع القائم – خاصة بعد أن حطمت قواتنا الباسلة فى ٦ أكتوبر اسطورة الجيش الإسرائيلى الذى لا يقهر وبعد أن نجحت في احراز نصر أولي بأخذ زمام المبادأة وعبورها للضفة الشرقية للقناة ومازالت كل يوم تحرر أرضا تتحرر معها ارادتنا السياسية. ترى ما هى مشكلتنا الآن على وجه التحديد؟ وما تقديرنا للاحتمالات وكيفية مواجهتها؟.

لاشك أن الحل العسكرى الذى يجرى الآن على أرض سيناء وفى مرتفعات الجولان يحل كثيرا من المشكلة السياسية.

(٨) موضوعات للمستقبل :

ذكر نيكسون أن الولايات المتحدة فى علاقتها بالمشكلة تهدف إلى تسوية النزاع العربى الاسرائيلى بقدر ما تسعى إلى استقرار علاقتها بالاتحاد السوفيتى على أساس استقلال وسيادة دول المنطقة. فالهدف على حد تعبيره هو تمكين هذه الدول من التعاون مع العالم الخارجى فى حرية وبشكل بناء وأن حكومته مستعدة للمساهمة فى تنمية المنطقة لصالح العرب وإسرائيل حتى تحقق اتفاق حقيقى للسلام.

وفى سعيها وراء هذه الأهداف، قال نيكسون أن حكومته تواجه عددا من التحديات أبرزها:

(أ) مدى ارتباطاتها الدبلوماسية سواء فى حث الأطراف على التوصل إلى التسوية أو بالنسبة للمساهمة بضمانات اضافية.

(ب) العلاقات الثنائية مع الدول العربية، من ناحية مع تلك التى قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وأخرى تعيد النظر فى علاقاتها بأمريكا والغرب، ومن ناحية أخرى مع «القوى الايجابية» فى منطقة الخليج منطلعة للتعاون معها، فى بناء نظام اقليمى يعتمد على علاقات مستقرة.

(جـ) موضوعات عالمية أرحب وتشكل خلفية لسياسات الشرق الأوسط، منها الاتفاق على تسليح دول المنطقة، والعلاقات العسكرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى البحر الأبيض، وموقف أمريكا إزاء الارتباط التجارى الموسع فيما بين السوق الأوروبية المشتركة وعدد من دول المنطقة، ثم تأمين تدفق البترول لغرب أوروبا واليابان مع ضمان حصة عادلة للدول المنتجة له فى المنطقة.

وانتهى نيكسون إلى القول بأنه أمكن انجاز تقدم مناسب فى بعض هذه الموضوعات، بينما نجرى معالجة البعض الآخر لأول مرة، والهدف هو أن تحل بصورة مرضية لكافة القوى المعنية وبالدرجة الأولى دول المنطقة بما يعزز السلام فيها.

(٩) ملاحظة عامة :

والآن يمكن الوصول إلى ملحوظات عامة لتفهم الصورة الكلية لموقف الولايات المتحدة من مشكلة الشرق الأوسط.

توضح مقارنة رسالة نيكسون برسالته فى العام الماضى ١٨/٢/٧٠ لمجلس الشيوخ أنه لم يجد تغييراً على الموقف الأساسى للولايات المتحدة، وهو ما زاد عليه «روجرز» بقوله أن دبلوماسية السياسة الأمريكية لم تتحول تجاه الشرق

الأوسط منذ عام ١٩٦٧ والتى لخصها فى ضرورة إقرار السلام المبنى على الاتفاق المتبادل والمزمع بين أطراف النزاع.

وينبغى النظر إلى هذا الهدف فى ضوء من إصرار الولايات المتحدة على أن دور القوى الكبرى، فى اتصالها بالأزمة، هو المساعدة على إيجاد إطارات للتفاهم وفقاً لقرار ٢٢ نوفمبر دون محاولة فرض التسوية. وذلك ينتهى بنا إلى جوهر الاستراتيجية الأمريكية إزاء المشكلة، وهو تصفية شاملة للنزاع العربى الإسرائيلى مع تحميل الجانب العربى وخاصة ج.ع.م مسئولية هذه التصفية بأمل أن يؤدى ذلك إلى إضعاف النظام فيها أو عزلها عن العالم العربى، وبالتالى زعزعة إحدى الركائز التى يستند إليها الوجود السوفييتى بالمنطقة.

وجدير بالتنويه فى هذا الصدد أن خوف الولايات المتحدة من استغلال الاتحاد السوفييتى للنزاع العربى الإسرائيلى يعود إلى ما قبل إنشاء إسرائيل ذاتها. ومن الثابت بمراجعة الوثائق الأمريكية التى نشرت عن سنة ١٩٤٥ أن الخارجية الأمريكية ألحت فى ضرورة إثارة الرئيس «روزفلت» لمشكلة فلسطين عند اجتماعه بـ «ستالين» فى مؤتمر «يالتا» وكانت حجتها فى ذلك ربط الاتحاد السوفييتى بموقف يحول دون استغلاله مستقبلا لأثر قيام إسرائيل فى إثارة الدول العربية ضد المصالح الغربية بالمنطقة.

ولقد أدى الموقف الأمريكى المتقدم إلى بعض مظاهر التناقض فى سياسة الولايات المتحدة بالنسبة للمشكلة، فحرصها على التصفية الشاملة للنزاع العربى الإسرائيلى اقتضى منها التسليم بمبدأ انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة (كأحد شقى التسوية المتوازية المؤدية للسلام الدائم). وفى نفس الوقت فإنها ترى فى **قوة إسرائيل وتفوقها العسكرى** ضمانا لفرض شروط التسوية على الجانب العربى الذى يحظى بتأييد موسكو.

وكان من النتائج المفترضة لهذا التناقض أنه بقدر اقتراب الجانب العربى نحو التسوية السلمية **بشروط الولايات المتحدة**، فإن التحرك الأمريكى فى مجال التسوية **يتجه إلى الضغط على إسرائيل فيما يتصل بالانسحاب**.

ولكن تحقيق ذلك يظل مرهوناً بأثر هذه التسوية على الحد من نمو القوة السوفيتية فى منطقة لها أهميتها القصوى بالنسبة لأمن الغرب و للأمن الأمريكى بصفة خاصة.

وقد جاءت رسالة نيكسون لتلقى مزيداً من الضوء على الموقف الأمريكى عن مشكلة الشرق الأوسط. فلقد أبرزت قلق الولايات المتحدة لغياب ما وصفه نيكسون بذلك الخط الفاصل الذى يحد من المواجهة الأمريكية السوفيتية فى المنطقة خلافاً للوضع فى أوروبا. وبعبارة أخرى فقد عبر نيكسون عن اهتزاز ثقته فى الافتراض القائل بأن **التسوية السلمية ستضع قيوداً على مجال التحرك السوفييتى** فى المنطقة خاصة مع وجود البعد الثانى فى التصور الأمريكى للمشكلة وهو **الخلافات داخل العالم العربى** سواء ما اتصل منها بتسوية النزاع أو بنظم الحكم وأسلوب الوحدة.

وقد لخص نيكسون ذلك بقوله ـ ولعله من أهم ما ورد فى الرسالة ـ ان استقرار المنطقة، وهو هدف الولايات المتحدة، لن يتاح بغير اتفاق القوى الكبرى على احترام مصالحها «المشروعة» بصورة متبادلة على أساس احترامها لسيادة دول المنطقة، أى بقبولها للوضع السياسى الراهن. وحيث **لا تتوفر دلائل كافية على قبول موسكو لهذا المنطق، فمما لا يستقيم تصوره أن تلجأ الولايات المتحدة إلى إضعاف تحالفها مع إسرائيل** الذى يشكل أداتها الرئيسية فى عرقلة النفوذ السوفييتى.

والأرجح أن هذا الموقف يعكس إلى حد كبير آراء «هنرى كيسنجر» مستشار نيكسون لشئون الأمن القومى، والقائل بأن **الاستقرار ليس منشوءة مجرد طلب السلام، بل وجود حالة من الشرعية مقبولة بصفة عامة.** والشرعية فى رأى «كيسنجر» لا تفترض أكثر من قبول الإطار القائم للنظام الدولى، مؤكداً أن «الدبلوماسية بمعناها التقليدى، أى تسوية الخلافات عن طريق التفاوض، تبدو ممكنة فقط فى ظل نظام دولى مؤسس على الشرعية. أما حيث يكون أحد أطراف النزاع قوة ثورية، فإن التسويات تظل ممكنة، ولكن

بوصفها مناورات تكتيكية يستغلها كل طرف فى دعم موقفه انتظاراً للحظة انفجار الخلاف المستحيل تجنبه».

وفى هذا الإطار كان قول «روچرز» فى تقريره، بأن الرد الأمريكى على الاستراتيچية السياسية والعسكرية للاتحاد السوڤييتى فى المنطقة، يتمثل فى جانب منه فى الحفاظ على ما وصفه بـ «الاستقرار العسكرى» بها، وكذلك بتقديم المساعدات العسكرية للحكومات الصديقة (وهو مفهوم يتسع للأردن ولبنان إلى جانب إسرائيل) وتدعيم القوات الأمريكية ذاتها إذا دعت الضرورة. والمعتقد أن ذلك النوع من الاستقرار العسكرى هو تطبيق لما ألمح إليه «كيسنجر» فى حديثه للسيد رئيس الوزراء، إبان اشتراك سيادته فى جنازة الرئيس آيزنهاور، من أن **حكومته مستعدة للتعايش مع شرق أوسط غير مستقر.**

واستطراداً لما تقدم، فإنه يمكن القول بأن الولايات المتحدة لن تباشر ضغطاً على إسرائيل ينتهى بها إلى الانسحاب حتى تصل إلى الاقتناع بأن الاتحاد السوفييتى، بالإضافة إلى ج.ع.م، يقبل ويحترم تنفيذ تسوية ينتهى معها النزاع العربى الإسرائيل برمته باعتبار ذلك خطوة أساسية فى طريق التعايش السلمى بين القوى الكبرى فى المنطقة. ولا ريب أن أسلوب القيادة السوڤيتية، وقد خرجت من المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعى أقوى مما كانت، فى تناول المشكلات المعلقة مع الولايات المتحدة، سيكون له أثره البارز على مسار العلاقات الأمريكية الاسرائيلية.

بقى أن نضيف إلى ما تقدم أن إسرائيل، إدراكاً منها لحقائق الموقف الأمريكى لابد وأن تتجه فى المرحلة المقبلة إلى مزيد من محاولات **تمييع الموقف** بهدف كسب الوقت **حتى يقترب** موعد الحملة الانتخابية الأمريكية حيث لا تصل إمكانيات الضغط الأمريكى إلى أقل مستوى فحسب، بل وأهم من ذلك لكى تربط الإدارة الجديدة أياً كان لونها بسياسة استقطاب دول المنطقة فى الشرق والغرب.

ومما تجدر ملاحظته أنه مما ساعد إسرائيل كثيراً فى ذلك، كون السياسة الأمريكية قد اتجهت تحت تأثير الخوف من انتشار الوجود السوفييتى بالمنطقة، إلى التركيز على منطقة الخليج حيث الحكومات العربية المحافظة وإيران لتكوين ما وصفه نيكسون بـ «النظام الإقليمى» الذى تدعمه الحكومة الأمريكية لما لهذه المنطقة من أهمية استراتيجية حيوية بالنسبة للمصالح الغربية عامة والأمريكية خاصة.

وتوضح مراجعة ما ذكره كل من نيكسون وروچرز فى هذا الشأن أنه لم يجد تغييراً فى الموقف الأساسى للولايات المتحدة إزاء الأزمة والذى يتلخص فى الدعوة لتفاوض طرفى النزاع توصلاً إلى حل وسط مبنى على تنازلات متبادلة.

وقد بدا واضحاً حرص نيكسون على تطبيق مبدأ «المشاركة» بمعناه الواسع وذلك حين ركز فى رسالته على القول بأن استقرار المنطقة وهو هدف الولايات المتحدة، لن يتاح بغير اتفاق القوى الكبرى على احترام مصالحها «المشروعة» بصورة متبادلة على أساس احترامها لسيادة دول المنطقة، كما أبرز قلق حكومته لغياب ما وصفه بذلك الخط الفاصل الذى يحد من المواجهة الأمريكية السوفيتية فى الشرق الأوسط خلافاً للوضع فى أوروبا.

ونظراً لحيوية هذه المنطقة بالنسبة للغرب عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة، فإنه يمكن القول بأن واشنطن لن تباشر ضغطاً على إسرائيل فيما يتعلق بانسحابها من الأراضى المحتلة إلا إذا أبدى الاتحاد السوفييتى استعداداً للتعايش مع الولايات المتحدة فى المنطقة على أساس ضمان استقرارها.

ويبدو واضحاً من تحليل الرسالة، أنها فيما يتصل بأزمة الشرق الأوسط قد عنيت بإبراز النظرة الأمريكية الشاملة لها فحسب. محددة الهدف بأنه إقامة سلام «بين الأمم والأفراد». والوسيلة بكونها المفاوضات «المبنية على الأخذ والعطاء». ولم يفت نيكسون فى هذا الصدد أن يعبر عن اقتناع حكومته بأن هذا الأمر ليس مرهوناً بالإرادة المطلقة لأطراف النزاع - والدول العربية خاصة - إذ عليها الملاءمة بين مصالحها المتبادلة طوعاً أو كرهاً.

كما توضح الرسالة، بأن إدارة نيكسون قد قدمت أقصى ما لديها من مقترحات «موضوعة» لعلاج الأزمة، وأنه انتظاراً لقبول الأطراف الأخرى - السوفييت والعرب - لها كأساس للتسوية، فإن الولايات المتحدة تنوى تكريس نشاطها للحيلولة دون تفجر الأزمة بهدف تفادى مواجهة أمريكية سوفيتية، وذلك أساساً بالدعوة إلى احترام القرارات الخاصة بوقف إطلاق النار.

ورغم أن ما ذكره نيكسون هنا يذكرنا برسالته الأولى للكونجرس في سنة ١٩٦٨، حين أشار إلى وجوب نزع الفتيل من برميل البارود فى الشرق الأوسط إلا أنه كان يقصد آنذاك تهيئة الجو المناسب للمباحثات الأمريكية السوفيتية حول الأزمة. أما ما ورد فى رسالته الثانية فلا يتفق وما ذكره كيسنجر للسيد المشرف على رعاية مصالحنا بواشنطن (البرقية ٢٨ فى ١٧/ ١/ ١٩٧٠) من استعداد واشنطن التعايش مع شرق أوسط غير مستقر، مولية فى ذلك اهتمامها بألا تحدث مواجهة نووية بينها وبين موسكو.

ومؤكداً المعنى المتقدم، فإن نيكسون فى رسالته قد تحدث عن النزاع العربى الإسرائيلى كأحد أسباب المشاكل فى المنطقة، وإن يكن من أبرزها، فهو يشير إلى الصراعات الأخرى الجانبية بين الدول العربية، كما ينوه بحالة «عدم الاستقرار» الناشئة عن التغيرات الاجتماعيه والاقتصادية، وذلك كله فى ظروف «التزام» الحكومة الأمريكية بحماية كيان وحرية نظم عربية معينة. ولذلك فبقدر ما يحذر نيكسون الاتحاد السوفيينى من المساعدة على تصعيد النزاع العربى الإسرائيلى، فإنه يحذره أيضاً من تعدى نشاطه لدائرة هذا النزاع باستغلال المشكلات الجانبية الأخرى.

والذى يسترعى الانتباه فى رسالة نيكسون هو الدعوة لما وصفه بسياسة جديدة للولايات المتحدة فى علاقتها بدول المنطقة خلال السبعينيات إذ حدد منطلق هذه السياسة من أن هذه الدول بحاجة فى نموها إلى التعاون على أساس إقليمى أكثر من حاجتها للمساعدات الخارجية، مع تحديد دور الولايات المتحدة فى تزويد هذه الدول بالخبرات الفنية والإدارية وبالاستثمارات التى

وصفها نيكسون بأنها «مصالح أمريكية مشروعة» يتعين على الآخرين احترامها إذا أريد أن تحترم الولايات المتحدة مصالح هؤلاء.

وإذا كان النزاع العربى الاسرائيلي لا يتيح فى الظروف الراهنة تحقيق اندماج إسرائيل بدول المنطقة على أساس إقليمى (والذى سبق أن عبر الجمهوريون عن الأمل فى تجميده فى شكل مشروع شتراوس) فإن السباق الوارد بالرسالة يتيح لدول أخرى مثل تركيا وإيران بأن تشكل جزءا من دائرة التعاون الإقليمى الذى يدعو إليه نيكسون فى منطقة الشرق الأوسط. **لذلك يصح الافتراض بأن السياسة الأمريكية تتجه نحو خلق تكتل إقليمى له مزاياه الظاهرة فى خدمة الأهداف الاستراتيچية للولايات المتحدة بالمنطقة فضلاً عما ترجوه من ورائه فى توفير جانب من الحماية للنظم العربية المحافظة - فى مواجهة التيار الثورى الذى يدعمه نموذج الثورة الليبية والإسلامية فى إيران.**

وبالنسبة لمكان الجمهورية العربية المتحدة من مثل هذا المخطط الأمريكى، فإنها إذا قبلت التعاون الإقليمى مع الدول المحايدة، فعلى أساس من الاعتراف الضمنى باستعدادها للتعايش بين نظم سياسية واجتماعية مختلفة ولعدم تهديدها للمصالح الأمريكية فى المنطقة أو بعبارة أخرى أن تبدى استعدادها لقبول الوضع الراهن.

حادى عشر : الولايات المتحدة وأوروبا :

(١) يمثل سلام أوروبا حجر الزاوية فى السلام العالمى ومبدأ رئيسياً من مبادىء السياسة الخارجية الأمريكية التى تسعى إلى تقوية الروابط الأساسية وزيادة التعاون مع دول أوروبا الغربية، والتلاؤم مع الظروف الجديدة التى جدت فى السياسات الأوروبية.

أشار نيكسون إلى زيارته لعواصم أوروبا الغربية فى فبراير ١٩٦٩ ،فذكرأنها كانت لتأكيد التزام بلاده بالمشاركة مع أوروبا، كما أنها كانت لازمة لوضع مبدأ التشاور فى صورة عملية، إذ كانت الولايات المتحدة تقود حلفاءها وتتخذ القرارات دون استشاراتهم وأضاف نيكسون أن مثل هذه الأشكال القديمة لم تعد تصلح للسبعينيات بعد أن غير التطور فى أوروبا الغربية مركزها العالمى وبالتالى دورها، كما أنالسيطرة الزمريكية التى كانت نتيجة طبيعية للحرب أصبحت اليوم لا تحقق أية أغراض لأن الدول التى لا تستطيع أن تشترك فى مسئولية اتخاذ اقرارات الهامة الخاصة بدفاعها وسياستها لا يمكن أن تحظى بالاحترام الذاتى.

وأوضح نيكسون أن المشاركة الحقيقية هى فى مصلحة بلاده. وإن من شأن قيام هذه المشاركة أن يتعادل ميزان الأعباء والمسئوليات تدريجياً ليعكس الحقائق السياسية والاقتصادية للتقدم الأوربى.

كما أوضح أن الانتقال من السيطرة إلى المشاركة لا يعنى بداية تحلل بلاده من التزامها نحو الغرب، ذلك الالتزام الذى أصبح حقيقة من حقائق الحياة.

وحبذ الرئيس الأمريكى أن تتولى أوروبا تحديد ذاتيتها المتميزة وأن تعمل على تحقيق وحدة سياسية تكفل لها الحيوية واستقلال شخصيتها، مقرراً أن ذلك

كله مسئولية أوروبا، وأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن توحد أوروبا كما أنها لم تعد تعتقد أن ثمة طريقاً واحداً فقط لهذه الوحدة.

وذكر نيكسون أن الولايات المتحدة سوف تبقى على المعدلات الحالية لقواتها فى أوروبا حتى منتصف عام ١٩٧١ على الأقل، مع وجوب إعداد دراسة دقيقة عن استراتيچية الدفاع عن غرب أوروبا فى ضوء الاعتبارات الآتية:

(أ) تغير الميزان النووى وما يثيره من تساؤلات هامة حول أدوار القوات النووية والتقليدية والتكتيكية.

(ب) تعدد آراء الاستراتيجيين الغربيين حول مسائل هامة تخص التقدير الواقعى للتهديد العسكرى لأوروبا، والمدة التى يستطيع فيها الـ «ناتو» الصمود أمام هجوم من حلف وارسو، وكيفية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية لمقابلة هجوم من حلف وارسو، ومدى تأثير ذلك على حجم القوات الغربية التقليدية.

(جـ) اختلاف الحلفاء على قدر الأعباء المنوطة بكل واحد منهم على الرغم من اتفاقهم على سياسة «الردع المرن».

ويقرر نيكسون فى النهاية أن التوصل إلى نظام فعال للأمن يضم أوروبا بأسرها، يتوقف على استعداد الاتحاد السوفييتى لأن يجعل علاقاته مع دول شرق أوروبا طبيعية، وعلى التخلى عن مخاوفه المزمنة من ألمانيا، وعلى الاعتراف بأن أمنه واستقرار وسط أوروبا يخدمها الوفاق بصورة أفضل. وحينئذ سوف يؤدى عصر المفاوضات إلى عصر السلام.

ولخص نيكسون فى ختام الجزء الخاص بأوروبا المشاكل المستقبلية التى تدخل فى إطار العلاقات الأمريكية الأوروبية فيما يلى:

(أ) تطوير مشاركة متزنة تعكس حيوية واستقلال دول غرب أوروبا.

(ب) استمرار التشاور مع الحلفاء حول طبيعة الأخطار التى تهدد أمن الحلف، وحول وضع استراتيچية مشتركة فعالة.

(جـ) استمرار التشاور الحقيقى مع الحلفاء حول المصالح المشتركة التى تؤثر عليها محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتى.

(د) توسيع تعاون الحلفاء.وكذلك التعاون العالمى لمواجهة التحديات الاجتماعية الكافية فى المجتمعات الحديثة.

وتعرض نيكسون لما أسماه بـ «عصر المفاوضة فى أوروبا» فذكر أن ارتباط بلاده بأوروبا ضرورى لحل المشاكل التى سببها التقسيم غير الطبيعى لأوروبا.

وأشار إلى ما ينطوى عليه هذا التقسيم من قضايا متشابكة كتقسيم المانيا والمرور إلى برلين ومعدل قوات الحلفين والحدود التى تمنع قيام علاقات اقتصادية وثقافية وغيرها، وإلى استعداد الولايات المتحدة للتفاوض على هذه المشاكل فى أى شكل ممكن.

على أنه يعود فيقرر :

(أ) ان العلاقات بين الغرب والشرق يجب أن يتم تناولها على عدة مسنويات وأنه من الخطأ الاعتقاد بأن مؤتمرا كبيراً واحداً يمكن أن يتناول كافة العلاقات القائمة.

(ب) أنه يجب فهم القضايا وأدوار الحلفاء فيها ويقتضى هذا بحث ما إذا كان يجب تخفيف التوتر بين الحلفين فى إطار تسوية شاملة، أو ما إذا كان هناك مجال لقيام جهود ثنائية وإلى أى مدى وكيف يمكن المواءمة بين هذه الجهود الثنائية ونظام التشاور داخل الحلف.

(جـ) ان المحصلة النهائية تنحصر فى أن التقدم لا يعتمد على الولايات المتحدة وحلفائها فقط لأن فرص التوصل إلى اتفاق تنطوى على مواقف ومصالح وسياسات الاتحاد السوفييتي وحلفائه فى شرق أوروبا.

(٢) وما سبق عرضه كان موقف الادارة الأمريكية عام ١٩٧٠

وقد ردد الرئيس الأمريكي فى عام ١٩٧١ ما تضمنه تقرير السياسة الخارجية المقدم إلى الكونجرس فى ١٨ فبراير سنة ١٩٧٠، من أن السياسة الأمريكية تجاه أوروبا تترسم بالمبادىء الثلاثة للسلام الدائم وهي:

* المشاركة.

* القوة الدائمة للدفاع عن المصالح المشتركة عند التحدى.

* الاستعداد لبحث الخلافات مع الخصوم.

كما نقل عن التقرير المذكور النقاط الهامة التالية :

ـ تطوير مشاركة دول أوروبا الغربية.

ـ توسيع التعاون الأمريكى مع تلك الدول فى مواجهة التحديات المشتركة الاجتماعية والانسانية للمجتمعات العصرية.

ـ التشاور مع حلفاء الـ NATO فى استراتيجية الدفاع ومستوى القوات والمصالح المتبادلة المتصلة بالمباحثات الأمريكية السوفيتية لتحديد الأسلحة الاستراتيجية.

ـ التفاهم مع الحلفاء حول الموضوعات المشتركة ودور كل منهم فى تحقيق السلام والاستقرار فى كل أوروبا.

تطوير المشاركة :

يلخص الرئيس الأمريكى هذه النقطة فيقول:

ـ لم يعد يكفى مجرد التركيز على ما نحاول منع حدوثه، بل أصبحت تلزمنا رؤيا أوضح لما ننشد تحقيقه.

ـ أن وجودنا فى الغرب كان ضرورة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، واليوم أصبحت نظم وسياسات أوروبا الغربية أمراً واقعاً.

فقد قبلنا مثلا، رغبة فرنسا فى انتهاج سياسة مستقلة وقد عززنا علاقاتنا الثنائية.

وفى عام ١٩٧٠ أخذت دولتان أخريان المبادأة دبلوماسيا فانتهج المستشار برانت سياسة ألمانيا الغربية نحو الشرق فى محاولة للتوفيق مع جيران ألمانيا فى وسط وشرق أوروبا.

بينما أعلن رئيس الوزراء هيث فى خطبة «جيلد هول» فى نوفمبر عزمه على أن يرى السياسة البريطانية تحددها المصالح البريطانية.

- يجب أن نتعلم المواءمة بين الاستقلال والوحدة ومع ذلك فمازالوا ينطلعون إلى أمريكا للقيادة فى الدبلوماسية الأوروبية والدفاع. ومازالوا يتوقعون وجوداً عسكرياً أمريكياً قوياً فى أوروبا.

كيف نحدد أدوارنا اليوم؟ هذا هو السؤال الرئيسى الذى يتعين علينا نحن وحلفائنا أن نواجهه اليوم بوضوح وصراحة.

ثم يستعرض نيكسون مظاهر تعزيز الروابط بين الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا فى النقاط التالية:

- الزيارة التى قام بها لمقر حلف الأطلنطى فى بروكسل ثم بريطانيا وألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا.
- ثم محادثاته فى عام ١٩٧٠ مع كل من «ويلسون - و«هيث» والرئيس «پومبيدو»، والمستشار «ڤيلى برانت»، ووزراء خارجية دول الحلفاء.
- زيارته الأخيرة فى (خريف ١٩٧٠) والتى شملت بريطانيا وإيطاليا ومقر القيادة الجنوبية لحلف شمال الأطلنطى فى نابولى، ثم زيارته لأسبانيا ويوغوسلافيا (وصفها بغير المنحازة) وعلى حد تعبيره: «لتعميق فهم آراء دول خارج الحلف لها نصيب فى السلام فى المنطقة».
- المشاورات المستمرة من خلال الحلف حول المحادثات الثنائية مع الاتحاد السوڤييتى لتحديث الأسلحة الاستراتيجية.
- اجتماعات مجلس الحلف فى مايو وديسمبر ١٩٧٠ والتى تمت فيها مع الحلفاء مراجعة شاملة لوضع استراتيجية دفاع الحلف.

توسيع التعاون :

ويكرر تأييد الولايات المتحدة ومساندبها لتوسيع المجتمع (السوق) الأوروبى بقبول انضمام دول جمعية التجارة الحرة الأوروبية E.F.T.A منوهاً بما ستحققه المجموعة من طاقة اقتصادية عملاقة، إلا أنه يعترف، فى الوقت نفسه، بما يعنيه ذلك من تكوين شخصية جماعية وسياسات جماعية منفصلة عن الولايات المتحدة.

ويذكر مشفقا بأن الوحدة تأتى أسرع فى المجال الاقتصادى اتصالاً بالقيود التى يضعها كل جانب على الصادرات الزراعية للآخر (القيود الأمريكية على منتجات الألبان - والأوروبية على الحبوب - وترتيبات التجارة التفضيلية مع دول البحر الأبيض كمشكلة الصادرات الأمريكية من الموالح).

ثم يرى أن الصالح العام ينطلب تحفظاً فى حماية المصالح الخاصة ويدعو لمباحثات بشأن خفض قيود التجارة.

كما دعا إلى العمل لإقامة نظام تجارى عالمى أكثر ملاءمة يقوم على معاملة الدولة الأكثر رعاية بين كل الدول الصناعية على أن تقدم نفس النعريفة لكل الدول النامية.

مشاورات حلف الأطلنطى :

أشار نيكسون إلى رؤوس موضوعات السياسة الدفاعية التى عرض لها فى تقرير العام الماضى ثم استجاب لها حلف الأطلنطى بالدراسة واستكملها اجتماع المجلس الوزارى للحلف فى ديسمبر ١٩٧٠.

ثم ردد اعتقاده - هو والحلفاء - بأن الحرب ليست حالة فى أوروبا وإنما يتعين مواجهة احتمال وقوعها.

ثم نقل عبارة البيان المشترك لاجتماع ديسمبر ١٩٧٠:

(.. بالإضافة إلى قدرة الردع والتصدى لعدوان مدبر واسع يتعين أن تبنى قوات الحلف وتنظمه بحيث يمكنها أيضاً مواجهة العدوان المحدود المقترن بالتهديد وغموض الأمر الواقع أو الناجم عن حادث أو خطأ فى الحساب..)

واستعرض الاحتمالات الثلاثة التى حصرتها المراجعة:

- الاعتماد على القوات التقليدية وحدها.

- المبادرة بالرد بالأسلحة النووية.

- استراتيچية مرنة لا تستبعد أو تفرض أياً من الردين.

وما انتهوا إليه من ضرورة وجود قوات قادرة على الرد والدفاع دون حد الحرب النووية الشاملة، على أن تتوافر لها قدرات التعبئة السريعة، والتعزيز.

الموقف العسكرى فى أوروبا :

يرى «نيسكون» أن القوة الاقتصادية لدول الحلف أقوى من العسكرية إلا أن دول حلف وارسو بحكم نظمها الداخلية تحقق ميزة واضحة فى قدرتها على تعبئة الاحتياطى والتعزيز أسرع من دول حلف الأطلنطى ويخرج من ذلك بأن على حلف الأطلنطى:

- أن يكون متأهباً لإنذار بهجوم وشيك بحيث يمكنه التصرف بسرعة فى التعبئة والتعزيز.

- تحسين وتصحيح قواته التقليدية.

- الاحتفاظ بأسلحة نووية تكتيكية واستراتيچية كافية للقوات التقليدية.

- مواصلة التشاور لتحديد دور الأسلحة النووية التكتيكية.

ثم يتناول مسألة «المشاركة» فى تحمل الأعباء بمفهومها فى ضوء «نظرية نيكسون» موضحاً أنها لم تعد مشاركة من الحلفاء فى تحمل عبء الولايات

المتحدة ونفقات التزاماتها العسكرية فى أوروبا بل أصبح توفير القوات الوطنية اللازمة مع القوات الأمريكية لتأمين قوة استراتيجية فعالة.

ثم يعترف باستجابة اجتماع ديسمبر لمجلس الحلفاء وتعهده بتحقيق ما سبق.

ثم يعرض للقوات الأمريكية فى أوروبا (نحو ربع قوات وقت السلم)، وما واجهته الإدارة الأمريكية من ضغوط لسحبها، ثم قراره بعدم ضغطها دون إجراء متبادل من الجانب الآخر، وتقدر بثلاثمائة ألف تشمل أربع فرق وثلث الأسطول السادس، و٢٩ سرب جوى تكتيكى بنفقات تبلغ ثلاثة بلايين دولار سنوياً (تقرير روچرز)، كما يذكر تقرير روچرز إغلاق القواعد الأمريكية فى ليبيا وبعضها فى اليابان والفلبين مع تعديل اتفاق «أوكيناوا»، وكذا اتفاق «القواعد الأسبانية».

بعد أن أصبح واضحاً أنه بدون الاشتراك الأمريكى فى الدفاع الأوروبى فلا استراتيجية الحلف ولا الالتزام الأمريكى ولا التماسك الغربى سيكون له فاعلية.

التفاهم حول المسائل المشتركة :

ويستعرض نيكسون الاتصالات القائمة حالياً بين الشرق والغرب:

- محادثات الـ SALT بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤييتى.
- محادثات الدول الأربع الكبرى حول الشرق الأوسط.
- ومحادثات نفس الدول حول برلين.
- المحادثات بين ألمانيا الاتحادية وكل من الاتحاد السوڤييتى وپولندا وتشيكوسلوفاكيا مستقبلاً.
- الإتفاق بين فرنسا والاتحاد السوڤييتى ١٩٧٠ لعقد مشاورات دورية حول المسائل الدولية الكبرى.

- المحادثات الثنائية لدول الأطلنطى مع دول حلف وارسو حول عقد مؤتمر للأمن الأوروبى ومسألة الخفض المتبادل للقوات فى أوروبا.

ثم يقر بأن كل حليف هو خير من يقدر مصالحه القومية وإنما الهدف الأساسى - فى رأيه - هو أن التنسيق والتفاهم بين الاتحاد السوفييتى وبعض الحلفاء الغربيين دون غيرهم سيسبب ضغوطاً بينهم.

ويخلص من ذلك بأن مهمة الحلفاء المسلحة للعام المقبل هى تحقيق التفاهم حول تحليل مصادر التوتر بين الشرق والغرب. ودور كل منها فى التعامل معها خلال الدبلوماسية الفردية والجماعية.

مؤتمر الأمن الأوروبى :

يرى أن الولايات المتحدة لا تنتظر فائدة كبيرة من مؤتمر لن يسفر عن تقدم فى المسائل الجوهرية وإنما سيبدد طاقاتنا فى إعداد البيانات والتصريحات التى سيصبح تفسيرها بدوره مثارا للخلاف.

إلا أنه يعلق فاعلية المؤتمر على خلق أساس سياسى لتحسين العلاقات من خلال المفاوضات الدائرة حاليا، ويضرب لذلك مثلا بألمانيا فيعتبر أن أى علاج للتوتر فى أوروبا ينبغى أن يتضمن تقدما نحو حل المشكلات المتصلة بتقسيم ألمانيا.

وينقل عن المستشار برانت تأكيده بأن قوة التحالف الغربى ومكان ألمانيا الغربية الآمن فيه هو الذى مكن حكومته من اتخاذ مبادرات تمثل مرحلة جديدة فى تطور المسألة الألمانية.

ولذا، كانت هناك مشاورات كاملة ضمن الحلف إبان تطوير السياسة الجديدة لألمانيا الاتحادية ولمباحثات معاهداتها الأخيرة مع الاتحاد السوفييتى وبولندا، كما أصبح واضحا أن مسئوليات التحالف وحقوقه لم تتأثر بتلك المعاهدات ويكرر ما سبق أن أكده للمستشار برانت من مساندة بلاده لألمانيا الغربية فى سعيها من أجل علاقات طبيعية مع جيرانها الشرقيين.

وتأتى «برلين» استطرادا طبيعيا فى التقرير: فيذكر أنه بتشجيع من ألمانيا الغربية دعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، الاتحاد السوفيتى فى أغسطس ١٩٦٩ لبحث برلين بهدف :

- اعتراف السوفييت بوجود وشرعية الروابط بين برلين وبون، وفى الحديث عن شرق ووسط أوروبا يسلم بصلاتها الوثيقة مع الاتحاد السوفييتى إلا أنه ينوه بروابطها التاريخية مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وأن حقائق التاريخ والجغرافيا تخلق ظروفا خاصة فى أوروبا الشرقية، كما يسلم بتباين النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين الشرق والغرب، وبأن لكل دولة فى أوروبا حق السيادة فى انتهاج سياسة مستقلة، وأن تكون صديقة للغرب دون أن تصبح عدوا لأحد أو تعامل على هذا الأساس.

وأن العقبات التى تحول دون قيام علاقات سياسية بين دول أوروبا الشرقية والولايات المتحدة لا تحد من فرص الصلات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، ويضرب المثل برومانيا التى زارها عام ١٩٦٩ وكان أول رئيس أمريكى يزور دولة شيوعية خلال ٢٤ عاما. فلم تحل اختلاف النظم السياسية دون قيام مشاورات أو تعاون عملى بين البلدين، مثل مضاعفة التجارة معها خلال عام ١٩٧٠ وتقديم قروض لشراء محاصيل زراعية، وإطلاق بعض قيود التصدير لصالحها. وتوسيع التبادل التعليمى والثقافى والاستجابة بالمعونة الفورية من الامدادات الطبية والغذائية حين نكبت بكارثة الفيضان فى ١٩٧٠.

ويوغسلافيا التى زارها عام ١٩٧٠، حيث تبادل مع الرئيس تيتو الأفكار حول أهم القضايا الدولية، فضلا عن تعزيز صلات التعاون على أساس المصالح المتبادلة واحترام تباين الأنظمة ما أدى إلى زيادة التعامل التجارى معها بما يزيد عن الثلث كما تم الاتفاق بين البنك الامريكى للتصدير والاستيراد ويوغوسلافيا لزيادة الائتمان وتقديم قرض لشراء طائرات تجارية نفاثة.

(٣) ويحسن قبل الانتقال إلى نقطة أخرى أن نورد الملاحظات التالية:

فى الوقت الذى يقرر فيه نيكسون أهمية دول غرب أوروبا للولايات المتحدة فى عبارات مطلقة مؤكدا الالتزام الأمريكى حيالها، فانه يعرض للرباط الوثيق الذى يربط بلاده بها وهو حلف الأطلسى، فيقرر أن أهدافه التى أنشىء من أجلها وإن كانت لم تتغير من حيث فكرة الدفاع عن الغرب ضد الخطر المشترك، إلا أن علاقات القوى الداخلة فى إطار هذا الحلف لابد أن تتغير فى السبعينيات فتصبح علاقات متساوية تقوم على المشاركة بعد أن كانت تقوم على السيطرة الأمريكية.

ويبادر نيكسون عند طرحه لهذه النظرية الجديدة «المشاركة» إلى نفس اتجاه بلاده إلى التحلل من التزامها حيال أوروبا، فيؤكد أنها لن تسعى إلى التحلل من هذا الالتزام الذى يصفه بأنه أصبح من حقائق الحياة.

وفكرة المشاركة هذه، تقتضى فى رأى نيكسون التشاور فى كافة الميادين والمجالات، وقيام كل شريك بدور يتفق مع إمكانياته دون اعتماد فى الواقع على الالتزام الأمريكى بالدفاع عن أوروبا فى جعل هذه الأدوار ملتزمة حدوداً دنيا ولذلك فإن المستفاد من نظرية المشاركة هذه هو مطالبة الحلفاء الأوروبيين بالاضطلاع بأدوار تفوق أدوارهم الحالية من حيث تحمل مسئولية أكبر فى الدفاع عن الغرب.

كما قد يكون وارداً أن الولايات المتحدة تمهد إلى تخفيض حجم قواتها فى أوروبا رغبة منها فى انكماش النفقات التى تتكبدها وهى فى ذات الوقت تتطلع إلى تحميل الحلفاء بالعبء الذى سوف تتخلص هى منه.

والواقع أن هذا الأسلوب يشبه ما اتبعه نيكسون فى ڤيتنام عندما شرع فى «ڤتنمة» الحرب، بمعنى التخلص التدريجى من المسئوليات التى يتحملها هناك فى الوقت الذى تتولى حكومة سايجون حمل هذه الأعباء.

ومهما يكن من أمر «المشاركة» فإن نيكسون احتفظ صراحة بالدور المسيطر لبلاده فى مجال الأسلحة النووية وإن كان قد خفف منه بالحديث عن إشراك الحلفاء فى المشاورات الخاصة بها.

وعرض نيكسون لموضوع الوحدة الأوروبية فى عبارات عامة يفهم منها أن الولايات المتحدة التى ماتزال تؤيد قيام وحدة سياسية فى أوروبا الغربية لم تعد تتمسك بشكل معين لهذه الوحدة، بل أنها على العكس من ذلك ترى أن تقوم أوروبا بتحديد ذاتيتها المتميزة إذ أن ذلك من شأنه أن يحافظ على حيويتها المستمرة واستقلال شخصيتها. والواقع أن هذه الأفكار الجديدة تقترب إلى حد بعيد من الأفكار الفرنسية عن الوحدة الأوروبية.

وعندما تعرض نيكسون للمشكلات الناشئة عن تقسيم أوروبا إلى معسكرين فإنه قد قرر فى شأن مواجهتها قيام التشاور بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فى إطار مبدأ المشاركة من أجل التوصل إلى موقف موحد للغرب بشأنها، ثم تأتى المرحلة الثانية وهى مرحلة التفاهم مع الاتحاد السوفييتى وشرق أوروبا، وهى مرحلة تتداخل فيها مواقف السوفييت ومصالحهم وسياساتهم هم وحلفاؤهم.

ومن غير المتوقع أن تؤدى فكرة المشاركة فى المحصلة النهائية إلى زيادة التزامات دول أوروبا الغربية لتوازن الخفض الأمريكى على الرغم من أن نيكسون حدد منتصف عام ١٩٧١ لإعادة النظر فى حجم القوات الأمريكية الموجودة فى أوروبا، ذلك أن الاعتقاد السائد فى أوروبا هو أن الاتحاد السوفييتى لم يمثل تهديداً على أمنها كما كان الحال فى الخمسينيات مثلاً.

ولئن كان هناك تهديد سوفييتى فإن مجرد وجود الالتزام الأمريكى بالدفاع عن أوروبا الغربية مع وجود المظلة النووية الأمريكية بالإضافة إلى حقيقة وجود النزاع الصينى السوفييتى، كل هذه الأمور من شأنها أن تواجه أى تهديد، ومن ثم فلا داعى فى نظر أغلبية الدول الأوروبية إلى زيادة الإنفاق

الأوروبى لزيادة القوات الأوروبيـة إذ ان ذلك لن يزيد من أمن أوروبا أو يؤثر على احتمالات التهديد السوفييتى.

ويلاحظ أن تيار الانفتاح فى أوروبا لإقامة علاقات طبيعية بين شطريها قد أصبح أمراً واقعاً يتعاظم شأنه، ولما كان يهم الولايات المتحدة ألا تبدو وكأنها تعارض هذا التيار فى وجه الرأى العام الأوروبى فإنه فى نظرية المشاركة القائمة على الاستقلال الأوروبى وقيام علاقات متساوية مبناه التشاور نوعاً من الاستجابة الذكية للتطلعات الأوروبية بقدر يسمح فى الوقت ذاته بامتصاصها والتأثير عليها.

وأخيراً، أكد الرئيس الأمريكى ووزير الخارجية إلتزام الولايات المتحدة بتوثيق علاقات التعاون سياسياً واقتصادياً عبر الأطلنطى مع تعزيز التصدى الجماعى لمشكلات المجتمع المصرى. كما أكدا حرص واشنطن على تقديم الاستراتيجية المشتركة للتحالف الغربى بقوات مؤثرة من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية. ولم يفت الرئيس الأمريكى أن يلمح فى المقابل بأن يؤخذ رأى واشنطن بالنسبة للمحادثات الخاصة بمستقبل ألمانيا وعلاقتها بالشرق.

وكررت الولايات المتحدة الدعوة التى وجهتها فى العام الماضى لدراسة اجراء خفض متبادل ومتوازن للقوات التابعة لكل من حلف وارسو والأطلنطى فى أوروبا، بما يستلزمه ذلك من تقييم للوضع الحالى ووسائل التحقق من هذا الخفض والمعايير اللازمة لضبط ما قد يطرأ عليها من زيادة.

وإذا كانت الولايات المتحدة منذ انعقاد مجلس منظمة حلف الأطلنطى فى ديسمبر الماضى تصر على تدعيم قواتها فى أوروبا، فلم يكن ذلك - على حد تعبير نيكسون - نكوصاً منها عن مبدأ توزيع المسئوليات بل تأكيداً لمبدأ المشاركة فى الدفاع عن التحالف الغربى. والواقع أن وجود هذه القوات وحيويتها بالنسبة للدفاع عن أوروبا يعتبر أداة تضمن صوتاً قوياً للولايات

المتحدة فى أية مباحثات تتصل بالأمن الأوروبى، كما يمكن لواشنطن استغلالها حين تثار الخلافات السياسية والاقتصادية بينها وبين غرب أوروبا.

ثانى عشر : الاتحاد السوفييتى :

(١) ردد نيكسون العوامل الأربعة التى يمكن أن تؤدى إلى قيام علاقة جديدة بناءة والتى سبق أن وردت فى خطابه الافتتاحى ثم فى خطابه أمام الأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٧٠ .

ـ انتفاء الرغبة فى أى اشتباك نووى.

ـ ترحيبها بفرصة خفض أعباء التسليح.

ـ حقيقة كونها قوى صناعية كبرى ومع ذلك فتعاملها التجارى محدود، وما يمكن أن يعود عليها من ذلك من نفع.

ـ حاجتها إلى تغيير اجتماعى واقتصادى خلاق وما يمكن أن يعود على مصالحها ومصالح العالم إذا وجهت المنافسة أكثر إلى هذا المجال.

التسليم بالخلافات القائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وأبرزها:

نظرة كل منهما للشئون الدولية:

«.. إن علاقاتنا مع الاتحاد السوفييتى شأنها مع سائر الدول يحكمها سلوكها الدولى، وبالتالى فإن خصوبة العلاقة تعتمد أساساً على ما يعكسه سلوكها الدولى من اعتبارات السيطرة المذهبية..»

وما تتطلبه طبيعة القوة النووية من ممارسة ضبط النفس لدى الجانبين فى سبيل المصلحة القومية.

وهو المبدأ الذى انتهجته الولايات المتحدة فى:

- محادثات تحديد الأسلحة الاستراتيچية.
- المبادرات الدبلوماسية فى الشرق الأوسط.
- مقترحات تحسين الموقف فى برلين.
- ما للاتحاد السوڤييتى - بحكم حجمه وجغرافيته - من مصالح أمن هامة فى أوروبا وآسيا، إلا أن هذا الامتداد الطبيعى للنفوذ السوڤييتى فى العالم ينبغى ألا يتحول إلى أطماع من أجل مراكز خاصة أو سيطرة حيث إن هذا الخط يتجاهل مصالح الآخرين ويتعين مقاومته حيث يمكن أن يؤدى إلى مواجهة.
- أن الحقبتين الأخيرتين قد شهدتا تحول الاتحاد السوڤييتى من دولة أوروبية آسيوية إلى دولة غير قارية، وقد يؤدى نمو القوة السوڤيتية فى السنوات الأخيرة إلى إغراء القادة السوڤييت بتحديات أكثر جسارة.

(٢) وفى علاقة الولايات المتحدة بالاتحاد السوڤييتى ينبغى ألا يكون هناك أى قصور فى إدراك الدور الذى سوف نمارسه فى الشئون الدولية. فهذه الدولة لن تنكمش إلى العزلة كما أننا نريد علاقات مع الاتحاد السوڤييتى تحترم فيها مصالح الطرفين، وعند تنازع المصالح فإننا نفضل المفاوضة وضبط النفس كأسلوب لتسوية الخلافات، إلا أن الولايات المتحدة ستدافع عن مصالحها ومصالح حلفائها عند التحدى.

ثم يختتم بعرض المسائل المعلقة مع الاتحاد السوڤييتى والتى يمكن أن تقيد من المفاوضات الجادة كمحادثات تحديد الأسلحة الاستراتيچية.

والمفاوضات لتحسين الوضع فى برلين والاتفاق على الخفض المتبادل للقوات العسكرية وفيما يختص بالشرق الأوسط يرى كل من نيكسون وروچرز أن الموقف يهدد باتساع النزاع المحلى إلى مواجهة بين القوى العظمى.

".. مع الإقرار بما حققه الاتحاد السوڤييتى من مصالح هامة ونفوذ فى المنطقة وما أقامه من مواقع عسكرية لأغراضه الخاصة.. فإن الولايات

المتحدة تعتقد أن تأييد تسوية معقولة من صالح الاتحاد السوفييتى وهى على استعداد للاتفاق معه ومع القوى الكبرى الأخرى لتحديد شحنات السلاح للشرق الأوسط...»

ويشير روچرز إلى تزايد الوجود السوفييتى فى شرق البحر الأبيض اعتماداً على عدد من القواعد فى الجمهورية العربية المتحدة.

بينما نوه نيكسون بترابط المسائل وبأن حل إحداها بنجاح يتيح الفرص لحل المسائل الباقية وبالعكس.

وقد أبرز كل من نيكسون وروچرز التناقض بين النزعة الاستقلالية لدول الحلفاء عن الولايات المتحدة وإحجامها عن تحمل مسئولياتها وأعبائها.

ـ لوحظ ترديد «زيارة نيكسون» فى القيادة والمشاركة مقترنة أحياناً بذكر مشروع مارشال كوريث له فى المكانة والأهمية فيما كان يمثله من «الحيوية والخبرة الفنية».

ـ أكد الرئيس الأمريكى أهمية الوجود الأمريكى فى أوروبا من الناحية المعنوية فى توفير الإحساس بالأمن، وأثره فى تشجيع جهد «الشركاء» نحو الوحدة والعمل من أجل أنفسهم وبالتالى فى تهيئة المجال لمساعى التفاوض لتخفيف التوتر.

ـ واضح أن نيكسون يعلق الاستجابة لدعوة مؤتمر للأمن الأوروبى ويجعله رهناً بتقدم مباحثات الدول الأربع الكبرى بشأن برلين.

ـ كما يردد مبدأ عدم تقيد «الرد» بحجم الهجوم، بمعنى حرية الولايات المتحدة وحلفائها فى تحديد درجة ومدى ردها على ما يوجه إلى أى منها من هجوم تقليدى.

ـ حاول نيكسون اتخاذ ارتباطات حلف الأطلنطى ذريعة للدفاع عن بقاء القوات الاستراتيجية فى القواعد الأوروبية وعلى ظهر حاملات الطائرات،

وبالتالى رفض المقترحات السوفيتية فى محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية.

ثالث عشر : أمريكا اللاتينية :

(١) التصور الأمريكي عام ١٩٧٠ :

يرى نيكسون أنه فى الوقت الذى ينبغى فيه على الولايات المتحدة الحفاظ على «علاقاتها الخاصة» بأمريكا اللاتينية، فإنها مدعوة إلى تغيير أسلوب هذه العلاقات بما يتلاءم مع «قوى التغيير» المتزايدة فى هذه المنطقة من العالم، والتى وصفها بأنها وإن تكن جزءا من حركة التاريخ المعاصر، إلا أنها قد بدلت من طبيعة العلاقات بين الطرفين ومن ثم بدلت من الالتزامات والتوقعات المنبثقة عنها.

ودلل نيكسون على ما تقدم باستعراض لواقع العلاقات بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، مبرزاً العناصر التى جعلت منها «عبئاً» على الطرفين:

- أن السياسة الأمريكية قد درجت فى علاقتها بدول أمريكا اللاتينية على تبنى موقف «الشريك القوى» رغم ما أدى إليه ذلك من توتر فى هذه العلاقات.
- أن برامج التنمية الأمريكية المخصصة لهذه الدول كانت تعد فى الغالب بمعزل عن مشاركة الدول المستفيدة منها.
- أن مشكلات التنمية فى أمريكا اللاتينية تزداد تعقداً، خاصة فى ضوء الانفجار السكانى، بصورة تجرد المساعدات الأمريكية من فاعليتها.
- انتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى، وتزايد الاتجاهات الراديكالية مع اللجوء للعنف، بالإضافة إلى انتعاش الاتجاه الدكتاتورى لعلاج المشكلات الداخلية.

- غلبة الشعارات المعادية للولايات المتحدة على الحركات الوطنية فى أمريكا اللاتينية، بالاضافة إلى ترديد التساؤل عما إذا كانت برامج المساعدات الأمريكية قادرة على مواجهة تحدى السبعينيات.

نحو سياسة جديدة :

وقد عبر نيكسون عن سياسته الجديدة إزاء أمريكا اللاتينية خلال السبعينيات، على النحو التالى:

- التمهيد لقيام علاقات جديدة بين الطرفين، وذلك بالقيام أولا بتقييم شامل للأوضاع فى أمريكا اللاتينية مع تحليل لمشاكلها وتحديد أسس السياسة اللازمة لمواجهتها، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة إعداد السياسات والبرامج المناسبة.
- فبالنسبة للشق الأول، أشار نيكسون إلى رحلة نيلسون روكفلر لتقصى الحقائق والتى قام بها لعدة دول فى أمريكا اللاتينية سنة ١٩٦٩، وذكر أن آراءه وتوصياته كانت محل دراسة مستفيضة بمجلس الأمن القومى الذى خلص منها إلى نتائج رئيسية أهمها:
- أن استمرار «العلاقات الخاصة» مع أمريكا اللاتينية ضرورة لها أسبابها الحيوية.
- وأن الهدف منها هو خلق جماعة مستقلة تجمعها مصالح حيوية.
- وأن المساعدات الأمريكية لجيرانها جزء رئيسى فى تشكيل هذه العلاقات.
- كما أن دور الولايات المتحدة ينبغى أن يكون «المساهمة» وليس «السيطرة» فى توجيه عمليات البناء السياسى والاجتماعى لدول أمريكا اللاتينية.
- وأضاف نيكسون بأن هذه النتائج قد تبلورت فى خمسة أسس لسياسته المستقبلة إزاء أمريكا اللاتينية، وهى الأسس التى عدها باسم «المشاركة

الجديدة» فى خطابه بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٣١ أمام جمعية الصحفيين الأمريكيين.

- ثبات التزامه بالنظام الانترأمريكى، وبالمسئوليات التى يرتبها على عاتق حكومته وخاصة ما ورد منها بميثاق منظمة الدول الأمريكية.
- احترام الولايات المتحدة لاستقلال الدول اللاتينية وكبريائها الوطنى.
- التعهد بمواصلة تقديم المساعدات بهدف تنمية الدول اللاتينية.
- الإيمان بأن النمط الرئيسى لمستقبل هذه المساعدات سيكون على أساس متعدد الأطراف وفى إطار النظام الانترأمريكى.
- أن الهدف من هذه المساعدات هو رفع مستوى معيشة شعوب المنطقة فى حدود ما تسمح به الإمكانيات المتوفرة لدى حكومته.

أما بالنسبة للشق الثانى والخاص بإعداد السياسات والبرامج الأمريكية لمساعدة أمريكا اللاتينية خلال السبعينيات، فقد أولى نيكسون أهمية خاصة على أن تجرى عملية التنمية بـ «مشاركة» الدول المستفيدة على أساس تجمعها فى وحدات Mulilat Crps مستغلاً فى ذلك بعض الأجهزة القارية كالمجلس الاقتصادى والاجتماعى الأمريكى (I T - ECOSOC) ولجنة التحالف من أجل التقدم (CIAP) فضلاً عن منظمة الدول الأمريكية ذاتها.

- وحدد نيكسون ما يعنيه بفكرة «المشاركة» هذه فى عبارات أقرب إلى العمومية، فدعا إلى تغيير أسلوب شكل مساعدات التنمية الأمريكية، وإلى خلق جهاز متعدد الأطراف يمثل دول القارة ويحكم المساعدات الثنائية. وكخطوة مؤدية نحو الغاية الأخيرة، أشار نيكسون إلى أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى الأمريكى قد كلف لجنة التحالف من أجل التقدم وكذلك البناء الانترأمريكى بدراسة الوسائل المؤدية لمزيد من مشاركتهما فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية، كما قدمت الحكومة الأمريكية مساعدة مالية مقدارها ٢٣ مليون دولار بغية تمكين الجهازين المتقدمين من تطوير نشاطهما فى هذا الصدد.

وأعرب نيكسون عن اتجاه حكومته - خلافاً للسياسة الأمريكية السابقة - إلى عرض برامج المساعدات الأمريكية على لجنة التحالف من أجل التقدم بقصد مراجعتها.

كما أشار نيكسون إلى عدة خطوات سياسية تنوى إدارته القيام بها بقصد توفير مركز أفضل لأمريكا اللاتينية فى ميدان التجارة الداخلية. فذكر أن حكومته ستضغط من أجل وجود نظام متحرر يكفل الأفضليات الجمركية بشكل عام للدول النامية، وأن الجهود نحو هذه الغاية ستنصب بشكل أساسى خلال منظمتى التعاون الاقتصادى والتنمية ومؤتمر التجارة والتنمية الدولى. ويرتبط بذلك أيضاً ما ذكره نيكسون عن عزم الولايات المتحدة قيادة الجهود المكرسة من أجل تخفيض القيود الخارجة عن نطاق التعريفات الجمركية والتى تلجأ إليها معظم الدول الصناعية، مع بذل عناية خاصة نحو ذلك فى إطار منظمة الجات.

وأضاف نيكسون تأييده لإنشاء جهاز استشارى داخل القارة الأمريكية لمعالجة مشكلات التجارة، مع القول بأن المجلس الاقتصادى والاجتماعى الأمريكى وافق على قيام لجنة خاصة لهذا الغرض سوف تحظى بالتأييد الفنى من حكومته.

وعنى نيكسون بإبراز جانب من الخطوات التى اتخذتها الولايات المتحدة بقصد تخفيف القيود المرتبطة بمساعداتها لدول أمريكا اللاتينية وفق برامج وكالة التنمية الدولية. فاعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٦٩ أصبحت القروض الممنوحة بالدولار صالحة للاستيراد من الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية بعد أن كانت قاصرة على الأولى فحسب. وأضاف نيكسون بأنه قد تم أيضا رفع القيد الخاص باستخدام اعتمادات الوكالة فى الاستيراد من الولايات المتحدة فقط.

- وبجانب ما ظهر فى الرسالة من دلائل تشير إلى حرص الولايات المتحدة على دعم وجودها السياسى والاقتصادى فى أمريكا اللاتينية كإنشاء منصب وكيل الخارجية لشئون القارة، والمشاركة فى نشاط المنظمات الإقليمية

اللاتينية مثل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ومجموعة الإنديز.. إلخ..

فقد أولى نيكسون اهتماماً خاصاً بتشجيع دول هذه المنطقة على الاتجاه نحو غرب أوروبا واليابان لتأمين القروض التى تحتاجها لتسوية التزاماتها المالية.

تحديات السبعينيات :

وقد أجملها نيكسون فى وجوب تغطية الثغرة بين المتطلبات المتزايدة للجماهير وإمكانيات الإنتاج والتنمية. وعبر عن سياسة حكومته فى مواجهة هذه التحديات على النحو التالى:

- الاعتماد على مبدأ المشاركة لتوفير رؤوس الأموال اللازمة للتنمية. فإلى جانب تحميل حكومات أمريكا اللاتينية مسئولية المشاركة فى رسم وتنفيذ سياسة التنمية، أعلن نيكسون أن الدول المتقدمة مدعوة للمشاركة برؤوس أموالها فى هذه التنمية.

- التركيز على أهمية رفع القيود أمام تجارة دول أمريكا اللاتينية ولو أدى ذلك إلى التعارض مع المصالح الداخلية فى الولايات المتحدة.

- ضرورة تأمين الاستثمارات الأجنبية من جانب حكومات دول أمريكا اللاتينية بأن تخلق الظروف الملائمة لتدفقها واستقرارها، وبالمقابل فمن واجب المستثمرين أن يراعوا الملابسات الحساسة المقترنة بالشعور الوطنى فى هذه الدول.

- اتباع سياسة مرنة فى أمريكا اللاتينية لاحتواء الصراعات الإقليمية داخلها، ولمواجهة الحركات الإنقلابية، والتعايش مع النظم الدكتاتورية وما يقتضيه ذلك كله من استجابة لرفع كفاءة الجيوش وقوى الأمن فى هذه الدول دون أن يؤدى ذلك إلى الوقوع فى خطر سباق التسلح.

- أهميـة تطويع النظام الانترأمـريكى بما يناسب الواقع المتـغـيـر، وقد أشار نيكسون فى هذا الصـدد إلى توقع إجراء تـغـيير فى ميـثـاق منظمة الدول الأمـريكيـة، وأضـاف بأن الاتجـاه الذى يجب أن يسـود فى هذه المرحلة هو التوفيق بين المؤسسات القارية والمصالح الذاتية لكل دولة بالمنطقة.

(٢) التصور الأمريكى عام ١٩٧١ :

معطيات التجربة المشتركة :

قـدم نيكسـون عـرضـه لموضـوع عـلاقـات الولايات المتـحـدة بدول العـالم الأمـريكى بالإشارة إلى التـجربـة المشتركة التى ربطت بينـهم فى الماضى عند تحقيق الاستقلال الذاتى عن العالم القديم، وأن هناك روابط جغرافيـة وتاريخية فى هذا المجتمع اتخذت شكلاً محدداً فى المعاهدات والمنظمات التى قامت بين دول هذا المجتمع.

ثم أشار إلى أنه مع تطور الأحداث السياسية فى العالم ظهرت هناك عوامل جديدة أثرت فى أهداف الاتحاد الذى قام بين الدول الأمريكية وكان لابد من تدعيم الموقف السياسى للمنطقة داخل الجماعة الدولية - ثم بين مراحل التـغيير كما يلى:

- ظهور التوتر والقلق بين الدول اللاتينية بسبب نمو الروح القومية بحيث بدأت بعض هذه الدول تنظر إلى الولايات المتحدة كمصدر للتهـديد وليس للمعونة والدعم.
- إزاء هذا التطور كـان لابد للولايات المتـحـدة أن تحـدد الدور الذى يمكن أن تؤديه داخل النظام الانترأمريكى وتعدل من آرائـها لتـتـوافق مع آراء الدول الأمريكية الأخرى.
- وقد اختلفت استـجابة الدول الأمـريكية لـهذا التـغير ففـى المناطق التى حققت شوطاً من التـقدم الاقتـصادى مثل البرازيل والمكسيك وغيرها تزايد الشعور

بالتصميم على التطور، أما فى مناطق أخرى فقد برزت عدم قدرة البناء الداخلى لتحقيق الحل السريع للمشاكل الملحة.

- وقد لجأت بعض الدول إلى إنشاء هيئات تعتقد أنها كفيلة باتخاذ الأساليب والتدابير الراديكالية من أجل حل المشاكل الملحة وتحقيق الإسلاح الاجتماعى والتنمية الاقتصادية.
- وفى كافة الأحوال كان الهدف من الأسلوب الراديكالى نابعاً من روح القومية المتزايد والمنتشر بين دول المنطقة، والتى عملت على الاستقلال عن نفوذ الولايات المتحدة المسيطر. بل اندفعت فى بعض الأحيان بحماس قومى إلى معاداة الولايات المتحدة.

إعادة النظر في السياسة الأمريكية :

أشار نيكسون إلى أن الدول اللاتينية تواجه اختياراً صعباً فى سياساتها مع الولايات المتحدة بين تحقيق مصالحها الشخصية وبين تمسكها بتحديد سياساتها ومصيرها الذاتى. فقد اتضح لهذه الدول أن الولايات المتحدة ستستمر لتكون فى الفترة القادمة المصدر الأساسى للتمويل (رؤوس الأموال الخاصة والعامة - التسويق الخارجى - التكنولوجيا) . وتبين أن هناك تصادما بين شعور الولايات المتحدة بمسئولياتها لتحقيق التنمية فى هذه المنطقة وبين الكبرياء الوطنى لدول المنطقة وإحساسها بالرغبة فى الاعتماد الذاتى.

وقد اتضحت معالم هذا الشعور بلجوء دول المنطقة إلى أساليب مختلفة وخاصة فى المجال الاقتصادى منها:

(أ) الاستمرار فى طلب المعونات الاقتصادية ثم التحلل من قيودها.

(ب) قبول الاستثمارات الأمريكية ولكن بشروط تتمشى مع كبريائها الوطنى.

(جـ) البحث عن أسواق جديدة بطرق جريئة فى الولايات المتحدة وغيرها من الدول.

ومن جانب الولايات المتحدة فلا تستطيع بسهولة أن تعيد تشكيل علاقاتها وفقاً لشروط هذه الدول، فهى قوة كبرى لها مسئولياتها الدولية المختلفة وأن نظرتها السياسية تتجه إلى الخارج مباشرة لتحقيق العلاقات الخارجية السليمة التى تشكل فى مجموعها اطاراً للسلام الدولى. وتسعى الولايات المتحدة لتحقيق هذه السياسة فى علاقاتها بدول المنطقة الأمريكية بمساهمتها فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

غير أن هذه الدول قصرت اهتماماتها على الشئون الداخلية بحيث أصبحت شرعية الحكومات قائمة على مدى قدرتها فى تحقيق حياة أفضل لشعوبها، وقد استجابت الولايات المتحدة بطريقة تقليدية لهذه المطالب لأنها اقتنعت بأنها تحقق سياستها المنشودة عندما تستطيع الحكومات الأخرى بالمنطقة أن تحقق مطالب شعوبها وآمالهم، وبالتالى يمكنهم زيادة طاقاتهم نحو الخارج من أجل المشاركة فى إحداث التغيرات السلمية للقارة.

سياسة الولايات المتحدة :

(أ) أبرز نيكسون اتجاه سياسة بلاده الجديدة لمشاركة دول المنطقة المسئولية بالإشارة إلى ما سبق أن ذكره أمام الاتحاد الانترأمريكى للصحفيين فى أكتوبر ١٩٦٩ حين ذكر :

«أن التجارب قد علمتنا أن التطور الاجتماعى والاقتصادى لا يمكن أن يتحقق بناء على جهود دولة واحدة، ولكنه عمل مرتبط بتقاليد جميع الدول».

(ب) شرح فى حديثه عن علاقة بلاده بدول المنطقة أنه عندما تسلم الحكم فى أول يناير سنة ١٩٦٩ وجد أنه لابد أن يعيد النظر فى تحديد دور الولايات المتحدة بوضوح وما يمكن أن تقدمه حتى لا تحد الدول اللاتينية من نشاطها ومساهمتها فى جهود التنمية وبالتالى تتحمل الولايات المتحدة المسئولية وحدها.

(جـ) وأشار نيكسون إلى أنه بالتالى ظهرت ضرورة اتباع سياسة جديدة تقوم على الأسس التالية:

١ ـ أن التعاون بين الدول الأمريكية لا يجب أن يقتصر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بل لابد أن يتضمن الجانب السياسى كذلك من أجل تحقيق المصالح المشتركة.

٢ ـ ضرورة تدعيم النظام الأنترأمريكى لتهيئة المناخ المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣ ـ تطبيق مبدأ المشاركة فى العلاقات الثنائية نظراً للروابط التاريخية مع دول المنطقة ولتكون عبرة يُقتدى بها فى علاقات الولايات المتحدة مع سائر المناطق الأخرى من العالم.

(٣) ثم أشار نيكسون إلى أن حقائق حقبة السبعينيات تتطلب نوعاً من التغيير فى أسلوب السياسة الأمريكية ولا يتعلق بالتزاماتها، فإن الولايات المتحدة تحتاج أفكار الدول الأمريكية الأخرى ومشاركتها القيادية من أجل تحقيق برامج مشتركة تقوم على الأسس التالية:

* مشاركة المسئولية داخل إطار الجماعة الأمريكية.
* التأييد التام للولايات المتحدة لمجهودات التنمية.
* احترام الكبرياء الوطنى وإرضاء كافة الأطراف.
* الاهتمام الإنسانى.

مشاركة المسئولية داخل إطار الجماعة الأمريكية :

(أ) أن عملية التطور الحضارى لا تتم إلا إذا أبدت الدول رغبة صادقة فى تكريس كامل طاقاتها ومواهبها للأغراض التى تعتبر من صميم اختصاصاتهم. وفى خلال السنتين الماضيتين غيرت الولايات المتحدة دورها القيادى إلى مشاركة المسئولية بما قدمت من مساعدات لتغيير

المنظمات الانترأمريكية وبتحديد دورها فيها. وكانت نقطة التحول فى الاجتماع الذى عقد فى فينادلمار بشيلى فى مايو ١٩٦٩ لتوحيد الأفكار بشأن التنمية وبصفة خاصة حول دور الولايات المتحدة فى هذا الشأن.

(ب) وكانت خلاصة تقرير هذا المؤتمر وكذلك تقرير روكفلر بعد زيارته للمنطقة بجانب دراساتنا - هى الإطار الذى حددت فيه سياستنا تجاه المنطقة فى مجلس الأمن القومى.

(جـ) وفى اجتماعات المجلس الاجتماعى والاقتصادى الأمريكى ركزت الولايات المتحدة اهتماماتها على الاقتراحات الجماعية، ولم تأخذ أية مبادارات من جانبها وقد توصل إلى اتفاق مشترك بشأن الخطوات التى تتبع لتطوير نظام مساعدات التنمية وزيادة انتقال الخبرات وتوسيع مجال التجارة، وجاءت النتائج أكثر فائدة لأنها صيغت بشكل جماعى.

(د) وفى عام ١٩٧٠ عرضت الولايات المتحدة وللمرة الأولى برنامج سياستها الاقتصادية الخاصة بالمنطقة الأمريكية على اللجنة الانترأمريكية للتحالف من أجل التقدم (GIAP) بنفس الأسلوب الذى تتبعه الدول الأمريكية الأخرى خلال السنوات الماضية. وقد كان ذلك رمزاً لالتزام الولايات المتحدة بالمشاركة والمساواة وزاد من تفهم دول المنطقة للسياسة الأمريكية وساعد على أهمية إبراز آثار الاقتصاد الأمريكى على المنطقة.

(هـ) وفيما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة باللجنة الاستشارية للتحالف من أجل التقدم فقد زودتها بالدعم المالى حتى يمكنها تحديد أفضليات مجال التنمية، كما سمحت للجنة بالاشتراك فى تخطيط قروض التنمية الثنائية الأمريكية لدول المنطقة.

(و) كما عملت الولايات المتحدة لدعم فعالية بنك التنمية الانترأمريكى وتخفيف القيود على القروض بحيث تستطيع الدول استغلال معونات الدولار الأمريكى فى دول لاتينية أخرى.

(ز) كما دعت الولايات المتحدة إلى تدعيم برامج المساعدات الفنية لمنظمة الدول الأمريكية ومنظماتها المتخصصة وقدمت المساعدات المالية للسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبى.

المساهمة الإيجابية فى مجهودات التنمية:

وأشار نيكسون إلى اهتمام بلاده بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعا إلى تكريس الطاقات والمعلومات لتدعيم مجهودات التقدم حتى لا تجد الولايات المتحدة نفسها بمعزل عن دول المنطقة وقد ترفع القوى الراديكالية شعار العداء لها.

ولذلك فلابد للولايات المتحدة من تنمية صادرات الدول اللاتينية حتى تقلل من اعتمادها على الغير وذلك تمشياً مع شعورها المتزايد بالكبرياء الوطنى، وعلى هذا الأساس فقد وقفت الولايات المتحدة فى صالح الدول اللاتينية المنظمة لاقتصاديات التعاون والتنمية وكذلك فى مؤتمر التجارة والتنمية سنة ١٩٧٠ للاتفاق حول مشروع عام للأفضليات فى المعاملة التجارية داخل مجموعة الدول الصناعية المتقدمة وبالتالى تتفتح الأسواق أمام تجارة الدول اللاتينية فى النطاق العالمي إلى جانب نظام الأفضلية لهم فى الأسواق الأمريكية.

وكذلك قدمت الولايات المتحدة المساعدات لتشجيع السياحة وصادرات التنمية وذلك لزيادة النقد الأجنبى لهذه الدول الذى يشكل مشكلة أساسية فى اقتصاد بعض الدول اللاتينية، وأيدت الولايات المتحدة مجهودات اللجنة الاقتصادية للتحالف من أجل التقدم لإعادة جدولة الديون للدول اللاتينية التى تعانى من نقص النقد الأجنبى. وإلى جانب مجهودات الولايات المتحدة فى نطاق البنك الدولى للإنشاء والتعمير فقد خصصت فى ميزانيتها لعام ١٩٧٠ ما يلى:

ـ ٤٢٢ مليون دولار للقروض والهبات الثنائية التى تمنح بواسطة هيئة التنمية الصناعية.

ـ ٥٠٦ مليون دولار للبنك الانترأمريكى للتنمية.

ـ ١٥٣ مليون دولار لمشروع الغذاء من أجل السلام.

وأضاف نيكسون أنه فى مناقشات المجلس الاقتصادى والاجتماعى الانترأمريكى وافقت الولايات المتحدة على أن تخصص جزءاً كبيراً من مساعداتها للمجموعات الإقليمية الاقتصادية وتنمية أسواق رؤوس الأموال والتوسع فى البرامج التكنولوجية والعلمية للمنطقة، كما وافق الكونجرس الأمريكى على تخصيص الاعتمادات اللازمة للمساهمة فى انهاء مشروع طريق الـ «بان أمريكان» الذى يصل حتى بنما وكولومبيا ويسهل عمليات التبادل التجارى.

اختلاف الأنظمة داخل الجماعة :

شهد هذا العام تغييرات داخلية مستمرة تتسم بالطابع الراديكالى وقد حرصت الولايات المتحدة على الاحتفاظ بصلاتها بكافة الحكومات، إذ أنها حريصة على تدعيم التعاون مع كافة دول المنطقة دون النظر إلى اختلاف وجهات النظر فى المسائل الداخلية لهذه الدول. ومع أن الولايات المتحدة تفضل النظم الديمقراطية الحرة وتأمل أن تسير الدول على طريق المؤسسات الدستورية فانها ليست مسئولة عن تقديم نموذج الحكم لدول أخرى ذات سيادة، ولذلك فالولايات المتحدة تتعامل مع الحكومات كما هى وأن علاقاتها بها لا تتوقف على البناء الداخلى للنظام الاجتماعى ولكن على مدى تأثيرها على نظام الانترأمريكى وتأثيرها المباشر على الولايات المتحدة. وكان النظام فى شيلى خير مثال لذلك فقد تولى فيها الحزب الاشتراكى الحكم بعد انتخابات سنة ١٩٧٠ فحكوماتها شرعية تماماً ولكن ربما تؤثر إيديولوچياتها على مدى

تجاوبها مع النظام الانترأمريكي وعلى سبيل المثال فإن إعادة علاقاتها مع كوبا يعتبر تصرفاً يخرج عن الرأى المشترك للجماعة الأمريكية ونظام المنظمة الأمريكية وبالتالى سوف تولى الولايات المتحدة الاهتمام بتطور سياسة حكومة شيلى.

وفى ميدان العلاقات الثنائية فسوف لا تغير الولايات المتحدة من علاقتها التقليدية وسوف تلتزم بكافة الالتزامات الخارجية مع الجميع، وستظل تحترم سياسة حكومة شيلى حيالها أما حكومة كوبا فهى التى أرادت أن تخرج عن نظام الجماعة الأمريكية بتشجيع الثورات وتدعيم علاقاتها العسكرية مع الاتحاد السوفيتى الذى حاول أن يمد نفوذه وتواجده العسكرى فى المنطقة.

وأكد نيكسون أن بلاده لا تريد معاداة أى من الدول ولكن على أية حكومة تعلن العداء ألا تنتظر مساعدات من الولايات المتحدة وأن هؤلاء الذين خرجوا عن النظام الانترأمريكي بالتدخل فى شئون الغير أو بالسماح بتواجد نفوذ أجنبى فى نصف العالم الغربى لا يجب عليهم أن يتوقعوا المشاركة فى ثمار التعاون الانترأمريكي.

ثم أشار إلى أن كثيراً من المشاكل التى تثيرها دول المنطقة ترجع إلى الضغط على الاستثمارات الأجنبية الخاصة والتى تساهم عملياً فى التنمية الاقتصادية، ويجب على كل حكومة أن تحدد شروطها مسبقاً بشأن الاستثمارات الأجنبية الخاصة حتى يستطيع أن يحدد أصحاب هذه الاستثمارات ظروف الأمن التى ستعمل فيها هذه الاستثمارات، وأن الولايات المتحدة لا تطلب أكثر من أن يعامل مواطنوها وفقاً للقوانين الدولية.

وهاجم نيكسون مظاهر العنف التى انتشرت فى البلاد الأمريكية والتى تمثلت فى الخطف والحجز والإرهاب وأشار إلى الاتفاق الذى تم بين الدول الأمريكية لمحاربة مظاهر العنف والقضاء عليها.

الاهتمام بالناحية الإنسانية:

أشار نيكسون إلى ما سبق أن ورد فى خطابه فى أكتوبر ١٩٦٩ الذى جاء فيه أن الشعب مازال يمثل محور الاهتمام وأنه من الضرورة تكريس الجهود لتحسين الأحوال المعيشية فى العالم وجعل الأفراد هم المحور الأساسى للاهتمام والعمل على تقديم كافة المساعدات لهم حتى يواجهوا احتياجاتهم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

ثم أعطى مثلاً لاهتمام الولايات المتحدة بالجانب الإنسانى بالمساعدات السريعة التى قدمتها لحكومة بيرو عندما أصابها زلزال فى يونيو من العام الماضى وذكر أنها كانت تتصرف بوحى من روح الصداقة بين شعبى البلدين.

وأعلن أن العلاقات الإنسانية مع شعب شيلى مازالت تسير وفقاً للبرامج المحددة من قبل برغم عدم القدرة على التنبؤ بمستقبل العلاقات الرسمية. وأبرز الحاجة إلى ظهور نوع جديد من البرامج تعتمد على العلاقات غير الحكومية حتى لا تتأثر بالحزازات الرسمية بين الدول والتى أنشأت الولايات المتحدة بسببها عام ١٩٧٠ معهد التنمية الاجتماعية الانترأمريكى والذى سيوكل إليه مهمة تقديم رؤوس الأموال للهيئات غير الحكومية بالولايات المتحدة والدول اللاتينية مثل الجامعات وبنوك الائتمان.

(٤) موضوعات المستقبل :

أشار نيكسون إلى ضرورة تلاؤم وجهات النظر بين الولايات المتحدة والدول اللاتينية بشأن علاقاتها المشتركة بحيث تقوم على الأسس التالية:

١ ـ احترام وحماية استقلال كافة الأعضاء.

٢ ـ التوصل إلى حلول سلمية للمنازعات.

٣ ـ تحقيق معيشة أفضل للشعوب.

٤ ـ وضع كافة المنظمات المختلفة داخل إطار واحد، حتى يمكن تحقيق بناء اجتماعى مشترك يقوم على التعاون المتبادل.

ثم حدد المشاكل الرئيسية التى تواجه الولايات المتحدة على النحو الآتى:

(أ) الحاجة إلى توازن بين المصالح الأمريكية بالمنطقة ضد الاعتبارات الداخلية والخارجية للدول ولذلك اقترح نيكسون أن ينشأ منصب وكيل بوزارة الخارجية يختص بشئون الدول الأمريكية.

(ب) إعادة النظر فى ترتيبات التجارة الخارجية بين دول المنطقة لتحقيق الصالح العام بما فى ذلك إزالة القيود على التجارة وما يضر الدول اللاتينية النامية.

ثم أضاف نيكسون أنه وفقاً لذلك ستركز الولايات المتحدة فى سياستها القادمة على ما يأتى:

(أ) إعادة إصلاح الأجهزة التى تشرف على النظام الانترأمريكى والتخلص من الأساليب القديمة وبما يراه بعض الدول سيطرة أمريكية على هذه الأجهزة على أن تتحمل كافة الدول المسئوليات المادية والمعنوية لهذه الأجهزة تحقيقاً لمبدأ المشاركة.

(ب) المحافظة على الوحدة الأمريكية والترابط بين دول المنطقة رغم اختلافاتها، وتأكيد دور الولايات المتحدة فى النشاط الانترأمريكى حتى لا تبقى فى معزل سياسى، والعمل على حل المنازعات بطرق التفاوض الثنائى حتى يمكن التغلب على الشعور المعادى للولايات المتحدة

(٥) وهنا نصل إلى عدد من الاستنتاجات الخاصة بعلاقات الولايات المتحدة بدول أمريكا اللاتينية، على النحو التالى:

تستمد السياسة الراهنة للولايات المتحدة إزاء أمريكا اللاتينية أصولها من الأفكار التى صاغها الرئيس الأسبق چون كيندى، وبخاصة فى مشروعه «التحالف من أجل التقدم».

ولقد كان المحرك لهذه السياسة، هو رد الفعل للخطر الذى مثله نموذج الثورة الكوبية على النظم الموالية للولايات المتحدة فى هذه المنطقة، ومن ثم على المصالح الأمريكية بها. وكان أبرز ما يمثله المبدأ الجديد هو الاعتراف بأن الشكل الأمثل للتنمية فى دول أمريكا اللاتينية يقوم على التخطيط الوطنى أكثر من الاعتماد على المبادآت الفردية. وعلى هذا الأساس فقد شجعت الولايات المتحدة على إنشاء بنك التنمية الأمريكى كوكالة إقليمية للتمويل كما التزمت بتقديم معونات مالية كبيرة لدول المنطقة لاستغلالها فى أغراض التنمية (وقد وعدت الحكومة الأمريكية فى أغسطس ١٩٦١ بأن تقدم الجزء الأكبر من مبلغ ٢٠ بليون دولار تحتاجها هذه الدول خلال السنوات العشر التالية).

بيد أن هذه السياسة التى توقع كيندى أن تؤدى «لتحويل الستينيات إلى مرحلة تاريخية من التقدم الديمقراطى فى أمريكا اللاتينية» لم تحقق النجاح المنشود، بل وزادت فى الواقع من توتر العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية لدرجة وصفها الرئيس نيكسون بأنها أصبحت تشكل عبئاً على الطرفين.

فالمعروف أن الجانب الاقتصادى لمشروع التحالف من أجل التقدم قد حد من سلطة دول أمريكا اللاتينية فى التعامل مع الأسواق الخارجية، وكان ذلك من أبرز الأسباب التى حولته فى الواقع إلى نوع من التسهيلات الائتمانية مكنت لمزيد من الصادرات الأمريكية إلى أسواق أمريكا اللاتينية أى أنها ساهمت (كما هو الحال بالنسبة لمعظم دولها) فى زيادة حجم مديونية القارة اللاتينية للولايات المتحدة.

كذلك أدى الجانب السياسى للمشروع إلى مزيد من التوتر فى العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية، فنظراً للمركز الأقوى الذى تشغله الأولى عن طريق تزويد القروض والمعونات، صار بإمكانها التأثير على سياسات الدول اللاتينية وتوجيهها بسهولة نسبية فى إطار الاستراتيجية الأمريكية. وقد ظهر ذلك بوضوح عام ١٩٦٤ حين تصاعدت أزمة بنما وأفهمتها الحكومة الأمريكية لمصلحتها عن طريق التهديد بقطع المعونات الاقتصادية، كما لجأت الولايات المتحدة لنفس السلاح - ونفذته بالفعل - فى محاولة لإرغام حكومة بيرو على تغيير سياستها الوطنية.

وإلى جانب ما تقدم، فهناك عدة عوامل أخرى ساهمت فى توتر العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية، فالثورة الكوبية قد استمرت فى نشر فلسفتها حول الثورة المسلحة، كما قامت الولايات المتحدة بدافع من الخوف إزاء احتمال وجود كوبا أخرى فى الكاريبى بغزو جمهورية الدومنيكان سنة ١٩٦٥ مثيرة بذلك سخط الحكومات الديمقراطية بالمنطقة، كما كان تأييدها للدكتاتوريات العسكرية - وخاصة فى الأرجنتين والبرازيل - مدعاة لشك العناصر الديمقراطية بالقارة اللاتينية فى إمكانية تحقيق التطور الديمقراطى بها مع وجود النفوذ الأمريكى.

وفى ضوء السياسة الجديدة التى أعلن نيكسون عن تبنيها بالنسبة لأمريكا اللاتينية، فإنه يبدو جلياً تركيزه على الجانب الاقتصادى.

وفى هذا الصدد فقد عبر نيكسون بوضوح عن اتجاه حكومته إلى خفض حجم معوناتها لدول أمريكا اللاتينية. فإلى جانب اشارته إلى المصاعب التى يواجهها فى الكونجرس بمناسبة طلب الموافقة على الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض، فإن الرئيس الأمريكى قد وجه التفات هذه الدول نحو أوروبا الغربية واليابان طلباً للقروض ورؤوس الأموال. ومما له دلالة خاصة فى هذا الشأن، تصريح نيكسون فى ١٩٦٩/٤/١٤ بمناسبة الذكرى الـ ٢١ لتأسيس منظمة الدول الأمريكية، والذى شكك فى فعالية برنامج «التحالف من أجل التقدم»، ثم

قيامه إثر ذلك بخصم مبلغ ٤٠٠ مليون دولار من إجمالى المعونة المخصصة لهذا العام.

والمعتقد أن السبب الرئيسى فى هذا الموقف يرجع إلى اتجاه السياسة الأمريكية نحو تخفيف التزاماتها المالية فى الخارج.

كذلك يبدو الاتجاه واضحاً نحو تقديم المساعدات المالية والفنية إلى دول أمريكا اللاتينية مجمعة فى وحدات إقليمية وذلك على حساب الاتفاقات الثنائية التى كانت سائدة خلال العقد الماضى. وبقدر ما يحقق هذا الاتجاه من فوائد لدول المنطقة، بما سيؤدى إليه من انعاش للمشروعات الإنتاجية الكبرى التى تقف القدرات الإستهلاكية المحدودة لكل دولة على حدة عائقاً دون إتمامها، فإنه يحقق جانباً كبيراً من المصالح الاستراتيچية للولايات المتحدة، باستغلالها فى توجيه النشاط المعادى للـ «كاستروية» فى أمريكا اللاتينية.

وتعتبر الفقرات الخاصة بمشكلات التجارة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية، أهم ما جاء فى رسالة نيكسون من وجهة نظرها. فقد دأبت هذه الدول فى السنوات الأخيرة على المطالبة بحماية صادراتها (والتى تشكل المواد الخام الجزء الرئيسى منها) من القيود الاستثنائية التى تفرضها الدول المتقدمة وتستغلها فى تدهور قيمة هذه الصادرات أو جمودها.

غير أنه يجب تفسير الحماس الذى دافع به نيكسون عن تحرير التجارة الدولية من الحواجز الخارجة عن نطاق التعريفات الجمركية، بأنه يهدف فى المقام الأول لحماية الصادرات الأمريكية ذاتها إلى أوروبا الغربية والتى تتعرض، على حد قول مسئول التجارة الأمريكية يوم ٩ مارس الماضى، «لتمييز مجحف» منسق من قبل فرنسا وألمانيا وبريطانيا.

ولا ريب فى أن المسئولية الأولى فى تحرير تجارة أمريكا اللاتينية من القيود الاستثنائية تقع على عاتق الولايات المتحدة قبل غيرها سواء فى أوروبا الغربية أم اليابان.

وإذا أخذنا الاجراءات التى صدرت عن إدارة نيكسون حتى الآن كمقياس، فإنها تمثل اتجاهاً محدوداً وغير جذرى. فقرار الرئيس الأمريكى بخفض حصة صادرات كندا من البترول إلى الولايات الغربية، يتيح لفنزويلا سوقاً أوسع فى هذه المناطق، ولكنه فى الوقت ذاته لا يرى مشكلتها الرئيسية والخاصة بوجود نظام الحصص على صادراتها من النفط للولايات الشرقية فى الولايات المتحدة، والتى فضلاً عن كونها سوقاً أضخم للاستهلاك، فهى تجنبها سداد رسوم المرور فى قناة بنما.

ويرتبط رفع القيود الخاصة باستخدام اعتمادات وكالة التنمية الدولية (AID) فى الاستيراد من الولايات المتحدة فحسب، بما أعلنه نيكسون عن تخلى الولايات المتحدة لمعارضتها التقليدية فى توثيق الروابط الاقتصادية بين أمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية باعتبارها مقدمة لتغلغل النفوذ السياسى للأخيرة.

أما بالنسبة لاستغلال القروض الممنوحة بالدولار من جانب الدول المستفيدة فى الاستيراد من دول أمريكا اللاتينية الأخرى، فهو محدود الأثر - على الأقل فى المدى القصير - نظراً لأن إمكانيات الدول الأكثر تطوراً فيها، كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين، لا تسمح لها بتغطية احتياجات التنمية على مستوى القارة، ومن ثم فلا مفر أمام هذه الدول من الاعتماد على الاستيراد من الولايات المتحدة.

وإذا انتقلنا إلى الجانب السياسى فيما تضمنته رسالة نيكسون، وجدنا أن أكثر ما يلفت النظر توقعه اجراء تغيير قريب فى ميثاق منظمة الدول الأمريكية، بما يناسب على حد تعبيره، الواقع المتغير فى أمريكا اللاتينية، وبما يضمن التوفيق بين المؤسسات الانترأمريكية والمصالح الذاتية لكل دولة على حدة.

وإذا كان هذا التغيير المتوقع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنية واشنطن فى الاحتفاظ بـ «علاقاتها الخاصة» مع أمريكا اللاتينية فإنه يمكن التنبؤ بأن السياسة الأمريكية ستضغط من أجل النظام الانترأمريكى على نحو يكفل حمايته من

خطرين يتهددان المصالح الأمريكية، أولهما استيلاء العناصر الثورية على السلطة فى أمريكا اللاتينية، والثانى اتجاه دول هذه المنطقة تحت ضغط احتياجات التنمية، نحو مزيد من العلاقات التجارية والسياسية بدول المعسكر الشرقى وخاصة الاتحاد السوڤييتى.

والوسيلة المنطقية التي تمكن الولايات المتحدة من غاياتها، هى توسيع صلاحيات الهيئات الانترأمريكية بصورة تجعل انفراد دولة معينة فى اتخاذ سياسة استقلالية أكثر صعوبة، إذ أن تشجيع الاندماج الاقتصادى يترتب عليه تقارب فى الأشكال السياسية، كما يمهد الطريق للعمل المشترك ضد قوى الثورة، الأمر الذى تحقق بالفعل في الاتفاق بين كولومبيا وڤنزويلا على إنشاء قوى ضاربة تتبع قيادة مشتركة بغية القضاء على قوات الثوار داخل حدود كلا البلدين.

(٦) ويضاف إلى الملاحظات السابقة عجالة عن مجمل العلاقات التاريخية الأمريكية ومحصلة التصور الأمريكى فى هذا الصدد:

فقد أكد نيكسون فى معالجته لمشاكل أمريكا اللاتينية على الاهتمام المتزايد والقلق الذى يساور الحكومة الأمريكية من تطور الأحداث السياسية بدول أمريكا اللاتينية نتيجة لانفتاح بعض هذه الدول للعالم الخارجى وللدول الاشتراكية بصفة خاصة والذى بدأ منذ تبادل التمثيل الديبلوماسى بين هذه الدول والاتحاد السوڤييتى منذ عشر سنوات تقريباً وأقلق الولايات المتحدة فى فترة تحول كوبا إلى الاشتراكية ثم خلال العام الماضى بفوز الحزب الاشتراكى بالأغلبية وتوليه السلطة فى شيلى. وتلاحظ الإدارة أن روچرز فى تقريره عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الذي ألقاه أمام الكونجرس فى مارس الماضى قد لمس هذا الموضوع من وجهة النظر الأمريكية عندما ذكر أن أسباب التوتر فى القارة اللاتينية يرجع إلى نمو روح القومية التى عكست فى إيجابياتها تأييد الشخصية القومية وفى سلبياتها العداء للنفوذ الأجنبى والتعبير

عن معاداة الإستعمار والأمريكية الذى تولد عن شعور بالرغبة فى الاستقلال عن نفوذ الولايات المتحدة المسيطر فى بعض الأحيان.

وقد مرت العلاقات الأمريكية بدول نصف الكرة الغربى بمراحل مختلفة تمثلت فى نظرية «منرو» فى الحيلولة دون انفتاح هذه المنطقة على العالم الخارجى، ثم نظرية العصا الغليظة التى وضعها «تيودور روزفلت» سنة ١٩٠٤ التى استمرت حتى سنة ١٩٣٠ حين ثارت الدول اللاتينية على السيطرة الأمريكية المباشرة عليها واضطر بعد ذلك «فرانكلين روزفلت» إلى إعلان سياسة حسن الجوار والتى لم تحل دون إظهار التفوق الأمريكى وإبراز أهمية الدور السياسى الذى تلعبه الولايات المتحدة اعتماداً على برنامج المساعدات الاقتصادية لدول المنطقة.

أما المرحلة الجديدة التى عبر عنها نيكسون بناء على نظرية «المشاركة» فى المسئولية والتى ادعى بأن الحكومة الأمريكية قد مارستها خلال العامين السابقين منذ أن تولى الحكم فى أول ١٩٦٩. فهى تعد فقط بداية لنوع جديد من العلاقات لو ثبت صدق النوايا الأمريكية، بين دول المجموعة الأمريكية وذلك - كما عبر عنه نيكسون وروچرز فى تقريرهما أمام مجلس الشيوخ - لمواجهة روح القومية التى بدأت تتزايد فى هذه الدول والتى وصلت إلى حد العداء للولايات المتحدة الأمريكية. وإذا قورن ما ورد فى خطاب نيكسون فى العام الماضى بما ورد فى هذا الخطاب نجد أن الأخير أكثر تحديداً نظراً لتطور الظروف السياسية التى شهدتها دول المنطقة خاصة بيرو وشيلى ثم الانقلاب العسكرى فى الأرچنتين.

وقد يدل تحديد نيكسون للسياسة الأمريكية فى المرحلة القادمة على رغبته فى تحذير الدول اللاتينية وطمأنتها فى نفس الوقت، فهو يحذرها بأن بلاده لن تسمح بأن تبقى بمعزل عن النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى للعلاقات بين الدول الأمريكية، وكذلك يشير إلى أن الولايات المتحدة ستعيد النظر فى سياسة المساعدات الاقتصادية نظراً لتقلص دورها القيادى أمام التيار المتزايد والمضاد للنفوذ الأمريكى المسيطر على المنطقة والأجهزة الانترأمريكية ومن

ناحية أخرى فقد أراد نيكسون طمأنة هذه الدول والإعراب عن اهتمام الولايات المتحدة باحترام الشعور القومى والكبرياء الوطنى وأنها لذلك سوف تتخلى عن سيطرتها على الهيئات والمنظمات الانترأمريكية وسوف تعاد نظم هذه المؤسسات بناء على مبدأ المساواة والمشاركة.

رابع عشر : الولايات المتحدة وآسيا :

١ - الخط الجديد للسياسة الأمريكية في آسيا ومسئوليتها في تحقيق الاستقرار :

- يتمثل الخط الجديد للسياسة الأمريكية فى هذه القارة وخاصة فى قسميها الشرقى والجنوب الشرقى ومنطقة غرب المحيط الهادى، فى النقاط الهامة التالية:

(أ) نظرية نيكسون «NIXON'S DOCTRINE» التى أعلنها الرئيس الأمريكى فى جزيرة جوام «GUAM» فى يوليو ١٩٦٩، التى وان كانت قد وضعت لتطبق فى جميع العلاقات الدولية للولايات المتحدة، إلا أنها ذات معنى خاص في إطار السياسة الأمريكية فى شرق آسيا. وقد أكد كل من الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته حرصهما على تطبيق تلك النظرية التي بدئ فى تنفيذها فعلا منذ ذلك التاريخ وسيأتى ذكرها فيما بعد.

(ب) «برنامج الفتنمة» وقد وضع على أساس أن القوات الفيتنامية الوطنية من الممكن أن تتطور بحيث تصبح قادرة على الدفاع عن نفسها، وان الوجود الامريكى فى فيتنام الجنوبية بشكل كبير قد يكون معوقا لهذا التطور فى المدى البعيد .ومن ناحية اخرى يعتبر برنامج الفتنمية بديلا للمحادثات والجهود السلمية التى تجرى لحل المشكلة

سلميا فى حالة فشلها، كما أنه يتيح الفرصة لا نسحاب القوات المسلحة الامريكية من فيتنام،فى الوقت الذى يكون فيه الفيتناميون الجنوبيون قادرين على تقرير مستقبلهم.

(جـ) الاتصال الايجابى بالصين، حيث تعمل الحكومة الأمريكية على تحسين علاقاتها مع بكين على اعتبار ان الصين الشعبية ستلعب دورا فعالا فى اسيا. ومع ان قدرة الولايات المتحدة فى التأثير على مواقف بكين محدودة، الا أنها تخطو من جانبها خطوات لخلق علاقات صحية معها بغية تخفيف حدة التوتر فى الموقف الحالى وما يكمن فيه من اخطار.

(د) إنشاء علاقات من نوع جديد مع اليابان، تعتبر أساسية لصون السلام فى منطقة المحيط الهادى. وتمثلت شواهدها فى التفاهم الذى تم بين الرئيس الامريكى ورئيس الوزراء اليابانى فى أواخر ١٩٦٩ على عودة الادارة اليابانية لجزر ريوكيو عام ١٩٧٢.

(هـ) ممارسة دبلوماسية اكثر انضباطا، تكفل تحقيق امن المصالح الامريكية، وتقلل من الوجود الامريكى الرسمى فى الخارج، وتؤكد العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وتشجع الاخرين على المشاركة بنصيب أوفر فى مسئوليات الامن والنمو الاقتصادى بالمنطقة.

- مسئولية الولايات المتحدة فى تحقيق الاستقرار فى اسيا:

أوضح نيكسون أن الحكومة الامريكية قبلت تحمل مسئولية المساعدة لخلق الأسس اللازمة لتحقيق الأمن والتقدم والاستقرار فى منطقة المحيط الهادى، وأنها قد زودت دول تلك المنطقة بدرع من الامن كما قامت بمساندتها لتحقيق تقدمها السياسى والاقتصادى وخططها الخاصة بمستقبلها الذى تنشده.

وأضـاف أن على القـوى العظمى الأخـرى فى المنطقـة أن تكيف سياساتها بالنسبة للمصالح الشرعية للآخرين بها ،بحيث يتحقق الاستقرار والتوازن اللازمين فى هذا الجزء من العالم .

٢ ـ نظرية نيكسون كمحور للسياسة الأمريكية فى آسيا :

(أ) تقوم النظرية على الأسس الآتية :

ـ تعهد الولايات المتحدة بالأبقاء على جميع التزاماتها التعاقدية .

تكفلها بحماية أية دولة حليفة اذا تعرضت لتهديد نووى،وحماية أية دولة ترى ان امنها أمر حيوى بالنسبة للأمن الأمريكى وأمن الدول الأخرى بالمنطقة .

ـ تعهدها بتقديم مساعدات عسكرية وآقتصادية مناسبة فى حالة حدوث عدوان، عندما يطلب منها ذلك .

ـ على الدول المعرضة للتهديد المباشر أن تقوم بمسؤلياتها وتوفر القوات اللازمة للدفاع عن نفسها .

(ب) وتعتقد الحكومة الأمريكيةأن تطبيق هذه النظرية يحقق لها الأغراض الآتية :

ـ اقامة اساس أفضل وأكثر واقعية لاستمرار دورها فى اسيا .

ـ أن يظل الوجود الأمريكى – كقوة باسيفيكية – متمشيا مع الأوضاع المتغيرة فى المنطقة .

ـ استمرارمرونة وديناميكية السياسة الأمريكية فى المنطقة .

(جـ) وتطبق الولايات المتحدة هذه السياسة الجديدة بعدة طرق :

ـ فقد خفضت القوات الأمريكية فى دول شرق اسيا من ٧٤٠,٠٠٠ فى يناير ١٩٦٩الى ٥٠٩,٠٠ فى نهاية ١٩٧٠ . . ومن المقدر ان ينقص هذا العدد الى ٤٢٠٠٠٠ او أقل فى يوليو ١٩٧١ .

مع ملاحظة أن معظم هذا التخفيض من القوات الأمريكية فى فيتنام الجنوبية (٢٦٥, ٥٠٠) والباقى من كوريا الجنوبية (٢٠,٠٠٠) وتايلاند (١٦,٠٠٠) واليابان (١٢,٠٠٠) والفلبين (٩,٠٠٠) وغيرها.

- زيادة المقدرة العسكرية؛ لقوات تلك الدول عدة وعدداً. وقد بلغ مجموع قواتها حالياً ٢,٧ مليون ، أي مايقرب من ضعف عددها منذ عشر سنوات .

- تحسين الأحوال الإقتصادية لتلك الدول ، وقد حققت بالفعل تقدما كبيراً مطرداً .

(د) وتتضح النتائج، التى حققتها نظرية نيكسون فى فيتنام الجنوبية اكثر من غيرها ، من حيث نقصان القوات الأمريكية ، وتناقص عدد القتلى الامريكيين من ١٤,٠٠٠ عام ١٩٦٨ الى ٤,٠٠٠ عام ١٩٧٠ ، وتزايد عدد القوات الفيتنامية من ٨٠٠,٠٠٠ عام ١٩٦٨ الى حوالى مليون عام ١٩٧٠ ، وزيادة امن الأقاليم الى حد كبير .

٣ - السياسة الأمريكية وموقفها من التجمعات الإقليمية فى آسيا :

(أ) تشجع الولايات المتحدة التجمعات الإقليمية بين الدول الآسيوية إيماناً منها بأن العمل المشترك يكسبها قوة ومناعة لاتتوفر لأى منها على إنفراد . وتضرب لذلك مثلاً باندونيسيا وما عاد عليها من فوائد بعد مشاركتها التامة، في النشاط الإقليمى الآسيوى فى نطاق منظمتي الـ ASEAN والـASPAN . وقد اشار نيكسون الى برنامج المساعدات العسكرية التى قدمتها الحكومة الأمريكية لأندونيسيا لصيانة أمنها الداخلى وما كان لذلك ولغيره من المساعدات الأقتصادية من أثر فى تحسين أحوالها الإقتصادية وانخفاض التضخم من ٦٥٠ ٪ سنة ١٩٦٦ الى أقل من ٩ ٪ سنة ١٩٧٠ .

(ب) كذلك يشير نيكسون إلى إتفاقية الدفاع التى وقعتها مؤخرا ماليزيا وسنغافورة مع المملكة المتحدة وبعض دول المنطقة كمثال للتعاون الاقليمى لمواجهة احتياجات أمنها، وأشاد بالدور الذى ستلعبه كل من استراليا ونيوزيلندا مستقبلا فى تحقيق الاستقرار بالمنطقة.

(جـ) هذا وتشترك الولايات المتحدة فى حلفى «السياتو» و«الأنزوس» باعتبارهما منظمتين للأمن وصون السلام وتحقيق الاستقرار فى المنطقة.

كما تشترك فى بنك التنمية الآسيوى بمقدار ٢٠٪ من رأس ماله، والذى يزود الدول الآسيوية بما تحتاجه من مساعدات فنية.

٤ - السياسة الأمريكية تجاه اليابان :

(أ) تعتبر اليابان ثالث القوى الاقتصادية العظمى فى العالم. ومن هنا ترى الولايات المتحدة أنها تشكل ركيزة هائلة للسلام والاستقرار فى آسيا، تستطيع من خلال اقتصادها «الديناميكى» ان تؤثر فى كافة دول المنطقة، وقد أصبح لها دور كبير فى النشاط الاقليمى للمنطقة.

(ب) وقد ذكر روجرز فى تقريره ان اليابان ستساهم بنصيب متزايد فى الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى لآسيا، وبالتالى فإنها ستساعد على استقرارها واستتباب الأمن فيها بطريق غير مباشر. وتتعاون اليابان والولايات المتحدة تعاونا وثيقا فى بنك التنمية الآسيوى ولجنة «الميكونج» وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. ويقر روجرز بأن واشنجتون حثت اليابان على بذل المزيد من المساعدات الاقتصادية لدول جنوب شرقى آسيا وأنها تأمل فى توسيع نطاق معوناتها الأجنبية.

(حـ) ويقرر نيكسون ان العلاقات بين طوكيو وواشنجتن حيوية بالنسبة لنوع العالم الذى ينشده الجانبان .وان التفاهم يسود تلك العلاقات.

(د) وفى نوفمبر ١٩٦٩ دخلت اليابان فى مفاوضات مع الحكومة الامريكية لا سترداد جزيرة اوكيناوا فى عام ١٩٧٢. ويذكر الرئيس الامريكى فى تقريره ان هذه المفاوضات احرزت تقدما مطردا وانه يأمل ان تنتهى الى اتفاق فى هذا الربيع. وقد قررت حكومة واشنجتون انقاص ١٢٫٠٠٠ من قواتها الموجودة فى اليا بان خلال الشهور القادمة. هذا وتستمر اليابان فى تحسين قدراتها الخاصة بالدفاع عن نفسها.

(هـ) وتسعى الحكومة الى توسيع العلاقات الاقتصادية وتعميقها مع اليابان. ومنذ عدة سنين ظلت اليابان أكبر عميل للولايات المتحدة عبر البحار. وقد زادت الصادرات الامريكية لليابان فى سنة ١٩٧٠ بمقدار ٣٥٪ أى بما قيمته ٤٫٥ بليون دولار. ومع ذلك ظلت وارداتها من اليابان اكثر من صادراتها اليها. وتمثل صادرات اليابان الى الولايات المتحدة ٢٧٪ من مجموع صادراتها. وقد بلغت قيمتها عالم ١٩٧٠ـ ٥٫٩ بليون دولار تقريبا. وذلك فضلا عن رؤوس الاموال الامريكية المستثمرة فى اليابان والتى تقدر باكثر من بليون دولار.

(و) وتعانى تلك العلاقات الودية الاقتصادية بين البلدين بعض المشاكل التى من اهمها مشكلة المنسوجات اليابانية الصادرة الى الولايات المتحدة، والتى مازالت المفاوضات بشأنها جارية بين الطرفين. وقد اعرب نيكسون عن ثقته فى امكان التوصل الى اتفاق يحقق مصلحة الجانبين. هذا ومازالت الحكومة الامريكية تأمل فى تخفيف قيود الاستثمارات الاجنبية وخاصة فى صناعة السيارات حتى تستطيع ان تشارك فيها للتخفيف من حدة المنافسة الشديدة التى تلقاها من السيارات اليابانية فى الاسواق العالمية.

- وجدير بالذكر ان الحكومة اليابانية قد اعلنت فى العام الماضى انها تنوى فى عام ١٩٧٥ زيادة مساعدتها الاجنبية بحيث تصل الى

١ ٪ من جملة انتاجها. وتقدر الحكومة الامريكية ان اليابان سوف تلعب دورا قياديا فى المساعدات الدولية والاقليمية.

٥ ـ مشكلة الصين:

(أ) يعتبرالخلاف القائم بين الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى من اهم العوامل التى تتحكم فى تصرفات الصينيين. وقد أوضح نيكسون ان هذا الخلاف لايحقق الاستقرار الاسيوى الذى تنشده الولايات المتحدة. ومن ثم فليس لها أية مصلحة فى وجوده، ولن تسعى لزيادة حدته أو تشجيعه. ولكنها فى نفس الوقت لاتسمح لأى من الطرفين ان يملى عليها سياسته تجاه الطرف الآخر.

(ب) وقد أوضح نيكسون أن بلاده على استعداد لإجراء حوار مع بكين، ولكنها لاتقبل «إيديولوجيتها» المفروضة، أو ماتتوهم من ضرورة سيادتها لآسيا . كما أنها لا تريد فرض موقف دولى على الصين يتعارض مع مصالحها الشرعية القومية .

(جـ) وأعلن الرئيس الأمريكى أن تقدم الحوار الأمريكى مع الصين لا يمكن أن يكون على حساب النظام الدولى أو الالتزامات الأمريكية، وأكد أن الولايات المتحدة ستظل على احترامها لالتزاماتها التعاقدية الخاصة بأمن حلفائها الآسيويين ومن بينهم الصين الوطنية التى تحكم العلاقات الأمريكية معها اتفاقية ١٩٥٤ الدفاعية، والتى أمدتها واشنجتون بمساعدات اقتصادية بلغت قيمتها منذ ١٩٥١ مبلغ ١,٥ بليون دولار. ومن رأيه أن الخلافات بين الصين الوطنية والصين الشعبية ينبغى أن تحل بالطرق السلمية.

(د) وأشار نيكسون إلى موضوع مقعد الصين الشعبية فى الأمم المتحدة، فأظهر استعداد حكومته لأن تلعب الصين دورا بناءفى الأسرة الدولية، إلا أن المسألة ليست مسألة مقعد، ولكنها أيضا مسألة ما إذا كان يسمح لبكين أن تملى شروط انضمامها. وتكلم عن المحاولات

الكثيرة التى بذلت لاقصاء الصين الوطنية من مقعدها كعضو فى الأمم المتحدة، ومعارضة حكومته لتلك المحاولات، وأكد أنها ستستمر فى معارضتها.

(هـ) ثم بين ان هناك فرصا جديدة أمام الصين الشعبية لتجعل علاقاتها مع جيرانها ومع بقية العالم بما فيه الولايات المتحدة علاقات طبيعية.

(و) وفى العامين الماضيين اتخذت واشنجتون عدة خطوات توضح استعدادها لاجراء حوار جاد مع بكين، كاللقاءات التى تمت بين الطرفين فى وارسو، والتسهيلات التجارية والقنصلية التى أقرتها. هذا وتنظر الحكومة فى إجراء مزيد من الخطوات التى يمكن اتخاذها لخلق فرص أوسع للاتصال بين الامريكان والصينيين فى العام القادم.

٦ ـ الهند وباكستان:

(أ) تشبه السياسة الأمريكية فى شبه القارة الهندية وباكستان سياستها فى شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادى. وقد أوضح نيكسون أن سياسة حكومته تهدف إلى إقامة سلام واستقرار، تستطيع شعوب المنطقة فى ظله أن تنمى امكانياتها الهائلة وتوسع آفاق مستقبلها، كما تهدف إلى مساعدة تلك الشعوب على مواجهة مشاكلها. وتحرص واشنجتون على استقرار التوازن بين نشاطها ونشاط الدول العظمى الأخرى التى لها مصالح هناك.

(ب) وترى الحكومة الأمريكية أن مشاكل هذا الجزء من العالم تنحصر فى أمرين:

- مواجهة تحديات النمو الاقتصادى والسياسى.
- وتغيير العلاقات العدائية بين الهند وباكستان بأخرى نعاونية.

وان الجهود الأمريكية لمساعدة دول هذه المنطقة على مواجهة تلك التحديات قد حددت ومازالت تحدد مقومات السياسة الأمريكية فى جنوب آسيا.

(جـ) والذى يعنى الولايات المتحدة فى المقام الأول هنا هو ألا يكون هذا الجزء من العالم مركزا لصراع القوى العظمى، خاصة وأن حكوماته ـ خلال حقبة الستينيات ـ غيرت كثيرا من علاقاتها الخارجية مع بقية دول العالم. فباكستان بعد أن كانت سياستها تميل نحو واشنجتون والعالم الغربى أصبحت تنتهج سياسة مثلثة معقدة تحاول فيها ان توازن علاقاتها مع ثلاث قوى عظمى هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين الشعبية. أما الهند فمازالت تتبع فى سياستها الخارجية خط عدم الانحياز وان كان العدوان الصينى عليها سنة ١٩٦٢ قد أثر على هذا الاتجاه. ومن هنا فان وضع السياسة الأمريكية فى جنوب آسيا يتمشى مع التحفظ الموجود فى نظرية نيكسون. ومن المفيد هنا ان نعرف ان الجزء الأكبر من المساعدات الاقتصادية الأمريكية يمنح لهذا الجزء من القارة.

(د) ويذكر نيكسون أن دول جنوب آسيا تستطيع أن تعتمد على ثبات السياسة الأمريكية خلال السبعينيات، حيث ستبذل حكومته ما فى وسعها لتلك الدول لمعاونتها على مواجهة احتياجاتها، هذا وتشجع واشنجتون اقامة علاقات طبيعية بين كل من الهند وباكستان وان كانت لا تستطيع ان تملى ذلك عليهما.

٧ ـ الهند الصينية :

فيتنام

(أ) تناول كل من الرئيس نيكسون ووزير خارجيته المشكلة الفيتنامية بالتفصيل من جميع جوانبها بما يتناسب مع أهميتها وصعوبتها. وعقد نيكسون مقارنة بين الوضع الحالى للمشكلة من جميع النواحى

والوضع الذى كانت عليه منذ عامين، وخرج منها بالنتائج الآتية:

- القوات الأمريكية : نقصت من ٥٤٩,٥٠٠ إلى ٣٤٤,٠٠٠ وسوف تصل إلى ٢٨٤,٠٠٠ فى أول مايو ١٩٧١.
- الوفيات الأمريكية : نقصت من ١٤,٥٦١ سنة ١٩٦٨ بمعدل ٢٧٨ أسبوعيا

  إلى ٩,٣٦٧ سنة ١٩٦٩ بمعدل ١٨٠ أسبوعيا

  ثم إلى ٤,١٨٣ سنة ١٩٧٠ بمعدل ٨٠ أسبوعيا
- برنامج التسكين PACIFICATION PROGRAM : كان العدو قادرا على شن غارات واسعة فى معظم أنحاء فيتنام. أما الآن فأصبحت غاراته محدودة وقليلة وخاصة فى جنوب فيتنام.
- محادثات السلام : نتيجة للمبادرات التى أعلنتها فيتنام والولايات المتحدة وضع إطار مرن للمفاوضات من أجل التسوية السلمية.
- نفقات الحرب : نقصت من ٢٢ بليون دولار إلى حوالى ١١ بليون فى السنة.
- نسبة القوات الفيتنامية إلى القوات الأمريكية : زادت من ٢ : ١ إلى أكثر من ٣,٥ : ١.
- المقدرة القتالية للقوات الفيتنامية : اثبتت مقدرتها على خوض غمار حرب واسعة.

(ب) الأهداف والاختيار :

وتكلم نيكسون عن الأهداف ومجال الاختيار، فأوضح أن البعض كان يرى تصعيد الحرب وحل المشكلة فى ميدان القتال، بينما رأى البعض الآخر ضرورة وقف الخسائر الأمريكية وتصفية الوجود الأمريكى فورا وترك الفيتناميين الجنوبيين وحدهم. ولكنه كان يرى أن هذا الرأى يشكل كارثة بالنسبة للفيتناميين الجنوبيين ولغيرهم من

الدول غير الشيوعية وخاصة فى آسيا، وبالنسبة لقيمة الكلمة الأمريكية فى العالم، وبالنسبة للأمريكان الذين بذلوا كثيرا من التضحيات، وبالنسبة لكرامة المجتمع الأمريكى.

(جـ) المفاوضات:

ولتنشيط المفاوضات يذكرنا نيكسون بأن حكومته استجابت لكل ما أشار به مندوبو الأطراف المعنية فى النزاع منذ عام ١٩٦٨. ومن ذلك وقف الغارات الجوية على فيتنام الشمالية، واشتراك جبهة تحرير فيتنام فى المفاوضات، والموافقة على مبدأ الانسحاب والبدء فى تنفيذه وتم سحب ٢٦٥,٠٠٠ أمريكى حتى الآن وغيرها.

ولكى تتقدم المفاوضات فى باريس تقدمت واشنجتون باقتراحات واسعة. ففى مايو ١٩٦٩ اقترح نيكسون خطة لسحب جميع القوات الأجنبية من فيتنام الجنوبية، وتمكين الشعب من تقرير مستقبله السياسى بواسطة انتخابات تجرى تحت اشراف دولى. وفى يوليو ١٩٦٩ دعا الرئيس «ثيو» الجانب الآخر للمشاركة فى الحياة السياسية لفيتنام الجنوبية.

وفى أبريل ١٩٧٠ وضع الرئيس نيكسون المبادئ التى ينبغى أن تحكم حلا سياسيا عادلا للقضية وهى:

- ان الحل ينبغى ان يعكس إرادة الفيتناميين الجنوبيين، ويمكنهم من تقرير مصيرهم دون تدخل خارجى.
- أن يعكس الحل العلاقات بين القوى السياسية فى فيتنام الجنوبية.
- إلتزام الجانب الأمريكى بنتيجة العمل السياسى الذى يتفق عليه.

(د) مبادرة نيكسون :

وفى ٧ اكتوبر ١٩٧٠ أعلن نيكسون مبادرته ذات النقاط الخمس :

- وقف إطلاق النار فى كل الهند الصينية.

- عقد مؤتمر سلام بين دول الهند الصينية.
- انسحاب جميع القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية وفقا لجدول زمنى يتفق عليه كجزء من تسوية شاملة.
- تسوية سياسية فى فيتنام الجنوبية مبنية على المبادئ السياسية التى كان قد اعلنها فى ٢٠ أبريل.
- إطلاق سراح أسرى الحرب والصحفيين والمدنيين الأبرياء فورا.

وكان موقف الطرف الآخر من هذه المبادرة هو طلب انسحاب القوات الأمريكية دون شرط، وإبدال قادة فيتنام الجنوبيين بحكومة ائتلافية. وقد رفضت واشنجنون هذا الموقف للأسباب الآتية:

- عدم تعرضه للفيتناميين الشماليين.
- اشتراط تنفيذ مقترحات الجانب الشيوعى لاستئناف المفاوضات.
- تناقض تلك المقترحات .
- طريقة تشكيل الحكومة الائتلافية : يرشحون الثلث بدون قيد. ويكون لهم حق الفيتو بالنسبة للثلثين الآخرين.

ومع ذلك أعلن نيكسون أنه لن ييأس من المفاوضات. وأعرب عن اعتقاده بأن الخصوم لو دخلوا فى مفاوضات جادة، فمن الممكن أن يتوصل الجانبان إلى حل يرضى جميع الأطراف.

(هـ) الفتنمة :

يرى نيكسون ان سياسة الفتنمة تبدو هى الفرصة الوحيدة لمنح الفيتناميين فرصة عادلة، والأمل الأفضل لحمل الفيتناميين الشماليين على التفاوض. وأنها البديل للمفاوضات.

ويقرر الرئيس الأمريكى أن سياسة الفتنمة حققت أغراضا ملموسة خلالالعام الماضى. فقد سار برنامج الانسحاب وفق الموعد المقرر.

وحقق الفيتناميون الجنوبيون تقدما ملحوظا فى العمليات الكبيرة التى تمت فى كمبوديا وفيتنام. وزاد عدد القوات الفيتنامية حتى بلغ ١,١ مليون يحملون السلاح، وتسلموا مزيدا من القواعد الأمريكية. وأصبحوا يتحملون مسئولية العمليات البحرية تماما داخل الدولة، وزاد دورهم فى سلاحهم الجوى.

ويعتقد نيكسون ان نجاح عمليات الحلفاء ضد مواقع العدو فى كمبوديا ساعد إلى حد كبير على تقدم سياسة الفتنمة.

وجدير بالذكر أنه يرى ان الحقائق اثبتت منذ ٣٠ يونيو النجاح

- ليس فقط فى تكتيكات العمليات بل وفى اغراضها الاستراتيجية الخاصة بتخفيض المشاركة الأمريكية فى فيتنام أيضا.

وإذا كانت عملية الفتنمة قد حققت تقدما مشجعا فى عام ١٩٧٠، فمازال السؤال قائما عما إذا كان الفيتناميون الجنوبيون يستطيعون الوقوف وحدهم أمام العدو العنيد؟ ويرد على ذلك نيكسون بأنه - وكذا الفيتناميين الجنوبيين - واثقون من إنهم يستطيعون ذلك.

وتبقى بعد ذلك بعض المشاكل الهامة مثل: تحسين قيادات القوات الفيتنامية على جميع المستويات، وزيادة قابليتهم للقيام بعمليات المساندة العسكرية، مساعدة كمبوديا وتحسين التفاهم بين الفيتناميين والكمبوديين، تطهير الأقاليم من الفييت كونج، مواجهة الضغوط التى يعانيها الاقتصاد الفيتنامى، القضاء على الفساد الداخلى.

ولسياسة الفتنمة جوانب سياسية واقتصادية كذلك، وتظهر قيمة هذه الجوانب بشكل أوضح بعد انتهاء الحرب.

فأما الجانب السياسى فيتصل أساساً بالأوضاع الداخلية الخاصة بانتخابات الرئاسة واللجان والهيئات القيادية والتشكيل الوزارى. وتتضاعف صعوبات النمو السياسى فى الدولة إذا كانت تخوض

غمار حرب شاملة كالتى تخوضها فيتنام الجنوبية، حيث تركز الحكومة اهتمامها فى المقام الأول إلى أغراض الدفاع ونواحى الأمن الداخلى.

وأما الجانب الاقتصادى فيتصل بموارد الثروة فى الدولة والعمل على تنميتها ومراقبة الأسعار واحتياجات الشعب والجيش من السلع التموينية وغيرها ومنع أسباب التضخم وغير ذلك من معوقات النمو الاقتصادى.

ويقرر نيكسون ان فتنمة الاقتصاد والحرب فى فيتنام لا يمكن ان تتحقق بدون المساعدات الأمريكية، وأنه يتمنى أن يأتى الوقت الذى يحقق فيه الاقتصاد الفيتنامى اكتفاء ذاتيا، وهو أمر يتوقف على مدة الحرب من ناحية ومدى اتساع الخطوات التى يسير بها النمو الاقتصادى من ناحية أخرى.

وجدير بالذكر أنه يعتبر عملية الفتنمة بديلا للتفاوض.

(و) التسكين PACIFICATION :

إذا كان الانسحاب الأمريكى يمثل الانعكاس المبدئى للفتنمة، فإن التسكين هو هدفها المبدئى، وهو يشكل عنصرا هاما من عناصرها. وفى عملية الانسحاب تراعى الأمور الآتية :

- سرعة الانسحاب وهذه تقدر بناء على عدة عوامل من اهمها حالة القوات الفيتنامية نفسها

- تأمين الانسحاب والقوات المنبقية .. وهذا مضمون بزيادة قوة الفيتناميين الجنوبيين والقضاء على جيوش القوات الشيوعية فى فيتنام • الأن الفيتنامين الشماليين قد يحاولون الإستفادة من الإنسحاب بتعزيز وتنمية قواتهم فى فيتنام الجنوبية ليقوموا بهجمات جديدة . ولكن نيكسون أعلن أنه فى تلك الحالة سيتخذ إجراءات مشددة وفعالة لمنع العدو من إلحاق الأذى بالقوات

الأمريكية المتبقية . والتسكين بمعناه الواسع يهتم بالحالة فى الاقاليم أساساً من حيث توفير الأمن والولاء الشعبى ،والتأثير العسكرى والإدارى والسياسى ، وذلك لتيسير مهمة الحكومة فى حكم الأقاليم التى يجلو عنها العدو .

وفى سنة ١٩٦٩ قدرت نسبة سكان الريف الخاضعين لحكم الفيتناميين الجنوبيين ب٤٠ ٪ والخاضعين للطرفين ٥٠ ٪، والخاضعين للقوات الشيوعية ١٠ ٪عاما فى الوقت الحالى فتقدر هذه النسب ب٦٥ ٪،٣٠ ٪،٥٠ ٪ على التوالى ٠ويقدر الأمريكيون نسبة السكان الخاضعين لحكومة سايجون ب٨٠ ٪من جملة السكان .

(ز) أسرى الحرب: يبدى الأمريكان إهتماماً وقلقاً بالغين بخصوص اسراهم العسكريين وعددهم حوالى ١٦٠٠طيار وجندى ،والمدنيين وعددهم نحو ٤٠مابين أسير ومفقود . ومنهم من أمضى فى الأسر أكثر من ست سنوات ويقولون أن العدو يخرق اتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب والتى يلتزم بها ،فلا يسمح بالتفتيش عليهم ولابإطلاق سراح الحالات الخطيرة من الجرحى والمرضى ،ويرفض مجرد تحديد عدد الأسرى وإعلان اسمائهم . وذلك رغم الجهود التى بذلت على الصعيد الدولى وفى محادثات باريس .كما فشلت المحاولات العسكرية التى قام بها السلاح الجوى الأمريكى فى أواخر العام الماضى لاختطافهم من معتقلاتهم بالقرب من هانوى .

وقد أعاد نيكسون فى تقرير ماسبق أن اعلنه فى٧أكتوبر بشأن اقتراحه الخاص باطلاق سراح جميع الأسرى من الجانبين فوراً،واوضح ماسيكون لذلك من آثر انسانى وأنه قد يساعد على تقدم النواحى الأخرى الخاصة بالحل السلمى . وأشار الى العرض الذى عرضته حكومة سايجون على هانوى بشأن استعداد الأولى لإطلاق سراح جميع الأسرى الشماليين فى نظيرإطلاق سراح الأمريكان والحلفاء والفيتناميين الجنوبيين وعدم استجابة هانوى لذلك .

(جـ)إمكانيات هانوى ونواياها :

تدرك واشنجتون انه رغم الخسائر الفادحة التى تكبدتها فيتنام الشمالية فى الأرواح والعتاد ، الا انها مازالت تحتفظ بالقوة البشرية والإمدادات العسكرية والقدرة على مواصلة القتال آذا أرادت . وانها رغم نقص وحداتها العسكرية كثيراً مازالت تشكل خطراً كبيراًوخاصة بالنسبة للأقليمين العسكريين رقم ٢.١ فى فيتنام الجنوبية . وتستطيع هانوى أن تستخدم قواتها فى جنوب لاوس وشمال كمبوديا لتشديد الضغط على الحكومة الكمبودية أو لزيادة سيطرتها على الاراضى الكمبودية. هذا ومازال نشاط الإرهابيين الشيوعيين مستمراً فى خطف وقتل الفيتناميين الجنوبيين بشكل يدعوللقلق .

لاوس وكمبوديا

(أ) عام:

أشارنيكسون الى ماتضمنه خطابه فى ٧ أكتوبر ١٩٧٠من أن الحرب فى الهند الصينية أثبتت أنها جزء واحد ، ولا يمكن معالجتها فى منطقة واحدة دون المناطق الأخرى . ويضيف الآن أن السلام الدائم فى فيتنام يتحقق فقط عندما يكون هناك سلام فى الدول المجاورة لها .

ويتهم هانوى بأنها هى التى جعلت الحرب صراعاً هندياً صينياً فقواتها فى فيتنام الجنوبية تقدر بنحو ١٠٠,٠٠٠ وفى لاوس نحو ٩٠,٠٠٠ وفى كمبوديا اكثر من ٥٠,٠٠٠ بما فى ذلك قوات الفييت كونج . وهذه القوات تهدد حكومات لاوس وكمبوديا وفيتنام الجنوبية

وقد خرقت هانوى حياد لاوس واعتدت على استقلالها منذ سنوات ذلك الإستقلال والحياد الذى ضمنته اتفاقيات جنيف لعامى

١٩٥٤و ١٩٦٢ التى وقعتها فيتنام الشمالية. ولهانوى هدفان فى كل من لاوس وكمبوديا :

الأول ، استخدامهما كطرق للتسلل، واقامة قواعد ومخازن لقواتها واسلحتها فى كل منهما تخدم اغراض هجماتها على فيتنام الجنوبية.

والثانى ، لتقويض السيطرة الحكومية ومحاولة قلب نظام الحكم فيهما مما يساعد على تقوية جهود قواتها فى فيتنام الجنوبية.

والدى يهم الولايات المتحدة انه اذا قدر لهانوى أن تسيطر على لاوس وكمبوديا فإن الجزء الأكبر من قواتها هناك - والبالغ عددها نحو ١٤٠الف - فسوف ترسل الى فيتنام الجنوبية لتقاتل .

وقد رفضت هانوى حتى اليوم طريق الدبلوماسية ووسعت نطاق الصراع .وطلبت المساعدة الأمريكية كل من لاوس وكمبوديا ، فدخلت القوات الأمريكية كمبوديا للقضاء على القواعد الشيوعية، وبعد ذلك وافق الكونجرس الأمريكى على إقتراح بعدم اشتراك القوات الأمريكية البرية فى القتال فى أى من لاوس وكمبوديا ،وتم سحب تلك القوات من كمبوديا .

(ب) كمبوديا:

سارت حكومة نيكسون على سياسة جونسون تجاه كمبوديا الى أن حدث الإنقلاب وأقصى سيهانوك عن الحكم ، حيث تدخلت القوات الأمريكية لمساندة حكومة الإنقلاب ضد القوات الشيوعية على النحو السابق .

وبعد انتهاء العمليات العسكرية فى كمبوديا انتهجت السياسة الأمريكية فى كمبوديا الخطوات الآتية :

- عدم وجود قوات برية او مستشارين عسكريين فى كمبوديا .

- غارات جوية على مواقع العدو ومراكز تموينه باعتباره مهددا لفيتنام الجنوبية .

- مساعدات عسكرية للحكومة الكمبودية .

- تشجيع الدول الأخرى على التعضيد الدبلوماسى لها

- تشجيع ومعاونة الدول التى ترغب فى تقديم معونات عسكرية اومادية لها

وقد أثر اغلاق ميناء سيهانوك فيل فى وجه الإمدادات الفيتنامية الشمالية لقواتها فى المناطق العسكرية رقم ٤,٣ فى فيتنام الجنوبية تأثيراً كبيراًعلى النشاط الشيوعى فى جنوب فيتنام الجنوبية،الأمر الذى أدى الى مضاعفة نشاط قوات فيتنام الشمالية فى كمبوديا لإعادة بناءمخابىء الأسلحة ، ومهاجمة حكومة موالية لهم بالقوة فى بنوم بن لنفس الغرض .

ولمواجهة هذا النشاط ساعد الأمريكيون الكمبيوديين للدفاع عن أنفسهم وعاونوا قوات فيتنام الجنوبية فى عملياتهم . وقد تطلب الأمر مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة لجيش كمبوديا الذى تزايد عدده من ٤٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠فى وقت قصير جداً.فأخذت كمبوديا ٢٥٠ مليون دولار كجزء من معونة اجنبية لمعاونتهاعلى الدفاع عن نفسها من ناحية ،ولمعاونة برنامج الفتنمة والانسحاب الأمريكى من فيتنام من ناحية أخرى

وخلال العام الماضى ظهرت علامات مشجعة للتعاون الإقليمى فى المنطقة والذى تمثل فيما يلى :

معاونة قوات سايجون لحكومة بنوم بن للقضاء على مخابىء أسلحة الشيوعيين ومراكز تجمعاتهم فى كمبوديا ، كما أمدتها بمعونا جوية وتموينية وتدريبية .

- مشاركة بعض الدول الآسيوية الآخرى مثل تايلاند واليابان وآستراليا ونيزيلندة والصين الوطنية بتقديم معونات مختلفة.

- اجتماع ١١دولة اسيوية فى جاكزتا للمطالبة بصيانة حياد كمبوديا واستقلالها وقد أشاد نيكسون وروجرز بهذا التعاون .واعتبر نيكسون أن كمبوديا تمثل نموذجا طيباً لتطبيق نظزيته من حيث تحملها مسئولية الدفاع عن نفسها ومسارعة الدول الصديقة بالمنطقة لإمدادها بالمعونة، ومساندة الحكومة الأمريكية لها عسكرياً وأقتصاديا . وقد لخص نيكسون أهداف السياسة الأمريكية فى كمبوديا فى النقاط التالية :

- منع الشيوعيين من إعادة إقامة قواعد آمنة يمكن أن تهدد القوات المتحالفة فى فيتنام الجنوبية .

- منع العدو - بالتعاون مع قوات سايجون - من تجهيز إمكانياته للقيام بعدوان كبير.

- تحطيم امدادات العدو وعدم تمكينه من شن هجمات على القوات المتحالفةفى ڤيتنام الجنوبية .

(جـ) لاوس:

قبل تولى نيكسون الحكم كانت حكومة جونسون قد وافقت على برنامج مساعدات عسكرية للاوس مدته ست سنوات.

ومنذ عام ١٩٦٣ شهدت لاوس حربين بسبب فيتنام الشمالية ففى الشمال مارست القوات الفيتنامية الشمالية ضغطاً عسكرياً متصلاً على الحكومة الملكية المحايدة التى تولت الحكم عام ١٩٦٢ . وفى جنوب لاوس احتلت قوات هانوى طريق هوشى منه ، وذلك لمساعدتها على مهاجمة فيتنام الجنوبية .وإزاء هذا الوضع كانت العمليات الجوية الأمريكية مطلوبة لمساندة حكومة لاوس لصيانة

حيادها واستقلالها ووحدة أراضيها التى نصت عليها اتفاقيات ٥٤ و١٩٦٢. وفى الجنوب اقتضت عملية الفتنمة وحماية القوات المتحالفة القيام بغارات جوية مستمرة.

ولبيان أهمية طريق هوشى منه ومدى خطورته بالنسبة لفيتنام الجنوبية يكفى أن نعلم أن عدد الفيتناميين الذين تسللوا إلى الجنوب عن هذا الطريق يقدر بأكثر من ٦٣٠,٠٠٠، نقلوا معهم أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ قطعة سلاح وأكثر من ١٠٠ مليون رطل من العتاد الحربى، ٢٠٠ مليون رطل من المواد الغذائية. وذلك منذ عام ١٩٦٥.

ولخص نيكسون سياسة حكومته ازاء لاوس فى النقاط التالية :

- عدم وجود قوات أمريكية برية .
- أقل ما يمكن من الوجود الأمريكى .
- مساعدة عسكرية للقوات النظامية وغير النظامية لحكومة لاوس.
- طيران للاستكشاف وعمليات جوية لمنع قوات فيتنام الشمالية ومنع امداداتهم عن طريق هوشي منه.
- امدادات تموينية ومساندة جوية لقوات لاوس وقت الحاجة.

وقد لاحظت السلطات الامريكية زيادة حجم القوات الفيتنامية الشمالية فى جنوب لاوس بما يزيد عن ٢٥,٠٠٠كما وسعت نطاق مخابىءالأسلحة على جانبى طريق هوشى منه ، الأمر الذى زاد من تهديد تلك القوات لفيتنام الجنوبية وعملية الفتنمة وبرنامج الأنسحاب.

(د) **مستقبل السياسة الأمريكية فى كل من لاوس وكمبوديا وما يواجهها من صعاب :** أوضح الرئيس نيكسون أن حكومته سوف تسير على نفس الطريق الذى رسمته وتسير عليه حالياً ، وقد سبق تحديد خطوطه

العريضة آنفا. وقد حدد بعض الصعوبات الى يتوقع أن تواجهها السياسة الأمريكية مستقبلاًمثل :

- إخلاء القوات الفيتنامية الشمالية وقوات الفييت كونج من الدول المجاورة لفيتنام الجنوبيةلتأمين الحدود الفيتنامية،وذلك على فرض التوصل الى إتفاق لحل المشكلة الفيتنامية.

- تسريح القوات المتحالفة أثناء عملية الإنسحاب ، فى الوقت الذى يوجد فيه حوالى ٦٠,٠٠٠ من القوات الفيتنامية الشمالية مستقرة فى فيتنام الجنوبية ، وما يشكله ذلك من خطر التعرض لهجومها ، بالنسبةللقوات المتحالفة من ناحية والقوات الامريكية المنسحبةمن ناحية أخرى .

- ما يتطلبه الموقف من مساندة أمريكية على مستوى عال إزاء ما قد تقوم به قوات هانوى.

(٩) ولا يتبقى امامنا الآن إلا بعض الملاحظات العامة وهى :-

(أ) ترى الولايات المتحدة أن السلام يتوقف على مستقبل الأحداث فى منطقة المحيط الهادى أكثر من أى منطقة أخرى فى
العالم وبوصفها قوة باسيفكية فهى تعتبر أمنها ومصالحها الاقتصادية مرتبطين بها بشكل وثيق .

وكان لزاماً على واشنطن أن تعدل من سياستها إزاء هذه المنطقة نظراً للتطورات الهامة التى شهدتها فى حقبة الستينات وأهمها تزايد المقاومة الشيوعية للوجود الأمريكى هناك ،وظهور الصين كقوة نووية تغير من ميزان القوى السائد عقب الحرب العالمية الثانية ، ثم إتجاهها فى الفترة الأخيرة الى الانفتاح على الدول الغربية والعالم النامى. كما احتلت اليابان مكانتها كقوة إقتصادية عظمى ،بينما

تحاول الدول الأسيوية الأخرى أن تزيد من مساهمتها فى المجال الدولى وبخاصة فيما يتصل بتسويةمشاكلها .

وقد إتجهت السياسة الأمريكية الي الإلقاء بثقلها وراء إنجاح برنامج الفتنمة بوصفه أمرا حيويا ليس بالنسبة للأستراتيجية الأمريكية فى أسيا فحسب ، بل ولاستقرار الأوضاع الداخلية فى الولايات المتحدة ذاتها .

(ب) ركز الرئيس الأمريكى نيكسون فى رسالته للكونجرس على الوضع فى القارة الأسيويةوالسياسة الأمريكية ازاءها. وأبرز فى هذا الصدد نقطتين أساسيتين :

-**إعادة تأكيد الخط الذى فصله فى جوام** متضمناً ماعرف بنظرية نيكسون الجديدة حول السياسة الأمريكية آزاءجنوب شرقى آسيا وهو الخط الذى حدده نيكسون فى خطابه فى ٣ نوفمبر الماضى فى البنود التالية :

– أن الولايات المتحدة سوف تبقى على كل التزاماتها التعاقدية.

– إنها ستحمى أية دولة حليفة لها اذا تعرضت لتهديد نووى كما ستحمى أية دولة تعتبر الولايات المتحدة أن أمنها حيوى للأمن الأمريكى ولأمن الدول الأخرى فى المنطقة.

– وفى حالة حدوث إعتداء سوف تقدم الولايات المتحدة مساعداتها العسكرية والإقتصادية المناسبةعندما تطلب منها . كما أن على الدول المعرضة للتهديد المباشر القيام بمسئولياتها بتوفير القوات اللازمة للدفاع عن نفسها

ـ مبدأ المشاركة الإقتصادية والسياسية:

وأشار نيكسون الى أن المشاركة المنشودة لاتشمل الدفاع فقط وإنما ترتبط بتعاون أوثق فى المجالات الإقتصادية الى جانب المجالات

السياسية والعسكرية .وأنه عندما تنتهى الحرب الفيتنامية فان إعادة البناء يمكن أن تتم فى إطار إقليمى وأشار نيكسون الى أن البداية الناجحة لبنك التنمية الأسيوى توضح قيمة المبادآت الأسيوية الإقليمية اذ أن البنكمؤسسة أسيوية رئيس مجلس إدارتها وسبعة من مديريها آسيويون بالإضافة الي أن ٦٠ ٪ من رأس مال البنك اسيوى . وأضاف نيكسون أن كل ما تأمله الولايات المتحدة لآسيا أن تكون لها دول قوية يساند بعضها البعض الاخر من أجل المصلحة المشتركة وبأسلوبهم الخاص

(جـ) أشار نيكسون الى أهميةدور كل من اليابان والهند والباكستان .

فبالنسبة لليابان ذكر أنها إحدى الدول الصناعية الكبرى فى العالم ويمكنها بذلك أن تلعب دورا أساسياً وفريداً فى تنمية آسيا الجديدة . وأن مشاركة اليابان للولايات المتحدة ستكون بادرة نجاح مبدأ نيكسون فى أسيا . وأنه قد إتخذ قرار إعادة جزيرة أوكيناوا لليابان فى عام ١٩٧٢ مع الإبقاء على قواعدها العسكرية هناك مراعاة لحساسيات الحكومة والشعب اليابانى . وأشار نيكسون الى أن رئيس الوزراء اليابانى ساتو قد أوضح من جانبه نية حكومة بلاده لزيادة وتحسين برامج المساعدات فى أسيا مع الإحتفاظ بنمو الإقتصاد اليابانى وأنه أكد لنيكسون أن من مصلحة بلاده أن تستمر الولايات المتحدةفى التمسك بالتزاماتها فى شرق آسيا وأنها ـ أى اليابان ـ تستكشف ما يمكن أن تفعله من أجل استقرار وإعادة ما خربته الحرب فى جنوب شرقى آسيا. وبالنسبه للهند والباكستان اشار نيكسون إلى أهمية دور كل من الدولتين فى مستقبل آسيا اذا استطاعتا التغلب على الخلافات القوية بينهما والتى مزقت القارة وبذا يمكنهما المساهمة فى إرساء سلام مستقر وان الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة فى هذا الصدد.

ـ واضاف نيكسون ان نجاح السياسة الامريكية فى آسيا لا يعتمد فقط على تقوية مشاركتها لاصدقائها الاسيويين بل ايضا على علاقتها بكل من الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى وان الولايات المتحدة لا ترغب فى

فرض اسلوبها الخاص بالنسبة لشكل العلاقات فى آسيا، وأنها اوضحت فى مبدأ نيكسون تصورها للعلاقات مع الدول الاسيوية وهو التصور الذى يستند اساسا الى اعتماد دول المنطقة على نفسها فى المقام الاول. غير أنها تأمل فى نفس الوقت ان تتصرف القوى الكبرى الاخرى بنفس الروح وليس بدافع الرغبة فى السيطرة. ولدى الولايات المتحدة وحلفائها مصلحة فى ابعاد سيطرة القوى الكبرى من آسيا . وان أى صدام من القوى الكبرى فى المنطقة سيهدد السلام العالمى وهو ما تؤثر الولايات المتحدة تجنبه وما يفسر موقفها ازاء النزاع السوفيتى الصينى.

(د) تناول نيكسون المواقف فى القارة الاسيوية وفيتنام بشىء كبير من التفصيل وهو ما يتمشى مع أهمية هذه القارة فى نظر واضع السياسة ومحاولة الادارة الامريكية تأكد دور الولايات المتحدة كقوة باسيفيكية وهو الدور الذى رتبه البعض فى سجل الاولويات فى المقدمة وذهب البعض الى حد اعطائه اولوية حتى على العلاقات مع غرب أوروبا باعتبار أن منطقة شرقى آسيا تمثل العمق الاستراتيجى للدفاع المتقدم عن غرب الولايات المتحدة وهو الأمر الذى تزايدت أهميته اخيرا بعد تزايد قوة الصين الشعبية واحتمالات انتاجها فى المستقبل القريب جدا للصواريخ العابرة للقارات وغيرها من وسائل حمل واطلاق الاسلحة النووية .

ـ وقد حاول الخطاب في معرض إعادة ترديد النقاط التي سبق وأعلنها نيكسون فى جولته الآسيوية فى العام الماضي كأساس لسياسته فى القارة ـ أن يوجد نوعا من التوازن نظرا للتركيز الشديد من جانب وسائل الإعلام والدوائر السياسية فى الدول الآسيوية فى الولايات المتحدة ذاتها على الجانب الخاص بوجوب اعتماد دول المنطقة علي نفسها فى مقاومة الثورات والخلافات الداخلية وان تكون المعونة الأمريكية عاملا مساعدا وليس أصيلا فى الموقف. وقد حاول نيكسون فى رسالته

للكونجرس التركيز على تمسك الولايات المتحدة بتعهداتها والتزاماتها فى المنطقة وان اتصالاته مع الدول الآسيوية الهامة وعلى رأسها اليابان قد أوضحت له عدم رغبة هذه الدول فى تخفيف أو تصفية الوجود الأمريكى فى المنطقة. وقد جاء ذلك علي سبيل طمأنة الزعماء الآسيويين الموالين للولايات المتحدة ونفى التعليقات التى صاحبت النظرية الآسيوية الجديدة لنيكسون والتى ذهبت إلى حد القول بأنها مقدمة لانسحاب تدريجى للولايات المتحدة من القارة ولتصفية لوجودها العسكرى وارتباطاتها التعاهدية هناك.

(هـ) وقد ركز الرئيس نيكسون بصفة خاصة على مبدأ المشاركة والتعاون بين الدول الاسيوية وبينهما وبين الولايات المتحدة وان ذلك من شأنه أن يبلور شكلا جديدا للعلاقات الاسيوية يؤدى الى دعم السلام فى المنطقة. وفى هذا الصدد أوضحت الرسالة خطأ أساسيا فى السياسة الامريكية ازاء القارة الاسيوية ألا وهو التركيز على مراكز ثقل رئيسيه «لتربيط» دول المنطقة وخصخص نيكسون من هذه المراكز اليابان والهند والباكستان واندونيسيا. وقد اعطى اهمية خاصة لدور اليابان ولا تصالاته الشخصية برئيس وزرائها ثم استعداد الحكومة اليابانية للمساهمة فى اعادة تعمير منطقة جنوب شرقى آسيا فى فترة ما بعد الحرب الفيتنامية وواضح ان ربط نيكسون لاتصالاته مع اليابان فى هذا الشأن بما قدمته امريكا من تسهيلات ـ فى نظر نيكسون ـ ومن مراعاة للحساسيات اثناء مفاوضات أوكيناوا وموافقتها على اعادة الجزيرة لليابان ـ يبين الموافقة على اعادة الجزيرة وتمت بشروط معينة، على رأسها وجوب تحرك السياسة اليابانية فى القارة الاسيوية مع الولايات المتحدة لمقاومة المد الصينى وكذا ضرورة مساهمة اليابان اقتصاديا فى معاونة الدول الضالعة مع الولايات المتحدة وهى المساهمة التى كان بين صورها إنشاء بنك التنمية الاسيوى.

(و) وقد عكست الرسالة قلق الولايات المتحدة ازاء اى دور نشط تقوم به الصين الشعبية او الاتحاد السوفيتى فى المنطقة بدعوى أن السياسة

الأمــريكيــة ترمى الى ترك دول المنطقــة تقــرر مــاتراه من شكل للعلاقات بينها وأن محاولة اى قوة كبرى لفرض اشكال اخرى سوف تكون مثارا لصدام خطر فى القارة وفـى هذا تلميح للصين الشعبيـة بصـفـة خاصـة ربط نيكسون بتـأكـيداته القوية باسـتمرار الالتـزام الامـريكى بدعم دول المنطقـة ضـد اى عـدوان وبمدها بالمعـونات الاقتصادية.

خامس عشر : الولايات المتحدة وأفريقيا

تمهيد

أكد كل من الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته حرص الحكومة الأمريكية على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الافريقية كمبدأ أساسى فى السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا. وذلك بالرغم مما اتهمت به الولايات المتحدة فى العامين الماضيين بالتدخل فى الصومال وسيراليون كما أعربا عن رغبة حكومتيهما فى عدم الزج بالدول الأفريقية فى المنافسات والمنازعات بين القوى الكبرى. وأشار روجرزالى الجهود المستمره من جانب الاتحاد السوفيتى وبعض دول شرق أوربا والصين الشعبيه للأساءة لمركز الولايات المتحدة وتخريب العلاقات القائمة بينها وبين الدول الأفريقية .

١ـ وقد أجمل نيكسون المصالح الأمزيكية التى تقوم عليها سياسة الولايات المتحدة فى أفريقيا فى نقطتين:

ـ المصالح الاقتصادية الأمريكية الجوهرية الآخذه فى النمو في القارة.

ـ استقرار القارة وتطورها . وهذا أمر يهم الولايات المتحدة كقوة عظمى .

وتكلم عن تطبيق مبدأ نيكسون في أفريقيا، وكيف أن الدول الأفريقية أكثر تجاوبا فى هذا الشأن وأقل اعتمادا على الولايات المتحدة من مناطق

أخرى كثيره فى العالم ، مما جعل الولايات المتحدة تدرك الحقائق السائدة فى هذه القارة في سهولة ويسر يساعدان على اتخاذ القرارات الخاصة بها.

وقسم نيكسون مشاكل القارة الأفريقية وتحدياتها إلى نوعين من المشاكل:

(أ) مشاكل ليس للولايات المتحدة حق التدخل فيها وقد مر عليها بايجاز شديد.

(ب) وتحديات يمكن للولايات المتحدة أن يكون لها دور فى تذليلها وقد أسهمت الرسالة في هذا الصدد موضحة ما تستطيع الولايات المتحدة أن تقوم به لحل تلك المشاكل والأهداف التى يمكن أن تحققها من وراء ذلك .

٢ ـ أما عن مشاكل القارة التى لا تريد الولايات المتحدة التدخل فيها، وترى أن حلها من اختصاص الأفريقيين وحدهم فهى: ـ

ـ المشاكل الناجمة عن التنظيمات القليلة والتحول من هذه التنظيمات إلى المؤسسات السياسية الوطنيةوتعقد توزيع السلطة على هذه المؤسسات.

ـ مشاكل الحدود بين الدول الأفريقية والناجمة عن تخطيط القوى الاستعمارية لها، لتحقيق سهولة ادارتها للمستعمرات دون النظر للعلاقات والتنظيمات القليلة التى كانت سائدة فى ذلك الوقت.

ـ مشاكل الوحدة القومية والوحدة الأفريقية .

ـ مشاكل العلاقات بين الدول الأفريقية والأنماط التى يجب أن تتبع فى تخطيط تلك العلاقات على أسس وطيده وثابته. وكذلك مشاكل العلاقات بين الدول الأفريقية وباقى دول العالم.

ـ جميع المشاكل الداخلية الأخرى والمتعلقة بالاستقلال الحديث .

أما المشاكل الأخرى التى تستطيع واشنجطون أن تسهم فى حلها فتدخل فى اطار الجهود الأفريقية، وهى : السلام، والتنمية الاقتصادية، والعدالة،

والدول الأفريقية فى سبيل تحقيق هذه الأهداف تنشد مساعدة الولايات المتحدة، التى ترى ان مصلحتها تقتضى أن تتجاوب مع هذه الرغبه بالقدر الذى تسمح به مصادرها.

(٣) السلام :

أن أكبر مساهمة ممكن أن تقوم بها الولايات المتحدة من أجل السلام فى القارة هى مساندة الجهود الأفريقية للبقاء خارج نطاق المنافسات والمنازعات بين القوى الكبرى. وينبغى الا تؤخذ المشاكل الأفريقية التى ما زالت دون حل كذريعة لتدخل غير أفريقى. وكذلك فان حاجة أفريقيا للمساعدات يجب الا تعالج عن طريق فرض النفوذ الخارجى بلا داع. فالدول الأفريقية فى حاجة إلى الهدوء والاطمئنان واعطائها الفرصة لحل مشاكلها الاقليمية والمحلية ولن تعود عليها المنازعات والارتباط بالحرب البارده وتياراتها إلا بالضرر والتأخر فى ركب التقدم .

ومن أجل ذلك فان الولايات المتحدة لا تسعى للحصول على مراكز تهدد مصالح الآخرين فى أفريقيا ، ولا تستطيع التهاون فى نشاط الاخرين الذين يسعون لمثل هذه الغاية. ولذلك فان احترام الحدود بين الدول الأفريقية، ووحدة أراضى هذه الدول، من النقاط الأساسية فى السياسة الأمريكية. إلا أن تمسك الولايات المتحدة بهذه المباديء فى سياستها تجاه القارة يتوقف على تمسك الآخرين بها ، وهذا أمر يعتمد بالدرجة الأولي على الدول الإفريقية باعتبارها المستفيد الرئيسى من ذلك .

(٤) التنمية :

تستطيع الولايات المتحدة المساهمة فى مشاريع التنمية الأقتصادية لإفريقيا ، حيث انها فى حاجةالى الموارد المادية والفنية والتكنولوجيةمن الخارج .إلا أن المساعدات الأجنبية –سواء كانت استثمارا فرديا أو جماعياً أو مساعدات ثنائية أو دولية– لن تؤتى ثمارها إلا إذا تطورت القوى البشرية

الأفريقيـة وعبئت لصالح هذا الغرض ، وقد حدد نيكسون أربعة مجالات رئيسية تستطيع الولايات المتحدة أن تساهم فيها لتحقيق التنمية الاقتصادية فى إفريقيا :

(أ) برامج المساعدات الثنائية الأمريكية التى تعتبر فعالة فى هذه المنطقة، وسوف تعمل فى السنوات القادمة على تطوير وتنمية القوى البشرية الأفريقية خاصة فى مجالات التعليم والمشاكل السكانية، والمهارات الزراعية أما فى حقل المساعدات الفنية والتكنولوجية فان الولايات المتحدة تنوى رفع مستوى مبعوثيها الفنيين للدول الأفريقية، وذلك سيكون واضحاً بصفة خاصة فى « الاتجاه الجديد » لبرامج فرق السلام فى أفريقيا.

(ب) وسوف تستخدم الولايات المتحدةنفوذها لدى وكالات الاقراض والتنمية الدولية لتشجيع زيادة مساعداتها لإفريقيا. وفى هذا المجال فان الولايات المتحدة لتثنى على قرار البنك الدولى لزيادةمساعداته لإفريقيا الى ثلاثة أضعاف.

(جـ) وستشجع الولايات المتحدة الإستثمارات الأمريكية فى الدول الأفريقية النامية ، لتنمية رأس المال اللازم للتنمية الإقتصادية ،بجانب أنها تمثل أسهل الطرق لتحويل الموارد والمهارات البشرية من المجتمعات المتقدمة الى المجتمعات النامية . وتبلغ قيمة الإستثمارات الأمريكية فى أفريقيا الآن حوالى ٣ بليون دولار ،أكثر من ثلثيها فى الدول الأفريقية النامية . وقد كانت هذه الإستثمارات تنمو بمعدل ١٢ ٪سنوياً ، وأنه لمن المتوقع أن يستمر معدل نمو هذه الاستثمارات فى الزيادة، وأعرب نيكسون عن أمله فى أن الاستثمارات الخاصة فى الدول الإفريقية ذات القيادة الحكيمة والرشيدة وذات الموارد المعقولة ، ستلعب دورا اكثر أهمية وتأثيراًمن المساعدات الرسمية فى الإسراع بتقدم هذه الدول.

(د) والدول الإفريقية فى حاجة أيضاً الى أسواق جديدة ، ومما يساعد فى هذا المجال توسيع نظم التفضيل الجمركى التى تؤدى إلى فتح أسواق جديدة

للمنتجات المصنعة لهذه الدول فى الدول الصناعية . وقد ذكر نيكسون أنه سيقر قريباً تشريعا يخول مساهمة الولايات المتحدة فى هذا البرنامج. كما أن الولايات المتحدة مستمرة فى المساهمة فى الجهود الدولية المبذولة لتدعيم وتثبيت أسواق الصادرات التقليدية من المواد الأولية. وتحدث روجرز عن محاولات واشنطن لكسب أسواق المجموعة الفرنسية فى أفريقيا ، وكيف تضغط الحكومة الأمريكية للحد من سياسة التمييز فى التجارة والعوائق التجارية الأخرى فى وجه المنتجات الأمريكية.

(هـ) العدالة: أن المشكلة الثالثة التى تسعى افريقيا فى الحصول على مساندة الولايات المتحدة لحلها هى مشكلة التفرقة العنصرية وانكار حق تقرير المصير فى جنوب القارة وقد تكون هذه القضية هى أكثر القضايا إضرارا بالرفاهية الإفريقية وبالمصالح الأمريكية هناك .وفى نظر الكثيرين يعتبر الموقف الأمريكى من هذه القضية هو المعيار الوحيد لصداقة الولايات المتحدة بافريقيا.

ويؤكد نيكسون أن التعصب الجنسى مبغوض ومكروه من الشعب الأمريكى ومن الإدارة الأمريكية ومنه شخصيا - أى نيكسون -وأن الولايات المتحدة ستفعل مافى وسعها لتبنى تكافؤ الفرص وحرية التعبير السياسى بدلا من التفرقة العنصرية وانكار حق تقرير المصير . وأنها ستسعى للوصول لذلك الهدف على الطريقين الأدبى والعملى لأنه ليس هناك حل الا عن طريق هذين الطريقين.

وفى هذا المجال أوضح نيكسون الخطوات التى اتخذتها الولايات المتحدة والتى تنوى الاستمرار فيها كتأكيد واستمرار تنفيذ الحظر على بيع الأسلحة لجنوب افريقيا، وعندما حاولت روديسيا الجنوبية قطع صلاتها الرسمية مع بريطانيا قامت الولايات المتحدة باغلاق قنصليتها هناك، ولقد أكدت واشنجتون استمرار تنفيذ العقوبات الاقتصادية التى قررتها الأمم المتحدة ضد روديسيا، ومازالت تبحث عن طرق أخرى للضغوط العالمية بجانب هذه العقوبات.

هذا ولقد استمرت الولايات المتحدة ايضا فى حظرها بيع السلاح لاستخدامه فى المستعمرات البرتغالية فى افريقيا. وكمساندة لمجهودات الأمم المتحدة لانهاء ولاية جنوب افريقيا على اقليم جنوب غرب افريقيا، اتبعت الولايات المتحدة سياسة عدم تشجيع الاستثمارات الامريكية فى هذا الاقليم. ولقد سعت الولايات المتحدة لمساعدة وتشجيع بوتسوانا، وليسوتا، وسوازيلاند فى جهودها لاثبات امكانية الحياة والتعايش فى المجتمعات المتعددة العناصر والأجناس فى قلب منطقة جنوب افريقيا.

وأضاف نيكسون أن الولايات المتحدة تنوي الاستمرار فى هذه المجهودات، وتفعل مافى طاقتها لتشجيع نظم الحكم البيضاء فى المنطقة لتتبنى سياسات أكثر واقعية واعتدالا تجاه متطلبات وآمال مواطنيها السود. وأوضح أن الولايات المتحدة كما انها لن تتسامح مع العنف المستخدم ضد الكرامة الانسانية والمتمثل فى التفرقة العنصرية بجنوب افريقيا، فانها لن تستطيع التعاون مع من ينادون بالعنف كحل لهذه المشاكل فهى مقتنعه بأن استعمال العنف لا رجاء منه كحل لمشاكل جنوب القارة الافريقية. فالعنف سيشدد من مقاومة الأقلية البيضاء ضد التغييرات الجذرية المأمولة. وأخيرا فان العنف سيضر بأغلب الشعب الذى يقوم حل المشكلة أساسا لمصلحته.

وتبين الرسالة أن الولايات المتحدة تري أن الطريق السليم لحل هذه المشاكل يكمن فى ان العالم الخارجى يستطيع - بل ويجب عليه - استعمال اتصالاته بالجنوب الافريقى للأسراع بالتغيير، وتؤكد أن مصالح الأنظمة البيضاء نفسها تملى هذا التغيير، وعلى ذلك فتعتقد الولايات المتحدة ان عزل الأنظمة البيضاء لا يخدم المصالح الأفريقية، ولا الأمريكية، ولا العدالة المنشودة، وأن الاتصالات والضغوط الأدبية والمعنوية هى التى تخدم المصالح الثلاث.

(٦) التقدم:

أشار الرئيس نيكسون إلى ما تحقق من تقدم فى بعض المشاكل الأفريقية في السنوات الأخيرة وخاصة بالنسبة لنيجيريا والكونغو والمنظمات الاقليمية وموقف الولايات المتحدة منها.

وأعتبر عودة السلام لنيجيريا أعظم حدث فى أفريقيا سنة ١٩٧٠، وأنه كان محل ترحيب كبير من جانب الولايات المتحدة. لأنه أنهى سوء الفهم والتوتر في علاقة الولايات المتحدة بنيجيريا والذى نتج عن رغبة الولايات المتحدة وحماسها لانهاء الآلام البشرية الناتجة عن هذا النزاع. وقد أبدى ترحيب حكومته وإعجابها بالسياسة الإنسانية والرشيدة ، وسياسة المصالحة والوفاق التي سارت عليها حكومة نيجيريا بعد عودة السلام إلى أراضيها، الأمر الذى يعتبر تطورا عظيما، ينبيء بمستقبل باهر من الرفاهية والاستقرار.

وأبدى الرئيس الأمريكى أعجابه أيضا بالتقدم الذى حققته جمهورية الكونغو الديقراطية، فقد حولتها خمس سنوات من السلام من أكثر الدول الافريقية عذابا الى اكثرها استقرارا. وكانت زيارة الرئيس موبوتو لواشنطن فى اغسطس الماضى فرصة لتأكيد الصداقة بين البلدين.

وأشاد نيسكون بأثيوبيا ودورها الرائد فى المنظمات الاقليمية. هذه المنظمات التى تزداد أهميتها باطراد والتى تأمل الولايات المتحدة ان تخدم التعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية ، الأمر الذى من شأنه أن يعمل على تطوير وزيادة فعالية المساعدات الخارجية.

ومن ناحية أخرى اشار روجرز الى عدم الاستقرار السياسى الذى مازالت تعانى منه بعض الدول الافريقية الأخرى كالسودان وليبيا والصومال وداهومي، وما حدث بها من انقلابات عام ١٩٦٩ . وأوضح أنه لا يوافق على رأى الذين يعتقدون بأن عدم الاستقرار أمر طبيعى فى بناء الدول الناشئة. ودلل على ذلك بأن هناك ١٩ دوله افريقية مازالت تحت قيادة وحكم رؤسائها منذ استقلالها دون تغيير.

وتكلم عن التفرقة العنصرية فى جنوب القاره وكيف تمارس حكومة جنوب افريقيا هذه السياسة وتتوسع فيها لتشمل اقليم جنوب افريقيا الذى مازالت تديره بصفة غير قانونية. وروديسيا الجنوبية التى تسير على دستور جديد وضعته الاقلية البيضاء فيها لتأكيد السيطرة السياسية والاقتصادية للبيض الى الأبد . كما أن البرتغال مازالت ترفض طلبات حق تقرير المصير فى الأقاليم التى تستعمرها فى افريقيا.

(٧) التعاون الاقليمى:

تكلم روجرز عن دور الولايات ومساعداتها المادية والفنية من خلال المنظمات الاقليمية الافريقية وخاصة فى اللجنة الاقتصادية لافريقيا ECA التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الوحده الافريقية OAU ومنظمة الأفروملاجاشى OCAM وبنك التنمية الأفريقى ومنظمة دول نهر السنغال، ومجلس الوفاق الذى يضم ساحل العاج وداهومى والتوجو والنيجر وفولتا العليا.

(٨) الكيان القومى للدول الافريقية:

أ ـ يتمثل التحدى لدول القاره فى فترة السبعينات فى وجوب التغلب على المشاكل والضغوط التى تعانى منها الدول التى تضم جماعات متباينة الأصل والثقافة وهى المشاكل التى نشأت عنها أزمتا الكنغو ونيجيريا. وان مثل هذه الازمات تفسح الطريق للقوى الخارجية لمحاولة استغلالها لتحقيق مصالحها الذاتية غير ان التدخل الخارجى مهما كان مصدره وشكله لن يخدم المصالح الطويلة المدى للدول الافريقية.

ب ـ أن الولايات المتحدة تسترشد فى علاقاتها مع الدول الافريقية فى هذا المجال بالنقاط التالية:

ـ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الافريقية وتأييد حق هذه الدول فى الاستقلال وفى معالجة مشاكلها بصورة مستقلة. وترى الولايات المتحدة وجوب احترام الوحدة القومية للدول الافريقية.

- على أن الولايات المتحدة ستفرق بين عدم التدخل السياسى والالتزام الانسانى بالمساعدة فى تخفيف الآلام التى يعانى منها شعب اقليم معين .

- واخيرا فان الولايات المتحدة ستعمل على ضوء مصالحها الخاصة - على تقديم المعونة لدول القاره الافريقية لكى تتمكن من مواجهة ماقد تتعرض له من تهديد من قوى خارجية تحاول تخريب نموها المستقل . وان من الدروس المستفادة من تجربة الستينات وجوب اعتماد الدول الافريقية فى دفاعها ضد التخريب الداخلى على نفسها مباشرة وبالقدر الأكبر قبل الاعتماد على الغير.

(٩) المشاكل القائمة فى جنوب القارة:

(أ) تمثل هذه المشاكل التحدى الثالث الذى يواجه القارة. وتؤكد الولايات المتحدة معارضتها للسياسة العنصرية للحكومات البيضاء فى الجنوب على ان تجربة الستينات قد أثبتت أن هذه المشاكل لن يتسنى ايجاد حل سريع لها فهى عميقة الجذور. ورغم اقتناع الولايات المتحدة بوجوب معالجة مشكلة التفرقة العنصرية فى جنوب القاره الا انها ترى ان ذلك لا ينبغى ان يتم عن طريق استخدام القوة.

(ب) ومن ثم فان الولايات المتحدة ترحب ببيان لوزاكا الأخير وهو التصريح الذى طالب فيه الزعماء الافريقيون بالتسوية السلمية لألوان التوتر القائمة فى الجزء الجنوبى من القاره وذلك ان هذا التصريح يجمع بين الالتزام بمراعاة الكرامة الانسانية والفهم السليم لعمق وتعقيد المشاكل العنصرية فى المنطقة.

(١٠) حددت الرسالة خطوطا رئيسية تسترشد بها السياسة الامريكية فى المستقبل ازاء القارة الافريقية وتتمثل فى :

(أ) اتباع اسلوب صريح فى التعامل مع الدول الافريقية الصديقه من حيث وجوب احاطة هذه الدول بالمشاكل والصعوبات القائمه وبالاختلافات فى وجهات النظر.

(ب) وجوب ايجاد اشكال أحدث وأوسع نطاقا لتعبئة الموارد الخارجية اللازمة للتنمية الافريقية. وينبغى الاستفادة بصورة اكبر بالنموذج الذى اتبع لتقديم المعونة لغانا والذى تمثل فى ايجاد «كونسورتيوم» تشترك فيه اكثر من دولة. وان مثل هذا الاسلوب من شأنه ان يزيد من التعاون بين الدول الافريقية والدول مقدمة المعونة. كذلك فانه يمكن تحقيق الكثير اذا تيسر تدعيم التعاون بين الدول الافريقية الاكثر تقدما وجاراتها.

(جـ) الالتزام الاكيد من جانب الولايات المتحدة بعدم التدخل فى القارة الافريقية على أن مستقبل القاره يتوقف كذلك على التزام مماثل من القوى الأخرى . ذلك انه يجب ان تستغل اية قوة حاجة الدول الافريقية للمعونة أو تعرضها لازمات وعدم استقرار داخلى لتحقيق أهداف ذاتية لها.

(١١) وأخيرا يحسن ايراد بعض الملاحظات بالنسبة لعلاقات الولايات المتحدة بالقاره الافريقية:

١ ـ ابرزت الرؤية أهمية القاره الافريقية فى حساب السياسة الامريكية وحددت مصالح واهتمامات الولايات المتحدة بالنسبة لعلاقاتها مع دول القارة فى السبعينات فى نقطتين اساسيتين:

(أ) ألا تكون القاره ميدانا للصراع بين الدول الكبرى او الصراع من أى نوع آخر ، وان المصلحة فى ذلك للدول الافريقية اكثر منها الولايات المتحدة.

(ب) أن تتمكن القارة بفضل طاقاتها المتوفرة من تحقيق التقدم والرخاء فى المجتمع الدولى. وإشارت إلى ما تواجهه القارة حاليا من مشاكل خطيرة تتمثل فيما تتسم بها اقتصادياتها ومؤسساتها القائمة من خلل وعيوب كما تتمثل فيما سببته الحدود التى رسمتها الدول الأوروبية التى كانت مسيطرة على القارة ـ من مشاكل وصراع قبلى هذا إلى جانب صعوبة وحساسية المسئولية الملقاة على عاتق دول القارة فى تأكيد صبغتها وطابعها الذاتى القومى فى مرحلة الانتقال إلى المجتمع المصرى المتقدم.

(جـ) جاءت الرسالة محددة لخطوط عامة دون الدخول فى التفاصيل وجاء تركزها بصفة خاصة على التنمية الاقتصادية ولوحظ فى هذا الصدد أنه مع إستمرار التركيز على وجوب تنشيط التجمعات الاقتصادية الاقليمية والمساعدات المتعددة الأطراف إلا أن هذا التركيز قل عما كان عليه الحال أيام الرئيس السابق جونسون وربما كان ذلك بدافع من إدراك أمريكى لغلبة تأثير المعونة كسلاح وأسلوب سياسى على الصعيد الثنائى من ناحية ولخفض المعونات الخارجية الأمريكية وتزايد الاتجاه نحو ربطها بأهداف السياسة بصورة مباشرة وبالتالى العزوف عن التركيز على تنفيذ مشروعات كبرى بعيدة المدى والاكتفاء بالمعاونة فى مجالات التعليم والصحة والزراعة والنقل وهى المجالات التى لا تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة وتتصل مباشرة بالحياة اليومية للشعوب الافريقية مما يتحقق معه استفادة هذه الشعوب مباشرة بمزايا هذه المعونة مع ما يصحب ذلك من كسب دعائى وسياسى من ناحية اخرى.

(د) قال نيكسون ان التحديات التى تواجه افريقيا ودور الولايات المتحدة فى المساعدة على مواجهة هذه التحديات ، قد ساهما فى تحديد ملامح السياسة الامريكية ازاء القارة.

وفى هذا الشأن، فان الولايات المتحدة قد ركزت سياستها على تحديات التنمية الاقتصادية من جانب وعلى اهتمامها من ناحية أخرى بأن يسود القاره «سلام» بمعنى النأى بها عما وصفه نيكسون بالمنافسات بين القوى الكبرى.

ولعدم قيام تحد ملموس حتى الآن للوجود الغربى فى افريقيا من جانب المعسكر الاشتراكى، فان تخطيط السياسة الامريكية ازاءها يعكس بصورة أكبر حاجة استثماراتها الكبيرة الى الاستقرار عن طريق معارضة اللجوء الى الضغط العسكرى أو الاقتصادى ضد الحكومات العنصرية والاستعمارية هناك.

(هـ) وتضمنت الرسالة دعوة الى القوة الكبرى الاخرى بعدم التدخل فى شئون القارة الداخلية وعدم استغلال حاجتها للمعونة أو تعرضها للمشاكل الداخلية لتحقيق مكاسب خاصة وهذا الخط اساسى فى السياسة الامريكية ازاء القارة وان كان قد تأكد وبرز بصفة خاصة بعد أزمة الكنغو على أن ما تضمنته الرسالة فى هذا الخصوص قد وضع فى اطار ما سلف ذكره فيها من أن القاره الافريقية تنطوى على ابرز مثال على فشل نداء الشيوعية فى الدول الحديثة الاستقلال.

(و) ان الرسالة قد وضعت العلاقات مع الدول الافريقية فى اطار محدود فى الشكل العام للعلاقات الخارجية وتمشت مع الخط العام للسياسة الامريكية فى عهد نيكسون من تفاد للتورط المباشر وتأكيد وجوب قيام الدول المعنية بمعالجة مشاكلها بحيث يكون الدعم الامريكى عاملا مساعداً وليس أساسيا فى الموقف، والتركيز على التنمية الاقتصادية وتوفير المعونات المتعددة الاطراف لها. والنظر للمشاكل السياسية القائمة من زاوية الصراع بين القوى الكبرى وضرورة عدم تمكين الاتحاد السوفيتى او الصين من تحقيق مكاسب جديدة فى القارة الافريقية.

(ز) مع تسليم الولايات المتحدة بوجوب التفرقة العنصرية بل والتوسع فيها واستمرار الاستعمار وانكار حق تقرير المصير فى جنوب القاره، الا انها أوضحت بجلاء أنها ضد استخدام القوة العسكرية والاقتصادية وضد اتخاذ اية اجراءات عنيفة لحل هذه المشاكل . بل وضد عزل الدول التى ترتكب هذه الجرائم كوسيلة لاجبارها على تغيير سياستها.

ورغم اعترافها بأن موقفها هذا يعرضها للنقد الشديد من جانب الدول الافريقية، فانها تصر على الاستمرار فى اتباع هذه السياسة فى خلال السبعينات بغض النظر عن أى اعتبار آخر.

ولم تختلف سياسة الولايات المتحدة فى هذا الشأن عن سياستها المعلنة فى رسالة الاتحاد فى فبراير من العام الماضى، ولا يعقل أن تستخدم العنف

والقوة العسكرية والاقتصادية فى القضاء على نظم الأقليات البيضاء وضرب الدول الاستعمارية التى ترتبط معها برباط الجنس والحضارة والفكر والثقافة. وتكتفى فقط بمحاولات أدبية ومعنوية غير مجدية لاحداث التغيير.

٢ ـ علقت الولايات المتحدة على عدم تدخلها فى الشئون الداخلية للدول الافريقية بالتزام غيرها من الدول باتباع نفس المبدأ فى سياستها ازاء تلك الدول.

(ح) ركز كل من نيكسون وروجرز على مساهمة الولايات المتحدة فى التنمية الاقتصادية للدول الافريقية والتى تتمثل فى الوسائل الآتية:

ـ المساعدات الثنائية.

ـ المساعدات المتعددة الأطراف للمنظمات الاقليمية.

ـ المساعدات عن طريق وكالات الاقراض والتنمية الدولية.

ـ الاستثمار الخاص المباشر لرأس المال الأمريكى.

ـ المساعدة على فتح أسواق جديدة للمنتجات المصنعة لدول القاره فى الدول المتقدمة وكذلك المساعدة فى الجهود الدولية المبذولة لتدعيم وتثبيت أسواق الصادرات التقليدية من المواد الأولية والتى تشكل الجزء الأكبر من صادرات القاره.

(ط) ويلاحظ ان رسالة نيكسون فى هذا العام ١٩٧١ كانت أكثر تركيزا من رسالة العام الماضى على الوسيلتين ج، د . كما أن الوسيله هـ لم يرد لها ذكر فى رسالة العام الماضى الا أنها لم تقلل ـ فى نفس الوقت ـ من شأن الوسيلتين ا ، ب وقد يرجع ذلك للأسباب الآتية:

ـ التشريعات والاتجاهات الأخيرة فى الكونجرس الأمريكى لخفض المعونات الخارجية المباشرة وربطها بأهداف سياسية بصورة مباشرة أدت الى تقييد حرية الادارة الى حد ما فيما يتعلق بالوسيلتين ا،ب.

- ما تمثله المساعدات المباشرة - سواء ثنائية أو متعددة الأطراف - من عبء على ميزانية الولايات المتحدة وما تواجه به من معارضات فى الكونجرس بعكس الحال بالنسبة للاستثمارات الخاصه - التى هى من هيئات وشركات غير حكومية - او بالنسبة لمساعدات الهيئات الدولية.

- رغبة الادارة الامريكية فى توفير الوسيلتين ا،ب لمساعداتها لدول ومناطق تربطها روابط ومصالح أقوى مما يربطها بالدول الأفريقية. وفى هذه الحاله يسهل اقناع الكونجرس بها.

- اذا ما توفر عنصر الأمان لرأس المال الأجنبى فى الاستثمار الخاص - هذا العنصر الذى تحمس له روجرز صراحة فى تقريره لامكانية تشجيع رأس المال الأمريكى للاستثمار فى القاره الافريقية - يكون أكثر فائدة للطرفين من أى وسيلة أخرى للمساعدات. فبجانب الفوائد الكثيرة التى تعود على الدوله المستثمر فيها، فانه يجلب عائدات وأرباح تتدفق على الدوله المستثمرة - أى الولايات المتحدة - وتلك نتيجة منطقية لطبيعة الاستثمار الخاص الذى يسعى وراء المشروعات الاقتصادية التى تجلب الدخل والربح السريع بعكس الحال بالنسبة للمساعدات المباشرة ثنائية كانت أم متعددة الأطراف أم دولية، والتى تنصرف فوائد مشروعاتها الى المنفعة العامة للدوله المستثمر فيها دون عائد يذكر للدوله المستثمرة مثل مشروعات التعليم والصحة والنقل والاسكان.

وكان هذا الاتجاه واضحا تماما فى رسالة نيكسون هذا العام التى ركزت على هذا النوع من المساعدات.

- ان المساعدات عن طريق وكالات الاقراض والتنمية الدولية - والذى أعرب نيكسون عن اغتباطه لقيام البنك الدولى بزيادتها لافريقيا ثلاثة أضعاف - على الرغم مما يبدو فيها من غياب عنصر التأثير والنفوذ وعنصر الدعاية اللذين تتميز بهما المساعدات المباشرة، الا انه لا يخفى دور الولايات

المتحدة وتأثيرها الكبير فى مثل هذه الوكالات، والراجع لمساهماتها الضخمة فى رؤوس أموال هذه الوكالات ، فى توزيع مساعداتها على الدول المختلفة طبقا للادارة الامريكية.

القسم الرابع
العلاقات الاقتصادية الدولية لأمريكا

سادس عشر : الولايات المتحدة والشئون الاقتصادية الدولية :

تناولت رسالة نيكسون النقاط الآتية فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية الدولية:

(أ) تشابك المصالح الاقتصادية الدولية، وعدم إمكان تحقيق التقدم الاقتصادى إلا بالتعاون الدولى. ولو أن دولة ما حاولت علاج هذه المشاكل فى إطار حدودها فقط فإنه لن يكتب لجهودها هذا النجاح. وإن تراجع أمريكا عن المساهمة بجدية فى هذا التعاون سوف يؤدى إلى تهديد أسس مبدأ «المشاركة» الذى أصبح حجر الزاوية فى السياسة الخارجية الأمريكية.

(ب) إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تزل أكبر عامل مؤثر فى الاقتصاد العالمى. وعلى ذلك فلنا مصلحة كبيرة فى العمل على إزالة العوائق التى تعترض سبيل المعاملات الاقتصادية الدولية وذلك لسببين :

أ ـ أسباب اقتصادية داخلية خاصة بأمريكا (وفيها مصلحتها).

ب ـ أسباب تتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية.

(جـ) ولقد شهد عام ١٩٧٠ تطورات هامة فى كل من الميادين الثلاثة للسياسة الاقتصادية الخارجية لأمريكا، وهى :

(أ) السياسة النقدية : وقد كان عام ١٩٧٠من أهدأ الأعوام بالنسبة للتقلبات والاضطراب النقدى.

(ب) المساعدات الخارجية : تم إعلان برنامج جديد لأسلوب المساعدات الأمريكية.

(جـ) التجارة الخارجية : ولكن فى هذا الميدان فقد أصبح هناك تهديد خطير لعلاقات أمريكا التجارية مع باقى دول العالم لم يبلغ هذا الحد من الخطورة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

(د) وبسبب تعقد وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، فلقد تقرر إنشاء «مجلس السياسة الاقتصادية الدولية» سيتولى الرئيس الأمريكى بنفسه رئاسته، كما أن وزير الخارجية سيشغل منصب نائب رئيس المجلس، كما أن المساعد الجديد للرئيس الأمريكى للشئون الاقتصادية الدولية، وهو مستر بيتر بيترسون، سيتولى منصب المدير التنفيذى لهذا المجلس. وستكون مهمته الرئيسية تركيز بحث مختلف المشاكل الاقتصادية الدولية على أعلى مستوى فى الدولة، وذلك عن طريق :

(أ) العمل على أن يتم بحث تلك المشاكل بمجرد بروزها دون إبطاء.

(ب) محاولة التنسيق والتكامل بين السياسة الاقتصادية الداخلية وبين السياسة الاقتصادية الدولية.

(جـ) التنسيق بين هذه السياسات وبين الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية.

واستعرض نيكسون أوجه النشاط فى الميادين الثلاثة التى حددها للسياسة الاقتصادية الخارجية لأمريكا فى الآتى :

(سابع عشر) السياسة النقدية الدولية :

نظرا لضرورة وجود نظام نقدى دولى سليم إذا ما أريد المحافظة على مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد عملت الحكومة الأمريكية بالتعاون مع الدول الأخرى على بناء نظام متحرر من الأزمات التى من شأنها تهديد مستقبل تلك العلاقات، وعلى هذا فقد شاهد عام ١٩٧٠ استقرارا نقديا لم يألفه

منذ انتهاء الحرب العالمية الأخيرة. كما أنه نظراً لضخامة تأثير الاقتصاد الأمريكى بالإضافة إلى مركز الدولار كعملة رئيسية فى النظام النقدى للعالم الغربى فإنه تقع على عاتق الحكومة الأمريكية بالمثل مسئولية على نفس القدر من الضخامة إزاء باقى دول العالم الغربى حيث أن أى سياسة توسعية أو انكماشية من شأنها التأثير بشكل خطير على اقتصاديات العالم.

وادعى نيكسون أنه إيماناً منه بتلك المسئولية فلقد عمل علي كبح جماع التضخم منذ توليه الرئاسة وان عام ١٩٧٠ قد شهد تقدما كبيرا في هذا الشأن، أي كبح جماع التضخم بالاضافة الي تحقيق النمو في الاقتصاد الأمريكى. وانه يتوقع أن يحقق تقدما أكبر خلال عام ١٩٧١ في مقاومة التضخم وذلك بالرغم من السياسة التى أعلن عن انتهاجها هذا العام.

ثم أشار نيكسون الي موضوع هام وهو تدفق رؤوس الأموال الأمريكية الي الخارج وذلك للاستفادة من ارتفاع معدلات أسعار الفائدة عنها فى أمريكا. فذكر أن أمريكا قد خفضت سعر الفائدة تخفيضا كبيرا عما كان عليه فى حين أن الدول (يقصد بلا شك الدول الأوروبية الغربية) الأخرى اتجهت للتخفيض التدريجي في أسعار الفائدة لديها، مما ترتب عليه نزوح مقادير ضخمة من رؤوس الأموال القصيرة الأجل من أمريكا الي أوروبا، وبالتالي كان تأثير ذلك شديدا علي ميزان المدفوعات الأمريكي الذي لم يزل يعانى من ذلك العجز بالرغم من الفائض الذى أمكن لأمريكا تحقيقه فى ميزانها التجاري. ويرجع الفضل في عدم اتخاذ ذلك النزوح شكلا أكثر خطورة الي التعاون الذي أبدته الدول الأخرى من أجل التخفيف من حدة انتقالات رؤوس الأموال الأمريكية الي الخارج. ولكن مع هذا، فان الاحتمالات الكامنة لاستئناف هذه الانتقالات في المستقبل على نطاق كبير تسبب قلقا للحكومة وتتطلب بذل عناية خاصة فى هذا الشأن.

وامتداح نظام الـ S D R (حقوق السحب الخاصة) وكذلك قرار I M F (صندوق النقد الدولي) لزيادة مقدار الحصص. وأن التعاون الدولى فى هذا

المجال سيساعد على ايجاد الاستقرار اللازم فى أسعار الصرف فى نطاق مرونة معينة تساعد على تحقيق التوازن الخارجى للدول. ثم دعا لدراسة كيفية معالجة مشكلة التدفق الضخم لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي عانى منها الاقتصاد الغربى خلال الستينات.

ثامن عشر : *المساعدات الخارجية:*

أفصح فى صدد حديثه عن الاستراتيجية الأمريكية فى ميدان المساعدات الخارجية عن مدى الأهمية التى توليها تلك الاستراتيجية للشرق الأوسط. فقد أشار الى أنه عقب الانتهاء من عملية التعمير فى أوروبا لتقوية حلفاء أمريكا لمواجهة الخطر الشيوعى، انتقلت أمريكا الى عملية المساعدات للتنمية. ففى خلال العقدين الماضيين انتقل التركيز الجغرافى لأمريكا الى الشرق الأوسط ثم اتسع بحيث شمل آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. (ويبين هذا مدي الأولوية للشرق الأوسط في استراتيجيتهم).

ثم أشار الى عدم الوضوح واللبس فى أذهان بعض الأمريكيين عن أهداف تلك المساعدات مما أثار معه تياراً شديداً لمحاولة تخفيض قدر هذه المساعدات نجح فى اجراء تلك التخفيضات خلال الستينات. ولذلك كان لابد من انتهاج اسلوب جديد فى عملية المساعدات لتحقيق المصالح الأمريكية خلال عقد السبعينات. «ولذلك فانه في عام ١٩٦٩، وعقب اعادة النظر فى الخطوط العريضة لسياستنا الخارجية، شكلت لجنة من الخبراء ضمت رجال الأعمال وأساتذة الجامعات للقيام بدراسة تفصيلية شاملة عن استراتيجية مساعداتنا الخارجية». ثم تناول مجلس الأمن القومي الأمريكي تحليل تلك الدراسة التى أعدتها لجنة الخبراء هذه، وتمخض كل ذلك عن تقسيم هذه المساعدات من حيث النوعية الى الآتى:

(أ) المساعدات لتحقيق الأمن: وهدفها هو زيادة أمننا القومى عن طريق مساعدة الآخرين لضمان أمنهم.

(ب) المساعدات لأغراض إنسانية: وهي المساعدات التي تبغي تخفيف حدة الكوارث الطبيعية والمجاعات.

جـ - المساعدات لأغراض التنمية: وهى المساعدات التى تزيد من الروابط بيننا وبين العالم النامي الذي يمثل ٢/٣ البشرية.

وفي ضوء ذلك فقد قرر نيكسون انشاء منظمات أو مؤسسات منفصلة لتولي كل نوع من هذه المساعدات. وأحد الأهداف الرئيسية من وراء ذلك هو عدم الزج بالحكومة الأمريكية مباشرة في الصورة كما جرى عليه العمل حتى الآن، بل ترك هذه المنظمات أو المؤسسات (وان كانت نابعة أصلا من الحكومة) تعمل شبه مستقلة فى ميدان المساعدات، وبذلك تخفف من حدة الاحتكاكات السياسية التى كثيرا ماصاحبت المساعدات الأمريكية، وكذلك تجنب الزج بموظفى الحكومة الأمريكية في عملية المساعدات هذه التى كانت تتطلب تدخلهم لدى الحكومات التى تتلقى المساعدات لبذل النصح والارشاد لهم، الأمر الذى يثير فى كثير من الأحيان متاعب سياسية.

هذه المنظمات التى اقترح نيكسون انشاءها لتتولى الاشراف على المساعدات الأمريكية التى تمنح للدول النامية على أساس ثنائى هى:

(أ) U. S. Internatonal Development Corporation مؤسسة التنمية الدولية للولايات المتحدة وهى مؤسسة جديدة تكون مهمتها تولى منح قروض التنمية طبقا لاتفاقات ثنائية تعقد لهذا الغرض.

(ب) U. S. Int . Dev. Institute (معهد الولايات المتحدة للتنمية الدولية) وهو معهد جديد ينشأ بغرض تجميع وتعبئة الخبرة الأمريكية الواسعة فى المجال العلمى والتكنولوجى وتسخيرها لحل المشكلات الفنية لعملية التنمية فى الدول النامية.

(جـ) The Overseas Private Investment Corp. مؤسسة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار وكان نيكسون قد اقترح فى عام ١٩٦٩ انشاء هذه المؤسسة

والتى تم انشاؤها فعلا في أوائل هذا العام، ومهمتها الاشراف على ضمان وتأمين برامج الاستثمارات الأمريكية وبالتالى تأمين ومساعدة المشاريع الأمريكية الخاصة على الاقدام للاستثمار فى الدول النامية.

وذكر نيكسون انه قد اقترح على باقى الدول الصناعية التى تقدم مساعدات للدول النامية جعل منح القروض غير مشروط بانفاقها على صادرات الدولة المانحة، أى جعل القروض «غير مقيدة». وقد وافقت الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى O. E. C. D. على الاقتراح من حيث المبدأ، ويرجو الرئيس نيكسون أن يخرج المبدأ إلى حيز التنفيذ خلال هذا العام.

وأشار إلى الاهتمام المتزايد من جانب أمريكا بالقارة الافريقية حيث ذكر أنهم بصدد بحث المساهمة فى تمويل بنك التنمية الافريقى، وذلك بعد أن قامت أمريكا بالمساهمة فى بنك التنمية الآسيوي. أما بنك التنمية لأمريكا اللاتينية فلا شك أنه يحظى بالاهتمام الكبير لأمريكا. وتسعى أمريكا إلى أن ينشط التبادل التجارى فيما بين الدول النامية بعضها البعض وذلك من أجل توسيع تجارتها الخارجية واضافة عامل جديد هام فى عملية التنمية عن هذا الطريق. أما بالنسبة لمبدأ «المعاملات التفضيلية» لصادرات الدول النامية من السلع المصنوعة فى دخولها أسواق الدول المتقدمة فإن أمريكا لم تزل تؤيد المبدأ التى يدعو «**جميع الدول المتقدمة**» إلى منح هذه المعاملات «**لجميع الدول النامية**». (والسبب الذى تتمسك أمريكا من أجله بجعل المبدأ «عاما» وبدون تمييز هو تخطى الترتيبات الخاصة التى كانت قد بدأت داخل السوق الأوروبية المشتركة لصالح بعض الدول الأفريقية المنتسبة له ومنع انتشار مثل هذه الترتيبات لصالح دول أخرى فيما بعد مثل استراليا ونيوزيلندا، الأمر الذى يهدد صادرات أمريكا من السلع الزراعية). ثم اختتم نيكسون حديثه عن المساعدات الخارجية فأشار إلى انها بعد أن كانت قد تدهورت فى الأعوام الماضية إلا أنها قد بدأت تأخذ اتجاها متصاعدا وأنه يرجو استمرار هذا الاتجاه.

(تاسع عشر) التجارة الخارجية :

بينما كان يدعو لحرية التجارة وتحذير الأمريكيين أنصار فرض الحماية الجمركية من أضرار تلك السياسة لما قد يترتب عليها من ردود فعل مماثلة من قبل الدول الأخرى التى قد تضار نتيجة تلك السياسة، بينما كان يدعو لحرية التجارة كعنصر هام وحيوى لانتعاش الاقتصاد الأمريكى، فإنه وجه تحذيرا لباقى الدول الغربية وعلى رأسها السوق الأوروبية المشتركة واليابان قائلا ان الولايات المتحدة «ستدافع بكل شدة من أجل مصالحها التجارية». وكان من أهم النقاط التى تناولها :

(أ) ان حرية التجارة الدولية تمثل حجر الزاوية بالنسبة لسياسة أمريكا. وان الوزن الاقتصادى لأمريكا يجعل لاتباعها هذه السياسة أو الاقلاع عنها آثاراً عميقة سواء على الصعيد الداخلى أو الصعيد الدولى. فالتجارة الدولية تمثل عاملا **حاسما** بالنسبة للعديد من قطاعات الاقتصاد الأمريكى، والتى على رأسها الانتاج الزراعى الأمريكى الذى يعتمد على تصريف **ربع حجمه** فى الأسواق الخارجية. ولذلك يجب الحذر عند فرض قيود على الاستيراد من الخارج لأن ذلك سيدفع الدول الأخرى إلى الرد بنفس الأسلوب.

(ب) ان سياسة حرية التجارة تعد عنصرا أساسيا فى تحديد علاقاتنا مع دول أوروبا الغربية واليابان وكندا، وهذه الدول تمثل الجانب الأكبر فى تبادلنا التجارى الخارجى. فكل منا يعتمد على أسواق الآخر فى تصريف صادراته التى تصل إلى عدة مليارات من الدولارات. **وعلى ذلك فإن علاقاتنا الاقتصادية مع هذه الدول لا تنفصل عن علاقاتنا معها فى المجالات السياسية والعسكرية**، مما يجعل هذه العلاقات (أى العلاقات الاقتصادية) **عاملاً حاسماً** فى حاضر ومستقبل الروابط بيننا جميعا.

(جـ) ان سياستنا التجارية تؤثر الى حد بعيد فى علاقاتنا مع الدول النامية. وقد أصبح من الضرورى تسهيل دخول صادرات هذه الدول إلى أسواق

الدول الصناعية حيث ان ذلك يمثل عنصرا حاسما يتوقف عليه نجاح عملية تنميتها الاقتصادية.

(د) ان تفكك روابط التعاون الاقتصادى والتجارى بين دول العالم الغربى لن يستفيد منه سوى الدول الشيوعية. لذلك فإن تقوية هذه الروابط من شأنها التأثير على علاقات العالم الغربي مع العالم الشيوعى، وعلى سلوك الأخير تجاه العالم الغربى. وان الولايات المتحدة لن يمكنها متابعة انتهاج سياسة حرية التجارة إلا إذا كان هناك تجاوب من جانب حلفائها الغربيين، خاصة دول السوق المشترك التى بالرغم من تأييدنا لها ولانضمام أعضاء جدد إليها إلا أنه يجب عليها ان **تأخذ المصالح الاقتصادية الأمريكية فى الاعتبار.** فهذه السوق التى أصبحت أكبر كتلة متحدة فى العالم فى ميدان التجارة الدولية ينبغى عليها ان تتحمل مسئولية أكبر من أجل العمل على تحرير التجارة الدولية وازالة باقى العوائق التى تقف فى طريقها. كما ان اليابان ينبغى عليها وقد أصبحت ثانى قوة اقتصادية فى العالم خارج المعسكر الشيوعى أن تعمل على ازالة القيود على التجارة وعلى الاستثمارات وهى القيود التى لا تتمشى مع مركزها الاقتصادى.

(هـ) ولتحقيق فرص التعاون الدولى المذكور، فقد طالبت أمريكا بشدة دول السوق المشترك تجنب الاجراءات التى من شأنها اعاقة تصريف حاصلاتنا الزراعية فيها. كما أن أمريكا قد احتجت فى منظمة الجات على المعاملات التفضيلية التى تتعارض مع مبادئ الجات كما تضر بالمصالح الاقتصادية الامريكية. وأن امريكا لن تتهاون فى الدفاع عن مصالحها الاقتصادية بكل شدة.

وفى صدد الحديث عن السياسة الاقتصادية الخارجية لأمريكا لايمكن اغفال ماذكره وزير خارجية نيكسون فيما يتعلق بالسياسة البترولية الامريكية كما عرضها أمام الكونجرس نظرا لارتباط ذلك بعلاقات امريكا، مع كل من

اوروبا كمستهلكة للبترول دون ان يكون لها مواردها الخاصة مثل امريكا ومع دول الشرق الأوسط كدول منتجة للبترول قامت فيها اخيرا حركة مطالبة برفع مستوى جبايتها عن انتاج الشركات صاحبة الامتياز فى اراضيها.

فمنذ عام ١٩٥٩ كانت امريكا تفرض قيودا حصصية على واردتها من البترول. ولكن بعد مضى عشر سنوات من ذلك التاريخ حدثت تغييرات كبيرة فى سياسة القيود هذه. ذلك أن تلك السياسة التى فشلت فى تحقيق أهم أهدافها وهو إيجاد الحافز للبحث عن موارد بترولية جديدة داخل الولايات المتحدة نفسها. فقد كانت نتيجة حجم الطلب الداخلى على البترول ان زادت الضغوط من أجل انهاء العمل بنظام الحصص، وفكر البعض فى استبدال ذلك النظام بنظام أخر يتركز على فرض التعريفات على الواردات. الا أن المستشارين الاقتصاديين للبيت الأبيض وجدوا أن الاستعاضة بفرض الرسوم الجمركية بدلا من نظام الحصص لا يمكن التفكير فيه حاليا وذلك نظرا للنقص فى عدد ناقلات البترول، وكذلك نظرا لعدم اتمام انشاء خط الانابيب من ألاسكا. (ومعنى ذلك أن المستشارين وجدوا أن فرض الرسوم فى هذه الحالة سيدفع بأسعار البترول الى الارتفاع الشديد مما يؤدى بدوره الى زيادة موجة تضخم الاسعار نتيجة لارتفاع سعر الوقود).

وعلى ذلك فقد أصدر الرئيس نيكسون قرارا بزيادة المسموح به من الواردات البترولية (أى بمعني آخر زاد من مقدار الحصص المسموح باستيرادها). ولذلك صار حجم الاستيراد **اليومى** يصل الى **حوالى ١ر٥ مليون برميل**. ومن بين هذه الكمية يرد من كندا وحدها حوالى نصف مليون برميل.

ثم أشار بعد ذلك الى احتياجات اوربا واليابان من البترول والى الزيادة المطردة فى استهلاكها للبترول فى الآونة الأخيرة حيث تراوح معدل الزيادة السنوية فى الأستهلاك بين ١٢و ١٥ ٪ ولما كانت أوروبا واليابان تستورد ٩٥ ٪ من احتياجاتها البترولية، لذلك فإن تأمين حصولها على هذه الاحتياجات من الأهمية بمكان بحيث أكدت لها الولايات المتحدة بالرغم من هبوط امكانيات

الانتاج من مواردها البترولية الداخلية عما كان عليه عتم ١٩٦٧ ، استعدادها الى اقتسام الكميات البترولية **المتاحة** فيما وراء البحار معها. (وكان فى ذلك معرض الأشارة الى قطع أنابيب البترول فى سوريا وكذلك خفض الانتاج من البترول الليبى، وكذلك **اغلاق قناة السويس**، مما أثر على الموارد المتاحة مباشرة لاستهلاك اوربا).

عشرون : ربط السياسة الخارجية بالسياسة الاقتصادية:

وتذهب أمريكا فى تعليل ربطها بسياستها الخارجية وانه لا يمكن الفصل بينهما الى الحد الذى عبر عنه وزير الخارجية روجرز فى تقديم بيانه للكونجرس الأمريكى قائلا: « تماما كما هو الحال فى الداخل حيث لاتنفصم السياسة الاقتصادية الداخلية عن المشاكل السياسية والاجتماعية الداخلية، فان سياستنا الاقتصاديةالخارجية لا تنفصم عن سياستنا الخارجية». والذى يختص بالسياسة الاقتصادية الخارجية فى الحكومة الامريكية هى وزارة الخارجية وليست أى وزارة أخرى. ويلاحظ الآتى على تلك السياسة:

١ ـ الصراع الدائر حاليا بين أمريكا وحلفائها الغربيين فى مجال التجارة الخارجية:

وتهديد أمريكا باتباع سياسة الحماية الجمركية ان لم تقلع الدول الغربية، وخاصة دول الشرق المشترك عن وضع القيود امام الصادرات الامريكية خاصة من السلع الزراعية. جعل اليابان تهدد بانتهاج سياسة فرض القيود على صادراتها خاصة من المنسوجات اذا لم تخفف من القيود المفروضةعلى الأستثمارات الأمريكية.

هذا فى نفس الوقت الذى اتجهت فيه أمريكا لتنشيط علاقاتها التجارية مع الدول الشرقيةبما فى ذلك الصين نفسها وعدم ترك أسواقها لباقى الدول الغربية وحدها. فالملاحظ ان حجم صادرات أمريكا إلى الكتلة الشرقية كلها لم يتعد ٣٤٥ مليون دولار عام ١٩٦٩ ، فى حين بلغت قيمة صادرات باقى الدول

الغربية إلى الكتلة الشرقية أكثر من ٨ مليار دولار، كان نصيب اليابان وحدها في سوق الصين الشعبية ٨٠٠ مليون دولار. ولا شك ان الانفتاح الأمريكى السياسى على الصين الذى بدأت مظاهره أخيرا تتضح كان من أهم الدوافع الى تحقيق الأهداف الاقتصادية التى تبغيها من وراء ذلك. كما جاء فى معظم تعليقات المعقبين السياسيين فى الآونة الأخيرة.

٢ ـ السياسة البترولية:

لاشك أن أمريكا قد استفادت من رفع أسعار البترول فى دول الأوبك وغيرها من الدول المنتجة للبترول، حيث سترتفع تكلفة الانتاج بالتالى فى الدول الغربية المستهلكة. بحيث ان ما قد تتحمله هى نفسها نتيجة ذلك الرفع فى السعر يقل كثيرا عما ستجنيه من فوائد سواء لازدياد قدرة صادراتها من السلع المصنوعة على منافسة نظيرتها الأوروبية، أو لرفع مستويات الأسعار عموما فى الدول الأخرى مما يخف معه نسبيا أثر ضغوط التضخم الذى تعانيه أمريكا داخليا، كما ان آثار رفع أصحاب البترول فى امريكا لأسعار انتاجهم تمشيا مع موجة التضخم الجارى هناك ستتعادل تقريبا فى هذه الحالة مع أسعار البترول الخارجية بعد رفعها بالاضافة إلى نفقات النقل.

٣ ـ حقيقة المساعدات الخارجية :

بالرغم من إشارة نيكسون إلى الاتجاه فى زيادة حجم المساعدات الخارجية للدول النامية بعد ان كان قد هبط فى السنوات الأخيرة، إلا أن الواقع هو عدم ازدياد حجم هذه المساعدات من ناحية القيمة الحقيقية زيادة محسوسة. اذ بلغ مجموع المساعدات التى قدمتها امريكا على أساس **ثنائى** عام ١٩٧١ ـ ١,٦ مليار دولار فى حين كان عام ١٩٧٠ـ ١,٣ مليار دولار. فإذا ما نقص من ذلك المجموع ٥,١ ٪ وهى نسبة محددة لقلت قيمة الزيادة فى تلك المساعدات. وبالمثل لو لاحظنا مقدار المساعدات الأمريكية التى تمنحها على أساس **متعدد الأطراف** (أى عن طريق البنك الدولى وباقى المؤسسات الدولية

للتمويل) نجد ان مقدار تلك المساعدات عام ١٩٧٠ بلغ ٨٠٠ مليون دولار، وارتفع عام ١٩٧١ إلى حوالى واحد مليار دولار فقط.

هذا ولو أننا قومنا قيمة هذه المساعدات سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف على أساس أسعار عام ١٩٥٨ لوضح مدى انخفاض حجم هذه المساعدات. اذ ان التقديرات تشير إلى أن التضخم فى الأسعار من ١٩٥٨ حتى ١٩٧١ قد بلغ حوالى ٢٥ ٪. وعلى ذلك يكون مجموع المساعدات الأمريكية الثنائية والمتعددة الأطراف عام ١٩٧١ قد بلغ ٢,٦٤٠ مليار دولار ولكن إذا قومت على أساس أسعار عام ١٩٥٨ فلن تتجاوز ٢ مليار دولار أى أقل من نصف ما كانت تمنحه أمريكا حينئذ من مساعدات.

وأخيرا يتضح مما ذكره نيكسون مدى اهتمامهم بمنطقة الشرق الأوسط حيث كانت توليه أمريكا الأولوية فى المساعدات بعد أوروبا. كما أعلن أن هذه المساعدات ترتبط ارتباطا مباشرا بالأمن القومى الأمريكى. ويمكن مقارنة ذلك التصريح بما يتم من مساعدات أمريكية اقتصادية (خلاف العسكرية) لإسرائيل.

٤ ـ فى مجال شئون النقد الدولى :

لم تزل أمريكا سائرة فى طريق القاء الأعباء التى يتحملها الدولار كعملة احتياطية على كاهل الآخرين، مع الاحتفاظ فى الوقت نفسه بالموقف الممتاز الذى اكتسبه الدولار كعملة احتياطية، اذ ان خلق الزيادة فى السيولة الدولية عن طريق انشاء صندوق النقد الدولى لنظام «حقوق السحب الخاص» وهو ما يسمى بالذهب الورقى، ليس فى الواقع الا التخفيف من الضغوط التى تواجهها قيمة الدولار نتيجة لاستمرار العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى. والواقع ان اعتراضات فرنسا التى ساقتها أثناء مناقشة هذا النظام فى العام الماضى كانت مبنية على أسس سليمة، ولكنها بالطبع لم تتمكن من فرض رأيها أمام الأغلبية التى ظاهرت الاقتراح الأمريكى لانشاء ذلك النظام.

وأخيرا يمكن القول عموما ان الشاغل الهام لأمريكا حاليا فى مجال الاقتصاد الدولى هو:

(أ) ترتيب علاقاتها الاقتصادية مع باقى الدول الأوروبية الغربية واليابان.

(ب) بدء تحطيم القيود على التعامل مع الكتلة الشرقية وعدم ترك أسواقها لقمة سائغة لباقى الدول الغربية.

٥ ـ أما مسألة المساعدات الخارجية الأمريكية للدول النامية، فالمتوقع أن أمريكا سوف تقصرها على الدول النامية الداخلية فى نطاق نفوذها مباشرة، ولا يتوقع ان يزداد حجم هذه المساعدة زيادة ملموسة فى المدى القريب. اذ ينصرف كل اهتمام امريكا كما قدمنا إلى ترتيب علاقاتها مع الدول الأوروبية الغربية واليابان أولا.

٦ ـ وإذا أضفنا إلى ما سبق تحليل الآثار المحتملة للسياسة الاقتصادية الجديدة الأمريكية التى تهدف لانعاش الاقتصاد الأمريكى نجد ان هناك دعامتين تقوم عليهما السياسة الاقتصادية لأمريكا، لهما تأثير كبير على موقف أمريكا تجاه ازمة الشرق الأوسط:

(أ) محاولة ترتيب علاقاتها الاقتصادية مع دول غرب أوروبا (السوق المشترك بالذات ومن سينضم إليه).

(ب) التوسع فى الانفاق العسكرى وما يستتبع ذلك من نتائج.

(جـ) وفى مجال العلاقات الاقتصادية مع أوروبا، أصبح من الواضح ان اغلاق القناة يحقق للولايات المتحدة عدة ميزات أهمها:

ـ رفع أسعار المواد الأولية التى كانت تستوردها أوروبا من الدول النامية عبر قناة السويس نتيجة لشحنها عن طريق رأس الرجاء الصالح.

ـ التمكن من منافسة السلع الأولية التى تصدرها منطقة جنوب شرق آسيا وخاصة القطن والمطاط فى السوق الأوروبية.

(جـ) التمكن من منافسة صادرات استراليا ونيوزيلندا من السلع الزراعية والغذائية فى السوق الأوروبية.

(د) وفى المجال العسكرى تقتضى مصلحة الولايات المتحدة استمرار غلق قناة السويس لما يلى:

ـ يحول إغلاق القناة دون سهولة الامدادات السوفيتية إلى فيتنام الشمالية.

ـ يعرقل إغلاق القناة سهولة اتصال وتموين وحدات الأسطول السوفيتى فى البحر الأبيض بالوحدات السوفيتية فى المحيط الهندى ويحد من تحركاته فى تلك المنطقة.

ـ استمرار غلق القناة يتيح خلق وافتعال مجال للتوتر الدولى تحتاج إليه الولايات المتحدة ويرضى عنه غالبية الرأى العام الأمريكى ـ على عكس الحال فيما يتعلق بفيتنام ـ لتنشيط الانفاق العسكرى ليس فقط فى الولايات المتحدة وإنما كذلك فى باقى الدول الأوروبية وخاصة المانيا الغربية التى تحصل على معظم اسلحتها من امريكا بالمارك الألمانى الذى اصبحت قوته مصدر ازعاج للولايات المتحدة.

(هـ) هذا بالرغم من ان الولايات المتحدة تأخذ فى حسبانها الاعتبارات الاتية :

ـ رغم أن استمرار غلق القناة بالرغم مما يحققه للولايات المتحدة من مزايا سياسية واقتصادية وعسكرية فى الزمن القصير إلا أنه قد لا يتفق مع المصالح البعيدة المدى للولايات المتحدة لأن استمرار غلق القناة يحمل الدول الأوروبية أعباء إضافية تحد من قدرتها على مواجهة مصروفاتها الدفاعية

لتأمين سلامتها فى مواجهة الكتلة الشرقية وهو أمن يدخل ايضا فى نطاق استراتيجية ومصلحة الولايات المتحدة ذاتها التى تعتبر تدعيم الدفاع فى اوروبا الغربية خط الدفاع الأول عنها.

ـ كما ان استمرار غلق القناة ربما ينطوى ايضا على بعض الأضرار الاقتصادية بالولايات المتحدة ذاتها حيث انه نتيجة تناقص احتياطى البترول الأمريكى بالرغم من الاكتشافات الحديثة فى الاسكا تقوم السياسة الحالية للحكومة الأمريكية على تشجيع استيراد بترول الشرق الأوسط وتقليل الانتاج داخل الولايات المتحدة لأسباب استراتيجية ومما لاشك فيه ان غلق القناة يضيف إلى اسعار بترول الشرق الأوسط نفقات اضافية تؤثر فى النهاية على ارباح الشركات الأمريكية المستوردة له وبالتالى على الضرائب التى تتقاضاها الخزانة الأمريكية على البترول المستورد.

ـ ولا يخفى أيضا ان استمرار بقاء القناة مغلقة فى المدى الطويل قد يؤدى إلى تزايد الشعور المعادى للولايات المتحدة فى المنطقة وخاصة فى الدول التى مازالت تربطها بحكامها علاقات صداقة ومودة كما انه يتيح مجالا أوسع لانتشار النفوذ السوفيتى فى المنطقة نتيجة لمعارضة شعوبها نتيجة لتعنت اسرائيل وتأييد الولايات المتحدة لها.

(واحد وعشرين) :

يتبقى الآن بالنسبة لهذه النقطة بضع ملاحظات هى:

١ ـ ذهب نيكسون فى حديثه إلى شرح سياسة الحكومة الأمريكية فى النواحى الاقتصادية منذ توليه الرئاسة فى أول العام الماضى، وحدد معالم الطريق الذى سوف تنتهجه الحكومة فى السنوات العشر القادمة على النحو الآتى:

ـ عند حديثه حول نظام النقد الدولى وسياسة التجارة، لم يخرج عن المجال الاقتصادى الذى ركز على ابراز أهمية الدور الذى تلعبه الولايات المتحدة كقوة ديناميكية مؤثرة فى اقتصاديات العالم والتجارة الدولية تكشف

عن نقاط أساسية من شأنها حماية المبادئ الرأسمالية الأمريكية والمصالح القومية الأمريكية وهى:

(أ) أهمية المدخرات كعامل هام فى تحديد نظام النقد الدولى بجانب الدولار والذهب وذلك بغرض حماية الدولار الامريكى من التسرب إلى الخارج.

(ب) حرص الولايات المتحدة على ابراز ما تقدمه من منح خاصة بالتسهيلات التجارية والاعفاءات الجمركية للدول النامية لتحقيق توفير المدخرات.

(جـ) انعكاس نظرية المشاركة على الأسس الاقتصادية التى ستقوم عليها سياسة الحكومة فى الفترة القادمة وخاصة عند اشارته إلى المقترحات التى تمت بمساهمة الولايات المتحدة فى نظام حقوق الاستدانة الخاص.

(د) الإشارة إلى تطلع الولايات المتحدة إلى تنمية علاقاتها التجارية مع الكتلة الشرقية، وتحديد الخطوات العملية للتبادل التجارى مع الصين قد يفسر على أنه أحد الأسس التى سبق ان اعلنها نيكسون فى خطابه الافتتاحى للكونجرس فى يناير ١٩٦٩ بأنها اتجاهات ايجابية لتحقيق العالم «المفتوح» حيث يمكن للأفكار والشعوب الانتقال بحرية تامة على أساس ان زيادة التبادل التجارى سيفتح الباب أمام النفوذ الأمريكى للدخول إلى الكتلة الشرقية.

(هـ) تأكيده لضرورة العمل على تحرير القيود على التبادل التجارى وضرورة تأمين انتقال رؤوس الأموال دون معوقات. وفى ذلك ميزة للسلع الأمريكية التى تتفوق على مثيلاتها فى عدد كبير من الدول بفضل الانتاج الكبير.

(و) تحديد علاقة الولايات المتحدة بدول الجماعة الأوروبية اختلفت وستختلف فى الفترة القادمة عما كانت عليه فى الستينات وما قبلها اذ لابد من مشاركة هذه الدول للمجهودات الأمريكية فى تحرير القيود التجارية.

٢ ـ وقد حرص نيكسون فى حديثه عن المساعدات على الإشارة إلى التغيرات المنتظرة فى برامج المساعدات الأمريكية وآثارها على السياسة الخارجية. وكانت الولايات المتحدة تستخدم المساعدات كأداة من أدوات تحقيق السياسة الخارجية وحفاظا على المصالح القومية الأمريكية، ويمكن تحديدها على النحو الآتى:

(أ) ابعاد الخطر الشيوعى سواء كان علنيا أو متخفيا.

(ب) الحد من الصراع الذى ينشأ من الدول النامية لتجنب تدخل السوفيت.

(جـ) تشجيع المؤسسات ذات الفكر الغربى فى الدول النامية بأسلوب يتمشى مع المجتمع الاقليمى للدولة.

٣ ـ ونظرا للتطور الذى حدث فى العلاقات الدولية فى الفترة الأخيرة وما ينتظر ان تكون عليه فى المستقبل فقد حرص نيكسون على الاشارة إلى تكليف المستر رودلف بيترسون مدير بنك أمريكا السابق برئاسة لجنة لاعادة النظر فى المساعدات الثنائية بالطريقة التى كان يسير عليها نظام المساعدات السابق.

وقد راعت اللجنة فى بحثها الاعتبارات التالية:

(أ) مبدأ المشاركة الدولية فى مسئولية التنمية الاقتصادية.

(ب) الاتجاه المستمر فى الكونجرس بتضاؤل ميزانية المساعدات.

(جـ) أهمية دور المؤسسات الخاصة فى تقديم المساعدات.

ولذلك فقد اقترحت اللجنة بعض التوصيات الأولية التى اعلنت عقب القاء نيكسون بيانه وجاء فيها :

(أ) ان الفترة القادمة تختلف عن الخمسينات ومشروع مارشال والستينات والمساعدات الثنائية.

(ب) زيادة المساعدات الخاصة بالتنمية ولكن بشرط ادخالها فى مجال المنظمات الدولية حتى لا تخضع للأهداف الأمريكية قصيرة المدى.

(جـ) ان كثيراً من الدول النامية وصلت إلى مرحلة لا تحتاج فيها لارشاد مباشر من الولايات المتحدة، وظهرت منظمات اقليمية قامت بدور المساعدات.

٤ - وحرص نيكسون على كشف الاتجاهات الأمريكية فى المرحلة القادمة ومراعاتها الحساسية فى العلاقات التى تربطها بالدول النامية حتى يمكنها انهاء ما يفسر بالتدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية ووصايتها على الدول النامية فأشار إلى:

(أ) دور الدول النامية فى تحديد استراتيجيتها الخاصة بالتنمية الاقتصادية.

(ب) تطبيقا لمبدأ المشاركة دعا إلى الاستفادة من تجارب دول صناعية أخرى ومنظمات دولية حتى يمكن الحد من الايديولوجيات التى تؤثر على المساعدات.

(جـ) ان كل دولة وكل منطقة يجب ان تحتفظ بطابعها الخاص.

٥ - ورغم التوصيات الأولية للجنة بيترسون والتى تهدف الى زيادة ميزانية المساعدات فإن الحكومة الأمريكية تقدر ان ذلك لن يتحقق إلا بعد انهاء دور الولايات المتحدة فى فيتنام وتهيئة الرأى العام والكونجرس. وفى الوقت نفسه تخشى الولايات المتحدة من أنه لو استمر الضغط على الحكومة بخفض ميزانية المساعدات الخارجية، فقد ترضخ الحكومة وبالتالى دول

صناعية أخرى تقدم المساعدات ـ مما قد يؤثر على برامج التنمية الاقتصادية الدولية.

نبذة عن هنرى كيسنجر

١- ينتمى لأسرة يهودية ألمانية من الطبقة المتوسطة ، وكان والده مدرسا فى المدارس الثانوية وعندما جاء هتلر إلى الحكم وسيطرت النازية تعرضت أسرة كيسنجر للاضطهاد ، واضطر والده إلى اعتزال العمل وفضل الانزواء بعض الوقت حتى تهدأ الأمور، غير أن متاعبهم ازدادت فهاجرت الأسرة كلها إلى الولايات المتحدة فى عام ١٩٣٨ .

وفى مدينة نيويورك استقرت الأسرة ، وكان هنرى كيسنجر قد أنهى المرحلة المتوسطة من الدراسة والتحق فى نيويورك بمدرسة ثانوية . وفى عام ١٩٤٣ دخل هنرى كيسنجر الجيش الأمريكى حيث قضى مدة التجنيد وعمل فى تدريس التاريخ الألمانى في احدى مدارس المخابرات العسكرية الأمريكية، وكان فيها يقوم بالتدريس لضباط عظام.

وفى عام ١٩٤٦ حول إلى موظف مدنى تابع للقوات المسلحة بمرتب ١٠ آلاف دولار سنويا وحصل على رتبة كابتن بالاحتياطى .

على أنه فى عام ١٩٤٧ حصل على منحة حكومية للدراسة فى هارفارد حيث حصل على الليسانس فى نظم الحكم ثم الدكتوراه فى عام ١٩٥٤ . وكان خلال دراسته متفوقا كما كان يشرف وينظم مجموعة عرفت باسم «ندوة هارفارد للشئون الدولية» وكانت المخابرات الأمريكية تسهم في تمويل نشاطها.

بدأ اهتمامه بالدراسات الاستراتيجية بعد عام ١٩٥٤ ، وقام بنشر كتابه. -Nu cler weapons and Foreign Policy «السلاح النووى والسياسة الخارجية» ـ ودخل فى مجموعة الخبراء الأكاديميين وثيقى الصلة بالإدارة .

وأصبح كيسنجر مستشاراً لمدير مكتب الاستراتيجية السيكولوجية الذى كان يتبع مجلس الأمن القومى . وقد استخدمه «نيلسون روكفلر» فى عام ١٩٥٦ كمدير لمكتب الدراسات الخاصة التابعة لروكفلر.

٢- كان كيسنجر مستشارا لكل من حكومة ايزنهاور وكيندى وجونسون ، غير أنه لم يتول أى منصب إدارى فى أى من هذه الإدارات . وقد امتدح الجميع تعيينه من قبل نيكسون كمستشار للأمن القومى ، ووصف السناتور «جاكوب جافيتش» هذا التعيين «بأنه يمكن القول بأنه أبرز شىء عمله نيكسون لأن مجال السياسة الخارجية هو المجال الذى ستترك فيه حكومة نيكسون طابعها الواضح» .

٣- يلاحظ المراقبون أن كيسنجر لم يقع فريسة للمثالية الشديدة أو «البراجماتيقية» المتناهية، وهما الطريقان اللذان كانت تندفع اليهما السياسة الخارجية الأمريكية في الماضي.

وكيسنجر يؤمن بمفهوم النظام وأنه لا ينبغى أن يتحقق عن طريق الوعظ والتوجيه كما أنه لا يتحقق عن طريق فرض وضع معين على الآخرين بالقوة . ويرى أن الاستقرار والنظام يمكن أن يتحقق عالميا بالتدريج مع وضوح فى الهدف ومرونة فى الوسيلة.

٤- ويرى كيسنجر كذلك أن على الولايات المتحدة أن تدرك طاقاتها وحدود قوتها . ويعتقد أن أى سياسة تتبع يجب أن تضع فى الاعتبار ليس فقط النتائج المرغوبة ولكن أيضا جميع الآثار الجانبية التى يمكن أن تترتب عليها، ويرى مثلا أن اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية تم التفاوض بشأنها دون دراسة كافية للآثار الضارة الممكن أن تترتب عليها مثل معارضة بعض دول غرب أوروبا لما يعتبرونه أنه عملية تمت بين الاتحاد السوفيتى

والولايات المتحدة دون مشاورة أحد ، وكذا مخاوف الهند واليابان واحتمال بحثهما انشاء قوات نووية خاصة بهما.

٥- ولدي كيسنجر في عمله مع نيكسون نفوذ قوى فهو يجتمع بنيكسون لمدة ساعة علي الأقل يوميا فضلا عن حضوره اجتماعات مجلس الأمن القومى . وقد ثارت الشكوك من أن كيسنجر يسعى للاستحواذ على قدر كبير من السلطات التى كانت بصورة تقليدية فى يد الخارجية ووزارة الدفاع . وقد أعرب السناتور «فولبرايت» عن مخاوفه من أن يتجه مجلس الأمن القومى «نحو معالجة الشئون الشديدة الأهمية والتى كانت تعالجها هيئات حكومية تتقيد بمسئوليتها أمام الكونجرس».

وقد اضطر نيكسون ازاء ما عبر عنه البعض من مخاوف إلى أن يؤكد أكثر من مرة أن وزير الخارجية روجرز هو مستشاره الأول فى السياسة الخارجية.

٦- على أنه بالرغم من أن مهمة كيسنجر الرسمية هى اسداء النصح للرئيس باتباع سبيل معين فى موقف معين الا أن عمله يمتد للاستفادة من المعلومات المتوفرة لوزارتى الخارجية والدفاع ورسم ووضع جميع الخطط والحلول البديله حتي يمكن لرئيس الجمهورية أن يصل لقرار وهو يعلم تماما جميع مضاعفاته .

وقد نظم كيسنجر مجلس الأمن القومى في صورة لجان فرعية تعرض بحوثها على مكتب يرأسه ويعد الصيغ النهائية التى تعرض على مجلس الأمن القومى ، كذلك فانه بعد أن يتخذ مجلس الأمن القومى قرارا فى أى موضوع تقوم لجنة برياسة وكيل الخارجية «اليوت ريتشارد سون» بمتابعة تنفيذ هذا القرار وكيسنجر عضو فى هذه اللجنة .

ويري كيسنجر أن ذلك يحقق فعالية دور مجلس الأمن القومي - جهاز لتنسيق التخطيط.

٧- وبالرغم من أن كيسنجر يؤكد دائما أن عليه أن ينظم تدفق المعلومات للرئيس دون اصطباغها بوجهة نظره الشخصية ، إلا أنه أثار مخاوف المسئولين من الدرجة الثانية فى الخارجية وخشيتهم من أن يطغى كيسنجر ومساعدوه على عملهم حتى اختير وزيرا للخارجية ؛ مع احتفاظه بمنصبه كمستشار لشئون الأمن القومى .

٨- وفى مواجهة أزمة الشرق الأوسط مثلا فقد سارع كيسنجر ومساعدوه بإعداد دراسة وتوضيح سبعة حلول بديلة يمكن اجمالها فى ثلاث سبل أساسية . اما أن تقف أمريكا ولا تعمل شيئا، أو أن تضغط على الأطراف لحل المشكلة ، أو أن تقوم باجراءات بسيطة لتحسين الموقف وقد تم استبعاد الحلين الأول والثالث فى المجلس . وترتب على هذا القرار أن استجابت أمريكا للاقتراح الفرنسى بالاجتماع الرباعى.

وبالنسبة لفيتنام فان كيسنجر ومساعديه بدأوا بطرح عدة أسئلة مفصلة ويتم اقتراح الحلول على ضوء من الاجابات والمعلومات التى ترد ردا عليها.

ويلاحظ أن كيسنجر من الخبراء الذين يعتد بهم فى شئون الاستراتيجية النووية ، وقد ذكر بعض المراقبين أنه يميل للموضوعية وعدم التحيز ، كما ينفون عنه وجود أية ميول صهيونية على نحو «والت روستو» و «جولدبرج» ويقال انه يميل للهدوء ويتجنب العلنية والتصريحات الصحفية وخلافه مراعيا الحذر وتجنبا لما قد تثيره آراؤه من متاعب بالنسبة لعمله . وقد تحقق له بأسلوبه الهادىء الالتفاف الفكرى حول الرئيس نيكسون .

تقـــديم

يعد «هنرى كيسنجر» من المفكرين السياسيين الأمريكيين الذين مزجوا النظرية بالتطبيق فيما نادى به من آراء سياسية من خلال مؤلفات ثلاثة لقيت من المهتمين بالشئون الدولية اهتماما كبيرا نظرا لما يشغله من منصب سياسى ، فهو مستشار الرئيس الأمريكى نيكسون بالاضافة إلى أنه قد سبق أن تولى مناصب أخرى ذات أهمية فى عهدى جونسون وكيندى .

والمؤلفات الثلاثة التى يدور حولها الحديث هى : السياسة الخارجية الأمريكية (ثلاثة موضوعات) ، ضرورة الاختيار ، المشاركة المتعبة .

ومن خلال هذه المؤلفات يمكن أن تجرى محاولة جادة لتقصى حقيقة نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى «العلاقات الدولية» وذلك فى ضوء المفهوم الجديد الذى يدعو إليه «كيسنجر» والقائم على استقطاب متعدد الأوجه للقوى فى عالم تتنازعه دولتان كبيرتان .

ويدعو إلى المزيد من الاهتمام بهذه المؤلفات ما يلمسه المراقبون السياسيون من تزايد التدخل الأمريكى فى الشئون العالمية ، حيث ترسخت خلال حربين عالميتين زعامة الولايات المتحدة للغرب ـ ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ـ فى مواجهة المخططات السوفيتية فى السياسة الدولية ، وحيث برز للعالم النفوذ اليهودى الصهيونى على الرؤساء الأمريكيين من ديمقراطيين

وجمهوريين ، مما يمكن أن يفسر فى كثير من المواقف أساس توافق الحزبين فى المشاركة فى بعض الأزمات التى تعترض مسيرة التطور البشرى نحو التقدم والحرية والاستقلال الوطنى .

وفى نطاق ما سلف من زعامة الولايات المتحدة للغرب نلمس ردود الفعل الأوروبية لمواجهة التدخل والضغط الأمريكيين المتزايدين على حكومات غرب أوروبا ، الأمر الذى دعا «كيسنجر» لعرض مبادرات جديدة فى الصورة المنشودة لدول حلف الاطلنطى ، على أمل أن تحقق هذه المبادرات نوعا من التكتل فى شكل من الاتحادات الكونفدرالية ، وأن تحقق حيوية جديدة ، وتكفل جرأة فيما يصدر عن الحلف من تصرفات ، وهنا يدعو «كيسنجر» إلى ضرورة تحديد الولايات المتحدة ودول الغرب لنفسها طبيعة ما تسميه بالسلام الذى يتفق ومفاهيمها ويضمن أمنها ، وذلك فى ضوء أسلوب جديد مغاير للأساليب السابقة وباتباع مواقف أكثر ديناميكية وحركة .

ولقد قمت باختيار هذه الكتب الثلاثة ، ليس لقيمتها النظرية فحسب ، أو لمكانة مؤلفها ، أو لديانته اليهودية ، بل اخترتها لما تحتويه من قيمة تطبيقية عملية لها مدلولات سياسية وعسكرية ذات مغزى هام ، وأثر خطير على الواقع العالمى فى الشئون الدولية والأزمات المعاصرة ، وعلى ذلك يمكن أن تعد مؤلفات «هنرى كيسنجر» بمثابة مفاتيح لاتجاهات معينة أمريكية فى الشئون السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، ومؤشرات الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وكذا مظلة النفوذ الأمريكى فى غرب أوروبا .

وفى الختام أشير إلى أن «كيسنجر» عنى فى مؤلفاته بالتركيز على الاستراتيجية النووية وفى سياسة الولايات المتحدة تجاه أوروبا والدول النامية وأشكال الحكم وتقييم الزعامات فى هذه الدول. وقد عالج هذه الموضوعات باسلوب علمى عميق يمتاز بالرصانة والفكر والوعى، ناقدا بايجابية السياسة الأمريكية مقدما الحلول والبدائل التى تحقق لها النهج القويم.

ولاشك أن أفكار ونظريات «كيسنجر» وماتضمنته مؤلفاته ستنعكس على السياسة الأمريكية خلال عهد الرئيس الأمريكى «نيكسون» نظرا للمركز الذى يحتله كمستشار أول للأمن القومي ووزير للخارجية مما يضفى عليها قدرا من الأهمية ويجعلها جديرة بالتأمل والدراسة .

سفير/ **دكتور حسين شريف**

الكتاب الأول

السياسة الخارجية الأمريكية

AMERICAN FOREIGN POLICY

مقـــدمـة

يحتوى كتاب (السياسة الخارجية الأمريكية) على ثلاث دراسات اتمها كيسنجر قبل أن يترك جامعة هارفارد ، وقد تناول فيها مشكلات السياسة الخارجية الأمريكية على النحو التالى :

١- نظام الادارة الداخلى والسياسة الخارجية ، وقد عرض فى هذا الفصل آراءه عن أصل المشكلات الدولية وما يؤثر فيها نتيجة تطور عالم يتكون من دول تتباين نظمها السياسية والاجتماعية.

٢- المشكلات الأساسية والجوهرية للسياسة الأمريكية الخارجية ، وقد ركز بصورة خاصة على ضرورة وضع مفهوم جديد للنظام الدولى ، يؤسس على الاستقطاب السياسى المتعدد الأطراف ، وذلك على أساس عالم تسيطر عليه القوى العسكرية لدولتين اثنتين فقط.

٣- المفاوضات الفيتنامية ، وقد ركز على مباحثات السلام والدروس المستفاده منها وأهمها ضرورة الاتفاق على الأهداف الأساسية ثم التباحث فى التفاصيل بعد ذلك .

الموضوع الأول

الإدارة الداخلية والسياسة الخارجية

١- دور السياسة الداخلية :

توجد فى المفهوم التقليدى عناصر أو وحدات «Units» ذات طابع سياسى هى التى تنظم العلاقات الدولية ، والواقع أن السياسة الخارجية تبدأ حيث تنتهى السياسة «الداخلية» .

ولا يصح هذا المفهوم الا فى فترات الاستقرار حيث يكون لدى الدول فى هذه الفترات مفهوم وإدراك مشترك «لقواعد اللعبة» فإذا ما كانت إدارتها الداخلية مؤسسة علي مبدأ العدل والانصاف ، فإن الاتفاق يتوفر منذ البداية على الأهداف والوسائل في مجال السياسة الخارجية . فإذا ما تمتعت هذه النظم بنوع من الاستقرار فإن احتمال لجوئها إلى سياسة خارجية تنطوى على مغامرة ومخاطرة يقل إلى أدنى حد . وعندئذ يطبق رجال هذه الدول المفاهيم والمقاييس نفسها فيما يختص بالمتطلبات الضرورية . على أن ذلك وان كان لا يمثل ضمانا للاتفاق فهو يوفر شروط الحوار الفعال والمفيد ويشكل إطار الدبلوماسية التقليدية .

أما إدارة العلاقات الخارجية فهى أكثر تعقيدا عندما تكون هناك «اختلافات» حول المفاهيم الأساسية فى الداخل ، والصعوبة تتعلق حتى فى تفسير طبيعة الخلاف الداخلى ومن هنا ينشأ البرهان السياسى ذو الحدين الذى يتضح من الحجج والبراهين المتعارضة والمتناقضة . وهذا التفسير «لعقدة»

المشكلة ومقاييس علاجها تعرض المبدأ الذي يتبناه كل فريق يدعى أنه يمثل «العدل والحق» بل تحدد فترات الضغط والتوتر التى تظهر كفاءة رجال الدولة فى اتخاذ القرار وتكوين الخبرات التى تولد المستقبل السياسى لكثير من الرجال. أما إذا كان هناك خلاف وتناقض فى الداخل وفى «مفاهيم» العدل والحق ، فإن قدرة هؤلاء الرجال على الاقناع تكون محددة ، لأنهم عندئذ لا يتحدثون باللغة نفسها .

ان عدم التجانس فى الشئون الداخلية يكفى لتكوين الهوة حيث انه من الصعب فى البداية الاتفاق على المبادىء والأهداف والوسائل «المعقولة» ، ويزداد هذا «الانفصال» عمقا عندما تطمح أمة أو عدة أمم فى فرض أنظمتها على دول العالم الأخرى ، وعندئذ لا يصبح هذا الطموح عقبة فى سبيل التفاهم فحسب بل يصبح أحد أسباب الخلاف الأساسية فى العلاقات الخارجية.

ويقول المؤلف : انه من الطبيعى أن تلعب «السياسة الداخلية» للأمم دورها بغض النظر عن الفترة التاريخية التى تمر بها ، وتأييدا لهذه النظرة يذكر أن حكومات الاقطاع فى عهود ملوك «الحق الالهى» لم تكن تستطيع ـ لخضوعها لنظام معتاد ـ سن القوانين لتجنيد رعاياها أو رفع حد الضريبة على دخل هؤلاء الرعايا ومن ثم كانت حروبها محدودة ، فى حين استطاعت حكومة الثورة الفرنسية التى كانت سياستها ترتكز أساسا على مذهب وعقيدة أن تجند بصورة حقيقية كل مواردها بالمقياس الداخلى وهو ما يفسر النجاح الباهر للجيوش الفرنسية على أوربا التى كانت تمزقها الخلافات العدائية بالرغم من امتلاكها لقوى وامكانات أكبر مما كانت تمتلكه فرنسا ، كما أن نظم القرن العشرين الأيديولوجية ، تمكنت من استخدام جزء أكبر من المجهود الوطنى ؛ سمح لها بمقاومة تحالف أقوى منها من ناحية الامكانات .

ان الادارة الداخلية لاحدى الدول لا تؤثر على توزيع مواردها فحسب بل تؤثر كذلك فى تفسيرها لتصرفات الدول الأخرى ، صحيح أنه ينبغى على كل

مجتمع أن يتحمل إلى حد معين ، تأثيرات محيط لم يقم باختياره ، ويرى نفسه مضطرا لتطبيق بعض القواعد الأساسية فى مجال السياسة الدولية . وقد يكون ضغط هذا المحيط ذا تأثير قوى لدرجة لا يترك له أى اختيار فى التفسير، وربما كان ذلك حال بروسيا فى القرن الثامن عشر كما هو حال اسرائيل اليوم .

أما بالنسبة لغالبية الدول فان مدى ما تنجزه من القرارات أوسع مجالا وانفتاحا . وتتحدد اختياراتها إلى حد كبير طبقا لمفهوم الهيئة التى تحيط بها. ولقد رفض نابليون عروضا للسلام أبعد بكثير من أحلام من سبقوه من أصحاب «الحق الالهى» لأنه كان مقتنعا بأن أى اتفاق يؤكد حدود سلطته يعنى سقوطه . وإذا كانت رغبة روسيا أن تحيط نفسها فى أوروبا الشرقية بحزام من الدول الصديقة فان ذلك ناتج عن العوامل الجغرافية والتاريخية ، أما أن تقوم بفرض شكل من الأيديولوجية الخاصة عليها ، فان سبب ذلك يعود إلى المفاهيم التى ينطوى عليها نظامها الخاص.

وأخيرا فان النظام الداخلى لدولة ما ذو تأثير حاسم على تكوين أهدافها .

ومثال ذلك أنه لم يكن أحد يعرف فى عام ١٩٣٦ ان كان هتلر وطنيا غامضا أم مجنونا؟ وكان ثمن ذلك حياة الملايين من البشر.

ان عنصر الحدس فى السياسة الخارجية ، والحاجة إلى مطابقة الأفعال بعواقب مشكوك فيها ليسا دائما محل نقد الا فى فترة ثورية ، حيث يتفكك النظام الجديد ، فى حين يظل شكل النظام للمستقبل مشكوكا فيه بصورة كبيرة، وهكذا فان أية سياسة فى كامل تحولها يكون من السهل أن تفتح بابا لتقديرات مختلفة بشأن ميولها الكائنة . وأهم من ذلك ، لمقاييس متناقضة بشأن مقاصدها وهنا تكمن المشكلة التى تميز عصرنا.

وهذه المشكلات جديدة ونطاق تتابعها واسع ، وطبيعتها غالبا مجردة دائما بسيكولوجية (نفسية)، ففي الماضى كانت العلاقات الدولية محصورة فى

قطاع جغرافي محدود ، وقواعدها في كل قارة كانت معزولة عن الأخرى ، وحتى القرن الثامن عشر لم تكن بقية العالم تؤثر في سياسة أوروبا إلا بصورة متفرقة وبايجاز ، وعندما بسطت أوروبا سلطانها على الجزء الأكبر من الكرة الأرضية فان السياسة الخارجية ظلت ، باستثناء اليابان وحدها ، المجال الخاص الذى تتحرك فيه القوى الغربية . وفى القرن العشرين فان المقياس الدولى كان بصورة عملية متحدا ذاتيا مع أوروبا .

وفتحت الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية عصر السياسة الخارجبة العالمية . فقد أصبحت الدولة ذات النفوذ قادرة على شن ردود فعل فى جميع أرجاء العالم ، سواء بفرض قوتها مباشرة أو لأن الأفكار تنتقل تقريبا فى الوقت نفسه ، أو لأن التنافس الأيديولوجي يعطى أهمية رمزية للمشاكل حتى الثانوية فى المجال الجغرافى السياسى . ان حدوث التوقعات على مدار فسيح يكفى لاحداث وتحريك انقلابات هامة أو ظهور دول جديدة انما كان سببا فى تعقيد هذه المشكلة . فمنذ عام ١٩٤٥ ، تضاعف تقريبا عدد المشتركين فى النظام الدولى. وفى الماضى كان ظهور دولة أو دولتين يخلق عشرات السنين من عدم الاستقرار قبل أن يوافق الجميع على نوع من التوازن . ونشوء عدد كبير من الدول بصورة مفاجئة ضاعف هذه الصعوبة عشرات المرات .

وهذه التغييرات تثير مشاكل عدة ومع ذلك تعد بسيطة بالنسبة إلى المخاطر التى تنطوى عليها التكنولوجيا الحديثة وان كان الخوف من التدمير المتبادل قد أدى إلى حفظ السلام حتى الآن .

هذا وتستند سياسة الردع على مقاييس سيكولوجية اذ تستهدف منع العدوان من خلال اقناع المعتدى بالمخاطر التى يحتمل أن تصيبه .

ان الاتفاق على معنى وإدراك هذا التطور انما يمثل مهمة صعبة حتى عندما تتشابه الأنظمة ، فإذا ماتعذر ذلك فان الأمر يزداد صعوبة . ولتقدير

دور دولة ما فى مجال مواقفها فى الشئون الدولية بمقياس أو قاعدة فانه يجب ادخال عوامل التقاليد التاريخية والقيم الاجتماعية ، والنماذج والنظم الاقتصادية.

ولقد اكتفى كيسنجر باستعراض عاملين من العوامل فقط، هما : البنيان الادارى للحكم ، والتجربة التكوينية Formative Experie† للمجموعات الحاكمة.

٢- انعكاسات البنيان الإدارى أو النظام:

The Impact of the Administrative Structure.

ان طبيعة البنيان الحكومى فى عصرنا هذا هى من عوامل التشدد وعدم المرونة الأيديولوجية من جانب رجال الدولة ، بغض النظر عن معتقداتهم الذاتية . فالمشكلات مبهمة ونتائجها متنوعة جدا، يصعب معها ايجاد حلول لها فى نطاق الالهام الشخصى . ففى العصر النووى نرى أن مخاطر النتائج الحتمية للمشكلات الدولية تكمن فى جعل «اتخاذ القرار» من سلطة المؤسسات لا الأفراد ؛ كذلك فإن معظم الأمم الحديثة قد تبنت مبدأ تخطيط ما ؛ أي أن تبنى مستقبلها بوعى وإدراك اذا اقتضى الأمر بتعديل ما يحيط بها. والتخطيط يتطلب الاعتماد بامكان التنبؤ والتطلع «بموضوعية» كاملة ومعنى ذلك اخضاع عناصر القضية إلى مستوى واحد من التدابير.

ان هدف البيروقراطية هو وضع نظام فعال ونظامى يمكّن بفضله معالجة معظم المشكلات معالجة فعالة . وهذه الفعالية متعلقة ومرتبطة بتكاثر وتعدد الشئون الجارية وبطبيعة الوسائل المستخدمة فى حلها . فإذا ما كانت الظروف ملائمة ، فإن الادارة العليا تجد نفسها حرة وطليقة فى مواجهة غير المتوقع من الأمور بروح خلاقة ومواجهة احتياجات التغيير . وتصبح البيروقراطية عقبة عندما تتجاوز المشكلات الهامة تفسيراتها وتحديداتها لمعانى السئون الاعنيادية أو عندما يظهر عدم تكامل وسيلة التصرف المستدركة.

وفى هذه الحالة تمتص البيروقراطية قدرة ونشاط الادارة العليا فى محاولة أخيرة للتوفيق بين الواقع والتنبؤ. وكلما حاولنا التحديد، نسينا الهدف الأصلى. ولكى ننجح ؛ يجب أن يصل النظام إلي نقطة اتخاذ القرار السليم. والبحث عن الموضوعية يعرضنا لخطر الخلط بين الغاية والوسيلة، ونلجأ الى تكتيل القضايا على حساب الاختيار وهو المحك وحجر الزاوية لفن الحكم . ويمكننا ارجاء اتخاذ قرار حتى تنفجر الأزمة أو حتى إلى حين اتضاح الرؤية، وهنا تنقص فرص وامكان الخلق الى أدنى حد أن اليقين يمكن الحصول عليه على حسب الايداع.

ان هذا هو ما يميز تقريبا وبصفة عامة الدول البيروقراطية الحديثة، مهما كانت ايديولوجيتها.

وفى النظم الرياسية ذات التقاليد النفعية Pragmatic traditUon كالولايات المتحدة مثلا، نجد أنها تهتم بالحاضر أكثر من اهتمامها بالمستقبل. والتخطيط فيها ليس عادة سوى التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل فى المحيط العائلى لهذا المجتمع.

أما فى المجتمعات التى ترتكز على أيديولوجية خاصة فانه يتم تأسيس المذهب ويستبد ل الايداع بالشرح والتفسير؛ وباختصار فانه من المحتمل أن تدفع البيروقراطية غالبا نتيجة تراكم المعارف والطابع العام لوسائلها فى اتخاذ القرارات. وهذا النمط الأخير يمكن أن يصبح من التعقيد بحيث يحتجب الهدم أمام صعوبة الحصول على موافقة الأجهزة الاجتماعية المختصة.

وعلى الرغم من أن جميع الحكام الواعين مستعدون للاعتراف نظريا بوجود هذه المخاطر فانه من الصعب عليهم الانتقال من دور المعرفة الى دور العمل والتصرف. وهم لايقدمون للتخطيط الا تأييدا أجوف لا يعنونه. ويشكو المخططون من علتين:

الأولى : تتمثل فى أن الأجهزة «المطبقة» لا تأخذ التخطيط مأخذ الجد.

والثانية : لأن الخطط تتحول الى طلاسم؛ يتقبلونها فقط لأنها عادة ليس لها أى أثر عملى.

ويحاول المخططون اثبات فائدتهم. وهناك فرق بين أن يكلف فرد أو مجموعة من الأفراد بمهمة استكشاف المستقبل، وبين خلق محيط ملائم لتفهم وادراك للاتجاهات العميقة للتاريخ والعلوم الاجتماعية والاقتصادية. ان الحاجة لتقديم تقرير تجىء عادة على حساب الفكر المبدع، والبحث عن الموضوعية ينتهى بمحاولة استكشاف صورة حديثة للمستقبل من واقع الحاضر. ان معضلة البيروقراطية الحالية هى «اذا كان كل عمل خلاق مبدع معزول، فان كل تصرف أو عمل معزول ليس ابداعا». ولا يمكننا حل هذه المسألة باللجوء الى مقاييس صريحة صارمة، ذلك لأننا لا نستطيع التعبير عما هو «فريد» بطريقة «موضوعية».

ان التشدد والصلابة التى تميز تصرف المجتمعات النامية تكنولوجيا ترجع فى جزء كبير منها الى مشكلة اتخاذ القرار، ويحدث أن مشكلة هامة تظل مجهولة لمدة طويلة ؛ وعندما يفرض الجهاز المكلف باتخاذ القرار سياسة ما، يصبح من الصعب تغييرها. وللخروج من «الأمر الواقع» يجب العودة الى بداية مجموعة التصرفات المفزعة التى أدت الى اتخاذ القرار وهو ما يفسر الى حد ما كيف أن حلا تم اقراره بعد تردد وربما بأقلية ضئيلة يصبح عمليا لدى تطبيقه اذ تبدأ جميع الأجهزة الادارية فى تنفيذه ؛ كما لو أنه كان من الممكن ازالة الشك بفعالية العمل .

بالاضافة إلى ذلك نجد أن سمعة رجال الدولة بل حياتهم السياسية تتعلق بقدرتهم على الانجاز ، والحقيقة أن الكيفية التى يحددون بها الأهداف ليست مهمة نسبيا. وأخيرا فان أجهزة القيادة التى يرتبط بها القادة تتزايد أهميتها تلقائيا وتصبح مستقلة كتنظيم ، وتؤدى درايتها المتقنة للمشكلات الى الاعتماد عليها والاكتفاء بها بدلا من حلها موقفا يستهدف الغرض الأول لها .

والحقيقة أن الذى يتخذ القرار لا يستطيع أن يتجاهل الحالة النفسية لمعاونيه . وعلى الرغم من أنه يمسك بزمام السلطة ؛ فانه يستحيل عليه فى أغلب الأوقات تشديد قبضته عليهم ، دون أن يعرض تصرفاتهم للخطر ؛ بل أحيانا لا تكون لديه العوامل الضرورية للتدخل . وتصبح ادارة الجهاز بالنسبة إليه معضلة كبيرة تستأثر باهتمامه . وينتج عن ذلك أن يصير الوضع شكلا من الديمقراطية الادارية بحيث يعكس اتخاذ القرار عادة وغالبا نقطة الاتفاق العام أكثر مما يعكس الاقتناع المرتكز على أساس وطيد وعندئذ تستطيع المتطلبات الداخلية للبيروقراطية التغلب على الأهداف الموضوعة التى كانت سببا فى خلقها . وهذا الوضع هو ما يحدث فى الدول الشيوعية حيث تصل المؤسسات الى الذروة أكثر مما يحدث فى الولايات المتحدة .

كذلك فانه يحدث أن تتكون هوة كبيرة بين مختلف ادوار هذا التطور كلما اختلفت وتعقدت هذه الأجهزة الادارية ، وعندئذ تصبح الدراسات وسيلة لقتل الوقت ومنح الثقة الذاتية ، كما يتحول تحليل احدى المشكلات الى نوع من الاختفاء والتهرب يسمح بتجنبها أو الانصراف عنها . وفى الوقت نفسه تتسع الهوة بين المهارة الفنية لمكاتب الأبحاث والدراسات وقدرة رجل الحكم المثقل بالعمل والذى تضعف ثقته بنفسه تدريجيا على التشرب والتشبع فيترتب على ذلك أنه ينعزل فى بحر من الجمود أو التحكم ، أو فى الاثنين معا ، ويحدث هذا فى مجالات كثيرة . والاستراتيجية مثل واضح عليها ، حيث يصعب على رجل الدولة ايجاد متسع من الوقت مثلما يجد المتخصص ، وهكذا فان القرار النهائى يتم التوصل اليه نتيجة عرض الخبير المتفرغ للحوادث على رئيس الدولة أكثر مما يجيء استنادا لمدى معارف هذا الخبير . وتتصدر هذه الصفات المسرحية ، ومع ذلك فان ما هو محتمل ليس دائما هو الصحيح ، وكم من أشياء صحيحة لا تبدو محتملة لأول وهلة ؛ والمظهر المسرحى لهذه العلاقات يمكن أن يترك فى نفسية المسئول عن اتخاذ القرار أنه كان مسيطرا عليه ، بل أهم من ذلك ربما عندما يجهل كيف تم ذلك .

ويمكن أن تؤدى هذه الطريقة الى الشلل ؛ والافراط فى النظريات من جانب مكاتب الأبحاث والدراسات يجعلها تنسى التوتر الذى يسيطر على القرارات فى حالة الأزمات. ان الحل السياسى التام لا يستند فقط إلى الحقيقة الأكاديمية ، ولكن على ما يستطيع تحقيقه فى أوقات الاضطرابات . والمتخصصون يعملون فى أغلب الاوقات فى اطار من النظريات . ولكى تكون لمقترحاتهم وعروضهم جدوى وفائدة يجب أن ترد على أسئلة كهذه ـ الرئيس الأعلى ، هل سيفهم هذا الاقتراح ؟ هل يصدقه ؟ وهل سيقبله كدليل عمل ؛ أو سيجد فيه ذريعة لكى لا يعمل شيئا ؟ ومن جهة أخرى فان اعطاء أهمية زائدة لاعتبارات من هذا النوع هو بمثابة الاهتمام بالمظهر أكثر من الحقيقة الباطنة.

ان المبادرة العملية لدى الحكام تصطدم عندئذ بالحلول النظرية التى يقدمها الاخصائيون أو فرق المخططين . وكقاعدة عامة ، فان الرئيس لا يعلم بمشكلة الا حينما تبرز كنزاع ادارى . وهكذا فهو يشجع لا شعوريا الخلاف بين الاخصائيين لأنه السبيل الوحيد الذى يمكنه من اتخاذ القرار . وفى الناحية الأخرى ؛ نجد أن هذه العناصر البيروقراطية تعقد فيما بينها مواثيق عدم اعتداء تحصر القائد فى نطاق دور يبدو فيه كرئيس أعلى دستورى المظهر وبما أن دوره الأساسى ينحصر فى الاختيار بين المقترحات داخل جهاز الحكم نجده بهذا الوضع حكما أكثر منه قائدا . فاذا ما انتظر حتى تظهر مشكلة أو تبزغ فى صورتها كنزاع إدارى أوأن تظهر احدى الأزمات عدم كفاية الوسائل التى اتبعت ؛ فانه كثيرا ما يجد نفسه أسيرا لمستشاريه .

ويلجأ الرئيس ـ الذى يواجه بصورة مستديمة الأجهزة الادارية المعقدة ـ إلى وسائل ملتوية غير مطروقة عادة وهو يلجأ إلى ذلك مضطرا حتى يفرض سلطته .

ان ما يلقيه الرئيس الأمريكى من حديث عن السياسة الدولية يستهدف عادة تسوية نزاع نشب فى واشنطون . ولما كانت الادارة من جانبها تعرف

تماما وسيلة الحكم هذه فانها كثيرا ما تحاول انهاء النزاع الداخلى ، وذلك بأن تتخذ من تصريح رجل الدولة الحاكم ميثاقا يحدد عملا معينا . وهكذا نجد هذا الأخير يلقى خطبا ذات مظهر غير ضار ؛ وليست لها أهمية ادارية ظاهرة ، ولكنها ربما استخدمت يوما من قبل احدى الوزارات أو الأجهزة لطرح برنامج عمل أو دراسة تحد فيما بعد من حرية الحكومة .

والنتيجة أن رجل الدولة المسئول يضطر إلى اللجوء لوسائل بيروقراطية لفرض قراراته . كما يتجلى ذلك فى اختياره للمبعوثين الخاصين أو الشخصيين الذين لا يتعرضون للمضايقة . وليس هناك أغرب من هذه النتائج التي تتوصل اليها مجهودات البيروقراطيات الحديثة . فان حساباتها ورغباتها واراداتها الموضوعية تقودها أحيانا إلى مأزق ؛ لا تستطيع الا القرارات التعسفية اخراجها منها .

وان مثل هذا الأسلوب ـ حتى فى الأوقات العادية ـ يحمل بين طياته مخاطر الركود والجمود . ويزداد خطره فى الفترات الثورية ، عندما تقوم البيروقراطية بحل المشكلات الأهم والأكثر الحاحا (بأهون الوسائل) . واذا ما كانت المشكلة التى تعرض تتلخص بذات الأمر فى تعديل شكل الاطار الكائن ، فان الروتين يضيف عنقبته أمام كل ما يعترض ادراك وتفهم الحوادث والتصرف العلمى.

وهذه المشكلة برغم خطورتها داخل كل مجتمع ؛ فانها أكثر ظهورا فى سير الشئون الدولية ومجالاتها ، فى حين تقدم الأجهزة المكلفة باتخاذ القرارات مظاهر متشابهة فى البلاد المتقدمة والمتطورة إذ إن المقاييس التى ترتكز عليها القرارات التى تتخذها تتنوع كثيرا. وتفقد الدبلوماسية مرونتها كلما استهدف الجهاز الادارى أكثر فأكثر مشكلات حركته الذاتية . ويجد رجال الدولة أنفسهم مضطرين إلى التفاهم مع أجهزتهم البيروقراطية الذاتية، كما يجدون من المستحيل تجاوز واهمال مقترحاتهم دون اثارة مشكلات نفسيه جادة وخطيرة .

وانه لمن الصعب بلوغ مرحلة اتخاذ القرار طالما أن الضيق الذى يصاحبه يحد من حرية المساومة فى الدبلوماسية التقليدية.

وهذا ما يحدث فى نطاق أى ميثاق أو تحالف ، فعندما يكون القرار الذى اتخذ ذا طابع وطنى فى صورة اتفاق تمت مناقشته وبحثه بواسطة كيانات شبه مطلقة ، فيصبح من الصعب جدا استخلاص فائدة من المشاورة بين الدول؛ ويشعر الانسان بنفور وتخوف من التعرض لنقد متزايد فى المجال الدولى بشأن اتفاق تم الوصول اليه بصعوبة على المستوى الوطنى.

وما هو ثابت وحقيقى فى اطار أى ميثاق أو تحالف . أى أنه اذا كان هناك تحالف بين بلاد لها الأهداف المشتركة نفسها فإنها تخفق عندما يتعلق الأمر بعلاقات بين الدول أو كتل من الدول المتخاصمة.

والهوة التى تظهر عندما تحدد قوتان بيروقراطيتان لأنفسهما أهدافا فى عزلة متبادلة وعلى أساس مقاييس لا يمكن أن يكون بينها أية معايير مشتركة تزداد اتساعا عندما يكون هناك انشقاق أيديولوجى . ان درجة التعصب من جانب الطرفين ليست لها أهمية فاصلة ؛ فالمشكلة تظهر حتى عندما تفقد التعهدات المذهبية حيويتها وقوتها الأولية . ان كل بنيان بيروقراطى يكتسب أهمية ذاتية . وفى المراحل الأولى لأية حركة ثورية نجد أن الأيديولوجية أساسية والظروف الشخصية يمكن أن تكون فاصلا وكان يكفى أن يزاح رجل واحد مثل روبسير لوضع حد لعهد الرعب فى فرنسا ، ولو لم يستقل رجل كلينين القطار الشهير الذى مضى به إلى روسيا مخترقا المانيا ؛ فمن المحتمل أن الثورة البلشفية لم تكن لتقوم لها قائمة . ولكن عندما تتأسس احدى الثورات ؛ فان الهياكل الادارية التى تنبثق عنها تقوم باستثمار مجهوداتها لصالحها الذاتى . وتحل الطاعة محل الاقناع ؛ وينشأ مظهر جديد من الصرامة .

وفى مثل هذه الحالات ، تقل آثار الحوار عبر الحدود الأيديولوجية . وكلما زادت تعقيدات الهياكل الادارية تقل أهمية آراء الفرد . وفى الواقع نجد أن أحد

أهداف البيروقراطية هو حذف والغاء كل التصرفا ت الشخصية . واذا كان من السهل تعديل اقتناع الفرد ، الا أن تعديل قرار بيروقراطى يحتاج إلى مجهودات ضخمة . وادا كان هناك تغيير ؛ فان الجهاز الحاكم الادارى يفضل القيام به بطريقته المعتادة زمنيا ؛ دون تأثير زائد من جانب التصريحات والضغوط من الخارج . لكل هذه الأسباب نجد أن الدبلوماسية تميل إلى التصلب والتحجر ؛ أو لأن تصبح نمطا مجردا من أنماط المساومة يرتكز على مقاييس صريحة محضة ، وكل واحد من هذه الحلول يؤدى إلى مأزق : فالأول هو النفسى الذاتى للدبلوماسية وانكارها . والثانى يخضع الهدف للتكتيك ، ويمكن أيضا أن يكون عاملا من عوامل التشدد والمغالاة وعدم التساهل.

والخلافات على الأيديولوجية تزداد حدة لأن جزءا كبيرا من هذا العالم لا يزال يقف على العتبات الأولى من التطور الإدارى فى الحكم . وبينما تشكو الدول المتطورة والمتقدمة تكنولوجيا من الجمود الناتج من افراط فى البيروقراطية ؛ فان البلدان النامية تنقصها العناصر الأولية للإدارة الفعالة . وحيث تغرق الدول النامية فى بحرمن الحوادث والقضايا أحيانا ، فان الدول المتخلفة لا تملك حتى المعارف الأولية التى تمكنها من التعبير أو اصدار حكم معقول أو تحقيق قرار بعد اتخاذه . فمن جهة نجد أجهزة ادارية جبارة تدور مندفعة ، متنقلة من الصرامة التامة الى إنقلابات ونكبات (فيما يختص ببيروقراطيتها) ومن جهة أخرى ؛فإن كثيراً من الدول تميل الى إتخاذ قراراتها تبعاً لضغوط الموقف الراهن .ان الإفراط فى خلق المؤسسات من جهة لدى البعض وعدم توافر الهياكل لدى البعض الآخر تعترض استقرارهما الدولى .

٣ـ طبيعة القادة: The Nature of Leadership

ومهما يكن من أمر درجة « الموضوعية » التى تسود العلاقات الدولية ؛ فان القرارات تتخذ فيها من قبل أفراد واعين ومدركين تماماً للتعدد الظاهر

لمجالات الاختيار وهو إدراك ينبع من التجارب التى مروا بها خلال فترات صعودهم سلم السلطة.

إن سمة التسامح والتساهل والاعتدال التى اتسمت بها السياسة البريطانية فى القرن التاسع عشر كانت انعكاساً للصفات المطلوبة فى الشخص الذى يمارس عمله فى البرلمان؛ وللقيم التى توفرت لمجموعة متجانسة من الحكام، وحدثت بينهم روابط عائلية وتربية مشتركة. أما الدور الهستيرى الذى اتخذته ألمانيا الامبراطورية فقد كان من أثر حكم لم يكن فيه للأحزاب السياسية أية مسئولية، فى حين كان الوزراء يجدون أنفسهم مضطرين إلى محاولة إيجاد نوع من التوازن بين ملك مستبد وبرلمان مكون من ممثلين للشعب لم يكن لديهم أى أمل للوصول يوماً إلى الوزارة. وكانت أسهل الطرق للحصول على الاجماع هى شن حملات متزايدة من شأنها إثارة العواطف الوطنية التى أزعجت جيران ألمانيا.

والخلاصة أن الوسيلة التى كانت تحكم بها ألمانيا هى السبب فى عدم استقرار سياستها الخارجية. ولقد أدى انهيار الاتجاهات الارستقراطية التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر فى مجال السياسة الخارجية؛ إلى ازدياد أهمية تجربة رجل الدولة التى حصل عليها خلال ممارسته لعمله. والحقيقة أن رجل الدولة يجب أن يشعر بحرية تمكنه من مواجهة المستقبل دون أن يجد نفسه مضطراً إلى التصرف بصورة قهرية تقريباً، لتفادى الرجوع إلى الوراء ولو مؤقتاً.

وفى العصر الذى كان فيه رجال الدولة تابعين لمجتمعات تتصدر الحدود الوطنية كان ثمة ميل عام نحو الاتفاق على مقاييس معتدلة. وهذا الاتفاق وإن كان لا يرقى إلى حد إزالة المنازعات إلا أنه كان يعبر عن طبيعتهم. ومن البديهى أن السياسية الخارجية الارستقراطية كانت تمثل أخطاراً، منها الطيش

أو الإفراط فى الثقة دون ما ارتكاز على المعرفة، أو اهتمام زائد بالإدراك المؤقت والتصرف نتيجة التنبؤ.

وعلى أية حال، فنحن نعيش اليوم فى عصر الخبراء أو القادة الذى يحتاج إلى ثورة مستمرة للمحافظة على السلطة. والمعروف أن الخبير لا يعمل إلا فى محيط يتلاءم مع الخطط ذات المدى البعيد ونحو أهداف تتعدى أهداف نشاطه الشخصى.

أما العوامل التى تسهم فى تكوين مجموعات الحكام فهى: الخبرة التى اكتسبوها خلال ارتقائهم السلطة والبنيان والهيكل اللذين يعملان فى محيطيهما، وقيم مجتمعاتهم الذاتية.

وفيما يلى دراسة للنماذج الثلاثة:

(أ) النموذج النفعى - البيروقراطى :

Bureaucratic-pragmatic leadership

(ب) النموذج الأيديولوجى :

Ideological type

(جـ) نموذج الحكام الثوريين المصلحين :

Revolutionery-Charismatic type

(أ) حكام واقعيون - بيروقراطيون

Bureaucratic-pragmatic leadership

يمثل هذا الاتجاه صفوة المجتمع الأمريكى، ومع أن هذه النماذج فى الدول الغربية تتشابه، وهذا النموذج هو نتاج مجتمع خلا من وجود صراع

اجتماعى جوهرى. على الأقل حتى ظهور مشكلة العنصرية. وهو نموذج يعالج مشكلات السياسة بطريقة واقعية عملية وميكانيكية إلى حد ما.

وترتكز الواقعية على اليقين بأن القرائن ستؤدى فى النهاية إلى أحد الحلول، ومن ثم تنبع الرغبة والميل إلى التأنى والمماطلة حتى يتبين الشكل الذى سوف تتخذه الأحداث. يضاف إلى ذلك الاعتقاد بأنه يكفى أن تواجه مشكلة بفاعلية وحماسة كافيتين حتى يمكن الوصول إلى غايتها. إذ لا يمكن تصور أن الفترة الزمنية التى يمنحونها لأنفسهم من شأنها أن تؤدى إلى كارثة لا يمكن معالجتها، وعلى أية حال ففى هذه الظروف يضاعفون مجهوداتهم ويقومون بتحليل عناصر الأزمة وإحالة كل عنصر إلى أحد الخبراء أو خبراء متخصصين، ولا يبالون بالارتباط الموجود بين هذه العناصر المختلفة. ويهتمون بالمسائل الفنية التكتيكية أكثر من اهتمامهم بالمسائل السياسية. وعلى هذا فإن الواقعية، على الأقل فى شكلها المقبول بصفة عامة، تهتم بالأساليب أكثر من اهتمامها بالأحكام ذات القيمة، أو بالأحرى تبحث عن إخضاع أحكامها للأسلوبية المنظمة والقيمة للمعرفة.

ويتبع ذلك آثار عدة، إذ يخلط المجتمع الأمريكى بين السياسة الخارجية وحل مشكلاته المباشرة. ولا يهتم بمشكلة إلا عندما يشتد ضغط الأحداث، وعندئذ تقوم كل جماعة بيروقراطية من الجماعات الموجودة مدفوعة بإظهار مقدرتها إلى أقصى حد. وربما كان ذلك مستحسناً فى المشكلات الداخلية أما المشكلات الخارجية فلا، إذ ان هذه الطريقة تهمل بالمستقبل وما يمثله من احتمالات. ويحدث أن تهمل مشكلة من المشكلات حتى يكلف وزير أو جهاز بدراستها. وعندئذ وبصفة عامة عندما تكون الحالة قد توترت فإن الوزى يصبح المسئول الوحيد عن هذا المجال. والنتيجة تتأثر بضغوط المدافعين عن وجهات النظر المختلفة أو بمدى قوة اقناعهم أكثر مما تتأثر بوجهة نظر الهدف

الاجمالى. وهذه الميول نراها بطريقة أو بأخرى فى كل بيروقراطية ولكنها بصفة خاصة أظهر فى الجهاز الحكومى الأمريكى.

ويفسر ما تقدم ما يطرأ من فترات الجمود الواضح والإفراط فى المرونة الذى تتميز بها الدبلوماسية الأمريكية. فمهما كانت المشكلة (أزمة برلين ـ حرب فيتنام) فإن أمريكا لا توضح موقفها فى المفاوضات أو تعبر عن أهدافها إلا بألفاظ مبهمة جداً. رغبة فى عدم التورط فى الحكم على المستقبل بالنسبة للمفاوضات وبخاصة الاحتفاظ لنفسها باحتياطى لمواجهة أى احداث غير مرئية. أما عند اقتراب مؤتمر أو تحت ضغط الظروف التى تجبرها على اتخاذ موقف، فإن الدبلوماسية الامريكية تغير فجأة من طريقتها. والشخصية أو الجهاز الذى يكلف بدراسة الموضوع يعلن عندئذ نجاحه بإتمام المهمة التى كلف بها. وبالطبع فى مثل هذه الحالة يمكننا أن نفهم الحساسية الشديدة لدى المفاوضين الأمريكيين. فنراهم فى المناقشات الداخلية يقدمون التنازلات لأقصى مدى، أما تكوينهم الفقهى فيدفعهم إلى التصرف كوسطاء بين واشنطون والبلد الذى يتفاوضون معه.

إن بلوغ أى رئيس «تنفيذى» منصبه يتم عن طريق اختيارات متعددة تستهدف مقدرته على «إدارة» المشروع بمعنى أن ينتهى به الأمر إلى «التراخى»، وربما كان ذلك يصلح للأمور الداخلية، أما فيما يختص بالعلاقات الدولية وبصفة خاصة فى حالة ثورية، فإننا نجد أن قوة الإرادة، وهى احدى الميزات الواضحة فى رؤساء أمريكا تؤدى بهم إلى اتخاذ مواقف تعسفية. ومن الناحية الأخرى نجد أن عدم درايتهم بأثر المشكلة لدى الجانب الآخر تجعلهم يبدون كمفاوضين عاديين يكررون ما يراه خبراؤهم.

كل ما تقدم يميز السمة التى تتسم بها السياسة الأمريكية بصفة خاصة. إنها تعالج المشاكل فقط كلما ظهرت على السطح، وهى ترتكز على القاعدة التى تنادى بأنه «عندما يكون هناك خلاف بين طرفين، فإن الحقيقة تكمن فى

منتصف الطريق. وهذه الطريقة تدفع كل طرف إلى المغالاة وإظهار موقفه على أنه اعتدال، ونجد أن المساومة تغرق أساس المشكلة.

وهكذا يجد الرؤساء الأمريكيون إن كل مشكلة لها وجهان: «أبيض وأسود» ويتجاهلون الارتباط الموجود بين الحوادث الظاهرة والمنعزلة. وإذا ما عدنا إلى الوراء عشر سنوات، فإننا نجد تأرجحاً فى الرأى حتى الآن فى إدراك العلاقة بين الأحداث التى أدت إلى مهزلة السويس، وقرار فرنسا بانشاء قوة ذرية خاصة بها، أو التناقض بين مشروع تحييد لاوس وتصعيد الجهود العسكرية فى فيتنام.

ومن آثار هذه السمة الخاصة عدم إجراء تقييم حقيقى للعوامل التاريخية إذ تعامل الأمم على نمط واحد وتطبق الحلول نفسها على كل الدول التى تعانى من مشكلات وأمراض متشابهة. إن الرؤساء الأمريكيين لا يهتمون بمشكلة إلا إذا أصبحوا مسئولين عنها، ويواجهونها بسهولة، إنهم يهتمون بالألفاظ التى يستعملونها فى تصريحاتهم أكثر من اهتمامهم بأثرها لدى الدولة المعنية. إنهم يقدرون الاتفاق بقيمته الإسمية، وهى غالباً أكثر من قيمته الحقيقية. وهم غالباً ما ينساقون وراء دوافع شخصية تؤدى أحياناً إلى المغالاة فى العداء، وموقف المسئولين الأمريكيين من الجنرال «دى جول» خير مثال على ذلك.

والخلاصة فإن الحكام الأمريكيين، يظهرون مقدرة عالية فى المسائل التكتيكية الفنية، ولكن هذه المقدرة تقل عندما يتعلق الأمر بمشكلة تاريخية. وبينما تتبع سياسة الدول الغربية الأخرى، مع بعض الاختلافات، خط السياسة الأمريكية إلا أن أوروبا بوجه عام تبدو أقل تعلقاً وتمسكاً بالواقعية.

(ب) قادة من النموذج الأيديولوجى

Ideological type of leadership

يمكن أن يستمر نفوذ أيديولوجية ما ويبقى حتى بعد أن يزول الحماس الذى صاحب بدايتها على نحو ما سلف، ومهما كان إيمان أى رئيس شيوعى

فى مذهبه، فإن حياته التى أمضاها فى التدرج الحزبى لابد أن تكون ذات تأثير ضرورى على النمط الأساسى لتفكيره، وهو ما يفسر بأن الأيديولوجية الشيوعية تمارس دائماً وظائف هامة، فهى التى توفر العناصر التى تبحث عن الحقيقة وتضمن النجاح النهائى، وهى الرباط الذى يحافظ على الالتحام بين مختلف الأحزاب الشيوعية فى العالم وأن مفاهيمها هى التى تعالج التناقضات التى تظهر داخل البيروقراطية أو فيما بين الدول الشيوعية.

وبالرغم من ذلك فإن هذه الأيديولوجية هى المسئولة جزئياً عن التوتر الدولى، وهى المسئولة بصورة أقل بسبب التاكتيك الماركسى بصفة خاصة (من هذه الناحية، فإن الشيوعيين يتسمون بالمرونة إلى أقصى حد) فى حين أن الرؤساء الشيوعيين لا يكفون عن التأكيد بأن الماركسية ـ اللينينية هى مفتاح التفوق الذى يتميزون به على العالم الخارجى، وبصفتهم ماركسيين ـ لينينيين، فهم مقتنعون بأنهم يدركون تطور التاريخ بشكل أفضل كثيراً من إدراك العالم غير الشيوعى.

ونتيجة تركيز كل علاقة دبلوماسية عادية مع البلاد الشيوعية الماركسية ـ اللينينية على العوامل (الموضوعية) وفيها البنيان الاجتماعى والتطورات الاقتصادية وصراع الطبقات بالذات بوصفها أكثر العوامل أهمية من المعتقدات الشخصية لرجال الدولة فإن الصعوبات تعترى هذه العلاقة. ويفسر الإيمان بتفوق العوامل الموضوعية الطريقة التى يعالج بها السوفييت مشكلة الأمن. فإذا كانت المعتقدات الشخصية «ذاتية» فإن الأمن السوفييتى لا يكفيه حسن نية الآخرين وبخاصة إذا كان هؤلاء الآخرون تابعين لنظم اجتماعية مختلفة. ومن هنا يتبع تلك الرغبة فى البحث عما يمكننا أن نسميه بالأمن المطلق. ولكن الأمن المطلق بالنسبة لطرف واحد يقابله عدم الأمن المطلق للأطراف الأخرى كلها، إن بلداً معيناً لا يمكنه الحصول عليه إلا إذا أخضع الآخرين وأفقدهم المقدرة، وهكذا يبدو أحد عناصر السياسات الخارجية

التى تستهدف تحقيق مصلحة دفاعية أساسية، تبدو وكأنما ليس هناك ما يميزها عن أشكال العدوان التقليدية.

وهذا يفسر الإيمان بتفوق العوامل الموضوعية وأهميتها، وعدم استقرار فترات الهدوء والتهدئةفى العلاقات الدولية. فما ان تتاح فرصة للاختيار بين ميزة مادية وحسن نية من جانب الغرب، حتى يبادروا لاختيار الأولى. لقد ضحوا بالصداقة التى نشأت خلال الحرب من أجل إقامة حكومات شيوعية فى أوروبا الشرقية، كما أن الروح التى سادت مؤتمر جنيف لم يكتب لها البقاء أثر محاولة أضعاف قواعد الغرب فى الشرق الأدنى، فضلا عن أن محاولات التقرب من جانب حكومة كيندى قد رفضت حتى جاءت أزمة الصواريخ الكوبية لافهام السوفييت بأن تجربة القوة لن تكون فى صالحهم .

والحقيقة أن المباحثات بين البلاد الغربية والشيوعية ليست معقدة الى مثل هذا الحد. فالمفاوضون المار كسيون يصعب عليهم الاقتناع بحجج الجانب الغربى الذى لا يقر قوانين التطور التاريخى.ومهما قال المفاوض الغربى؛ فإنهم يعتقدون أنهم يفهمونه أكثر مما يفهم هو نفسه. واذا ما واجهوا بعض التنازلات، فان ذلك يتأتى عن طريق «الأمر الواقع» فقط وليس عن طريق أفراد، أو نتيجة تطورات فى المساومة. وكل دبلوماسية تعتبر صعبة عندما يعتقد أحد الأطراف أن العامل الأساسى فى التقابل أو فحوى المساومة؛ ليس سوى هيكل أعلى من العوامل التى تكون جزءا من موضوع المفاوضات.

وفى النهاية، مهما انخفضت حدة الحرارة الأيديولوجية، فان الصرامة تقتضى الاحتفاظ بموقف عدائى مذهبى تجاه العالم غير الشيوعى؛ وذلك حتى فى أوج فترات التعايش السلمى ؛ وردا على تحدى الصين ؛ استطاع الحزب الشيوعى السوفييتى أن يصرح بأنه يؤيد بقوة الاتجاه المنادى بتدمير

الرأسمالية. وانه لا يوقن بالموت الحتمى للرأسمالية فحسب ، بل انه سيفعل كل شىء حتى يتم ذلك فى أسرع وقت عن طريق صراع الطبقات .

ان شكوك وريبة القادة الشيوعيين تجاه العالم الخارجى تقويها تجربتهم الشخصية فى الوصول إلى السلطة . ففى ظل نظام تعوزه قواعد التتابع القانونية الطبيعية ، يوجهون جزءا كبيرا من نشاطهم فى نزاعات وصراعات داخلية . وهم يصلون إلى القمة عن طريق ازالة المنافسين أحيانا بصورة طبيعية أو بيروقراطية . ولقد قتل ستالين كل من عاونوه على تولى زمام السلطة وقام خروشوف بعزل «كاجانوفتش» الذى كان يحميه ، وانقلب ضد الماريشال «جوكوف» بعد ستة أشهر من قيام هذا الأخير بانقاذه من مؤامرة دبرها زملاؤه . ورغم أن لخروشوف الفضل فى وصول بريجنيف وكوسيجين الا أنه بعد سقوطه بأربع وعشرين ساعة أو أقل ، أطلقا عليه حملة من الافتراءات .

وللنجاح فى هذا الصراع يجب ألا يكون للمرء سوى هدف واحد يقتل فى نفسه كل احساس ، والسبيل هو تجنيد كل طاقاته لتحقيق الهدف الذى يروى تعطشه القوى للسلطة . وليس فى التجربة الشخصية لكل القادة السوفييت ما يسمح لهم بالثقة فى تأكيدات النوايا الطيبة . ان الريبة والشك جزء من وضعهم فى الدولة . وليس من المعقول أن يكون تصرفهم تجاه العالم الخارجى أكثر تعاطفا مما هو تجاه زملائهم أو أن ينتظروا منه تقديرا أكثر.

وهذا المزيج من الصفات الفردية والبنيان الاجتماعى ؛ يؤثر أيضا على العلاقات بين الدول الشيوعية بعضها البعض. فان النزعة القومية «السوفيتية» ؛ وهى على حد قولهم ؛ ثمرة صراع الطبقات كان يجب أن تختفى حيث تنتصر الاشتراكية . وهذا الميل نحو اعتبار كل اختلاف فى الرأى ، كظاهرة من البدع

تستهدف تحويل الخلافات إلى شقاق ونزاعات حتمية . وفى كثير من الأحيان فان الجدل بين الصين الشيوعية والاتحاد السوفييتى هو أكثر حدة من حوار الاتحاد السوفييتى مع العالم غير الشيوعى .

وحتى اذا كانت المعتقدات الأساسية لدى القادة الشيوعيين متشابهة فان أثر البنيان الداخلى لكل بلد من بلادهم على العلاقات الخارجية ، يختلف اختلافا كبيرا . وهناك هوة بين هذه الأيديولوجية عند انتصارها كما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى ، والحماس الثورى الذى يميز بداية الثورة كما هو حادث فى الصين الشيوعية ففى الحالة الأولى يمكن لنوع من الواقعية أن ينمو ويتطور، ربما بصورة تجريبية كما هو الحال فى الولايات المتحدة . وعندما تدعو الحاجة إلى تسوية نزاع ؛ نجد أن هناك مجموعة متعارضة من التطورات ترتكز بالضرورة على أساس فلسفى مختلف ؛ وتخلق بدورها مجموعة من الخلافات الجديدة.

ومهما كانت درجة واقعية البنيان البيروقراطى الشيوعى ؛ فانه سوف يعرف ميزات أخرى غير تلك التى عرفها الغرب ، فهو يولى أهمية أكثر لاعتبارات المبادىء والمسائل الاحتمالية . وعندما يبدأ القادة الشيوعيون خطبهم بعرض للمبادىء ؛ يستمر عدة ساعات ، فان ذلك ليس نوعا من العادة أو الطقوس . وحتى فى هذه الحالة ، فان ذلك لا يؤثر فى نفسيرهم للـ «معقول» فيما يختص بنزعاتهم الداخلية . ان البيروقراطية والواقعية يمكن لهما أن يضعفا الاندفاع الأول ؛ وهما لا يضمنان توحيد آراء الشرق والغرب .

والمظاهر الثورية الأكثر وضوحا من جانب الصين الشيوعية على سبيل المثال ؛ احتفظت بالحماس الأيديولوجى ؛ رغم أن هيكل نظامها يترك لها امكانية أكثر لاحداث تطورات جديدة ويجب ألا نخلط بين عدم التساهل التكتيكى وحيوية أحد الأيديولوجيات بتنظيمها الجامد . إذ يؤسس الحكام سلطتهم على أساس مكانة تتجاوز كل السلطات البيروقراطية .

On a prestige which transcends bureaucratic authority

وفى حالة تغيير الحكام ، أو اذا ما حدث تعديل فى تصرفاتهم فان بكين يمكنها أن تتبنى سياسة أكثر اختلافا من الناحية الراديكالية عن البلاد الشيوعية ذات المؤسسات الأكثر رسوخا.

جـ ـ نموذج القادة الثوريين المصلحين

Charismatic-revolutionary type of leadership

وهناك نموذج آخـر من الحكام هو نوع الحكام الثـوريين المصلحين ، وهؤلاء لهم أثر كبير على النظام الدولى المعاصر . ففى الأمم الناشئة نجد أن بعض رجال هذه الدول يعتقدون أن النظم الواقعية ـ البيروقراطية السائدة فى الغرب لا تناسبهم ، لأن المستقبل الذى يرغبون فى ارساء قواعده يهمهم أكثر من هذا التدبير الذى يحكم تفكير الواقعيين . والأيديولوجية كذلك لا ترضيهم لأن كل مبدأ لابد أن يخلق كادرات جامدة تعطى التجارب الشخصية المدين لها معظمهم الرغبة فى الوصول إلى السلطة.

ان الحاكم النموذجى الذى يقود الكفاح من أجل استقلال بلاده ، يجد نفسه فى وسط المخاطر نتيجة للاخلاص الكامل لتطلعات المستقبل . وهذه الرؤية تتيح له تخطى الصعوبات .ورغم شكوك الغرب فى ذلك ، فان القلة من الثوريين قد بلغوا درجة النضوج ، ولذلك فهم ينطلقون في مغامرات ثورية .

واذا كان كاسترو أو سوكارنو قد اهتما براحتهما الشخصية فان مواهب كل منهما كانت ستوفر له حياة هانئة فى المجتمع الذى دمره . ان القيمة لتضحياتهم هى فى تطلعات كل منهما للمستقبل ودأبهم فى السعى إلى السلطة السياسية.

ان الواقع الذى يهم الثوريين هو العالم الذى يريدون خلقه وليس ذلك العالم الذى يناضلون لازالته.و الاختلاف فى التصورات له أثره الكبير فى عدم الاقتناع الذى ساد الحوار بين الغرب وحكام الأمم الحديثة. ان الغرب يميل إلى

الاعتقاد بأن التوتر السياسى في هذه البلاد يرجع إلى مستواها الاقتصادى المنخفض؛وزيادة الانتاج القومى تبدو مفتاح الاستقرار السياسى فى عيون رسل وخبراء التطور والتنمية فى الغرب . فهم يعتقدون أنه كان يجب على رؤساء هذه الدول أن يكرسوا له الأولوية التامة ويجعلونه محل اهتمامهم الأكبر .

ولكن على الرغم من أن هؤلاء الحكام الثوريين المصلحين لا يهملون الناحية الاقتصادية الا أنها تمثل بالنسبة لطموحهم مجالا ضيقا للعمل . والحصول عليه يتم فقط بمجهود بطىء ؛ صعب ، وفنى للغاية ؛ يتعارض مع البطولية الشريفة لنضالهم وكفاحهم فى سبيل الاستقلال. والنتائج ذات مدى طويل ، ولا يمكنهم بوضوح نسبتها إلى أنفسهم ، واذا كان كاسترو قد استمع إلى نصائح خبراء النظريات فى التنمية الاقتصادية؛ فان أمله الوحيد كان يمثل في أن يجعل من كوبا على مدى عدة عشرات من السنين بلدا صغيرا متقدما ؛ ولنقل احدى سويسرات جزر «الانتيل» . وهذا الهدف ؛ اذا ما قورن بقيادة الحركة الثورية بأمريكا اللاتينية كان من الطبيعى أن يبدو فى نظره هدفا بسيطا ؛ دون أية فائدة بل أيضا غير واقعى .

يضاف الى ذلك أنه على أثر حدوث تقدم أو ازدهار اقتصادى تحدث عادة ردة وعودة لعدم الاستقرار السياسى، تسقط على الأقل فى مراحلها الأولى كل النظم التقليدية القائمة. وهكذا فان حكام هذه البلاد يجدون أنفسهم مضطرين الى التصرف والحركة بطريقة مسرحية للمحافظة على شرعية سلطاتهم. ويبدو أن كثيرين منهم مقتنعون بأن المغامرات الخارجية؛ وهى بعيدة عن التأثير فى تطور بلادهم الاقتصادى، هى عامل مناسب. لآن التنافس بين القوى الكبرى يسمح لهم بالاعتقاد بأن العون سيقدم اليهم وسيستمر وسيستفيدون منه مهما كانت تصرفاتهم. وهكذا فانه كلما بدت سياستهم الخارجية أكثر اثارة وتحريضا؛ فسوف تزداد فرصهم داخليا لضم اهم منافسيهم السياسيين اليهم.

وهذا الميل نحو التهور يعززه أيضا القول بأن عددا من البلاد الحديثة لديها احساس زائد بالشك والارتياب فى ذاتيتها الوطنية أن حدودها غالبا ما نكون مطابقة للتقسيمات الادارية التى أقامها الاستعمار القديم. وأحيانا ينقصها ادراك العلاقة التى ارتكزت عليها القومية الاوربية فى القرن التاسع عشر؛ وتطابق من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ. وفى حالات كثيرة؛ فان تجربتها المشتركة الوحيدة، هى أنها ظلت لمائة عام تقريبا، تحت نيرالاحتلال . ومن هنا ينبع ميلها نحو التسلط، ويفسر محاولاتها المستمرة الى اللجوء الى مجال السياسة الخارجية لتأكيد وتثبيت الالتحام فى الداخل (الجبهة الداخلية).

ان الديمقراطية على الطراز الغربى تفترض أن المجتمع يرفع من شأن مجال السياسة والمعارضة ترتفع ضد الوسيلة المتبعة لبلوغ اهداف مشتركة، ولكن ليس ضد بقاء الدولة وكيانها نفسه. وفى كثير من هذه البلاد الناشئة نرى، على العكس؛ أن الدولة تمثل التعبير الأصلى للالتحام والترابط الاجتماعى. ويمكن بسهولةان تبدو المعارضة كالخيانة. وبالاضافةإلى ذلك فان الحكام الذين قضوا سنوات عدة من عمرهم فى مواجهة تحديات صراع ثورى أو الذين وصلوا الى السلطة عن طريق انقلاب، ليسوا على استعداد اطلاقا لتأييد وجود نظام حكم يمكن أن يكون لهم فيه خلفاء. وهكذا نجد أن الشيوعية تجتذب كثيرين منهم لا لنظرياتها الاقتصادية الماركسية ـ اللينينية؛ وانما لأنها تنادى وتسمح بأن تكون السلطة مطلقة وشرعية.

ومهما كان نوع وشكل حكوماتهم، فان كثيرا من حكام هذا النوع يستخدمون السياسة الخارجية لتجنب واخفاء المشكلات الداخلية، وتوطيد الجبهة الداخلية. وفى هذا تقدم لهم حلبة السياسة الدولية الفرصة لاتخاذ اجراءات مسرحية.وكثيرا ما تأخذ هذه التصرفات صورة عدائية للغرب حيث يتوفر الدافع لذلك متمثلا فى النضال ضد الاستعمار وهذا فى الواقع هو العامل الأساسى للوحدة بين كثير من البلاد الجديدة. وبالاضافة إلى ذلك فان هذه

المحاولات تزداد نتيجةلكون التنافس بين القوى الثورية قد أزال كثيرا من احتمالات المخاطر التى كان يمكن أن تثيرها مغامرات السياسة الخارجية فى الماضى، خصوصا اذا كانت هذه السياسة موجهة ضد الغرب؛ الذى لايملك إية وسيلة فعالة للعقاب.

وهكذا؛ فان التدخل العسكرى المسلح ذا النمط التقليدى أصبح شبه مستحيل بسبب التوازن النووى وقوة الرأى العام العالمى.

إن القدرة على تحريك واثارة قلاقل داخلية فى أجزاء كثيرة من العالم تمثل ضغطا أكثر فعالية من التدخل المسلح، ولا يتردد حكام هذه الدول فى تجاهل التهديدات « الكلاسيكية » من جانب القوى القديمة شديدة الحساسية بالنسبة إلى تهديدات الثورات ؛ كما أن الدول التى تستطيع استغلال عدم الاستقرار السياسى فى دول أخرى؛ تستخدم ذلك دائما فى سياستها الخارجية. فالصين التى تنقصها الأشكال التقليدية (الكلاسيكية) للمعسكرات ذات مدى الفاعلية الطويل، تلعب دورا مستمرا وفعالا فى السياسة الافريقية. إن البلاد الضعيفة تبدى اهتماما بامكانات حدوث اضطرابات داخلية فوق أراضيها أكثر من اهتمامها تجاه التهديد الخارجى بالتدمير.

خلاصة:

ان نماذج حكومات عصرنا تمثل تحديا لم يسبق له مثيل لاقرار نظام دولى ثابت، والمجتمعات الواقعية ـ البيروقراطية ـ تحول جهودها نحو معالجة واقع تجريبى، يعتبرونه أمرا مسلما به ؛ والمجتمعات الأيديولوجية ممزقة بين معتقدات بيروقراطية أساسا (فى مجال من الواقع؛ مغاير مع ذلك لمجال النظم السابقة)واستخدام أيديولوجيتها فى سبيل أهداف ثورية بالذات. أما الأمم الجديدة، فبقدر ممارستها لأى نشاط؛ مهما كان فى محيط الشئون الداخلية، نجدها خاضعة لميول تستهدف تدعيم استمرار حكوماتها الثورية المصلحة على تطوير سياستها الخارجية ويمثل مجموع هذه الخلافات عقبة هامه ضد أى

اتفاق على صيغ وعبارات اقتراح «معقول». ومن الصعب تشخيص هذه الحالة، والأمـر الأكـثـر صـعـوبة هـو أن نحـاول الاتفـاق على وسـائل واجـراءات لعلاجها.

وهناك تعريف مشترك لهذه النماذج الثلاثة من الحكام وهو تعريف يعقد الأوضاع الراهنة ـ فهى جميعا تستهدف مرامى قصيرة المدى دون أن تنسى مطلقا أنها مكلفة بل محكوم عليها بضرورة انجاح كل واحدة من عملياتها . وفى المجتمعات البيروقراطية فان السياسة المتبعة هى نتيجة اتفاق وتراض ، ونتيجتها باستمرار هى غالبا أقل العوامل المشتركة . ويطبقها أفراد مرتبطة شـهـرتهم بالمحـافظة على الوضع الراهن . ولا يسـتطيع أي واحـد من هذه النماذج أن يدخل تعديلا جذريا فى ضوء سير الأحداث بسبب الآثار العميقة التى ستكون لـهذه التعديلات على النظم الادارية الحاكـمة . أما معظم الحكام الثوريين المصلحين فى البلاد الناشئة ، فهم مثل لاعبى «الأكروبات» ، تكفى خطوة واحدة خاطئة لكى يسقطوا ويقضى عليهم.

٤- البنيان الداخلى والسياسة الخارجية

Domestic Structure and Foreign Policy

التطلع لنظام عالمى فى المستقبل

The Prospects for World Order

مما سبق يمكن القول بأن عدة انقسامات معاصـرة سببهـا نظام الحكم الداخلى ، ولكن ألا يوجد ما يعوض ذلك؟ كانتشار التكنولوجيا ، والموضوعية التى تفرضها بعض التشكيلات السياسية الغربية؟

الواقع أن كل هذه التطورات لا تؤدى إلى ادراك متشابه أو مشترك للواقع ذلك لأن مـايهم ليس هو المؤسسات ولا التكنولوجيـا وانما الوعى الذى تمنحـه ، وهذا الوعى يختلف وفقا لتطور المجتمع.

ان تفسير «الأمة» ليس له المدلول نفسه حينما نطبقه على أشكال من الدول المختلفة كالهند وفرنسا ونيجيريا . وكذلك التكنولوجيا يمكن أن يكون لها مفهوم مختلف لدى الشعوب حسب الوسيلة التى حصلت بها عليها والعصر الذى توفرت لديها فيه.

ان أى مجتمع هو جزء من تطورات تتم تحت ضغط تركيبين متعارضين فى الظاهر ـ ومن أهم التطبيقات ، نموذج الحكومة ، علما بأن التطور لا يتم فى خط مستقيم وانما عن طريق مجموعة من التحولات المعقدة التى لا يدركها أبطالها الاساسيون . ان دراسة ماضى مجموعة من الوقائع تجبرنا على الاعتراف بأن الاختيار الاساسى قد تم مصادفة الا فى حالة كونه الخيار الوحيد الممكن .

ان المجتمعات الناشئة تجد نفسها فى حالة تسمح لها باتخاذ اجراءات تغيير جذرى ، وهو ما يظهر فيما بعد أنه غير عملى . وكلما تعقدت احدى المجتمعات ، صارت تقاليدها أكثر أصالة ، وقلت فرص اختيارها لنوع الحكم فيها . واذا ما حاولت وحدة اجتماعية ادخال تغييرات جذرية ، فانها تجازف بنظامها وتاريخها والقيم التى امتزجت ببنيانها .

اذن أليس هناك أمل ما فى التعاون والاستقرار؟ وهل نظامنا الدولى محكوم عليه بالخلاف وعدم الادراك؟

لا توجد اليوم دولة واحدة لا تؤمن بضرورة تحاشى الحرب النووية ، فإذا لم يمكن لهذا الاعتبار أن يوقف كل الدول بنفس المقدار ، فانه لن يؤدى إلى الاقلال من شعور بعض هذه الدول بمسئوليتها المباشرة بسبب مستواها التكنولوجى. وكما أوضح البروفسور «جاجواريب»: «ثمة نوع من التشابه فى أشكال الحكم يمكن أن يخلق معايير مشتركة من التعقل . ان العلم والتكنولوجيا يتسع مجالهما ، كما أن تحسين المواصلات يمكن أن يؤدى إلى ظهور ثقافة مشتركة وان نمو الانسانية ربما سوف يفوز فى النهاية وينتصر على الخلافات

القائمة بين الحكومات المتفاوتة فى درجة «التطور».

ومن السهل أن نبنى أملنا فى السلام على أساس حاجتنا اليه. ان أهم العناوين الكبرى فى الصحف تدور حول الانقسام الجوهرى ازاء هذه المحاولة ولا شك أن المسألة الاخطر التى يطرحها النظام الدولى ان خط الحدود لا يتبع المعاملات السياسية الخاصة التى ليست الا أعراضا خارجية تفصل بين أسلوبين من السلوك العام واتجاهين فلسفيين.

ويمكننا تحديد هذين الاسلوبين ، على أساس أن الأول سياسى، والثانى ثورى ـ وذلك من طريقة ادراكهما للنظام. واذا ما طبقناهما على الرجال ، نجد فى النهاية أنه يمكننا التمييز بين رجل الدولة ، والنبى Prophet (صاحب الرسالة) .

فرجل الدولة يحرك الواقع ، و يشعر بأنه مسئول عن كل ما يحدث ويطرأ، سواء كان حدثا طيبا أم سيئا ، انه يرتاب فى الطبيعة البشرية ، ويؤمن بأنها السبب فى خيبة آمال كثيرة بسبب الحسد والطمع والعنف ، وهو لذلك يميل إلى الاحتراس من الفشل بقدر الامكان ، ويحاول تفادى بعض التجارب، لا لأنه يخشى نتائجها فى حالة النجاح ولكن لأنه يشعر بأنه مسئول عن آثارها فى حالة الفشل . وهو يرتاب فيمن ينفذون السياسة الخارجية ، لأن التاريخ قد علمه عدم الثقة بنصائحهم.

أما «النبى» Prophet (صاحب الرسالة) فهو على العكس أقل اهتماما بالعمل للواقع القائم من اهتمامه بخلق واقع جديد فهو يهتم بما هو «صحيح وعادل» وليس بما هو ممكن . ويؤمن بالحلول الكاملة التامة ، ويعطى للهدف اعتبارا أكبر مما يعطى للرسائل، كما يؤمن فى قابلية الانسان للكمال ، وأسلوب عمله يتجاوز الزمن ولا يرتبط بأى ظرف وهو يعارض التقدم على مراحل ويرى فيه نوعا من التسامح الضار أو غير المفيد للظروف الراهنة ، وهو على

استعداد للمجازفة بكل شيء في سبيل كل شيء لأن الرؤية بالنسبة اليه هي الحقيقة الأساسية. والغريب أنه أكثر تشددا من رجل الدولة بسبب ايمانه بالطبيعة الانسانية. ويمثل (صاحب الرسالة) عهدا من التمجيد والحماس تتم فيه انقلابات كبرى ومنجزات واسعة كما تتم فيه أيضا النكبات .

ان اتصال (صاحب الرسالة) بالسياسة يتم دائما في جو من العقم وتسيطر عليه خيبة الأمل . ان رجل الدولة يتنافس وقدرته على تأمين بقاء النظام الدولي في حالة من التوتر . أما آخر كلمة لدى (صاحب الرسالة) فهي رؤياه بالذات . ان رجل الدولة يرغب في تحويل «الوحي» إلى اجراءات واضحة ومحددة ، وهو يحكم على الآراء من خلال فائدتها . وليس لما تحويه من حقائق . وهذه الوسيلة هي تقريبا بالنسبة إلى «صاحب الرسالة» نوع من الدنس لأنها ترمز إلى انتصار الانتهازية على المبادىء العامة . والتفاوض بالنسبة لرجل الدولة يعني أن الاستقرار والمحافظة على النظام الساري أهم لديه من كل مناقشة خارج هذا النظام ، أما بالنسبة لـ «صاحب الرسالة» فليس للتفاوض سوى قيمة رمزية ، باعتباره أحد الوسائل التي تؤدي إلى هداية أو قنوط الغريم.

وقد انتصر كل واحد من هذين النمطين بدوره ، في عصور كثيرة من التاريخ وسيطرت الخبرة السياسية على العلاقات الأوروبية منذ نهاية الحروب الدينية حتى الثورة الفرنسية ، ثم من جديد ابتداء من مؤتمر «فيينا» حتى الحرب العالمية الأولى . أما أسلوب (صاحب الرسالة) فقد بلغ أوجه وقمته عند قيام الهزات الدينية الكبرى وخلال الثورة الفرنسية . وكان مرشدا لعدد كبير من ثورات العالم المعاصر.

والواقع أن العالم مدين لكل منهما بمنجزات عظيمة ، وكل واحد فيهما له رسالته التي يتميز بها . فبالنسبة لرجل الدولة فان رسالته هي التوازن ،

وبالنسبة لـ (صاحب الرسالة) فان رسالته هى عدم الاحتفاظ بالانسان فى حالة دائمة من التسامى وتحويله إلى مجرد رقم يحرك.

أما فيما يختص باختلاف الرؤيا الفلسفية فهى تعكس دون ريب الخلاف بين خطى التفكير، وهما منذ عصر النهضة يميزان الغرب عما يسمى اليوم بالدول النامية وتحتل فيها روسيا مركزا وسطا.

وليس هذا الاختلاف فى النمط والاسلوب بجديد وانما الجديد أنه يشمل اليوم قطاعا كبيرا من العالم ، وزاد من المخاطر الحالية التى تنطوى على التهديد اذا لم يتم التوصل لعلاجها . وحتى الناحية التاريخية فان الخلافات التى عولجت هى أقل من التى عولجت فى الماضى. ولم يسيطر نمط سياسى أو موقف فلسفى الا ليحلا محل ادراك آخر للحقيقة والواقع . ونادرا ما كانت تمر فترة الانتقال دون عنف . ان المشكلة التى يثيرها عصرنا هى أهليتنا وقدرتنا على تسوية المشكلات بروح خلاقة ، وهى مشكلات دفعت القرون السابقة ثمنا باهظا لحلها تمثل فى انقلابات وصراعات عنيفة ورهيبة كثيرا ما أخذت شكل نكبات .

ويجب علينا أن نقيم نظاماً دوليا قبل أن تفرضه علينا احدى الازمات كضرورة.

وليس الأمر مجرد خطط ولكنه مواقف واستعدادات . والواقع ان المغالاة بالاهتمام بالتخطيط العلمى هو بحد ذاته من أعراض مصاعبنا . وقبل الاهتمام - حتى فلسفيا - بالنظام الدولى الذى يجب اقامته فإنه يجب التيقن من صحة طرح المسألة.

وهناك دلائل تدعو للتفاؤل ،فالجيل الثانى والثالث من قادة الدول الحديثة والدول الشيوعية قد بدأ يتحرر من جمود العقيدة والاندفاع اللذين كانا من سمات العصر الثورى ، ومن ثم راح يتجه إلى ملاءمة تصرفاته مع ظروف

المجتمعات التى أسهم فى خلقها (على أن هذه ليست حتى الآن الا ظواهر ودلالات ، ومحاولة أولى فى طرق لم تتميز بعد اتجاهاتها وعلى كل فهى احدى ميزات عصر من الهزات لا يتبح لنا الا فرصة قصيرة للتفكير فى مغزاها العميق) والمشكلات الاكثر الحاحا هى أن تكون تطلعاتنا من الاتساع إلى درجة لا تجعل الحاضر يحجب عنا صورة المستقبل.

الموضوع الثانى

المشاكل الأساسية
للسياسة الخارجية الأمريكية

لم يعرف القرن العشرون فترات هدوء ، فمنذ بدايته تتابعت الأزمات الدولية العنيفة ، ولئن كانت الاضطرابات المعاصرة أقل عنفا من الحربين العالميين ، ـ الا أن طبيعتها لاتقل ثورية . والواقع أن الازمات التى تصنع العناوين الضخمة فى صحف اليوم ليست سوى أعراض مشاكل عميقة لهياكل الحكم . والنظام الدولى الذى تسبب فى هدوء القرن التاسع عشر ، انتهى وسقط تحت وطأة الحربين العالميتين . وعصر القوى الكبرى الذى حل محله يقترب من نهايته . والأفق الدولى الحالى يغلى بسبب أن كل عناصره فى مرحلة فوران . وهذه المحاولة مكرسة أكثر لمعالجة المشاكل الاحتمالية ومشاكل نظم الحكم وليست لمعالجة مشاكل سياسية خاصة .

١ ـ مشكلة نظم الحكم :

للمرةالأولى يعرف العالم كله سياسة خارجية ، ففى الماضى كانت كل قارة فى عزلتها عن القارات الاخرى وعلى مر التاريخ ، لم تكن مشاكل آسيا تمس أوروبا تقريبا . واليوم يواجه رجال الحكم مشكلة جديدة تتلخص فى اعداد السياسة لأكثر من مائة دولة . وتساهم كل الدول على اختلاف أهميتها فى هذا العمل . وأصبح ما كان يعد من قبيل المشاكل الداخلية فى الماضى ذا آثار عالمية . ويمكن تلخيص الطبيعة الثورية لعصرنا فى ثلاث قضايا عامة :

(أ) ازدياد عدد المشتركين فى النظام الدولى ، وتغير طبيعتهم .

(ب) مضاعفتهم الفنية فى شأن النفوذ المتبادل .

(جـ) اتساع نطاق مجال العمل لأهدافهم .

وكما سبق أن أوضحنا فان كل الدول تسهم ـ ولو بقدر محدود ـ فى رسم الشئون السياسية الدولية ، وهذه المساهمة تختلف باختلاف الدول واختلاف مفاهيمها السياسية . وعلى ذلك يمكن القول أنه كلما اختلفت طريقة معالجة دولة من الدول ـ أو مجموعة من الدول ـ للشئون السياسية الخارجية ، اختلفت الصورة العامة للعلاقات الدولية ، وطبيعى أن تتعدل الصورة من وقت الى آخر نتيجة انضمام دول جديدة للمجتمع الدولى ، أو نتيجة تطور المفاهيم الدولية أو نتيجة ما يلحق باحدى الدول التى تمثل احدى القوى التقليدية من ضعف يطرأ على نفوذها وهيبتها الدولية ، والامثلة المؤيدة لهذا عديدة، سواء فى القرن التاسع عشر أو العشرين حيث نشأت مراكز للقوى الدولية وثورات مراكز أخرى، وحيث ظهرت دول واندثرت دول أخرى .

ولا يجوز اغفال أهمية التطور التكنولوجى وتأثيره على تخطيط وتنفيذ مخططات الشئون الدولية ، فقد أصبحت الثورة العلمية عاملاً من أهم العوامل فى مجال ممارسة القوة وتحقيق الاهداف السياسية .

وثمة عامل آخر على قدر من الاهمية ، هو ما يسود العالم من نزاعات ايديولوجية ، هذه النزاعات التى تنعكس لدى وضع الصورة الحقيقة للعلاقات السياسية الدولية ، وهنا تجدر الاشارة أن العالم يتنازعه ـ وسيظل يتنازعه لمدة قد تطول عشرة أعوام قادمة ـ قطبان هما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية ، وسيعمل كل من القطبين على حماية مصالحه ، ولو دعا ذلك إلى خوض أحداث مثل أحداث تشيكوسلوفاكيا ، الا أن الجوهر سيظل هو «زعامة ثنائية» وكل فريق يحاول فرض سيطرته العسكرية والسياسية والاستماتة من أجل تحقيق التفوق على الفريق الآخر ، هذا مع سعى حثيث ومنافسة من كل

من الجانبين لمحاولة استقطاب الدول غير المنحازة وقطع الطريق على المنافس من أن يحرز سبقا أو تفوقا عسكريا أو سياسيا.

ولعل هذا الايضاح أن يفسر صورة التوتر التى تسود العلاقات الدولية فى الآونة الحاضرة .

وهنا تبدو ملامح ظاهرة جديدة . فقد فشل القضبان فى الحيلولة دون ظهور أقطاب آخرى ، فدظهرت أمم جديدة وجدت نفسها فى غير حاجة الى حماية أى من القطبين ، وانما استمدت عنصر الحماية من جوهر التنافس بين القطبين ذاتهما ، ولم يجد القطبان أمامهما من سبيل سوى تقبل ذلك على مضض أملا فى أن يتمكن أحد القطبين من اضعاف الدولة الجديدة ـ لصالحه ـ مستعينا بالعوامل الداخلية فى الدولة ذاتها بعد أن اختفت تقريبا الصورة التقليدية القديمة ألا وهى استخدام القوة .

وهنا تجدر الاشارة الى أن الظاهرة الجديدة المتمثلة فى زيادة عدد الدول الجديدة ، واحتمال ظهور أقطاب جدد ، هذه الظاهرة لا تكفل الاستقرار فى العلاقات الدولية ، خاصة وان عددا من هذه الدول الجديدة لا يولى قدرا كافيا من الاهتمام للمسائل الدولية العالمية .

والخلاصة أن النظام الدولى المعاصر يحتاج بصفة خاصة الى الاتفاق على مدلول للنظام وطالما لم يكن هناك تعريف مشترك عن الشرعية فلن يحد شيء من القوة المرعبة التى اكتسبها الانسان ، فالايديولوجية المادية ستعمقان عناصر الشقاق التى تفصل بين الدول . ولم يعد سهلا اللجوء الى وسائل القرن التاسع عشر كما لم يعد هناك ولن تكون ثمة استقرار للتنظيمات ، والحدود التى تسمح ببعض التعديلات الواجبة وصار من الضرورى أن تكون هناك مفهوم وادراك جديد للنظام العالمى اذ بدونهما يكون الاستقرار خديعة .

وتعرض هذه المشكلة أساسا للولايات المتحدة فمهما كانت نواياها أو سياستها لا تستطيع الهرب من الواقع ، فالولايات المتحدة تملك أكبر تجمع

وطنى من القوة المادية وبدون مساهمة فعالة من جانب هذه القوة، فإن أى نظام دولى غير ممكن تصوره، ولكن صورة هذه المشاركة تغيرت بعد عام ١٩٤٥ ، وخلال مدة عشرين عاما ، أسست سياستها الخارجية على افتراض أنه كان بامكانها اعطاء صورة جديدة لنظام دولى واثارة التطور الداخلى للدول الحديثة بقوة التكنولوجيا والتنافس الادارى للحكم ، وهذا الادراك المباشر العملى تماما للنظام الدولى ظهر أنه بسيط بساطة مفرطة ، فتعدد أقطاب السياسة يحرم عليها أن تحلم أو تأمل فى أن تتمكن من زرع النمط الامريكى فى كل مكان يجب أن تكون مهمتها الاساسية اثارة روح الخلق والابداع لعالم جماعى التفكير ، وتركيز النظام الدولى على أساس وجود تعدد القوى الحالى حتى ولو احتفظ القطبان الكبيران بقوتهما العسكرية الساحقة .

٢ ـ حدود ثنائية الأقطاب

طبيعة القوة فى العصر الحديث

كانت القوة العسكرية عبر التاريخ تعتبر أقصى درجات اللجوء والتصرف ووجد فيها رجال الدولة نمو أهدافهم. فمنذ خمسة وعشرين عاماً فقط لم يكن من المعقول أن تستطيع أمة أن تمتلك قوة «زائدة» لتستخدمها بفعالية فى مجال السياسية. وكان الهدف الأدنى هو تأمين وحدة الأراضى وحتى الحرب العالمية الثانية كانت قوة الدولة تقدر بقدرتها على حماية سكانها ضد الهجوم.

ولقد ألغى العصر الذرى هذه الفكرة. فازدياد القوة ليس معناه بالضرورة زيادة فى إمكانية الدفاع والحماية. وفى هذه الظروف فإن أهم مشكلة هى اخضاع القوة للتناسب بطريقة معقولة مع الأهداف التى يحتمل أن تكون خلافاً أو نزاعاً.

وفى أيامنا هذه تقدم القوة العسكرية مظهراً غريباً؛ فتزايدها اللا قياسى أفقدها كل اتصال بالسياسة. والدول الذرية التى تمتلك امكانية تدمير بعضها

البعض تواجه صعوبات ضخمة عندما ترغب فى اللعب فى المجال السياسى إلا إذا كان الأمر كوسيلة للردع لتأمين بقائها. ويتزايد نفوذ القوى الكبرى على بقية الدول، وبرغم هذا التزايد فإن هذه الدول تستفيد من مجال أوسع للعمل، لم يسبق له مثيل، لتأكيد استقلالها.

وآثار هذا الوضع هامة فيما يتعلق بالمفاهيم التقليدية لتوازن القوى. ففى الماضى كان الاستقرار يفترض سلفاً ودائماً وجود توازن يكفل عدم استطاعة دول أن تفرض إرادتها على دول أخرى.

وكانت المقاييس وقتئذ ذات طبيعة أرضية، فلم تكن دولة تستطيع أن توفر لنفسها تفوقاً ساحقاً إلا بالفتح؛ وليس هذا هو الوضع فى عصرنا. فإن الفتح لا يضيف سوى قليل من الفعالية للقوة العسكرية. ومن الممكن زيادة القدرة بتنميتها بصورة كبيرة داخلياً وفى حدودها. فالصين صارت ـ بامتلاكها قوة نووية ـ من الناحية العسكرية أكثر قوة مما لو قامت باحتلال كل جنوب شرقى آسيا. وإذا كان الاتحاد السوفييتى قد استولى. على كل أوروبا الغربية وظل دون أسلحة ذرية كانت قوته ستكون أقل بكثير مما يمتلكه حالياً. وبتعبير آخر فإن التغييرات الأساسية فى مجال توازن القوى تتمثل فيما يحدث داخل الحدود الأرضية للدول المستقلة. ومما لاشك فيه،أن هناك حاجة ملحة إلى الاتفاق على تفسير لما اصطلح على تسميته فى العصر الذرى «القوة» و«توازن القوى».

ومثل هذا التحليل سوف يكون صعباً إذا ما كانت التكنولوجيا ثابتة. ويصبح شديد التعقيد عندما تثير التطورات التكنيكية. كل خمسة أعوام انقلابات فى الأسلحة وتفوقها. والدول تتواجه بألفاظ مثل «التفوق»؛ «التوازن»، «التدمير الأكيد» دون تفسير واضح لأهميتها فى مجال التطبيق من الناحية العسكرية وبالذات دون اتفاق على ما تتضمنه سياسياً،والهوة التى تفصل بين الخبراء والحكومات تتسع باستمرار.

وباختصار فان الرعب الذى يحيط بالقوة جعلها مجردة (معنويا) لا وزن لها وخادعة والاقتناع يسيطر منذ الآن على السياسة العسكرية. ولكنها ترتكز بصفة خاصة على مقاييس سيكولوجية بحتة. فهى تبحث عن تغيير اتجاه تفكير الغريم بتحويله عن هدفه ، وذلك بمحاولة تأكيد مخاطر غير مقبولة تواجهه . وعلى ذلك فان الخديعة التى تتم بجدية أكثر فائدة من التهديد الحقيقى المبنى على أساس والذى يبدو للغريم كأنه خديعة . والمقياس الحقيقى للقوة العسكرية هو تقدير العدو المحتمل لها . والمعايير السيكولوجية تنافس فى أهميتها المبادىء الاستراتيجية . ومن الممكن أن نتساءل هل كان على الولايات المتحدة حقا اقامة كل هذه الاستعدادات للدفاع؟ هل هناك فعلا عدو ينوى مهاجمتها؟ والحقيقة أن مشكلة الأمن القومى لديها كل الفرص لتصبح عاملا هاما من عوامل الشقاق.

وعلى مر التاريخ كان اللجوء إلى القوة دائما يسبب خلق سابقة. أما فى القرن العشرين فان استخدام القوة العسكرية يخلق على العكس ظروفا تحرم استخدامها اللاحق. ومهما كانت نتيجة حرب فيتنام، فمن الواضح أن الأمريكيين سوف يظهرون منذ الآن أقل تسرعا للتورط فى نزاع آخر من هذا النوع.

وبالاضافة الى صعوبة تفسير معنى القوة هناك أيضا مشكلة استخدامها دبلوماسيا. ففى الماضى كان مدى الاستعداد لاستخدامها الحقيقى يظهر اهمية وخطورة المشكلة التى ستواجه بها. ولكن اجراءات من هذا القبيل تصبح أكثر خطورة اذا ماكانت الأسلحة فى وضع استعداد، أو مخفاة فى باطن الأرض أو فى أعماق المحيطات.

وحتى عندما يتعلق الأمر بأسلحة تقليدية فحسب؛ ويصبح تحديد المعنى الحقيقى لتهديد ذى طبيعة سياسية أكثر تعقيدا، فبعد أسر «بويبلو» استدعت الولايات المتحدة ١٣ ألف جندى احتياطى وأرسلت حاملة طائرات تجاه

سواحل كوريا . وهذا الاستدعاء لجنودها الاحتياطيين على أثر تحد من قوة عسكرية من الدرجة الخامسة هل هو اعلان نواياها فى التصرف أو كان معالجة لحالة تشتيت كبيرة لقواتها؟ وارسال حاملة طائرات هل كان يعد نوعا من الانتقام والردع أو كان الأمر ببساطة موقفا تتخذه من جانبها؟

وحرب فيتنام تصور مأساة هذه المشكلة. فقد أثارت هبوطا فى الحوار لبس فقط داخل الجهاز السياسى فى الولايات المتحدة ولكن بين هذا الجهاز وهانوى. فمنذ أكثر من خمسة اعوام لم تستطع الحكومة الأمريكية أن تفسر ما نعنيه بـ « النصر» وقدم الرئيس جونسون عرضا محدودا كما لو كان هذا العرض غير قائم وأظهرت هذه الاستراتيجية عمقها لأنها منفصلة تماما عن السياسة الخارجية.

ولقد كان يجب أن يثير الشكوك التى تلت الحاجة الى عودة المباحثات الخاصة بفرض الرقابة على التسلح وبالأخص الصواريخ الاستراتيجية؛ ومباحثات من هذا النوع يمكن أن تكون هامة للسلام والأمن العالمى، ولكن اذا أريد لهذه المباحثات أن تكون فعالة فيجب أولا حل المشاكل التى تعقد تفسير الولايات المتحدة لمفهوم سياستها العسكرية فان ظلت عاجزة عن اعطاء تفسير عملى لمعنى الـ «تفوق» أو الـ «استقرار» ؛ فسوف تنقصها فى هذه اللقاءات المعايير التى ستسمح لها بتقييم النجاح.

وهكذا فمهما كان اختيارها سواء استمرار سباق التسلح أو الحد منه ، فمن الضرورى اعادة النظر اجمالا فى سياستها الخاصة بالأمن ، خاصة وأن عشر سنوات قد مضت منذ آخر تقييم قامت به:

(أ) تفسير المصلحة الوطنية والأمن القومى للعشر سنوات القادمة.

(ب) طبيعة القوة العسكرية خلال هذه الفترة.

(جـ) مطابقة القوة العسكرية للنفوذ السياسى.

(د) الآثار والامكانيات عسكريا وسياسيا معا التى يحتمل أن تكون نتيجة لأى تصرف.

(هـ) دراسة استخدام الأسلحة الجديدة المتطورة قبل الصواريخ ذات الرءوس المتعددة والصواريخ ذات الطبيعة الدفاعية.

(و) احتمالات الرقابة على الأسلحة بما فيها الاجراءات الخاصة التى تستهدف تخفيض سباق التسلح.

٣- تعدد أقطاب السياسة

الطبيعة المتغيرة للتحالف

لا يوجد هناك قطاع سياسى واحد يصور مأساة التوتر الحالى أكثر من مجال المحالفات الموجودة بين تعدد أقطاب السياسة وثنائية القطبين العسكريين فخلال الخمسة عشر عاما التى تلت الحرب العالمية الثانيه ، ساوت الولايات المتحدة بين الأمن والمواثيق ؛ فقد أقامت شبكة عالمية من التعهدات على أساس افتراض اقناع المعتدى ، وذلك بتجميع أقصى عدد من القوى ضده. على أن وسيلة الأحلاف لم تسر سيرا طبيعيا تماما باستثناء حلف الـ «ناتو» والحقيقة انه لكى يكون التحالف فعالا فانه يجب أن يشتمل على أربعة شروط:

١- أن يكون له هدف مشترك ؛ عادة دفاعى، ضد خطر مشترك .

٢- درجة كافية من التوافق السياسى لتفسير «حالة الحرب».

٣- وسائل فنية للتعاون فى مجال عمل مشترك.

٤- توقيع عقوبة فى حالة عدم التعاون بمعنى امكانية رفض تقديم المساعدة لحليف لا يتعاون، والا أعتقد الجميع أن مساعدتهم واجبة دون التزام مماثل.

وهذه الشروط لم تتوفر فى الأحلاف التى أنشأتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فليس هناك اتفاق على تفسير معنى الخطر فى منظمة حلف جنوب شرق آسيا أو منظمة حلف آسيا الوسطى ؛ وأمثلة ذلك أن باكستان رغبت فى الحصول على أسلحة أمريكية لا بسبب تهديد الاتحاد السوفيتى لها؛ ولكن لتقوية دفاعاتها ضد الهند . كما أن أعضاء حلف بغداد من الدول العربية كانوا ينظرون إلى اسرائيل باعتبارها العدو وليس إلى الاتحاد السوفيتى ، والواقع أن هؤلاء الحلفاء لم يتمكنوا من وضع سياسة موحدة بالنسبة للسلام والحرب لغياب المفهوم المشترك لمصالحهم .أو حتى اذا كانوا قد استطاعوا ، فان هذه السياسة كانت ستولد ميتة حيث تنقصهم الوسائل الفنية اللازمة لتطبيقها . كما أن غالبيتهم افتقد الرغبة فى التعاون المتبادل .

ولذلك فان معاهدة «حلف بغداد» ولدت فى حالة احتضار كأداة للعمل المشترك ، وحيث شعر هؤلاء الحلفاء أن الولايات المتحدة مضطرة إلى مساعدتهم والدفاع عنهم فقد اقتنعوا بأن فى امكانهم رفض التعاون معها.

أما حلف شمال الأطلنطى فيختلف ، اذ توحدت أمريكا مع بلاد لها تقاليدها ونظمها المشابهة لها. وأمكن مثلا تطبيق وسائل عسكرية مشابهة خصوصا فى المجال العسكرى . وهكذا ظل حلف شمال الأطلنطى خلال الخمسة عشر عاما الأولى من حياته ؛ مؤسسة ديناميكية وخصيبة . ومع ذلك فقد واجهته مصاعب ومشاكل تتصل بضرورة تأقلمه مع ظهور تعدد أقطاب السياسة فى السنوات الأخيرة

وعند إنشاء حلف الأطلنطى عام ١٩٤٩ ، كان الأوروبيون يتخوفون من عاملين كبيرين هما هجوم سوفييتى محتمل وقريب، واحتمال سحب القوات الأمريكية. وفى نهاية عام ١٩٦٠ تبدد شبح الهجوم السوفييتى وحتى التدخل السوفييتى فى تشيلوسلوفكيا لم يثر سوى قلق مؤقت من احتمال حدوث عدوان عسكرى. والواقع أن انقضاء عشرين عاما على تواجد القوات الأمريكية فى

أوروبا ومساهمتها الفعالة فى خطط الأطلنطى هو الذى خفف من تخوف الأوروبيين من إحتمال زهد أمريكا فى معالجة مشاكلهم.

ولقد تجلى الشعور بالخوف خلال الأعوام الأخيرة ، فى المناطق التى سادها الاضطراب.على أن الأمر الذى يدعو إلى السخرية أن الأوروبيين كانوا يطالبون فى الخمسينات أن تساهم الولايات المتحدة فى آسيا والشرق الأوسط لحماية ما كانوا يدعونه بالحرية . فلما انقلبت الآية اليوم وطالبت أمريكا أوروبا بتوحيد جهودها فان أوروبا أصمت آذانها ذلك أنهم لا يعتقدون أن هناك خطراً على مصالحهم عندما تتورط أمريكا خارج قارتهم.

وترجع هذه الظاهرة إلى ازدياد قوة أوروبا الاقتصادية . فعند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت أوروبا تعتمد على الولايات المتحدة اقتصاديا وكذلك بالنسبة لأمنها واستقرارها السياسى وحمايتها عسكريا.

وأوروبا تشعر بحاجتها إلى الوحدة لكى تقوم بدور فعال فى المستقبل ، الا أن هذه الحاجة لم تتبلور بعد إلى حقيقة بسبب المشاكل الداخلية لكل دولة . فالطريق إلى الوحدة الأوروبية مسدود ، والمشاكل الداخلية لكل دول أوروبا تثير اهتمام قادتها أكثر مما تثيرهم وحدة أوروبا لمواجهة أى اعتداء بدفاع مشترك. وكانت النتيجةحدوث انفعال عام ضد أمريكا.

وتتعقد الأمور كلما ازدادت قوة الاتحاد السوفييتى النووية، وقد أثر ذلك على حلف شمال الأطلنطى بعمق. فكلما ازدادت مخاطر حرب نووية قل الاعتقاد فى امكانية أن تكون هناك فعالية للضمانات المعتادة من جانب احدى الدول . وفى الماضى لم تكن هناك دولة لتتردد فى المشاركة الايجابية الكاملة ذلك لأنها كانت تقدر أن انضمامها لعمل مشترك بجانب حليف لها سوف يكلفها أقل مما لو امتنعت . ولم يعد ذلك هو الحال . ففى تصريحات وزير الدفاع الأخيرة ورد تقدير لرقم الموتى فى حالة حدوث حرب نووية يتراوح

بين ٤٠ إلى ١٠٠ مليون ؛ وعلى أية حال فإن هذا الرقم لا يمكن الا أن يزداد احتمالا وسوف يكون من الصعب أن نثبت أن هناك أخطر وأقسى من التدمير لأكثر من نصف المجتمع الأمريكى فى بضعة أيام . وكلما ارتكزحلف الأطلنطى على نوع من الحرب الاستراتيجية النووية لصد كل أشكال العدوان ، كلما قل ضمانه احتمالا .

ولقد ساهم الشعور بالتهديد النووى فى اضعاف العلاقات بين الحلفاء .

ولم تستطع الولايات المتحدة أن تتصور مسبقا رد فعل مباحثاتها مع الاتحاد السوفييتى للحد من استخدام الأسلحة الذرية لدى حلفائها فقد رأوا فيها بادرة أو تقدمة لاتفاق أوسع حيث تعالج مصالحهم وتتقرر مصائرهم دون مشاركة من جانبهم . وازدادت عوامل التوتر مع حلفاء أمريكا بسبب موقفها المبهم تجاه أحداث تشيكوسلوفاكيا . وعلى الرغم من أن العلاقات داخل حلف الأطلنطى تبدو طبيعية الا أن الحلف يمر بلا شك بأزمة حادة ، ويعتقد الأوروبيون أنه عندما تتحدث الولايات المتحدة عن وحدة أوروبا فانها تريدهم أن يتحملوا عبئا وليس بهدف الوحدة نفسه . فمنذ عام ١٩٦٠ لم يعد الأمن هو كل شيء ، فمن أزمة برلين حتى أزمة تشيكوسلوفاكيا ، كان من نتيجة كل أزمة اللجوء إلى تفوية حلف شمال الأطلنطى عسكريا فقط . وهاهو الاضطراب يزداد بسبب عدم تأييد أمريكا أوروبا سياسيا . ولسوف تكون مهمة الولايات المتحدة اعتبارا من ١٩٧٠ اقامة هذه الوحدة .

وليس معقولا أن مصير أوروبا الغربية ؛ هذا القطاع الهام ، أن تتخذ بشأنه القرارات على بعد خمسة آلاف كيلو متر منه ؛ كما أنه ليس من المعقول أو الطبيعى أن تخضع سياسة حلف الأطلنطى لمقاييس أمريكية . ويجب أن تكون هذه الوحدة نابعة من مقاييس موحده ونظم حكم جديدة خلال العشر السنوات المقبلة .

ولا تعطى عملية توزيع المهام الاثارة المنشودة اذ ان هذا التوزيع لا يكون مثمرا لمجرد أنه توزيع عادل بل لابد أن تكون الأعباء المترتبة عليه لازمة وضرورية . فالدولة تتحمل مسئولياتها عندما يكون هناك شعور بأن ذلك لازم لبقائها هى ذاتها . ويجب أن تستهدف مساهمة الولايات المتحدة وتتركز على مشاكل قطاع الأطلنطى وليس العالم كله . ويجب أن يكون هناك وضوح فى تحديد تحليل الوضع الدولى بالنسبة لأوروبا على الأقل فى النطاق الذى يهمها و أن يدرك الجميع أن الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها تحمل كل العبء لكى لا تبدو وكأنها تستهدف خنق كل رغبة أوروبية فى تقرير المصير .

ولقد ازدادت تصرفات أمريكا التى قامت بها دون استشارة حلفائها من القلق لدى هؤلاء وضخمت المشاكل التى تواجهها الدول التى أعلنت مساندتها لوجهة النظر الأمريكية (والتقدم الفنى الأمريكى ليس سوى عامل من عوامل ابتعاد حلفائها الأوروبيين لأن نجاح أى تحالف يجب أن يكون على أساس ابداء الرأى فى الموضوع وهم لا يستطيعون ذلك لأنهم ليسوا على مستواها الفنى.) والمشكلة حادة بالنسبة للأمريكيين . اذ عليهم الاهتمام بمشاكل كل المناطق غير الشيوعية وأمنها وحمايتها . ويبدو من كل ما سبق أنه ليس هناك حل بالنسبة لأمريكا وكذلك لأوروبا الا بوحدة أوروبا حيث فيها العلاج . وأساسا فان هذه المشكلة أوروبية أولا . ولكن يجب أن تكون أمريكا حذرة اذ انها عقدت المشكلة بدلا من حلها وذلك عند ما تبنت مباشرة ضرورة دخول انجلترا فى السوق الأوروبية المشتركة .

وخلال السنوات العشر القادمة لن يكون فى استطاعتها أن تقوم بتسوية مشاكل الأطلنطى بذاتها فقط. ويجب أن تتقبله أولا مع المشاكل الأساسية حتى ولو كان ذلك على حساب الاختلاف على المشاكل الثانوية ؛ و ألا تنخدع بأنها تستطيع فهم مشاكل أوروبا أفضل مما يفهمها أهلها.

وباختصار فان العلاقات الأمريكية بأوروبا سترتكز على مصالح أكثر مما ترتكز على التزامات نظرية بحتة . ومنذ الآن يجب أن تكون القيادة العليا

لحلف الأطلنطى الأوروبى . و أن الاتفاقات العسكرية فقط لا تكفى ، فليس هناك حاكم يمكنه أن ينذر بلده لكارثة تنفيذا لالتزام شرعى ولكن هذا الحاكم سوف يتحرك اذا آمن بأن هناك رباطا سياسيا لمصير بلده عند المساهمة مع حلفائه.

وأى تقارب بين حلف الأطلنطى وحلف وارسو سوف يكون من نتائجه اثارة خوف أوروبا الغربية من حدوث تحالف أمريكى سوفييتى . وأى تحسين للعلاقات بين بلاد أوروبا الشرقية وأوربا الغربية يجب أن يأتى من أوروبا نفسها مع بقاء الولايات المتحدة فى موقف التحفظ . ولن يتأتى ذلك الا بتوحيد وجهات النظر الأساسية ، ومباحثات أكثر فعالية مما يحدث حاليا ، ومرونة أكثر فى الوسائل المستخدمة ، ومساهمة أكثر ايجابية مما يحدث الآن .

وفى الواقع فان أحداث تشيكوسلوفاكيا أثبتت وأظهرت أن الاتحاد السوفييتى ليس مستعدا لأن يذهب بعيداً فى طريق استقلال أوروبا الشرقية؛ ولكن ربما لن يكون الكرملين مستعداً لاستخدام القوة العسكرية أساسا ضد حلفائه كما حدث خلال فترة تقل عن خمسة عشر عاما ؛ وعلى أى حال فخارج أوروبا ؛ من المحتمل أن يكون هناك اختلاف فى الآراء ذلك لأن لأوروبا الآن أهدافها . واعتراف أمريكا بوحدة واستقلال أوروبا سيجعل دولها تقبل حرية العمل الأمريكى فى المناطق التى لا تهم الأوروبيين لأسباب معقولة .

وليس هناك ما يحول دون تطوير الولايات المتحدة اجتماعيا بصورة معبرة . اذ يجب على كل الدول الحديثة أن تحل مشاكل الحكم ؛ والمشاكل الأخرى الاجتماعية الهامة . ويمكن تحقيق النجاح اذا ما تضافرت جهود بلاد حلف الأطلنطى للعمل فى هذا المجال على مستوى الحكومات .

ولقد حان الوقت لكى تقوم الدول التى تقع على ساحل الأطلنطى ، بمعالجة مشاكل مثل:

١ – ما هى الأدوار المتعلقة بأوروبا والولايات المتحدة فى الاتصالات بين الشرق والغرب .

٢ – هل يمكن أن تهتم أوروبا الغربية بالقيام بدورها الأساسى بالنسبة لأوربا الشرقية بينما تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور بالنسبة للاتحاد السوفييتى .

٣ – ماهى أشكال الاستشارات التى تطلبها مثل هذه التنظيمات.

٤ – فى أى قطاع من العالم يمكن القيام بعمل مشترك وأين يمكن اتخاذ مواقف سياسية مختلفة. وكيف يمكن لأمريكا وحلفائها الاتفاق على مثل هذه المواقف المتعارضة؟

وبهذه الطريقة يمكن البدء فى معالجة المشاكل الأساسية للعالم المتعدد الأقطاب، وكذا الاتفاق على درجة الوحدة المطلوبة والمرجوة، وما هو المدى الذى يمكن أن يصل اليه الخلاف؟

ويذكر «كيسنجر» أن الرد على مثل هذه الأسئلة بالحسم داخل مجتمع جماعى أمر مستحيل. أما فى صدد العلاقات الأطلسية فان مهمة الولايات المتحدة الأساسية سوف تكون مطابقة ضرورات التكامل مع ضرورات الاستقلال والوحدة.

٤ – ثنائية الأقطاب وتعددها

المشكلة الاحتمالية

ان أخطر مشاكل السياسة الأمريكية فى الأعوام المقبلة سوف تكون ذات طبيعة فلسفية اذ سيكون عليها أن تحدد تفسيرا لمدلول النظام فى عالم يتجاذبه قطبان من القوى العسكرية ولكنه متعدد الأقطاب سياسيا.

ولن يكون ذلك سهلا بالنسبة للامريكيين الذين تربوا فى تقاليد السياسة الخارجية الأمريكية ذلك ان المجتمع السياسى الأمريكى لم يكن يعرف ـ حتى قبل ظهور المشكلة العنصرية ـ شيئا عن صراع الطبقات. وأصبحت الواقعية والاقناع والمرونه التى تسود العلاقات الدولية والنفور من التفكير فى نظام الحكم والايمان فى الحلول الحاسمةهى السمات البارزة فيه. ولكن المأساة التى يتعرض لها عصرنا هى عدم وجود حلول كاملة،ومشاكلنا الأخطر تتعلق بالتوازن لا المادى (الطبيعى) ولكن السيكولوجى والمعنوى. والصورة التى سيكون عليها المستقبل هى التى ستحدد فى النهاية المعتقدات بشأن القوى الطبيعية.

١- الأمم الحديثة وشرعية السياسة

تعرض هذه المشكلة بصفة خاصة للأمم الجديدة ولسوف يقارن مؤرخو الغد الاضطراب والحيرة الحالية لدى هذه الأمم بالانتفاضات (النهضات) الدينية فى الماضى. فالقارات التى ظلت نائمة خلال قرون بدأت اليوم تشعر بيقظة سياسية والمناطق التى كانت تشعر فى الماضى بأن احتلالها أمر طبيعى تناضل فى سبيل استقلالها. ولكن هذه القومية الوطنية غريبة، فهى ليست كما فى أوروبا. ففى افريقيا على سبيل المثال نجد أن الحدود التى رسمها الأستعمار وحدة اللغة أو القبائل تعتبر مشاكل أساسية تواجه السلطة السياسية.

وليس غريبا أنه فى الفترة منذ أزمة برلين حتى غزو تشيكوسلوفاكيا نجد أن التهديدات الأساسية للسلام جاءت من مناطق فى سبيلها الى التنمية. وكان الضعف الداخلى هو المشجع للتدخلات الاجنبية، فحكومات هذه الأمم شعورها قليل بمسئوليتها فيما يختص بالتوازن الدولى. والمنافسة بين القوى النووية تقدم لها فرصا كثيرة للتعنت.

وبرغم ضعف هذه الدول من الناحية الطبيعية الا أن ظهورها فى حد ذاته يؤثر فى التوازن الدولى بلاشك.

ومعظم هذه الدول الجديدة تقاسى من نزعة ثورية منحرفة وكل ثورة يتبعها فوضى عميقة. والرغبة فى البناء لاتثير اهتمامها بعد مايثيره النضال فى سبيل الحرية فسوف يضطرون ان عاجلا أو آجلا الى خلق قوة محركة تشيد أهدافا على أنقاض الأحقاد السابقة من القوى الاستعمارية وترى أن أى دولة تنشأ فى ظل نظام ثورى اجتماعى تعتبر المعارضة وكأنها خيانة. وهناك الكثير من المآسى الدينية والآجتماعية تمزق شمل الدول الحديثة وتعد بالنسبة لها مسألة حياة أو موت وعندما تخضع التعهدات السياسية لاتجاهات عنصرية أو دينية أو قبلية يزول كل تحفظ وتأخذ النزعات الداخلية طابع مظهر الحرب الأهلية. وعندما يمارس السلطة التقليدية شخص أو تكون ذات طابع اقطاعى فان المشكلة تنحصر فى اضفاء الصفة الشرعية على النظام السياسى.

ولقد احتاج هذا التطور الى قرون فى أوروبا. وعلى الدول الحديثة أن تنجزه خلال عشرات من السنين، لذلك كانت الظروف مختلفة في هذه البلدان وهى أقل ملاءمة من الظروف التى سادت تاريخ أوروبا. فهى ظروف خاضعة للضغط الخارجى دون أن يكون لها ميل الى اللجوء الى المغامرات الخارجية لتوطيد الكيان الداخلى والى عدم توافر نظم الحكم مما يزيد من نعقيد الحالة الدولية.

ان التدخل الأمريكى فى جهود هذه الأمم الجديدة لإضفاء الصفة الشرعية يجب أن يعاد النظر فيه بصورة جذرية وكان الظن السائد أن التنظيم السياسى سيتبعة تلقائيا الازدهار الاقتصادى، وسيطبق شكل وصورة الديمقراطية الدستورية.

ففى جميع البلدان المتقدمة نجد أن الاستقرا ر السياسى لم يستتبعه التصنيع وإنما أوجده وحركه، وفى الواقع، مهما كان نوع الحكم سواء أكان

شعبيا أم دكتاتوريا، فالذى تعهد بتصنيع البلاد وجد نفسه مضطرا لذلك أكثر مما كان بدافع التغيير الجذرى.

وكذلك فإن الديمقرطية ليست نتيجة طبيعية للفرصة ولم يكن التصنيع فى أوروبا أقوى من عوامل أخرى، كالدين وكرامة الإنسان، والتقاليد العريقة للعدالة والروح المسيحية وظهور البورجوازية وارتقاؤها. ولكنهما كانا متوازيين، ولو تخلف أحدهما فإن التطور الغربى كان سيتخذ طريقا آخر مختلفا.

ولهذا السبب لم نستطع الشيوعية أن يكون لها جذور فى البلاد الصناعية بالغرب. وإذا كانت قد حققت نجاحا فى المجتمعات السائرة فى طريق الى التطور (النامية) فإن ذلك لم يكن بطريق الصدفة. لأن التصنيع فى مختلف مراحله الأولى يضاعف من الانقلابات.

وفى عصر لم تعد فيه مبادىء اللامبالاة مقبولة، فإن الشيوعية قادرة على اكساب الأنظمة الأنقلابية نوعا من الشرعية والتعاليم اللينينية تجذب المزيد من شرعية السلطة، ففى الدول الناشئة نجد أن القادة هم من الثوار القدماء المنادين بالتغييرات الاجتماعية وساعدهم ذلك على التأييد الذى لاقوه خلال نضالهم فى سبيل الاستقلال.

ومن سخرية القدر أن الماركسية، وهى ممارسة للعقيدة المادية ليست مقبولة إلا حيث لا وجود لها فى بعض البلاد الجديدة عن طريق المعارضة فى الديمقراطيات المتطورة جدا.ان مثاليتها وليست نظرياتها هى التى تغرى وتجذب. ولم تستطع فلسفتها أن تلهم الجيل الجديد فى البلاد الشيوعية التى تظهر فيها البيروقراطية بصور واضحة.

والولايات المتحدة التى تمارس أيديولوجية نموذجية تفشل دائما فى نشر القيم الديمقراطية لأن هذه تخضع فى جزء كبير منها لعوامل اقتصادية. انها

تستطيع معالجة المشاكل الفنيةولكنها أثبتت عجزها عن المساهمة فى خلق جو سياسى ومعنوى. وفلسفتها تهيىء وسيلة للتغيير ولكن فحوى هذا التغيير فقير.

ومشكلة الشرعية السياسية هى مفتاح الاستقرار فى المناطق التى يعيش فيها ثلثا سكان العالم.وإقامة نظم داخلية راسخة وثابتة فى الدول الناشئة، لن يؤدى آليا الى قيام شكل الدولة. ولكن قيام الدولة مستحيل بدون ذلك. ويجب أن تتضمن السياسة الأمريكية ادراكا وتفهما لما نسميه الشرعية السياسية. ففى عصر المواصلات السريعة لايمكننا أن ندعى بأن مصير ثلثى سكان العا لم أمر لا يهمنا إلا قليلا، ولا يهمنا أبدا. وذلك ليس معناه ادخال نظمنا الى هذه البلاد وأكثر من ذلك ليس معناه أن نفرض ذلك عليها. ويجب أن نكف عن أن نصور لهم أن هذه القضية هى الوسيلة لوقف انتشار الشيوعية. ويجب أن يكون هدفنا الوصول الى نقطة يستطيع عالمنا بفضلها أن يبني بدلا من أن يدمر.

وعدم تحدينا للثورات الكبرى فى عصرنا يعنى أننا سنترك أنفسنا عرضة لتيارها يجرفنا، ان لم يكن فعليا فعلى الأقل نفسيا، وبالفعل فان بعض الحركات تصور رؤساء الدول الجديدة التى يسود فيها القمع،على أنهم أبطال.

وهذه هى مشكلة أخرى اضافية أمام عالمنا هذا بقطبيه العسكريين وأقطابه السياسية المتعددة، فبجانب توازن القوى الطبيعية، يوجد توازن سيكولوجى، مرتكز على أساس القيم والأيديولوجيات.

٢- مشكلة نوايا السوفيت

من أصعب الأمور على الأمريكيين الاعتراف بالحقيقة التى تؤكد أن جوهر النزاع الأمريكى السوفيتى لا يزال فى العصر الذرى تماما بلا فارق عما كان عليه فى الماضى، فلا تزال تصرفات الاتحاد السوفيتى وتصريحاته العلنية تتسم بروح العداء للولايات المتحدة الأمريكية. وذلك رغم ما فرضه العصر الذرى على الجانبين من ضرورة التعاون والحد من الخلافات.

والحقيقة أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى تكتنف الجانب العسكرى منها مصاعب جمة - كما وأن خلافا جوهريا يسيطر على العلاقات السياسية، وأساس هذا الخلاف هو فكرة السلام ذاتها، هذه الفكرة التى تدور حولها الآراء حول الوضع الطبيعى للانسان وعلاقته بالتحرك الذاتى للقوى الاقتصادية.

«وبالنسبة لنوايا السوفيت نجدهم ينقسمون الى فريقين:

« المشددين» و «اللينينيين»، ومهما كانت خلافاتهم الفرعية الا أن الولايات المتحدة تضع نصب عينيها الرغبة فى مزيد من التفاهم مع الاتحاد السوفيتى.

وينقسم الأمريكيون ازاء موقف السوفييت الى (صقور وحمائم) والخلاف بينهم خلاف حول الموقف فى الوقت الحاضر، فالصقور يؤمنون بأن موقف السوفييت لن يتغير الا فى المستقبل؛ وليس فى الوقت الحاضر، بينما الحمائم يرون أن السوفييت قد غيروا موقفهم فعلا.

وعلى هذا يرى (الصقور)عقم أى محاولات للتباحث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، بينما كان (الحمائم) يرون - قبل تفجر الموقف فى تشيكوسلوفاكيا - أن السوفييت قد خطوا نحو السلام، وأنهم يعملون على تخفيف حدة الحرب الباردة ولم يعد أمام الجانبين إلا بعض الخطوات التى يجب الاقدام عليها قبل التفاوض.

والتباين بين وجهتى نظر الأمريكيين هو الذى ينعكس على خط سير السياسة الأمريكية وهذا التباين هو الذى ظهر انعكاسه لدى النقاد اليساريين الأمريكيين لدى تقييمهم لكل من «ماوتسى تونج» و «كاسترو» و «هوشى منه» من الخصوم مما بلغ ببعض النقاد أن يقرر أن بعض الخصوم على صواب، وهم لايدرون أن فيما يقولون به معاداة للمصالح الأمريكية ذاتها - وعلى عكس هؤلاء النقاد الأمريكيين اليساريين يفكر بعض النقاد الأمريكيين اليمينيين، اذ

يضعون كل من يعادى الولايات المتحدة فى صف الأشرار، وقد تجلى ذلك لدى تعرضهم لتحليل المواقف ازاء مسألتى برلين وفيتنام، فقد كان المحور الأساسى لاهتمامهم هو الجلوس الى مائدة المؤتمر، وكان ذلك يطغى على الاعتبارات الموضوعية أى يطغى على جوهر القضية ذاتها، ولعل أبرز مثال لذلك ما يجرى من مناقشة نوايا السوفييت الى درجة تضيع فى لجتها أو تنسى الأهداف الأمريكية.

ولاشك أنه من الأوليات التى يجب ادراكها ما تتسم به الحالة الداخلية فى الاتحاد السوفييتى وما تتسم به السياسة الخارجية السوفييتية من مجانبة الواقعية ـ ورغم اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على رفض فكرة الحرب النووية نظرا لمخاطرها الا أن هذه الحقيقة لم تستطع أن تؤدى بحال من الأحوال الى تفاهم وثيق بين البلدين ـ ورغم أن الجيل الحالى من القادة السوفييت تنقصهم الديناميكية الأيديولوجية التى امتاز بها أسلافهم الثوريون، الا أنهم على قدر من المعرفة العسكرية بما لم يسبق له مثيل فى بلادهم ـ وهنا لا يجوز اغفال ما تتسم به الأوضاع الداخلية من بيروقراطية، وما تعرض له الحكام من ضغط المستهلكين السوفييت، الا أن هذا لا يمنع من القول بأن الاتحاد السوفييتى يملك اقتصادا حديثا فى حالة ازدهار ونمو.

واذا كان بعض الحكام السوفييت قد اكتسبوا نظرة واقعية الا أن هذه النظرة لا تزال معقدة ومتشابكة، فان الحزب الشيوعى بعد أن سيطر على مقاليد الأمور فى البلاد لم يلبث حتى أدرك صعوبة الموقف الذى يحيط به من ناحية تيسير الأداة الحاكمة، وادارة اقتصاد البلاد وتوجيهه، وقد أدى ذلك إلي نتيجة عكسية فان الحزب الشيوعى حتى يجد مبررا لوجوده ولاحتفاظه بالسلطة كان عليه أن يقوم ببعض مغامرات خارجية وأن يظهر فى هذه المغامرات كفاية ومقدرة ويقظة، ولعل ذلك يفسر مواقف الاتحاد السوفييتى ازاء الاضطرابات القائمة الآن فى أماكن شتى من العالم.

ورغم أنه ليس من أهداف هذا الكتاب الدخول فى تفاصيل المشكلات الداخلية للنظام الشيوعى، إلا أنه يجدر التساؤل عن الأسباب التى أدت الى اخفاق كل محاولات التفاهم مع الاتحاد السوفيتى. لقد مر النظام الشيوعى بخمسين عاما تمثل كل عشرة أعوام منها مرحلة متميزة من مراحل تطور الفكرة الشيوعية، ولقد رحب الغرب بالعشرة أعوام الأخيرة أملا منه أن تكون فاتحة عهد جديد من الوفاق والتفاهم، ولكن على غير انتظار كانت نهاية هذه المرحلة عودة الى التشدد. وهكذا لم يمكن اصلاح الأمور نتيجة خلط المفكرين الأمريكيين بين المظهر والجوهر واكتفائهم فى كثير من الأوقات بما يطرأ من تغير طفيف فى اللهجة السوفييتية وترتيبهم النتائج على ذلك التغير، بينما استفاد السوفييت من هذا التغير الذى لم يكن سوى وسيلة لتحذير الغرب. وقد ظهرت انعكاسات هذا الوضع على الموقف فى الشرق الأوسط وفيما طرأ من أحداث فى تشيكوسلوفاكيا.

ولقد ظهر بعض الغربيين بمظهر المتسرع ازاء الأحداث، اذ سارعوا لدى الغزو السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا، بالتصريح بأن هذا الغزو لن يؤثر على امكانيات التفاهم، ولا شك أن هذا الموقف وكذلك موقف هؤلاء الذين كانوا يتطلعون الى مستوى أعلى للقاءات، كل هذا لا يخدم قضية السلام. وهكذا يستخدم الاتحاد السوفييتى لكل مباحثات أو مفاوضات أسلوبا له يخفف به من شكوك الغرب ويحذره ازاءه وهو لا يهدف فى واقع الأمر إلى حل المشكلات المتجمدة أو ازالة شبح الحرب النووية.

ولدى مناقشة نوايا السوفييت فاننا نلمس من واقع ما يدور من مناقشات مدى الشكوك والغموض اللذين يكتنفان هذه النوايا بحيث لايمكن الاستناد الى تلك النوايا فى الوقت الذى تجدر فيه الاشارة الى أن السلام لا يمكن أن يتحقق نتيجة تسوية كبرى واحدة، بل هو نهاية مسيرة دبلوماسية طويلة لا يجوز الخلط فيها بين السياسة الخارجية والمعالجة النفسية بل يجب وضع المعايير المجردة التى تسمح بتقدير الأسس والدعائم السياسية لنظام عالمى.

وأن مايساور الولايات المتحدة من شكوك ازاء النوايا السوفييتية يعتبر تفسيرا للزهو الذى يتسم به الأمريكيون فى أوقات التفاهم، ويعتبر أيضا تفسيرا للفزع الذى لا يستند الى مبررات فى أوقات الأزمات. وعلى ذلك تعتبر كل لهجة هادئة اشارة الى السلام، وكل لهجة عنيفة نذيرا بالتوتر، وذلك يؤدى الى ردود فعل عكسية محورها تصرفات السوفييت الذين كثيرا ما عدلوا من مواقفهم بطريقة مفاجئة تقلق الغرب وتؤدى به الى الارتباك.

ويقول المؤلف انه كتب هذه السطور ابان غمرة الغزو السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا. وكلما بعد الأمل فى احتمال التفاهم مع السوفييت، ازدادت أهمية هذا التفاهم لدى الولايات المتحدة الأمريكية. وهنا يجدر بنا اذا رغبنافى عدم تكرار أخطاء الماضى فيجب التعمق فى التفكير فى ماهية هذا الماضى وتلك الأخطاء، ويجب هنا الا يكون ثمة خلط بين تغيير اللهجة والتغير الحقيقى الجوهرى، ويجب تفادى الوقوع فى الخديعة نتيجة تفاهم قائم، وأنه من المستحيل حل مشكلات التدخل فى العالم الثالث أو الحد من التسلح اذا لم ندرك بصورة موضوعية حقيقة الالفاظ والعبارات التى تستخدم لدى الحديث عن السلام وعن اقامة نظام عالمى بناء.

٥- تفسير مفهوم «المصلحة الوطنية الأمريكية»

ان الهدف الرئيسى لمن يقوم بعملية التحليل السياسى ورسم السياسة الخارجية هو الوصول الى تحليل سليم للمجتمع الدولى، ثم الاتفاق على المفاهيم التى تشارك الولايات المتحدة فى ضوء ماتضعه من معايير محددة من أجل المساهمة فى اقامة مجتمع دولى مستقر.

ومما لا شك فيه أن ثمة نظما دولية لا يقرها رؤساء الدول الكبرى، وأن مجرد النوايا الحسنة لدى هؤلاء الرؤساء لا يكفى، أى أن الابقاء على هذه النظم فيه اخلال بالتوازن الدولى، والدليل الواضح على ذلك ـ بعد استبعاد الاتحاد السوفييتى ـ هو الصين الشيوعية، فانه باستقراء التاريخ يمكن القول بأن

الصين عندما كانت قوية كان من أمانيها القومية دائما أن تبسط سلطانها على جيرانها، هذا بغض النظر عن اعتناقها للشيوعية أم سواها من الأيديولوجيات، الأمر الذى يمكن القول معه بأن الصين تنقصها التجربة للتعامل مع الدول على قدم المساواة، اذ كانت الصين دائما إما خاضعة لغيرها أو متسلطة على غيرها.

والأمر يقتضى تحديدا معينا لمفهوم (المصالح الوطنية الأساسية) بوصفها المحور الذى ندور حوله السياسة الخارجية، ويجب أن يتحرى هذا التحديد اعتبارات الواقعية فلا يسير وراء الخيالات من الأفكار التى منها القول بأن (الأمم الأخرى لها مصالح وأن علينا مسئوليات) والتى منها أن (هذه الأمم تبحث عن توازن القوى ونحن نبحث عن التزامات السلام الشرعية وأن لدينا ميلا لتقديم جزء من هذه الالتزامات وذلك كضمان للثقة) والتى منها ما دعا اليه دين راسك وزير الخارجية (نحن ليس لدينا نزاعات ومشكلات مع السوفييت وآن كل نزاعاتنا هى نزاعات ومشكلات الآخرين).

ان مثل هذه الأفكار الخيالية تزيد الأمر صعوبة وتصنع المصاعب ازاء محاولة تحديد مفاهيم واضحة لدورنا الدولى،ولاشك أن هذا الوضع يحول دون أن تربط بلاد العالم الثالث سياستها بالولايات المتحدة وهى آمنة.

ان ادراكا ومفهوما عاقلا ومتوازنا لمصالح الولايات المتحدة فى العالم يجب أن يأخذ فى حسابه بقدر الامكان الآمال العامة فى العالم كله والتى ترنو الى الاستقرار والى التطور السلمى، وهنا يجب أن نحدد:

١ـ ما الذى تمليه علينا مصلحتنا؟

٢ ـ ما الذى يجب أن نحققه مما ورد فى البند السابق؟

وتكتنف الصعوبات محاولة الرد على السؤال الأول بسبب شعارات نرددها ولا نعنيها مثل (وجوب مقاومة العدوان أينما كان) ومثل (ان السلام لا يتجزأ)

وقد أدى بنا ذلك الى أننا عارضنا التغييرات فى بعض الدول وعارضنا كذلك الأسلوب الذى سلكته هذه الدول من أجل هذه التغييرات.

وحقيقة الأمر أنه من الصعب تحديد (المصلحة الحيوية) حتى يمكن الدفاع عنها بعد ذلك، وقد أدى ذلك الى أن تبدو أهدافنا مشوشة مما ترتب عليه أعباء كثيرة منها مضاعفة التعهدات والمسارعة فى أحيان كثيرة الى الإعلان عن العزم فى التدخل المحتمل فى الوقت المناسب فى حالة وجود مصالحة أمريكية أو المساس بهذه المصلحة، ثم التحول عن هذا العزم تدريجيا بدرجة تضعف منه ومن فعاليته.

ويؤكد ما سبق ما جاء فى مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية عن معانى (التوازن) وذلك فى سنة ١٩٤٩ . لدى التعرض لحلف الأطلنطى (وهذه المعاهدة تفرض على الأطراف المعنية الدفاع عن الأهداف والمبادئ التى تنادى بها الأمم المتحدة من حريات وتراث وحضارة ودفاع عن نظم الأعضاء ومؤسساتهم الحرة القائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية الفردية وعلى أساس من القانون. ونفرض عليهم المعاهدة اتخاذ كل مايلزم من أجل الدفاع عن السلام والأمن. وهذه المعاهدة ليست مواجهة ضد أحد، ولا ضد العدوان، وهى لا تستهدف التأثيرفى توازن يغير من ميزان القوى بل لتقوية مبدأ التوازن).

ولاشك أن مثالية المبادئ السالفة كان جديرا بها أن نقرن بالوسيلة النى تكفل لها التطبيق العملى أى أن تعيد الحكومة الأمريكية النظر فى سياستها وأن تقيم ارتباطا بين تعهداتها ومصالحها أو بين التزاماتها وأهدافها، وذلك أسوة ببريطانيا - قديما - التى كانت لاتتردد فى الاعلان عن مفهومها الواضح للمصلحة البريطانية والتى كانت تتركز فى منع أى سيطرة على القارة الأوروبية، حتى ولو قامت بهذه السيطرة دولة صديقة، والتى كانت تتردد فى اعلان مفهومها عن (السيادة على البحار).

ومن المعروف أنه من الصعب تحديد هذه الأهداف وبالتالى تحديد أسلوب معالجة العلاقات الخارجية الأمريكية.

ولقد ازدادت الحالة تعقيدا فى نهاية الستينات، اذ لم تكن الولايات المتحدة فى وضع يساعدها على انجاز برامج عالمية ناجحة، كما لم يكن فى مقدورها فرض الحل الذى تختاره. فانه بينما كان فى قدرة الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٠ أن تقدم الحلول، أصبح دورها بعد ذلك مجرد المساهمة فى انجاز مبادرات تقدم بها الآخرون، رغم قوة الولايات المتحدة المادية وأصبح فى غير قدرة الولايات المتحدة الاستمرار فى نظم دفاع مشترك فاضطرت لبذل الجهد من أجل تشجيع وتعزيز المسئوليات المحلية.

ولاشك أن هذا الخط الجديد يتطلب عبقرية ونوعا من الصبر يختلف تمام الاختلاف عن الخط القديم ويعتمد على تفهم واقع الاتجاهات التاريخية وعلى حسن تقدير التحولات الجديدة وحسن وضع الأولويات المختلفة كل فى موضعها الصحيح.

وأن الولايات المتحدة لتشعر دائما أن على عاتقها مهمة تعتبر من تراثها التاريخى، وهذه المهمة هى ايجاد الاستقرار، ذلك الاستقرار الذى يستحيل دون توازن بين شتى القوى وعلى ضوء التطورات السياسية والاجتماعية المعاصرة مما يقتضى أن تكون تصرفات الولايات المتحدة أكثر اتزانا وألا تكون تصرفاتها نابعة من الحماس وحده.

ولاشك أن مثل هذا المخطط يقتضى ادارة ذات أفكار جديدة ومفاهيم واسعة، لاتخضع للضغوط الخاصة أو للضغوط التى تمليها مواقف دولية معينة.

ولايجوز اغفال مايدور الآن من ثورة فكرية أساسها مثالية الشباب الأمريكى، هذا العامل الذى يمثل خطورة لها تأثيرها على شتى المواقف، ومن هذا القبيل مثالية عصر كيندى التى ظهرت فى الخمسينات وعلاقتها

باستراتيجية السياسة الخارجبة الأمريكية ، وكذلك نظرات الشباب إلي فكرة السلام والحرية، ومضمون كل ذلك يمكن أن يطلق عليه نظرية (الأخلاق الجديدة).

وعلى هذا يمكن القول أن الجيل الجديد قد بدأ يصل إلى مرحلة الرشد منذ عام ١٩٦٠ حين رأى الادارة الأمريكية تتخذ من فيتنام أسلوبا للوصول فى السياسة الدولية ، وذلك بغض النظر عما يقال له من أن فيتنام والندخل الأمريكى فيها هو مساندة ناجحة لنظم حكم جيدة.

ولعل ما سبق أن يفسر ظاهرة تذبذب الولايات المتحدة بين الخجل من قوتها وبين ذلك الخليط من الآمال المغالى فيها والتى توحى بها هذه القوة ، الأمر الذى يسفر فى تحليله النهائى عن تقليل من أهمية امتلاك ناحية أخرى ، ولقد أدى ذلك فى كثير من الأحيان إلى ربط الحكام بصراخ الجماهير ، وأسفر ذلك الارتباط فى أحيان كثيرة عن تصرفات غير منتظمة ومناورات مسرحية.

ولكن يجدر بنا أن نؤكد أن الواقع الذى يهم سواء رؤساء الولايات المتحدة أو رؤساء الدول الجديدة ، هذا الواقع هو الذى يريدونه هم والذى يعملون على اقامته وهذا يقتضى حزما وحسما ، ولكن اذا اكتفت الولايات المتحدة على ادارة شئونها فسوف يقل تأثيرها وتأثرها بالتطور البشرى ويضعف بالتالى الأمل فى اقامة نظام مستقر.

وعلى ذلك فالواجب هو نوع من الانبثاق الخلاق لصالح البلاد الأخرى ولصالح الولايات المتحدة ، وبالذات لصالح الأجيال المقبلة وذلك لا يتأتى الا بالقضاء على عوامل عدم الرضا والانحرافات والقضاء على الفراغ الروحى.

والحل الأساسى لا يمكن الوصول اليه فقط بالاهتمام بمجالات السياسة الخارجية ، ان الانجازات الأكثر تقدما هى التى تستطيع أن تساند موقفنا فى إطار الأهداف العالمية ، ولابد من التعاون مع الأمم الأخرى على أساس من

المشاركة والمساهمة بالجهد المشترك على أساس من الأهداف الذاتية المشتركة.

ومهما كانت الظروف مناسبة الا أن الحكومة ستواجه بغير شك أزمات ، أسوة بما تتعرض له سائر دول العالم ، ومن المتوقع أن تكون آثار حرب فيتنام ستكون مصدر نفور عميق نحو أى تعهد للولايات المتحدة فيما وراء البحار.

الا أنه فى نفس الوقت من حق الحكومة الجديدة أن تطالب الشعب الأمريكى أن يكون على قدر من الرأفة والادراك والفهم للمشكلات الحقيقية الدولية والتى لا يمكن للولايات المتحدة المساهمة فى حلها من أجل بناء عالم مستقر الا اذا تكونت عن مشاكله الدراسات الكافية.

الموضوع الثالث

المفاوضات الفيتنامية

لقد تميزت مفاوضات السلام بباريس بمزيج من التفاؤل والاضطراب ومن الأمل وخيبة الرجاء ، ولقد أثار وقت القصف بارقة من الأمل الكبير ، وان كان من العسير ـ وقتئذ ـ تصور أن تنتهى هذه الحرب التى طال مداها مرة واحدة وبحركة مسرحية.

وبغرض توفر الثقة المتبادلة وهو فرض نادر فى هذه الأيام إلا أن تعقد الأمور والعلاقات الدولية إنعكس على هذه المفاوضات خاصة لأن عامل طول هذه الحرب جعل من الصعب تحديد المعايير الكفيلة بتقدير وتوقع أى تقدم فى هذه المباثات.

١ ـ الموقف فى جنوب فيتنام قبل المفاوضات :

ترجع بداية التفكير فى المفاوضات إلى ذلك التصريح الذى أدلى به الجنرال «ويستمودلاند» أمام الكونجرس فى نوفمبر عام ١٩٦٧ من أنه قد تم كسب حرب فيتنام عسكريا ، وانه فى امكان الولايات المتحدة سحب قواتها تدريجيا فى أواخر عام ١٩٦٨ الأمر الذى أدى بالرئيس جونسون الى التفكير بدوره فى برنامج المسالمة ، لولا أن هجوم التيت The Tet offensive فاجأ افتراضات الاستراتيجية الامريكية .

وقد أدى الهجوم الى معاودة التفكير فيما كانت الولايات المتحدة ماضية فى شأنه من تطبيق النظم الامريكية الاستراتيجية والسياسية التى تهدف إلى اقامة نظم معينة فى دول معينة .

ولقد كانت الاستراتيجية الامريكية هى استراتيجية المذهب الكلاسيكى التى ترى أن الانتصار هو محصلة امتزاج بين احتلال للأراضى وكذا استنزاف للعدو ، الا أن الواقع أن ثمة عاملين جعلا المهمة شاقة أمام هذه الاستراتيجية ، أولهما طبيعة حرب العصابات وثانيهما التضارب فى تقدير قيمة الخسائر .

ان حرب العصابات تخالف الاحتلال العسكرى التقليدى ، اذ لا تستهدف حرب العصابات السيطرة على أراض ، انما السيطرة على شعوب ، أى أن حرب العصابات لها جذور عميقة فى علم النفس ، فهى تعتمد على شعور بالأمان تارة وعلى الرعب والثأر والانتقام تارة أخرى ، لذلك فحرب العصابات نادرا ما تتمسك بالأرض بقدر تمسكها باستخدام الارهاب والتهديد والخوف للحيلولة دون أى نية فى التعاون مع السلطات القائمة .

وموقع فيتنام يجعل هذه المشكلة أكثر حدة ، اذ ان تسعين فى المائة من الفيتناميين يعيشون فى السهل الساحلى وفى دلتا نهر الميكونج بينما نجد المرتفعات الوسطى تكاد تكون غير مأهولة بالسكان ، والملاحظ أن أكثر من تسعين فى المائة من القوات الامريكية كانت فى القطاعات غير المأهولة بالسكان من أجل أن تكون العمليات العسكرية بعيدة عن متناول رجال العصابات ، هذه الحجة التى يرد عليها الفيتناميون الشماليون بقولهم ان الولايات المتحدة لم تكن تستطيع غير ذلك . اذ لم تكن تستطيع احتلال الأرض وحماية الأهالى فى وقت واحد .

وكان الوضع فى فيتنام متميزا بذاته ، فقد كان الأطراف المتنازعون موجودين فى كل مكان ، فقد كانت سايجون تسيطر على مساحة كبيرة من البلاد أثناء النهار عندما يكون عدد جنودها كافيا ، أما فى الليل فقد كانت السيطرة «للفيت كونج» .

ويمكن القول أن الولايات المتحدة قد حاربت فى ضوء مفهوم عسكرى بينما قاتل الفيتناميون الشماليون فى ضوء مفهوم سياسى ، فقد كانت الولايات المتحدة تعمل على استنزاف عدوها استنزافا ماديا بينما لم يفكر الفيتناميون الشماليون الا فى طريقة لاضعاف الولايات المتحدة نفسيا ومعنويا ، وكان رجال العصابات فى حكم من حقق النصر مادام لم ينهزم ،أما الجيش الامريكى فكان مصيره الفشل ما دام لم يحقق النصر . ولم تستطع استراتيجية الاستنزاف المادى الامريكى أن تقضى على رجال العصابات . بل زيادة على ذلك تصاعد عدد القتلى الامريكيين الذين يحاربون بعيدا عن بلادهم ، بينما لم يكن عدد القتلى يهم الفيتناميين الذين يحاربون فوق أرض بلادهم .

وعلى ذلك يمكن القول أن العمليات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية لم تحقق أهدافها السياسية ، هذه الأهداف التى لم تحرز سوى نجاح شديد البطء ، ولما لمس الرئيس الأمريكى جونسون هذه الحقائق لم يتردد أن يعلن استعداد الولايات المتحدة للتفاوض بدون شروط فى أى لحظة وأى مكان وهذا معناه أن الولايات المتحدة تترك لعدوها اختيار ساعة المفاوضات. وواقع الأمر أن الساعة لم تكن مهيأة لمثل هذا التصريح اذ لم تكن قوات الولايات المتحدة مسيطرة كلية على البلاد ، فلم يكن لها على هذا الأساس قاعدة صالحة للمساومة .

وكان على الولايات المتحدة تعزيز السيطرة لسايجون ،لذا أعلنت (برنامج السلام والمصالحة) على أساس من تأمين السكان واقامة رابطة سياسية بين سايجون والغرب وكذا تقديم المساعدات فى مجالات التقدم الاقتصادى الذى يخفف من حدة الاقطاع فى فيتنام الجنوبية لولا أن أى تقدم اقتصادى فى فيتنام الجنوبية يصطدم فعلا بالاقطاعيين وذوى السلطة التقليدية .

وفى غمرة هذا التقدم فى الموقف فوجىء الجميع بهجوم «تيت» TET الذى اعتبر هزيمة لسايجون وللولايات المتحدة ، ولأول مرة أدركت واشنطون

حقيقة الموقف فوضعت حدا لعدد القوات المتمركزة فى فيتنام واضطرت لتعديل استراتيجيتها لكى تركز مجهودها على حماية المناطق الآهلة بالسكان وأصبح البحث عن حل سياسى أمرا حتميا الى أن حسم الرئيس الامريكى جونسون الموقف فى ٣١ مارس ٦٩ وفتح الباب للمباحثات الحالية .

٢ ـ الملابسات التى احاطت بالمفاوضات :

بدأت المفاوضات الرسمية فى مايو ١٩٦٨ ، رغم الاتصالات غير المباشرة والتى سبقت بدء المفاوضات والتى اتخذت مظهر البيانات والتصريحات التى أعلنتها حكومة فيتنام الديمقراطية وكذا جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية ، وحكومة سايجون من جانب آخر وكذلك الولايات المتحدة فقد كان لفيتنام الديمقراطية خمس نقاط للتسوية وكان لجبهة التحرير الوطنية الفيتنامية أربع نقاط ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان لحكومة سايجون سبع نقاط بينما كان للولايات المتحدة أربع عشرة نقطة.

وبمراجعة روح اتفاقيات «جنيف» بشأن الهند الصينية يمكن أن نجدها تهدف إلى ايجاد تسوية تؤدى إلى اعادة توحيد فيتنام بعد مفاوضات مباشرة بين الفيتناميين أنفسهم. وطبيعى أن تسحب كافة القواعد الأجنبية من فيتنام اذا توافر فيها السلام ، هذا وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد قبلت ثلاث نقاط من الأربع التى اقترحتها هانوى ، وهى:

١ – سحب القوات الامريكية.

٢ – اشتراط اتفاقيات «جنيف» بشأن حياد فيتنام الشمالية والجنوبية .

٣ – اعادة توحيد البلاد طبقا للرغبة التى يبديها الشعب.

هذا بينما رفضت الولايات المتحدة تلك النقطة التى كانت تقرر أن يكون برنامج التحرير الفيتنامية أساسا للتنظيم فى فيتنام الجنوبية.

وإلى جانب هذه الاتصالات غير المباشرة ، اتصالات أخرى سرية لم يكتب لها النجاح نتيجة لعدم تنسيق الموقف داخل الحكومة الامريكية ذاتها ، ونتيجة لعدم وجود النوايا الحقيقية الكافية لحل مشكلات ضخمة يجب إيجاد حلول لها. ومن هذه المشكلات مشكلة فيتنام ـ يضاف إلى كل ذلك النظرة المتبادلة لدى كل فريق للطرف الآخر ، فقد كانت هانوى ترى فى الولايات المتحدة الرياء وعدم الاخلاص ، بينما ترى واشنطون فى فيتنام الديمقراطية العناد والتصلب ، هذا فى الوقت الذى كانت فيه حرية الحركة لدى الولايات المتحدة الأمريكية مقيدة نظرا للحالة النفسية لدى حكومة فيتنام الجنوبية التى ترى أن شعب فيتنام الجنوبية هو الذى سيقرر فى النهاية مصير النزاع ، وهنا تجدر الاشارة إلى أن شعب فيتنام عاش طويلا ولفترة تبلغ نصف تاريخه تقريبا تحت وطأة السيطرة الأجنبية ، لذلك كانت السمة الغالبة عليهم فى أى مباحثات هى الحرص الزائد والشكوك الكثيرة ، ولم يكن من اليسير تفادى كثير من المآزق والحرج.

وعلى ذلك يمكن وصف المناقشات التى دارت فى الأسابيع الأولى من أبريل ١٩٦٨ بأنه لم يكن ثمة اشارة بالنجاح ، ولكن كان النجاح الوحيد هو تهوين فكرة المباحثات على حكومة سايجون ، ولا شك أن حكومة «هانوى» واجهت نفس المشكلة على جبهة التحرير الوطنية الفيتنامية.

وانعكس ذلك على قرار وقف القصف المتبادل ، فبعد هذا القرار بأربع وعشرين ساعة تبادلت كل من «هانوى» «وسايجون» التصريحات العدائية اللاذعة ، ولم يكن الهدف من هذه التصريحات التأثير على المباحثات بقدر ما كان الغرض منها التأثير على أنصار كل فريق فى الجنوب .

وكان على الولايات المتحدة أن تتحمل جزءا من المسئولية نتيجة عدم تقديرها التقدير الكافى عمق وأهمية قلق وانزعاج حليفتها ازاء مستقبل غير واضح ، ولم تكن أيضا قادرة على تحليل الأهمية السياسية والجغرافية لفيتنام ،

وكل الذى كان يهمها هو ارسال خمسمائة ألف جندى أمريكى إلى المنطقة مما ضاعف المشكلة.

والآن فان المشكلة هى انعدام الثقة فى وعود الولايات المتحدة الأمريكية، ولا شك أن كثيرين ممن يوجهون اللوم لها سيشعرون بالألم اذا رأوا مجهوداتها تتهاوى فى فيتنام بصفة كلية وهؤلاء هم الذين يتعلق مصيرهم وأمنهم وأهدافهم الوطنية بوعود الولايات المتحدة ـ وهذا الفريق يمثل جزءا كبيرا من العالم ، سواء فى الشرق الأوسط أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية أو اليابان، فان الاستقرار يرتكز على الثقة التى تلهمها وعود الولايات المتحدة ، ولا شك أن سحب الولايات المتحدة لقواتها من جانب واحد ، أو أى تسوية مثيلة يمكن أن تؤدى إلى تدهور الموقف الدولى .

وتواجه «هانوى» وضعا مثيلا فى تعقيده ، فهى لا تستطيع مواصلة الحرب دون معونة مادية خارجية ، وهى تعتمد على الضغوط الدولية التى تتم لحسابها ، وما تمارسه من نشاطات فى مجالات الرأى العام الدولى ، كل ذلك يقيد من حرية «هانوى» فى المساومة من أجل أى تسوية ، لذلك فان هانوى تتحرك بحرص ودقة بين كل من موسكو وبكين وجبهة التحرير الوطنية.

وكذلك الاتحاد السوفييتى الذى قدم المساعدات الضخمة رائدة الحرص والحذرحيث إن أى انتصار كامل «لهانوى» يعنى تقوية نفوذ بكين على الأحزاب الشيوعية فى العالم اذ يؤدى الانتصار على الولايات المتحدة مهما عظم خطره الا أنه ذوفائدة فى نهاية الأمر . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان هزيمة «هانوى» معناها عدم قدرة الاتحاد السوفييتى على حماية بلد شيوعى شقيق ضد الولايات المتحدة ـ ومن شأن هذه الهزيمة أيضا اذا وقعت اضعاف النفوذ السوفييتى ولصالح الصين فى جنوب شرق آسيا ، مما يمنح الصين الحجة فى صراعها ضد موسكو .

وقد كانت أحداث تشيكوسلوفاكيا عاملا ذا تأثير على الموقف فى فيتنام ، ولا يفوت فى هذا المجال تناول شكوك الأيديولوجية الشيوعية ازاء الولايات المتحدة وكذا الاشارة إلى المرارة التى أصيبت بها «هانوى» خلال مفاوضاتها السابقة مع الولايات المتحدة اذ يعتبر مؤتمر جنيف (١٩٥٤ - ١٩٦٢) بشأن لاوس قد حرمها من بعض الميزات التى اكتسبتها ساحة القتال .

ولعل ما سبق أن يفسر سبب تحفظ فيتنام الديمقراطية ، بعكس الولايات المتحدة التى تعنى ما تحويه تصريحاتها ، بينما تستغل «هانوى» كل قدرتها ومهارتها لعدم التورط مسبقاً فى أى تصريح أو تصرف حرصا على عدم اثارة أو اغضاب جبهة التحرير.

وعموما فإن «هانوى» أعطت واشنطون ـ من خلال هذه المباحثات ـ الشعور بأن «هانوى» غير سليمة النوايا فى مباحثاتها أو ما يصدر عنها .

٣- الارتباط والمخاطرة فى الدبلوماسية الفيتنامية:

مشكلة وقف القصف

اشترط الرئيس الامريكى جونسون عندما أعلن وقف القصف الجوى على فيتنام أن يعقب ذلك محادثات ، وكان يهدف من ذلك ألا تستفيد فيتنام الشمالية من توقف الغارات أو الحد منها ، ولقد ردت «هانوى» ردا بسيطا وحاسما تعلن فيه ضمانها بأن المباحثات ستكون مفيدة ، ولكن هذه المباحثات لن تكون مثمرة ـ فى نظر هانوى ـ الا اذا صدقت نوايا الولايات المتحدة ، وأكدت «هانوى» فى ردها أنها ترى عدم ربط وقف القصف بالبدء فى المباحثات أو بغيره من الشروط .

والواقع أن الولايات المتحدة كانت ترى صعوبة فى اعادة القصف ـ فيما بعد ـ بعد توقفه ، بينما كان الرأى العام الامريكى يتطلع إلى أى مباحثات مقابل أى تنازلات أملا فى أن يرى ثمار هذه المباحثات . ومن ناحية أخرى

فقد كانت «هانوى» حريصة على ايقاف القصف دون شروط مسبقة ، وكانت تريد أن تعطى لأنصارها فى الجنوب الانطباع بأن وقف الغارات غير المشروط هو رمز للانتصار القريب .

وظل الجانبان يدرسان الصيغة غير المشروطة مع مراعاة طبيعة الارتباطالدولى، وظلا يبحثان عن مقابل أو عقاب خرق ومخالفة هذا الارتباط وأخيراً أمكن الوصول إلى الحل وذلك هو الخطاب الذى أعلن فيه «جونسون» وقف الغارات وأوضح فيه أن «هانوى» تدرك كل الإدراك معنى وقف الغارات.

وكررت واشنطون دائما فى خلال المباحثات التركيز على أن «سايجون» ستشترك فى المفاوضات الايجابية التى ستعقب وقف اطلاق النار. وواقع الأمر أنه لم يكن فى صالح الولايات المتحدة ولا فى صالح «سايجون» نفسها هذا الاشتراك، اذ أنه من المنطقى أن يؤدى ذلك الى مناقشة وضع جبهة التحرير، وهى مشاكل كان الافضل تركها الى مرحلة متأخرة فيما بعد من المباحثات، خاصةوأن «هانوى» ترفض الاعتراف«بسايجون» كما أن سايجون تألمت لأن إدخالها فى المباحثات أثار موضوع الاعتراف بجبهة التحرير، وكشف عن الخلافات بين الولايات المتحدةوسايجون، وطبيعى أن من أهداف هانوى كشف واثارة الخلافات بين واشنطون وسايجون، مما يؤدى الى القول بأن الولايات المتحدة طرقت المسائل على أساس ارتجالى يتفق مع الواقعية الى حد بعيد، بينما كان الواجب يقتضى قبل أن تقطع شوطا بعيدا فى هذه المفاوضات أن تتفهم جيدا الأهداف وتدرس السبيل لتحقيق هذه الأهداف.

٤ ـ وقف اطلاق النار وحكومة الائتلاف :

ولقد أثارت المفاوضات عديدا من المشاكل أمام الولايات المتحدة، فقد ترددت فى أى السبل تسلك، هل تتقدم خطوة خطوة وتناقش كل نقطة بتعمق، أو تبدأ بمحاولة الوصول إلى إتفاق اجمالى لبعض الأهداف السياسية .

ولايجوز أغفال خطورة الفارق بين كل من الأسلوبين السابقين اذ لو اتبع الأسلوب الأول لتشابكت وتعقدت المشاكل بطريقة تباعد بين تسوية المشكلة وتؤدى الى فقدان الثقة المتبادلةمما يضيع فى النهاية تحقيق الأهداف النهائية، والأسلوب الثانى يؤدى الى عدم وضوح الأهداف النهائية ويدفع كل طرف للمبالغةفى كل ما يتقدم به من اقتراحات.

وكان الجانبان يعتقدان أن وقف الغارات سيؤدى بالتبعية إلى وقف إطلاق النار، وأحاطت بالأذهان تلك الصورة القائمة فى كوريا حيث توجد جبهتان ، يسيطر كل طرف على جبهة، مما جعل الأمور سهلة وتقليدية، اذ سيوقع الجانبان القرار وبذلك سيوازى خط وقف اطلاق النار خط الجبهة، الا أن الوضع فى فيتنام مختلف تمام الاختلاف ، فالسيطرة على الأرض ليست مستديمة ولا ثابتة ، ولا شك أن اعلان وقف اطلاق النار سوف يزيد المشكلة تعقيدا اذ سيؤدى إلى محاولة كل طرف المسارعة إلى بسط سيطرته على مزيد من الأرض وسيؤدى ذلك إلى وضع شبه مستحيل فيما يخص انسحاب قوات فيتنام الشمالية ، يضاف إلى ذلك كله صعوبة تطبيق قرار وقف اطلاق النار والزام رجال العصابات باحترامه . ومحور الصعوبة هو الفارق بين حرب نظامية وحرب عصابات.

وعلى ذلك فقد كان الوصول إلى قرار (ضمنى) بوقف اطلاق النار أكثر سهولة من وقف اطلاق النار الذى يتم التوصل اليه عن طريق المفاوضات.

وفى هذا الوضع شبيه بما حدث فى «لاوس» أى يؤدى إلى حرب أهلية ، حيث نجد كل طرف من حكومة الائتلاف يملك قواته العسكرية الخاصة ، ويدير كذلك الأراضى التى يسيطر عليها.

وكان من الصعب على «واشنطن» أن تقرر ما اذا كان من حقها أن تشارك فى حل المشكلة بهذه الصورة التى مظهرها تحالف بين حكومة «سايجون» وجبهة التحرير أو ما يمكن أن يطلق عليه (الائتلاف) ، والواقع أن

ذلك كان يؤدى بالضرورة إلى تدمير النظام السياسى القائم فى فيتنام الجنوبية ويمهد للشيوعيين للاستيلاء على الحكم في (سايجون).

ولقد وجد فى مرحلة من المراحل فريق يرى هذا الحل بوصفه هو الذى ينفذ ماء وجه الولايات المتحدة بوصف أن الانتصار الشيوعى أمر لا مفر منه، ولكن واقع الأمر أنه من غير المقبول أن تقر الولايات المتحدة اشتراك الوزراء الشيوعيين ذوى الجرأة فى الحكم فى سايجون، ومن غير المعقول أن تقر الولايات المتحدة اختلال التوازن السياسى فى فيتنام الجنوبية.

وخلاصة الموقف أن دعم فرص التآلف كان من شأنه هدم تام لا رجعة فيه للتطور السياسى لفيتنام الجنوبية ، خاصة وأن الفيتناميين الجنوبيين لا يؤمنون بفعالية أى حكومة ائتلافية ولا يستبعد أن يتحولوا من معسكر إلى آخر.

وهذا لا يعنى وجوب اعتراض الولايات المتحدة على تكوين حكومة ائتلافية ولكن الهدف هو التركيز وايضاح حقيقة الصورة وهى أن كل تفاوض بشأن الحكومة الائتلافية سوف يؤدى فى النهاية إلى احتمال وقوع الولايات المتحدة فى مأزق ولا يستبعد فى الوقت نفسه أن يؤدى إلى انهيار حكومة «سايجون».

٥- أين نحن مسوقون ، من حيث وقفنا ؟

رغم ما سبق من تناقضات فلا ريب أنه عندما تسود الشكوك العميقة وتتشابك المصالح فالتركيز يجب أن يدور حول أسلوب توقيع اتفاق على الأهداف الأساسية ثم العودة بعد ذلك للاتفاق على التفاصيل . لذا يجدر بنا استعراض نقاط الضعف والثقة لدى كل من المعسكرين.

ان قوة «هانوى» تكمن فى أن المعركة تدور فوق أراضيها وبين شعبها ، بينما تقاتل الولايات المتحدة خارج بلادها ، كما أن «هانوى» تحتفظ بمميزات

سياسية فى فيتنام الجنوبية ، وهى أقدر على تفهم الأوضاع الاجتماعية وعلى توجيه المعارك الحربية لتحقيق أهدافها السياسية ، وهى فى الوقت نفسه تعتمد على ضغط الرأى العام العالمى وعلى الضغط الذى يمارسه فريق من الشعب الأمريكى ، وفى هذه النقطة من المعتقد أن عدم شعبية وبغض هذه الحرب كفيل على أن يجبر الولايات المتحدة فى النهاية على مغادرة فيتنام.

وضعف «هانوى» يتمثل فى أنها غير قادرة على ايجاد العلاج لمشاكلها الا لدرجة معينة محدودة نتيجة قلة مواردها المالية ، اذ ان «هانوى» غير قادرة على الاستمرار فى الحرب دون مساعدة خارجية ، هذه المساعدة التى تشكل فى الوقت نفسه تهديدا إلى حد ما لسيادة «هانوى» ، هذه السيادة (الاستقلالية) التى دافعت عنها «هانوى» ـ حتى الآن ـ باستبسال ، بالاضافة إلى أنه حتى لو تحقق النصر فان «هانوى» فى الوقت نفسه ستكون فى حاجة إلى اعادة بناء من جديد تستغرق عشرات الأعوام .

يضاف إلى ذلك أيضا أن الأحداث الدولية الجارية ليست ذات طبيعة ثابتة الحساسية والأهمية ، فبعد أن كانت مشكلة فيتنام هى ذات الأهمية الأولى بالنسبة للأوساط الدولية فى وقت من الأوقات ، انصرف اهتمام العالم بعد ذلك للمسألة التشيكية فى وقت آخر ، وانعكس ذلك على «هانوى» التى أيدت الاتحاد السوفييتى ، بغض النظر عن علاقاتها ببكين ، وبغض النظر عن أى حرب محتملة بين السوفييت والصين قد يتخلى الطرفان عن «هانوى» ، التى أدركت وقتئذ أن الظروف ليست فى صالحها.

وبالعكس فان قوة الولايات المتحدة أن تجعل «هانوى» غير قادرة على اجلاء القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية ، أى أنه قد أمكن المباعدة بين «هانوى» وبين احراز أى نصر عسكرى وارغام الولايات المتحدة على مغادرة

المنطقة ، وهذا هو ما دفع «هانوى» إلى التفاوض الذى قد يؤدى إلى هذا الجلاء، وهنا يجب أن نقرر أن الولايات المتحدة للأسف لم تستطع اقامة بناء سياسى يقاوم الزحف الشيوعى لفيتنام الشمالية عندما تعود قواتها إلى الولايات المتحدة.

ومن خلال الهيكل الذى تقدمه المباحثات يمكن أن نلمس وضعا مختلفا تمام الاختلاف عن الوضع فى كوريا ، فلا يوجد فى فيتنام جبهات متصلة يمكن أن تختفى وراءها مناطق عمق ، والمفاوضات لا تقرر كذلك تسوية لوضع حربى قائم ، وانما هى تقيم واقعا سياسيا جديدا . وعلى ذلك يمكن القول أن الوضع السياسى غير مستقر فى فيتنام سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أم بالنسبة «لهانوى» ، لذلك فالمتوقع ألا يجازف أى من الطرفين باطالة المباحثات اسوة بما حدث فى كوريا . والسبيل هو تحديد الأهداف تحديدا واضحا مع توضيح ارتباط الولايات المتحدة بطريقة نافية للخلاف ، وأن يعرف المتباحثون من الجانبين أن الولايات المتحدة لن تقبل هزيمة عسكرية أو تغييرا ينشأ عنه تدخل قوة حربية خارجية إلى فيتنام الجنوبية هذا مع تأكيد الولايات المتحدة اخلاصها فى نواياها اذا ما وضع الفيتناميون الشماليون حدا لتدخلهم العسكرى وضغطهم السياسى ، فان الولايات المتحدة لن يهمها أن تؤيد أى حكومة فى «سايجون» أو تدعمها .

ومعنى هذا أن يتم سحب تدريجى للقوات الامريكية وكذا لقوات «هانوى» ويجب تشجيع الطرفين اللذين يواجه بعضهما بعضا فى فيتنام الجنوبية للوصول الى عقد اتفاق سياسى تنبع خطوطه العريضة من صميم مصالح الطرفين الخالصة. وقد يحسن أن يتم مثل هذا الاتفاق رسميا على الصعيد الوطنى أو محليا على النطاق الاقليمى حيث تكثر نقاط المواجهة، وأن يقدم أطراف النزاع البراهين على مراعاة قواعد ضمنية للتعايش فى مناطق معينة مثل «دلتا الميكونج».

وفى هذا الاطار لا يلزم الدخول فى تفاصيل الانسحاب التدريجى والمتبادل للقوات الحربية وان كان من الممكن وضع بعض الأسس التى يمكن أن يقوم عليها، ومن أهمها :

١ ـ أن يتم الانسحاب على فترة طويلة نسبيا تكفل قيام نظام سياسى فيتنامى خالص ينمو وينجح فى فيتنام الجنوبية، وبحيث لا يؤدى ذلك الى أن يكون هذا الانسحاب ستارا يخفى وراءه سيطرة الشيوعيين على السلطة.

٢ ـ أن يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء للعنف خلال فترة الانسحاب سعيا لتحقيق بعض أهدافها .

٣ ـ أن يترك ـ بقدر الامكان ـ للفتناميين الجنوبيين أمر تحديد واختيار النظام السياسى الذى يلائمهم خلال المدة التى يتفق عليها للانسحاب .

ومن االتحليل السابق يتضح أنه يجب على الولايات المتحدة خلال المرحلة القادمة أن تركز جهودها على الانسحاب المشترك للقوات الاجنبية وأن تتفادى اطالة المباحثات والمناقشة حول الوضع الداخلى لفيتنام الجنوبية، وأنه يجب أن يدرك الفيتناميون الجنوبيون أن يتحملوا العبء والمسئولية الاساسية للمفاوضات المباشرة اذ لو تدخلت الولايات المتحدة حتى العمق فى الشئون الداخلية لهذا البلد فسوف يؤدى بها ذلك إلى صعوبات كثيرة.

والمهم هو أن الاسلوب الذى ينتهج عليه معول كبير وهو ذو حيوية أساسية، وهو الذى يمكن أن يؤدى الى النجاح والسرعة فى تحقيق هذا النجاح.

ولاشك أن ربط وقف الغارات باشتراك «سايجون» فى المناقشات أمر غير سليم فقد أثار مسائل كان الاولى تفاديها وتأجيلها الى وقت لاحق، فلم يكن من السهل تفادى مناقشة الوضع الداخلى السياسى لفيتنام الجنوبية مما يؤثر فى علاقات واشنطون وسايجون .

ورغم أثارة هذا الموضوع فى هذه الفترة التى يعد فيها هذا الكتاب، ورغم انه لم يصدر فى شأنه قرار حاسم، فالمرء لا يستطيع الجزم بما ستكون عليه الصيغة النهائية لاشتراك «سايجون»، والصورة المحتملة اذا قدر أن تشترك «سايجون» أن تتفرع عن المؤتمر الرباعى لجنتان جانبيتان غير رسميتين، جلساتهما سرية، لجنة من «هانوى» وواشنطون، ولجنة فرعية أخرى من «سايجون» وجبهة التحرير، والمعتقد أن لجنة «هانوى» وواشنطن ستقوم بمناقشة موضوع سحب قوات الجانبين وما يتفرع عنه مثل ضمان حياد «لاوس» و«كمبوديا». كما أن المعتقد أن تتناول لجنة «سايجون»وجبهة التحرير مسألة النظام الداخلى للحكم فى فيتنام الجنوبية، وأما المؤتمر الرباعى فمهمته أن يقوم بدور المؤتمر الدولى الذى يضع الضمانات ويكفل تنفيذ واحترام الاتفاقات المعقودة والتى أمكن التوصل اليها عن طريق اللجان الفرعية.

ورغم أحقية «سايجون» فى رفض الاعتراف، بالوضع الداخلى لجبهة التحرير الا أنه بلا شك اذا ما أدركت «سايجون» مدى ما يعود عليها اذا قبلت جبهة التحرير، فسيتيح ذلك «لسايجون»أكبر قدر ممكن من امكانية الاشراف والالمام بالمسائل التي تمس مصالحها ومستقبلها، خاصة وأن فى قبول «سايجون» لذلك ما يباعد بين احتمال قيام أى تفاوض مباشر بين الولايات المتحدة وجبهة التحرير، وسيأخذ الوضع صورة(حكومة حرة ذات سيادة وهى فيتنام الجنوبية تتباحث مع مجموعة من مواطنيها وهى جبهةالتحرير التى تمثل قطاعا هاما من شعبها دون أن تعطى لهذا القطاع صفة أو تعترف له بأى وضع شرعى) ولعل أقرب شبه لذلك ما يجرى عندما تتباحث بعض الحكومات مع بعض النقابات.

وواقع الأمر أن «هانوى» لا يستطيع الا قبول هذا الاسلوب فلامجال للاختيار، فهى لا تستطيع اجبار الولايات المتحدة على سحب قواتها، بينما هى فى الوقت نفسه حريصة على ألا يكون للولايات المتحدة صوت دائم يسمع

فى كل أمر يتعلق بشئون فيتنام الجنوبية، لذلك «فهانوى»بلاشك حريصة هى الاخرى على عدم تطويل المناقشات لاقتناعها بأن اجتماعات باريس لن تتمخض عن قرارات أفضل من نتائج مؤتمرات جنيف عام ١٩٥٤ بشأن فيتنام وعام ١٩٦٢ بشأن «لاوس».

وطبيعى أ نه لا يمكن فى الوقت نفسه الزام «هانوى» باهمال شأن جبهة التحرير أو التخلى عنها بحيث تصبح تحت رحمة«سايجون» لذلك فيمكن فى حالة عدم تواصل الأطراف المعينة الى اتفاق بشأن تكوين حكومة ائتلافية، يمكن الوصول الى قرار بتشكيل لجنة مشتركة للاشراف على توحيد البلاد بواسطة اجراء انتخابات حرة، وهنا تجدر الاشارة الى أن تواجدا دوليا سيكون أمرا ضروريا ولازما لضمان حسن النية من جانب الطرفين بالاضافة الى الاشراف الدولى الذى يملك الوسائل ذات الفاعلية للرقابة.

ان وسيلة التفاوض وتحديد الاهداف ليسا كافيين لنجاح أى مؤتمر، ولاشك أن هانوى اذا رغبت فى نصر كامل فالحرب لاشك أيضا مستمرة، وفى هذه الحالة فلا اختيار أمام الولايات المتحدة سوى اتخاذ خطة من شأنها التقليل من خسائرها أولا ثم التركيز على حماية الأهالى وتدمير الميزة السياسية التى يتمتع بها الشيوعيون، مع استمرار تقوية الجيش الفيتنامى، وهنا يمكن أن يتحقق الانسحاب التدريجى للقوات الأمريكية، وهذا يلقى على عاتق «سايجون» أن توسع من قواعدها لكى تصبح أكثر قوة مما هى عليه الآن وأن تصبح أكثر قدرة على مواجهة الشيوعيين سياسيا.

والخلاصة أنه مهما كانت مبررات تدخل الولايات المتحدة فى فيتنام، ومهما كان الحكم على تصرفاتها، الا أنه من اللازم لسلام العالم أن توضع نهاية محترمة ومشرفة لهذه الحروب، وأن تعطى الحكومة الامريكية الفرصة للعمل من أجل السلام على أن تضمن للشعب الفيتنامى تحقيق ما يقاتل من أجله بشجاعة، وأن يقرر مصيره بالطريقة التى يختارها.

الكتاب الثانى

ضـــرورة الاختيـــار

THE NECESSITY FOR CHOICE

الفصل الأول

حول ضرورة الاختيار

١ ـ يعتبر كيسنجر الستينيات بمثابة نقطة تحول فى علاقات الولايات المتحدة الخارجية، ذلك أن فترة القو ة التى لا تقهر لأمريكا فيما بعد الحرب العالمية الثانية، واحتكارها ثم تفوقها الواضح فى التسليح النووي، ثم خروجها على سياسة العزلة فى مشروعات ناجحة مثل مشروع مارشال وحلف الاطلنطى ودخولها الحرب الكورية، قد انقضت بتعاظم قوة الشيوعية بسرعة جعلت هذه الفترة تمثل بحق «عصر الثورة»، ونشأت مشاكل للولايات المتحدة فيما يتعلق بالتسليح بالصواريخ فى مواجهة الاتحاد السوفييتي، والتوسع الشيوعى فى الدول المتخلفة، ومصير الديموقراطية فى الدول حديثة الاستقلال، وجدوى حلف الأطلنطى وسباق التسلح.

وكان السبب فى تدهور مركز أمريكا فى العالم هو أنها لم تعد القوة التى لا تقهر، وأصبحت مشكلة «البقاء» Survival و«الأمن» من المسائل المقلقة بالنسبة لها.

وقد كان بعض هذا التدهور حتميا، غير أن ما صاحبه من انعدام الأمن وتدهور هيبة أمريكا وقدرتها علي اجتذاب الشعوب لتبنى قيمها كان أكثر مما قدر أو توقعه البعض.

ـ يلقى كيسنجر باللوم على السياسة الخارجية الأمريكية فى زيادة تدهور الموقف ويصفها بأنها غير ملائمة لظروف التغيير الثورى فى عصرنا الحديث (الستينيات) بمعنى أنها التزمت خطوطا حزبية جامدة وافتقرت إلى المعايير التى تقرر على أساسها الحلول البديلة وتختار المناسب منها وذلك قبل الحدث وليس بعده.

ـ وفى مجال الأمن القومى تفتقر أمريكا إلى نظرية استراتيجية وسياسة عسكرية متسقة ومواقفها تتحدد تحت ضغط الظروف وكحل وسط بين آراء الفئات المتعارضة، وبدون احساس موحد بالهدف، حتى ان حلف الأطلنطى الذى يمثل محور سياسة أمريكا الخارجية ـ فى رأى كيسنجر ـ لم تتم مواءمته مع العلاقات السياسية والاستراتيجية المتغيرة، كما لم يتم تحديد دور القوات العسكرية فى أوروبا، ومستقبل ألمانيا وطبيعة العلاقات بين دول الاطلنطى إلى حد كبير، وهذا بدوره سبب ارتباكا داخل الحلف.

ـ وفى مجال الدبلوماسية فإنه بدلا من بحث ودراسة الأهداف التى تتجه نحوها الدبلوماسية الأمريكية شغلت نفسها بجدل عقيم حول ما إذا كان من الأفضل أن تلتزم جانب التشدد أم التساهل أو أن تجنح نحو الجمود أم المرونة. وقد كان الجمود والتردد فى مجابهة الشيوعيين دبلوماسيا من شأنه أن يضعف من جانب العالم الحر ويظهر الشيوعيين كدعاة للسلام، وكذلك فقد كان من شأن المرونة أن أضعفت من هيبة الولايات المتحدة وأدت إلى معاملة الشيوعيين لدبلوماسيي الغرب باحتقار شديد.

ويرى كيسنجر أنه لم يتم حتي الآن ايجاد سبيل وسط بين الجمود والمرونة.

ـ وفى مجال حركة مناهضة الاستعمار كان دور أمريكا قاصرا عن ادراك حقيقة احتياجات وظروف الدول الآخذة فى النمو، ذلك ان المعونة الاقتصادية والدعم المادى قدم لدول تفتقر إلى البنيان السياسى، وأن البرامج الاقتصادية فى حد ذاتها تكون عديمة الجدوى اذا لم تصحبها عملية بناء

سياسى وعملية تغيير للوضع الاقطاعى أو القبلى القائم. وكثير من هذه الدول الآخذة فى النمو تنقصها تقاليد الغرب الدستورية وتكويناته السياسية. ومن ثم فإن مسئولية أمريكا ليست فقط المعاونة فى رفع مستوى المعيشة للدول الحديثة الاستقلال ولكن أيضا محاولة بث مفاهيم الغرب فى الحرية والكرامة الانسانية ومواءمتها مع ظروف هذه الدول.

٢ ـ ثم يحلل كيسنجر جذور فشل السياسة الأمريكية مبينا أنها ترجع لتبني فكرة أن الوقت فى صالح أمريكا وطالما أن النجاح النهائى مضمون فإنه لا يعود هناك مجال للاهتمام بعوامل التجديد والمبادرة وتنشأ اتجاهات سلبية لارجاء اتخاذ القرارات الصعبة والانشغال فى الاعتبارات التكتيكية اليومية. ولذا فإن ما تتبعه أمريكا من سياسات أصبحت تنقصها الحيوية وأصبحت المناقشات العامة تركز على الأغراض لا على الأسباب مما أصاب السياسة الأمريكية بالعقم فى هذا العصر الثورى.

وأنه اذا استمرت هذه الاتجاهات فإن مستقبل الحرية سيكون مظلما اذ ان الاتحاد السوفيتي ـ مدفوعا بتزايد قوته وضعف الغرب ـ سيمارس الضغط فى مجالات كثيرة وسيكون للمعسكر الشيوعى نفس القوة الجذابة التى كانت لأوروبا فى القرن التاسع عشر وسيتصدى كنموذج للتقدميين.

على أن كيسنجر يرى للأمر جوانبه المشرقة فمازال ممكنا فى نظره معالجة نواحي الضعف باتخاذ مبادرات جديدة من جانب دول الأطلنطي تؤدى بها إلى الالتحام فى نوع من الاتحاد الكونفدرالى، وبالتحرك بحيوية وجرأة. وفى هذا الصدد فإنه من المهم أن تحدد الولايات المتحدة ودول الغرب لنفسها طبيعة السلام الذى يتفق وقيمها ويكفى لضمان أمنها.

وفى هذا الصدد فإن الأمر يستلزم مراعاة تغير الظروف وموازين القوى وتفادى الأوهام الخداعة وأن معيار النجاح لن يكون فى وجود فترة من الهدوء ولكن سيتمثل فى قدرة الغرب على تشكيل العصر وفق قيمه. ولهذا الغرض

فإن المطلوب ليس اتباع سياسات جديدة مختلفة وإنما اتباع أسلوب مختلف وموقف أكثر ديناميكية.

٣ ـ وهذا يتطلب جهودا مفصلة وكثيرا من الصبر اذ ان السعى لصياغة نمط جديد من العلاقات الدولية هو هدف بعيد الأمد ولن تكون له نتائج سريعة حاسمة. وفى هذا الصدد فإن التركيز على جانب دون آخر ووضع أولويات محددة لا تتناسب مع طبيعة الظروف التى تستلزم مواجهة عدد من المتناقضات، فالسعى لتدعيم القوة العسكرية يصحبه سعى لتحديد التسلح، والسعى لتدعيم الأمن القومى يصحبه اتجاه للتفاوض مع الجانب الآخر ومساعدة الدول الحديثة الاستقلال فى طريق الحرية والكرامة دون تبنى تفسيرات هذه الدول ومواقفها من جميع المسائل وان التحكم فى هذه المتناقضات هو مقياس لمقدرة الولايات المتحدة على البقاء بل استحقاقها للبقاء.

الفصل الثانى

حول مشاكل الردع

١ ـ سيكولوجية الردع:

تتعقد مشكلة الردع فى اطارها الحديث بسبب تداخل عدة عوامل وحقائق متعارضة. فالولايات المتحدة الآن أقوى من أى وقت مضى غير أنها لم تكن فى أى وقت فى الماضى أكثر تعرضا للهجوم الخارجى منها الآن. ورغم أن لديها القدرة على تدمير الاتحاد السوفييتى بل وأكثر بكثير، إلا أن هناك شكوكا كثيرة حول جدوى الردع.

ويرجع كيسنجر تلك المتناقضات الظاهرة إلى ثلاثة عوامل:

(أ) مشكلة الردع:

وهى مشكلة حديثة فى تاريخ السياسة العسكرية، ففى الماضى كان الجهاز العسكرى يكلف بالاستعداد للحرب وكان محك اختياره هو النصر. أما فى العصر النووى فقد فقد النصر معناه التقليدى وأصبح نشوب الحرب فى حد ذاته يعتبر أسوأ كارثة. ومن ثم فإن سلامة أى جهاز عسكرى تتحدد على أساس قدرته على حفظ السلام.

والنتيجة التى تنطوى على تناقض أساسى لذلك هى ان نجاح السياسة العسكرية يعتمد على معايير سيكولوجية أساسا. فالردع يستهدف وقف سلسلة من المواقف عن طريق اثبات أن هذه المواقف ليست هى أفضل البدائل المتوافرة فى وضع معين. وعلى ذلك فالردع يعتمد على عامل غير منظور وهو: طريقة تفكير العدو المحتمل. ولهذا فإن أى ضعف ظاهرى يكون له نفس نتائج الضعف الحقيقى. وفى نفس الوقت فإن أى موقف يقصد به التمويه ويأخذه الجانب الآخر بمحمل الجد يكون أفضل كوسيلة للردع من تهديد حقيقى يساء فهمه على أنه مجرد تمويه.

فالردع يستلزم توافر عنصرى القوة والرغبة فى استخدام هذه القوة ثم يستلزم ادراك حقيقة هذين العنصرين من جانب العدو المحتمل. والردع فضلا عن ذلك هو ناتج كل من هذين العنصرين وليس حصيلة لهما بمعنى أنه اذا كانت القوة صفرا أو اذا توافرت وكانت الرغبة فى استخدامها صفرا فإن الردع يفشل. وهذا الوضع ينطبق على الدول الصغرى والكبرى على السواء.

ومن ثم فإنه من الخطأ القول بأن هناك فجوة فى الردع، فالردع اما أن يكون فعالا أو لا يكون، فليس هناك محل للخطأ، فإذا وجد المعتدى أن مكاسبه من العدوان تفوق خسائره من جرائه فإن الردع يفشل.

(ب) تغير التكنولوجيا:

وهذا يعنى أن الحقائق والسياسات التى تتبع الآن قد لا تصلح للغد، وهكذا مما يجعل الأمر مجرد تخمين وتقدير معرض للصواب والخطأ.

(جـ) طبيعة الاستراتيجية الحاضرة:

وقد أحدث تغير التكنولوجيا تحولات هامة فى الاستراتيجية تمثلت فى أربع مراحل منذ الحرب العالمية الثانية:

- فترة احتكار الولايات المتحدة للسلاح الذرى ووسائل حمله.

- فترة انتهاء الاحتكار الأمريكى للسلاح الذرى ولكن استمرار التفوق الأمريكى فى وسائل اطلاقه.

- فترة بدء تطوير السوفييت لنظام فعال للاطلاق ولكن استمرار التفوق الأمريكى من الناحية العددية والوضع الاستراتيجى لشبكة القواعد الأمريكية فى الخارج.

- فترة تقارب ما لدى الولايات المتحدة وروسيا من عدد الأسلحة الذرية ووسائل اطلاقها وتمكن الاتحاد السوفيتى من التفوق فى بعض الأنواع.

وعلى هذا فإن التحدث عن قوة أمريكا الانتقامية ينسحب على الفترات الثلاث الأولى عندما كان لديها تفوق نووى وعندئذ فإن نظرية «الانتقام الشامل» تكتسب معناها فى هذا المجال. على أنه فى فترة تقارب قوة التدمير لكل من الجانبين، فإن خطر التدمير و مداه قد ينقص نتيجة لانعدام الرغبة فى استخدام هذه القوة أو بافتقار التهديد للعوامل التى تجعل الطرف الآخر يأخذه على محمل الجد. وان مجرد حقيقة أن الغرب دائما يجد نفسه مضطرا لتأكيد أن حدوث صراع نووى هو أمر بعيد - قد يثير عدة اسئلة خطيرة حول تصميم الغرب على الالتجاء إلى الوسيلة الاستراتيجية الرئيسية التى فى يده (السلاح النووى) ومن ثم فإن أيا من الدول الغربية لم تتخذ حتى التدابير الأولية لحماية سكانها من الهجوم النووى مما يفقد اعتمادها على الردع جانبا كبيرا من قيمته.

على أن كيسنجر يشك فى مقدرة الردع حتى فى فترة التفوق الأمريكى على منع التحديات من الجانب الآخر ومن ثم فهو يشير بقلق إلى ما يمكن أن يحدث لو تفوق الروس فى مجال الصواريخ على الأمريكان.

٢ - المشكلة الاستراتيجية للردع:

يتناول كيسنجر بالتحليل الجدل الذى ثار حول ما سمى بفجوة التسلح الصاروخى Missile gap والذى بنى على أساس التقديرات بأن الاتحاد

السوفييتى سينتج فى الفترة ما بين عام ١٩٦١ ونهاية عام ١٩٦٤ صواريخ أكثر من الولايات المتحدة. ويفند مواقف ثلاثة فى أمريكا كرد فعل لذلك:

ـ موقف حكومة ايزنهاور ويتمثل فى ان تعدد اسلحة الانتقام الأمريكية تعوض النقص فى الصواريخ البعيدة المدى.

ـ يعتقد بعض نقاد الحكومة فى أن تفوق الروس فى الصواريخ سيمكنهم من شن هجوم مفاجىء على الولايات المتحدة. و هذا يعنى ان «فجوة الصواريخ» ستمثل «فجوة فى نظام الردع».

ـ وفريق ثالث يرى أنه حتى ولو كان الفارق لا يصل إلى حد قدرة روسيا على شن هجوم مفاجىء على أمريكا، فإنه على أى حال سيمكن الدول الشوعية من «الابتزاز النووى للدول المجاورة لها.

ويتناول كيسنجر هذه النقاط مثار الجدل مشيرا إلى أن الهجوم المفاجىء قد يكون عدوانيا وقد يكون دفاعيا وقائيا، وفى الحالة الأولى فإن أية دولة - فى نظره - لن تقدم عليه ما لم تكن لديها قوة متفوقة تماما وما لم يتوافر لديها التأكد بصورة كبيرة من النصر. وعلى هذا فإن القيام بهجوم مفاجيء لن يقدم عليه أحد إذا انطوى على تضحيات لا يمكن قبولها من جانب الدولة المهاجمة.

أما فى حالة الهجوم الوقائى فإنه يحدث نتيجة عاملين: الخشية من هجوم وشيك الوقوع وعدم تفوق القوة الانتقامية ويمكن توفير عنصر الردع من الهجوم الوقائى بتجنب الاجراءات التى قد تفسر على انها تمهيد لهجوم مفاجىء وبحماية القوة الانتقامية بصورة تجعل العدو - حتى ولو أحس بتعرضه للتهديد - لا يتمكن من تحسين مركزه بتوجيه الضربة الأولى. وكلما قل الفارق بين قوة الضربة الأولى وقوة الضربة الثانية للدولة قل حافز العدو على توجيه ضربة وقائية.

ويصل كيسنجر إلى استنتاج هام وهو أنه ليس من السهل فى عصر الصواريخ أن تصبح دولة ما محصنة من أى هجوم حتى لو توافرت لديها

أحسن الوسائل. ويصل كيسنجر إلى حد التشكك فى مقدرة الضربة الثانية كعامل للردع ويميل للاعتقاد بأن الضربة الأولى - خاصة باستخدام الصواريخ - ستعطى من يوجهها ميزة على خصمه ذلك أن الضربة المفاجئة بالصواريخ يمكن أن توجه بقدر كبير من الدقة وضمان المفعول، ومن ثم فإن ربط الردع بأعداد الصواريخ والطائرات ليس سليما فالمهم هو عدد الصواريخ والطائرات التى يمكن أن تبقى بدون تدمير عقب الضربة الأولى.

وعلى ذلك فإن عددا أقل من الطائرات والصواريخ موزعا فى مناطق كثيرة متناثرة هو أفضل استراتيجيا من عدد أكثر مركز فى نقاط قليلة مكشوفة. ومن ثم فإن أمن وحماية القوة الانتقامية هو أمر أشد أهمية وضرورة حتى من مسألة عدم التفوق النسبى فى الصواريخ.

ويشير كيسنجر إلى أن دراسة الضرورات الاستراتيجية للردع قد انتهت إلى ثلاثة استنتاجات:

١ - ان و جود قوة انتقامية لا يمكن ضربها هو شرط مسبق لتحقيق الردع، فالوضع الحصين لا يتحقق إلا إذا نال المعتدى - مهما كان نطاق وتوقيت هجومه - خسارة لا يمكن تقبلها من جانب القوة الانتقامية للمعتدى عليه.

٢ - أنه إذا كان الغرض هو ضمان الاستقرار فإن الوضع الحصين يتحقق عن طريق اجراءات تتخذ بقدر الامكان طابعا دفاعيا. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق توزيع القوات وتحصينها وسرعة تحركها.

٣ - للحفاظ على الردع فإنه ينبغى تجنب خطرين: أحدهما النظر إلى أى علاقة استراتيجية معينة على أنها ثابتة وثانيهما اعطاء التوازن الطويل الأمد فى الامداد أولوية على حالة الاستعداد الفعلى الراهنة.

فبالنسبة للخطر الأول نجد أن سرعة التغير التكنولوجى تهدد بقلب أي توازن ظاهرى فجأة وبذا فإن التركيز على التوازن وانتظار حدوث تطورات

تكنولوجية جديدة على حساب حالة الاستعداد والتأهب الراهنة قد تعرض لمخاطر كثيرة.

وينتهى كيسنجر إلى ابراز أن عصر الصواريخ يجابهنا بأخطار كبيرة وأنه لو استمر تفوق السوفييت فى الصواريخ واستمرت القوة الانتقامية الأمريكية فى وضعها الحالى المكشوف فإن الاتحاد السوفيتى قد يجد ما يغريه على توجيه هجوم مفاجىء أو حتى هجوم وقائى ضد القوات الوقائية الأمريكية. ويمكن أيضا أن تتعرض أمريكا لهجوم وقائى إذا استمرت فى اعتمادها على التهديد بحرب شاملة للحد من أعمال التهديد الابتزازى السوفيتى ذلك أنه فى حالة حدوث أزمة - وربما لا تكون من عمل الاتحاد السوفيتى مباشرة مثل ثورة العراق - قد يدفع التهديد الأمريكى لو أخذ محمل الجد الزعماء السوفييت إلى الاعتقاد بأنه ليس هناك من سبيل سوى توجيه الضربة الأولى. ومثل هذه المشاكل لا ترجع كلية أو حتى إلى حد كبير إلى «فجوة الصواريخ» فالفارق فى قوة الصواريخ بين أمريكا و روسيا لا يغير العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين قدر ما يجعل هذه العلاقات أكثر وضوحا وتميزا. وهو يؤكد ما أثبتته التكنولوجيا من تناقص جدوى التهديد بشن حرب شاملة كعنصر ردع ازاء عدد متزايد من التحديات. وأنه حتى لو صح افتراض حكومة ايزنهاور من أن التفوق السوفيتى فى الصواريخ لن يؤدى لهجوم مفاجىء من جانب السوفييت، فإنه تبقى رغم ذلك مشاكل أساسية فى ناحية الأمن.

وينتهى كيسنجر إلى أن تصحيح الوضع المكشوف والمعرض للهجوم لقوات أمريكا الانتقامية هو شرط أية سياسة لتحقيق الأمن القومى.

الفصل الثالث

غرض القوة الرادعة

١ ـ القوة المضادة أو الردع المحدود:

تدور المشكلة الرئيسية حول غرض القوة الانتقامية وقد ثار الجدل بين من تبنوا ما يسمى باستراتيجية القوة المضادة ومن تبنوا ما يسمى بالردع المحدود. والأمر يدور حول طبيعة التهديد الذي يحدث الردع وما إذا كان الهدف الأول لقوة الردع ينبغي أن يكون القضاء على الجهاز العسكرى المضاد أو أن الهدف السليم هو القضاء على طاقة العدو العسكرية وسكانه المدنيين أيضا.

وينادى انصار استراتيجية القوة المضادة بأن الردع يستلزم ليس فقط احتمال تدمير الصناعة والسكان المدنيين بل أيضا الهزيمة العسكرية ومن ثم فالهدف الأول يجب أن يكون القوة الضاربة للعدو فمتى تحطمت تم التأكد من النصر. ولذا فاستراتيجية القوة المضادة تتطلب قوة انتقامية كبيرة و محمية بدرجة تضمن لها تحطيم قوة العدو الهجومية.

وينتقد كيسنجر استراتيجية القوة المضادة على أساس أنها لا تتفق والاستراتيجية الدفاعية التى يفرضها العصر النووى ذلك أن انتظار الضربة

الأولى من العدو يمكن ان يبدأ حربا شاملة تنتهي بكارثة للجميع، وفي هذه الحالة قد سيصبح تدمير القوة الضاربة للعدو مستحيلا خاصة وأن صواريخ العدو ستكون قد اطلقت وليست في قواعد اطلاقها ثم ان جزءا من القوة الانتقامية الأمريكية سيكون قد دمر.

وفي ظل هذه الظروف فإن المخرج الوحيد الممكن قد يكون في العمل علي ايجاد حالة تجمد بتوجيه ضربة لكيان العدو القومي. وينتهي كيسنجر باستنتاج بأنه ما لم يحدث اكتشاف تكنولوجي خطير، فإن النصر في حرب شاملة لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق هجوم مفاجيء.

أما أنصار الردع المحدود فيرون أن القوة الانتقامية لا يجب بالضرورة أن تكون كبيرة جدا و أن الأمر الأساسي هو القدرة على تحمل ضربة مفاجئة والبقاء بعدها ثم القدرة على تدمير العدو. ويكون الهدف التدمير الكلي ومن ثم فإن نظرية الردع المحدود تربط حجم القوة الانتقامية بعدد مراكز التجمع السكاني السوفيتية الكبرى.

وينتقد كيسنجر انصار هاتين النظرتين اذ انهما يميلان لتبسيط البدائل المتوفرة فالاختيار ليس بين القوة المضادة أو التدمير الشامل، اذ توجد احتمالات كثيرة أخرى كما أن هناك بدائل تعتمد على أهداف وقدرات الطرف الآخر، ثم ان فائدة القوة الانتقامية يجب أن تبحث على ضوء نوعين من المخاطر: خطر حرب عامة، وخطر حرب محدودة. فالحرب العامة تمثل عدوانا لو لم يقاوم فإنه سينتهي بانهيار الدولة التي تتعرض لها فورا. وأن هجوما ناجحا على القوة الانتقامية سيمكن العدو من فرض شروطه. أما العدوان المحدود فإنه تهديد يعرض وجود الدولة للخطر في نهاية الأمر. فانتصار المعتدي سيؤدي لتدهور وضع أمريكا الدولي غير أنه لن يهدد وجودها بصورة فورية. ومثال ذلك هجوم على بورما قد يجر وراءه سقوط الدول الحرة الأخرى في آسيا غير أنه لا يهدد وجود أمريكا ذاتها إلا بصورة غير مباشرة.

ويحدد كيسنجر أربعة ألوان من العلاقة النسبية الممكنة بين القوات الانتقامية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى وهى:

(أ) حالة كون القوات السوفيتية والأمريكية فى وضع يمكن معه مهاجمتها (غير محصنة).

(ب) حالة كون القوات الأمريكية محصنة والسوفيتية غير محصنة أثناء الاحتكار الأمريكى للتسلح النووى.

(جـ) حالة كون القوات الأمريكية غير محصنة والسوفيتية محصنة وذلك فى ظل التفسير الأمريكى لما يعرف «بفجوة الصواريخ» أى تفوق روسيا على أمريكا فى مجال الصواريخ.

(د) حالة كون القوات الأمريكية غير محصنة والسوفيتية غير محصنة أيضا وهذا هو أقل أثر ممكن لفجوة الصواريخ.

فحالة كون الطرفين غير محصنين ضد هجوم خارجى هى الحالة التى لا يمكن لأيهما فيها ان تحمى قواتها الانتقامية ضد أى هجوم مفاجىء. فأى طرف يمكنه أن ينتصر اذا وجه الضربة الأولى أو أن ينهزم إذا تلقى الضربة الأولى واستطاع توجيه الضربة الثانية فعندئذ يكون الفارق بين قدرة الضربة الأولى وقدرة الضربة الثانية تاما وكبيرا، وهذا يعنى أن الطرف الذى يوجه الضربة الأولى يكتب له النصر رغم أنه فى حالة غير محصنة مثل خصمه، ومن ثم فإن القوة الانتقامية التى تكون غير محصنة تكون معرضة للأحداث المفاجئة ولا يمكنها البقاء إلا إذا تلقت تحذيرا كافيا وهو أمر صعب من الناحية الفنية. ذلك أنه فى هذا الوقت الذى يمكن فيه للصواريخ العابرة للقارات أن تنتقل لأهدافها فى أقل من ٣٠ ثانية، فإن رد الفعل يجب أن يكون تلقائيا وأتوماتيكيا بقدر الامكان إذ يصبح من المحتم أن يخرج قرار دخول الحرب من عدمه من حيز الاعتبارات السياسية أو حتي العسكرية. وقد تكون المعلومات التى يبنى عليها رد الفعل خاطئة حيث انه لا يوجد وقت كاف لاختيار صحتها

ودقتها. وعلى ذلك فإن الوضع غير المحصن لكلا الطرفين يمثل طرفا مناسبا مثاليا للحرب الوقائية. فأى تهديد - لو حمله الطرف الآخر محمل الجد - من الممكن أن يؤدى إلى توجيه ضربة وقائية خاصة إذا كان الطرف الذى توجه ضده غير محصن كذلك.

على ان العدوان المحدود فى هذه الحالة يكون غير مرغوب فيه إلى حد ما إذ يكون من الأفضل عدم المجازفة بالدخول فى حرب عامة بالاشتباك فى حروب هامشية محدودة والعمل بدلا من ذلك على مهاجمة القوات الانتقامية للعدو مباشرة.

ويختلف الوضع إذا واجهت قوات ا نتقامية محصنة قوة غير محصنة فهذا يعنى أن الأولى يمكنها الانتصار حتى لو تعرضت لهجوم مفاجىء وهو ما كانت عليه الولايات المتحدة أثناء تفوقها النووى على روسيا وهو الوضع الذى لا يتحقق حاليا.

ففى الوضع الحالى الذى يكون فيه الطرفان فى حالة غيرمحصنة فإن ما ينتج عن ذلك هو حالة من الركود والتجمد بغض النظر عمن يكون قد بدأ بالهجوم، ذلك أن أى طرف يمكنه أن ينزل قدرا غير مقبول من التدمير للطرف الآخر حتى لو كان هذا الطرف الآخر هو الذى بدأ بالهجوم. وحيث انه لا توجد ميزة من توجيه الضربة الأولى كما لا توجد ميزة من استيعاب الضربة الأولى وتوجيه الضربة الثانية فإنه لن يكون هناك ثمة حافز لتوجيه هجوم مفاجىء أو وقائى. فالوضع غير المحصن المتبادل للطرف يعنى ردعا متبادلا. وهو أكثر الأوضاع استفزازا من حيث مقدرته على منع حدوث حرب شاملة.

وفى نفس الوقت فإنه أقل الأوضاع تحقيقا للاستقرار من حيث منع العدوان المحدود فكلا الطرفين لا يحبذ استخدام قواته الانتقامية خشية حدوث حرب شاملة تعنى انتحارا لكلا الطرفين.

٢ ـ فجوة الصواريخ والردع المحدود:

يمثل الجدول التالى تأكيدا لأمور قد تؤدى لاعادة النظر فى مفهوم أمريكا لفجوة الصواريخ وتوضح النقاط مثار الجدل بين انصار استراتيجية القوة المضادة وأنصار الردع المحدود.

ويوضح كيسنجر تطور الاستراتيجية الأمريكية فيشير إلى أنه خلال الاحتكار النووى الأمريكى كانت الولايات المتحدة محصنة تماما كما كان الاتحاد السوفيتى غير محصن تماما. ثم انه كان للولايات المتحدة ـ علاوة على ذلك ومن خلال نظام قواعدها العسكرية المتفرقة هنا وهناك وخبرتها الكبيرة فى الطيران البعيد المدى ـ وضع استراتيجى أفضل لا يمكن للاتحاد السوفيتى القضاء عليه بتوجيه ضربة مفاجئة ـ وفى ظل هذه الظروف فإنه كان هناك نوع من القيد على استغلال الاتحاد السوفيتى لتفوقه فى النطاق المحلى لأنه لم يكن واثقا من أن الولايات المتحدة لن تصل بما يحدث من أزمات إلى صدام مباشر مع الاتحاد السوفيتى. وحتى رغم ذلك فإن التفوق الاستراتيجى الأمريكى لم يمنع حدوث حصار برلين، والحرب الكورية، وكبت ثورة المجر والنهديد بالهجوم بالصواريخ على بريطانيا وفرنسا أثناء حرب السويس.

ومهما كان المغزى الاستراتيجى «للانتقام الشامل» فى ضوء هذه الظروف، فإنه سيصبح من العبث الاعتماد عليه فى الأعوام القادمة، ذلك أنه ليس هناك شك فى أن «فجوة الصواريخ» ستوجد وتستمر خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤، الأمر الذى يبقى هو مغزاها. فهى قد تعنى ان أمريكا يمكن أن تخسر اذا وجه السوفييت الضربة الأولى. وفى هذه الحالة فإنه يكون من حسن الحظ لأمريكا لو أفلتت من الهجوم المفاجىء ويكون من التهور الشديد فى هذه الحالة استجلاب هجوم وقائى بأن تهدد أمريكا بالانتقام الشامل كرد فعل لعدوان محدود.

وضع القوة الانتقامية		نتيجة الحرب الشاملة		مقدرة القوة الانتقامية الأمريكية على الردع	
الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتى	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتي	الحرب الشاملة	العدوان المحدود
(١) غير محصن	غير محصن	موجه الضربة الأولى ينتصر موجه الضربة الثانية ينهزم	موجه الضربة الأولى ينتصر موجه الضربة الثانية ينهزم	غير مستقر لدرجة عالية	غير مضمون النتيجة ولكن غير مستقر
(٢) غير محصن	محصن	الضربة الأولى لا تؤدى إلى انتصار أو هزيمة أحد. الضربة الثانية تنهزم.	الضربة الأولى تنتصر الضربة الثانية لا تؤدى إلى انتصار أو هزيمة.	منخفضة جدا ضد أى هجوم مفاجىء مقصود.	تكاد تكون عديمة الفائدة
(٣) محصن	غير محصن	الضربة الأولى تفوز الضربة الثانية لا تفوز ولا تخسر.	الضربة الأولى لا تفوز ولا تخسر الضربة الثانية تخسر.	عالية بالنسبة للردع ضد الحرب الشاملة.	يمكن أن تمنع القدرة الشاملة من العدوان المحدود.
(٤) محصن	محصن	الضربة الأولى لا تفوز. ولا تخسر الضربة الثانية لا تفوز ولا تخسر	الضربة الأولى لا تفوز ولا تخسر الضربة الثانية لا تفوز ولا تخسر	حالة من الردع المتبادل.	يكون التهديد بحرب شاملة عديم الفائدة.

٣ ـ المغزى السياسى للوضع المحصن لكلا الطرفين:

وقد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن مشكلة الوضع المحصن للمعتدى وهى المشكلة التى ترتبت على تفوق السوفييت فى الصواريخ، يمكن القضاء عليها بالعمل على ازالة هذا التفوق، ذلك أن «فجوة الصواريخ» هذه على العكس، قد أسرعت بتحقيق ما كانت التكنولوجيا المتغيرة سوف تفعله على أى حال. فالقدرة المكتسحة القوية لتوجيه ضربة أولى ـ وهى الشرط لفاعلية التهديد بحرب شاملة ـ ستصبح أكثر صعوبة كلما تطور عصر الصواريخ. ورغم أنه من الضرورى أن تعمل الولايات المتحدة على ملء فجوة الصواريخ والتوصل إلى قوة السوفييت فيها، فإنه يكون من الخطأ البالغ افتراض إمكان عودة الولايات المتحدة إلى فترة تفوقها فى القوة الضاربة الاستراتيجية. والنتيجة الأكثر احتمالا لفترة ما بعد انتهاء التفوق السوفيتى فى الصوأريخ ستكون نوعا من الوضع المحصن المتبادل وحتى تحقيق ذلك سيستلزم جهودا ضخمة تجد الولايات المتحدة عازفة عن القيام بها.

وفى ظل ظروف الوضع المحصن المتبادل، فان تركيب الردع سوف يتغير بصورة جذرية، فلكى يكون الردع فعالا يستلزم أربعة أمور :

١ـ أن يكون تنفيذ التهديد الرادع مصدقا من جانب الطرف الآخر بدرجة تكفى لئلا يؤخذ التهديد على أنه مجرد تمويه.

٢ـ أن يفهم العدو المتحمل تصميم الطرف الآخر على مقاومة الضغط أو الهجوم.

٣ـ أن يكون العدو عاقلا بمعنى أنه يرعى مصالحه الخاصة فى تصرفاته بصورة يمكن التكهن بها.

٤ـ أن يصل العدو المتحمل ـ عند تقديره لمصالحه الخاصة ـ للنتائج التى يسعى «الطرف الرادع» إلى الايحاء بها . وبمعنى آخر يجب ان يصل لنتيجة أن خسائر العدوان أكثر من فوائده.

وفى ظل ظروف الوضع المحــصن لكلا الطرفين ، فــان هذه الشــروط سيكون من الصعب تحقيقها عن طريق التهديد بحرب شاملة.

وعندمـا تم تطوير نظرية الردع فى البداية، كـان مفـترضـا أن المتـعدى يكون امامـه أساسا لونان من الاختيار: اما أن يهـاجم أو لا يهـاجم . وكـان من المعتقد أن الردع يتوقف على معرفة المتعدى بأن عقوبة العدوان ـ على أى نطاق ـ ستكون فى صورة ضربة انتقامية قاضية من جانب الولايات المتحدة وبعد ذلك ، وعندمـا تعددت الموانع والصعوبات السيكولوجـيـة التى أوجـدتها نظرية الانتقام الشامل، فانه أصبح يقال بأن الردع يمكن أن يكون فعالا طالما كان المعتدى غير واثق من أن الولايات المتحدة لن تنتقم.

على أنه اصبح واضحـا أن المعتدى لديه ألوان أخرى من الاختيار سوى أن يهاجم أو لا يهـاجم .ففى مـقدوره أن يهـاجم على نطاق يجعل الانتـقام الذى يهدده لقاء هـجومـه أمرا ينطوى على مخـاطر كثيرة. كذلك ففى مقدوره من ناحية أهم أن تكون لديه الفرصة للابتزاز . ومن شأن الابتزاز أن يجبر الطرف الذى يتعرض للتهديد أن يبدأ هو بالحركة التالية. ومن ثم فان المعندى عليه المحتمل يواجـه مشكلة محيرة فى تفسير نوازع ونوايا المعتدى. فيَجب أن يقرر ما اذا كان المعتدى « يعنى » حقا تنفيذ تهديده.

وعلى الرغم من أن المعتدى لا يمكن أن يكون متـأكدا من أن المعـتدى عليه لن ينتقم، فان المعتدى عليه لا يمكن ان يكون متأكدا من أن المعتدى لا يعنى تنفيـذ تهـديده . وفى هذه الحـاله فـان الابتـزاز يرجح كـفـة الميـزان السيكولوجى ضد المعتدى عليه اذا كان البديل الوحيد هو اللجوء لحرب شاملة. ذلك أن طبيعة الدولة المتمسكة بالوضع الراهن تجعلها تتردد فى تعريض بقائها ووجودها للخطر على اساس افتراض ان المعتدى لا يعنى تهديده.

وقد كانت سياسة السوفييت فى سلسلة من الأزمات تمتد من برلين إلى الكونجو إلى كوبا تستهدف أساساً افهام الغرب مغزى البدائل المتوفرة امامه.

فإما أن يتواءم ويتفاهم مع السوفيت أو يجازف - مهما كانت المحازفة بسيطة - بمواجهة استعداد السوفيت للدخول فى حرب كبيرة لتحقيق مطالبهم .

ويذهب كيسنجر إلى أن هناك صعوبات فى تحقيق الشروط الأربعة السالفة الذكر واللازمة لتحقيق الردع ويركز بصفة خاصة على الشرط الخاص بالإيحاء للمعتدى بأن خسائر ومضار عدوانه أكبر من فوائده، فيشير إلى أن هناك صعوبتين تكتنفان ذلك:

صعوبة استراتيجية:

اذ يتطلب هذا الوضع مزيجا من الاستعداد والدهاء والمهارة، تحقيقها يكاد يكون مستحيلا بالنسبة لدولة مسالمة تؤيد الوضع الراهن، كما يكون مستحيلا بالنسبة لتحالف من مجموعة دول. ذلك أنه اما أن تكون قدرة المعتدي عليه علي الانتقام لا يصدقها الطرف الآخر الأمر الذي يشجع المعتدى على عدوانه واما أن تبدو الولايات المتحدة (التى أعطاها كيسنجر مثالا على دولة الوضع الراهن المسالمة) محبة للحرب وبذا تدفع السوفييت لتوجيه ضربة وقائية لها. وفضلا عن ذلك فإن نتائج أى تهديد بحرب شاملة تخرج إلى حد كبير عن سيطرة الولايات المتحدة. فهى تعتمد على مدى قدرتها على اصابة الاتحاد السوفيتى. فإذا اعتقد السوفييت أن قوتهم الانتقامية محصنة، فإن التهديد الأمريكى لن تكون له أية فعالية فى تحقيق الردع. أما إذا كانت القوة الانتقامية للسوفييت مكشوفة ومعرضة للهجوم إلى حد كبير فإنه لن يكون أمامهم من مخرج سوى توقع هجوم أمريكى. ومشكلة استخدام الردع الشامل فى وضع يقوم على التمويه من جانب الطرفين تتمثل فى ان الردع قد يكون اما مقنعا جدا أو غير مقنع بصورة كافية.

صعوبة سيكولوجية:

ذلك أنه إذا بدت فوائد العدوان أكثر من مضاره ولو لمرة فإن الردع سيفشل. وقد يحدث ذلك ببساطة إذا فسر الجانبان طبيعة الفوائد والمضار

بصورة مختلفة. ففى أى موقف يكون هناك عدد من العوامل السيكولوجية التى يختلف فيها المفهوم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وهى ذات صلة غير مباشرة بالتوازن الاستراتيجى وتشمل هذه العوامل مسائل مثل أهمية الهدف واستعداد المتصارعين للمجازفة، وسمعتهم وعلاقتهم السياسية بالاقليم الذى يتعرض للتهديد. وضرب كيسنجر مثلا بأهمية الهدف وأشار إلى أن هدف الوجود القومى هو الوحيد الذى يلتزم الطرفان بالمحافظة عليه. أما فى كافة المجالات الأخرى فإن طرفا من الأطراف يكون الهدف المعين أهم لديه من الآخر. فالمجر مثلا كانت أهم للاتحاد السوفيتى منها للولايات المتحدة.

كذلك فإن الجانب المستعد للمجازفة أو الذى يمكنه أن يقنع خصمه باستعداد للمخاطرة تكون له ميزة سيكولوجية على الطرف الآخر. فخلال أزمة السويس، هدد الاتحاد السوفيتى بتوجيه هجمات بالصواريخ ضد لندن وباريس، بالرغم من حقيقة أنه كان بالتأكيد سيخسر فى حالة حرب شاملة. وأثناء الثورة المجرية فإن الغرب - رغم أنه كان أقوى بكثير - لم يكن راغبا فى توجيه تهديدات مماثلة ضد الاتحاد السوفيتى، وقد استمر هذا الاتجاه بصورة متزايدة. ففى كل أزمة - من برلين إلى الكونجو إلى كوبا - كان الاتحاد السوفيتى يهدد بالهجوم بالصواريخ بصورة جعلت ما يستتبع ذلك من حلول تبدو كأنها نتيجة للابتزاز السوفيتى عن طريق التهديد بالصواريخ. وقد أصبح الاتحاد السوفيتى فى وضع أفضل كثيرا من الناحية الدبلوماسية نتيجة لمقدرته على أن ينقل لخصومه مخاطر اتخاذ ردود فعل لمواجهة حركته.

ويختتم كيسنجر بقوله إذا كان الردع عن طريق التهديد بحرب شاملة صعبا عندما كانت الولايات المتحدة متفوقة استراتيجيا فإنه سيصبح أمرا لا يمكن احتماله فى عصر كون الطرفين فى وضع محصن. فقد يؤدى إلى دبلوماسية التمويه وستشجع التهور. فإذا اقتنع الطرفان خلال عدد من السنين بأن مواقف التهديد والتهديد المضاد سيتم تسويتها دائما عن طريق تنازل أحدهما، فإنه من الممكن أن تحدث مواجهة وصدام نتيجة للاحساس بالأمن الناتج عن ذلك.

وعلى أى حـال فإن الأزمـة التى أدت للحـرب العالميـة الأولى لم تكن تختلف عن غيرها من الأزمات العديدة التى تمت تسويتها عن طريق التهديد بالحرب. وعندما وقعت الحرب فى النهاية فإنها تحولت لحرب شاملة لسبب تافه لأنه لم يتم النظر فى البدائل الأخرى لتسويتها.

٤ ـ الردع عن طريق عدم التأكد :

ينتـقد كيسنجر أصحاب الرأى القائل بأن التهديد بالحرب الشاملة هو الرادع ضد كافة ألوان العدوان مهما كانت صغيرة على أساس أن الردع ينتج ليس من التأكد من الانتقام قدر ما ينتج من عدم التأكد من جانب المعتدى من أن الولايات المتحدة قد تدمر دولته. ومن ثم يذهب أصحاب هذا الرأى إلى أنه فى أى موقف معين، فإن المعتدى المحتمل يجب أن يزن قيمة الهدف مقابل احتمال حدوث انتقام شامل ضده. فإذا كان الهدف غير مهم نسبيا فقد يكون ثقل التهديد بالحرب الشاملة منخفضا.

فالردع ضد حدوث هجوم مفاجىء على الولايات المتحدة يجب أن يكون التهديد بالانتقام مؤكدا. وللردع من هجوم على أذربيجان قد تكون درجة التهديد الانتقامى أقل.

وينتقد كيسنجر هذا الرأى المعتمد على «الأثر غير المؤكد» على أساس أنه لم يمنع من حدوث أشكال كثيرة من الضغط العسكرى الشيوعى الذى تمثل فى الابتزاز إلى أعمال العدوان المباشر وفضلا عن ذلك فإن أى رجل دولة إذا اعتمد على «الأثر غير المؤكد» فإنه لا يدع لنفسه أى مجال لسوء التقدير. فإذا فشلت النظرية حتى فى حالة حدوث عدوان بسيط فإنه اما إن يلتزم بأقصى أنواع الحرب أو يستسلم ومن ثم يقلل من ثقل التهديد الرادع فى المستقبل. ومن ثم فإنه فى مجال الواقع العملى نجد أن نظرية «الأثر غير المؤكد» تبعد السيطرة على الأحداث تماما من أيدينا. وفى معظم المواقف فإنها لا تخدم العالم الحر لأنه فى حالة الابتزاز لا يمكن أن يكون مؤكدا بصورة كافية من أن العدو لا يعنى ما يهدد به.

وينتهى كيسنجر إلى أنه من الضرورى أن نكون واضحين حول مدى عدم التأكد المقبول. فالحد الأدنى لا يجب أن يشمل امكان التسليم أو المقاومة الضعيفة التى تشجع العدوان. والحد الأعلى لا يجب أن يمثل تهديدا يكون غير مصدق أو أن يثير هجوما وقائيا اذا صدقه الطرف الآخر. فالحد الأدنى من عدم التأكد ينبغى أن يجعل الثمن الأدنى مرتفعا بصورة تجعله غير مقبول من الطرف الآخر. وفى الوقت الذى تجعل الثمن الأعلى فيه غير محدود فإنها تتجنب أى إحساس بالآلية التى تجعل الموقف خارجا عن السيطرة ما ان يتم اللجوء للقوة.

وهذه الشروط ستكون مستحيلة التحقيق عن طريق التهديد بالحرب الشاملة. ففى معظم الأحوال المنظورة فى المستقبل القريب فإن مثل هذا التهديد اما أن يؤدى تلقائيا لسلسلة من ردود الفعل واما أن يكون غير مصدق من الطرف الآخر بمعنى أنه لا يصل إلى الحد الأدنى من عدم التأكد. فإذا كانت القوة الانتقامية لكلا الطرفين غير محصنة، فإن التهديد بحرب شاملة يعنى استجلاب هجوم وقائى من الطرف الآخر. وإذا كانت القوة الانتقامية الأمريكية محصنة وكانت القوة السوفيتية مكشوفة، فإنه فى مقدور الولايات المتحدة التهديد باللجوء لحرب شاملة ويكون لهذا التهديد بعض الوزن والقدرة على جعل الطرف الآخر يصدقه. وذلك رغم ان القدرة السوفييتية - حتى فى هذه الظروف - على القيام بهجوم وقائى ستجعل وضع الولايات المتحدة أكثر حساسية وتهديدها أقل ثقلا مما كان عليه الحال فى فترة التفوق الاستراتيجى الأمريكى.

وإذا انعكس الوضع - بأن يكون السوفييت فى وضع محصن والولايات المتحدة فى وضع غير محصن - فإن التهديد بحرب شاملة من جانب الولايات المتحدة سيعنى انتحارا قوميا.

أما إذا طور الطرفان قوات انتقامية محصنة فإن التهديد بحرب شاملة سيفقد معناه. وباختصار القول فإن الطرف الذى سيكون عليه أن يتخذ القرار النهائى لحماية مصالحه وقيمه عن طريق حرب شاملة، سيفرض حاجزا

وعائقا أمام نفسه خاصة لو كان دولة تتبنى الوضع الراهن فليس معقولا السعى لحماية مصالح وقيم الدولة عن طريق استراتيجية تهدد بتدمير هذه المصالح والقيم.

وينتهى كيسنجر إلى أنه لكل هذه الأسباب يجب نبذ الفكرة القائلة بأن هناك نوعا واحدا من الردع - وهو التهديد بالانتقام النووى - وقد وجدت هذه الفكرة تعبيرا لها فى اصطلاح الردع الذى يطلق على القوة الانتقامية والتى توحى بأن كافة الأشكال الأخرى من القوة ليست لها أهمية بالنسبة لمشكلة الأمن.

ويستدرك كيسنجر قائلا: ان ما اصطلح على تسميته «بالردع» يمكن استخدامه لمنع أي تحد لوجود أمريكا. وأنه لهذا الغرض يجب بذل جهود أكبر لجعل هذه القوات الرادعة محصنة ويجب أن يكون ذلك هو الهدف الأول فى السياسة العسكرية الأمريكية.

ويدعو كيسنجر للاحتفاظ بكافة البدائل وعدم الاعتماد الكلى على الردع ذلك أن الحاجة قد تدعو للاستخدام المحلى للقوات العادية كما حدث فى لبنان. وينادى بأن تكون كافة الطاقة العسكرية على درجة عالية من الاستعداد حيث أنه لا تتوافر للولايات المتحدة حرية الاختبار فى كافة الظروف.

الفصل الرابع

تقييم الحرب المحدودة

١ ـ طبيعة الحرب المحدودة :

لما كانت نتائج الحرب الشاملة يزداد الهلع منها وأصبح الاعتماد عليها كذلك أكثر سخفا، فالفجوة بين التهديد الموجه لأغراض الردع وبين الاستراتيجية المزمع تنفيذها ستزداد اتساعا فأى زيادة فى التدمير يقابلها تشكك فى قيمة الردع، وفى اطار هذه الدائرة بالردع قد يفشل الردع؛ فإن فشل فإن الاعتماد على الردع الجماعى سيضمن النتيجة المباشرة: ذلك أنه اما أن يؤدى إلى الاستسلام أو إلى أبشع أنواع الحروب المسببة للكوارث. وليس أمام الولايات المتحدة ما هو أكثر الحاحا من أن تنسق بين سياستها الرادعة والاستراتيجية التى هى على استعداد لتنفيذها. اذ كلما اتسعت الهوة بينهما اتسع مجال تشهير السوفييت بها. وكلما اعتمدت فى الردع على القصاص النووى ضد البلاد السوفيتية تعرضت دول العالم الحر الأخرى للضغوط الشيوعية التى تهدد بسياسة الأمر الواقع، ففى عصر الصواريخ سوف يكتسب الجانب الذى يستطيع أن يضيف مزيدا من القوة دون الالتجاء إلى حرب شاملة ـ أو الذى يستطيع أن يهدد بذلك ـ ميزة فاصلة على خصم ليست لديه القدرة. والمعروف هو أن غرض القوة العسكرية الغربية الحيلولة دون الحرب لا اشعالها.

ويرى كيسنجر أن الردع والاستراتيجية لا يمكن الفصل بينهما؛ فالردع لا يعتمد فقط على الانتقام من العدوان بل يتعداه إلى احتمال حدوث العدوان، وهذان العاملان يرتبطان ببعضهما بنسبة معكوسة، فلو هبط أحدهما جدا فشل الردع. وإذا كان الجانب الذى يبغى الردع يؤكد رده التدميرى على حساب احتمال الثأر فقد يشجع العدوان. وإذا وضع اهتمام زائد على استراتيجية تصل تكاليفها إلى أدنى حد فإن العقوبات ضد العدوان قد تصبح بسيطة جدا بالنسبة لردع فعال. فالتحدى الذى يواجه السياسة الأمريكية العسكرية هو إقامة أكبر توازن بين قوتنا الرادعة وبين الاستراتيجية التى نحن على استعداد لتنفيذها لو فشل الردع.

وهذه الاعتبارات تنعكس بصورة عامة على مشكلة الحرب المحدودة ـ وهى ذات مفهوم بسيط جدا مؤداه التأكيد بأن التهديد بالثأر الجماعى قد فقد قابلية تصديقه أو استخدامه ـ ذلك أنه لما كان على الولايات المتحدة منع العدوان الشيوعى فهى تنشىء قوى عسكرية قادرة على وقف العدوان مهما يكن المستوى الذى يبدأ به. فالردع قد يكون كاملا اذا لم يستطع المعتدى إلحاق الهزيمة بالقوى العسكرية للعالم الحر أيا كان الشكل الذى يتخذه العدوان، فإذا زودت القوى الخاصة بالحرب المحدودة بقوة ثأرية ذات حصانة فلن يقدر المعتدى على الاستفادة من الصدام المحدود أو الصدام الشامل وحينئذ تكون أبواب العمل العسكرى المختلفة موصدة دونه.

ويمضى كيسنجر قائلا: ان أصحاب النظريات فى الحرب المحدودة لا ينكرون أن الخطر الذى تفرضه هذه الاستراتيجية على المعتدى أقل من خطر الثأر الجماعى، ذلك أن الغرض من استراتيجية الحرب المحدودة هو أولا تقوية الردع وثانيا إذا حدث وفشل الردع فإنه توجد الفرصة للتسوية قبل أن تحتمى بها ذاتية القوى الثأرية.

والخلاصة أن الحرب المحدودة مبنية على نوع من المساومة الماكرة لا تتعدى قيودا معينة.

٢ ـ بعض أشكال التحديد :

ضرورات التحديد:

هناك ثلاث ضرورات لاستراتيجية الحرب المحدودة هى:

ـ قدرة قوى الحرب المحدودة على منع المعتدى من العدوان بغية اقرار الأمر الواقع.

ـ طبيعة تكوين هذه القوات بحيث لا يقيمها الطرف الآخر على أنها مقدمة لحرب شاملة.

ـ ربط هذه القوات بدبلوماسية مقنعة بأن الحرب الشاملة ليست الرد الوحيد على العدوان بل ان ثمة رغبة ملحة فى التفاوض من أجل تسوية لا يدخل فيها التسليم غير المشروط.

ويقول كيسنجر: ان البعض يرى أن القوة الثأرية تناسب الحرب المحدودة بسبب قدرتها على الدخول فى ثأر تدريجى أو حرب استراتيجية محدودة؛ كما أن البعض الآخر يحبذ استراتيجية الثأر غير المباشر الذى يهدف إلى معاقبة المعتدى فى مكان غير الذى وقع فيه العدوان. وهناك مدرسة فكرية تركز على أهمية الدفاع المحلى. وكل هذه الاجراءات لها فائدتها فى منع أو ردع العدوان وتقديم بديل للحرب الشاملة.

٣ ـ حرب العصابات :

يقول بعض المفكرين ـ الذين تروعهم أخطار الحرب النووية ـ ان أى صراع تشترك فيه القوى الكبرى سيحمل معه خطر التوسع إلى مجزرة نووية، ومن ثم فهم يحبذون منع العدوان أو ردعه عن طريق حرب العصابات، غير أن هذا الرأى يبسط العملية أكثر من اللازم؛ اذ لا يوجد أى نشاط موال للغرب فى أى دولة شيوعية. ذلك أن الثورات التى حدثت فى المجر والتبت مثلا تم قمعها بسرعة وبلا شفقة وعلى ذلك فهى لم تمثل عقبة أمام الحكم الشيوعى.

ويمضى كيسنجر قائلا: انه مهما كانت فاعلية حرب العصابات فإن فائدتها كتهديد لأغراض الردع مشكوك فيها إلى حد كبير لأنها لا تمثل مقاومة منظمة ومن ثم تخلو من فكرة الردع لأنها سوف تفسر من جانب المعتدى بالافتقار إلى الارادة.

وينتهى كيسنجر إلى أن حرب العصابات تتطلب اما ظروفا خاصة ملائمة لكي تكون ممكنة، مثال ذلك ما حدث فى يوغوسلافيا والجزائر؛ واما أعدادا ساحقة كما حدث فى الصين أو إلى مساحات واسعة كما حدث فى روسيا، ومثل هذه الحرب يمكن أن تستمر إذا لقيت تأييدا من الخارج عسكريا وأدبيا على حد سواء مما يعطى الأمل فى النصر فى النهاية.

٤ ـ الحاجة إلى الدفاع المحلى :

ويرى كيسنجر أنه لابد للغرب أن يعمل على تجنب سياسة الأمر الواقع للاحتلال الشيوعى إذا كان يبغى منع الانتقاص بشكل تدريجى، ولذلك فإن القدرة على الدفاع المحلى لازمة حتى تسير سياسة الردع مع استراتيجية خوض الحرب ومتطلبات الأمن الأمريكي والغربى جنبا إلى جنب.

ويمضى كيسنجر إلى القول بأن مقاومة سياسة الأمر الواقع هى أساس الردع أو المنع فإذا قام الأمر الواقع فإن غرض الاستراتيجية لا يصبح حمل المعتدى ـ الذى ينوى الاعتداء ـ على الاحجام عن المهاجمة فقط بل يجب أن ترغمه هذه السياسة على الانسحاب؛ ذلك أنه عندما يقرر المعتدى الهجوم فان العبء السيكولوجى يقع عليه ولابد له من أن يتخذ خطوة ايجابية مما سيرغمه على التردد خاصة إذا بدا أن هدفه بعيد المنال. وعلى العكس فإن نال المعتدى بغيته فإن العبء السيكولوجى سيتغير لصالحه حيث يكون على المدافع أن يقدر خطر القيام باتخاذ الخطوة الأولى.

ويقول كيسنجر انه عند مقاومة الاحتلال يكون على المدافع أن يختار بين الاستمرار فى الدفاع عن النفس أو الاستسلام، فإذا كان المعتدى قد حقق

غرضه بالفعل، فيمكن للمدافع تحقيق السلام عن طريق التسوية على أساس الوضع الراهن الجديد.

ويذهب كيسنجر بعد الشرح المتقدم إلى أنه فى كل استراتيجيات الحرب المحدودة ـ فيما عدا استراتيجية الدفاع المحلى ـ يكون التوازن السيكولوجى فى صالح المعتدى بل انه يزداد كلما طال استمرار الصدام ويرجع ذلك إلى أن الدفاع المحلى وحده يستطيع أن يمنع سياسة الأمر الواقع.

ويقول كيسنجر انه إذا لم تتمكن حماية المناطق المهددة من الاحتلال فإن مجال التشهير الشيوعى سيزداد اتساعا على الدوام وأن التفاوت فى القوات المناسبة للدفاع المحلى يجب أن يعالج التفاوت الحالى فى القوة المحلية فسوف لا يجد القادة السوفييت حافزا على المفاوضات الجدية.

ويدافع كيسنجر عن فكرة الدفاع المحلى فيقول ان معظم المزاعم بشأن استحالته اما أن تكون مضللة أو مبالغا فيها. فمازال العالم الحر يتفوق فى القوة البشرية على الكتلة الشيوعية، كما يتفوق فى الامكانيات الصناعية، وليس هناك من سبب غير الافتقار إلي الارادة يدعو أوروبا الغربية والولايات المتحدة إلى إيجاد قوة محلية قادرة على ايقاف العدوان الشيوعى على أى مستوى، ومن المؤكد أن المشكلة أكثر تعقيدا فى مناطق أخرى. ففى مناطق الشرق الأوسط وجنوب شرقى آسيا يمكن للكتلة الشيوعية أن تركز قواها البشرية والمادية ضد الدول الأضعف والأقل صلة فى التخالف وذات المواقع الأقل ميزة عن تلك التى تقع فى شمال الأطلنطى، مما يجعل هذه الدول فى وضع لا يمكنها من مؤازرة بعضها البعض.

٥ ـ الحرب المحدودة : نووية أم تقليدية:

ثمة حقيقتان ينبغى تفهمهما:

الأولى:

لم تعد أية حرب ـ فى العصر النووى ـ تخلو تماما من شبح المواجهة النووية؛ إلا إذا تقدمت اجراءات الرقابة على السلام تقدما كبيرا بحيث يمكن

الاعتماد عليها إلى مدى بعيد. فالواقع أن نشوب حرب بين قوتين نوويتين بأسلحة تقليدية اعتداء لا يمنع أى منهما من أن تضع فى اعتبارها امكانية استخدام الأسلحة النووية.

الثانية:

ان الاختيار بين استخدام الأسلحة التقليدية أو النووية لم يعد متاحا للولايات المتحدة.

وللاستراتيجية النووية ميزات هى:

- أن تشتيت الفرق العسكرية سيفرق بين متطلبات النصر ومتطلبات المحافظة على البلاد. فلكى تسود الولايات المتحدة فى حرب نووية فمن الضرورى أن تكون لديها وحدات صغيرة سريعة الحركة، أما الاحتفاظ بالأراضى فيحتاج إلى تركيز أكبر وأضخم وبالذات على المراكز الهامة للادارة، والمثال على ذلك أن الجيش السوفييتى احتاج إلى عشرين فرقة ليسحق الثورة المجرية وكان يستحيل مثل هذا التركيز لو كان السوفييت يواجهون أسلحة نووية.

- سوف تفقد الحرب النووية تقديرات المعتدى ذلك أنها غير مألوفة. فمع أنه يوجد لدى الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية خبراء كثيرون فى الحرب التقليدية إلا أن تقديراتهم بالنسبة للحرب النووية لابد وأن تكون نظرية.

- ستكون الحرب النووية وسيلة فعالة لاضعاف رقابة الشيوعيين على المناطق التى تدور فى فلكها. فالحرب النووية هى أفضل الوسائل لاستغلال متاعب السوفييت السياسية على الأقل فى أوروبا.

- الأسلحة النووية هى أفضل الأسلحة الموجودة لدى الولايات المتحدة بسبب تفوقها التكنولوجى.

ـ ان اتباع أى سبيل آخر سيفرض على الولايات المتحدة الأمريكية متطلبات مستحيلة، مؤداها أن تكون لديها قوة تقليدية متزايدة تتمتع بأمن وسائل الحماية وبالقدرة على الحرب المحدودة.

وينتهى كيسنجر إلى أنه ليس هناك من سبب فعلى يجعل الولايات المتحدة تتراجع عن حرب نووية بل انه على العكس تؤكد كل الأسباب ضرورة استخدامها لتمتع الولايات المتحدة بتكنولوجيا بالغة التقدم.

٦ ـ اتجاه استراتيجية الولايات المتحدة:

كان كيسنجر منذ سنوات مضت يؤيد الاستراتيجية النووية، فقد بدا له حينئذ أن الرادع الأكثر فاعلية لأى اعتداء شيوعى جوهرى هو التقيد من أن الولايات المتحدة سوف تستخدم الأسلحة النووية منذ البداية. ومع ذلك فإن الحاجة إلى قوات قادرة على خوض غمار حرب نووية محدودة تظل قائمة؛ ويذهب كيسنجر إلى أن بعض التطورات قد تسببت فى تغيير وجهة النظر الخاصة بالتركيز النسبى الواجب اعطاؤه للقوات التقليدية فى مواجهة القوات النووية. وهذه التطورات هى:

ـ الخلاف القائم داخل المؤسسات الأمريكية العسكرية وداخل الحلف وهو الخاص بطبيعة الحرب النووية المحدودة.

ـ ازدياد المخزون من الأسلحة النووية السوفيتية؛ والأهمية المتزايدة للصواريخ طويلة المدى.

ـ تأثير مفاوضات الرقابة على السلاح.

ويثير أول هذه الاعتبارات الشكوك فيما إذا كان على الولايات المتحدة أن تعرف كيفية تحديد الحرب النووية. ويعبر الاعتبار الثانى عن الأهمية

الاستراتيجية للحرب النووية. ويؤثر الاعتبار الثالث على الاطار الذى ينبغى أن تدار فيه أية استراتيجية والذى يقرر الثمن السياسى.

إلا أنه يكاد يكون من المستحيل إيجاد وصف متماسك لمفهوم «الحرب النووية المحدودة» فالسلاح الجوى يتصورها على أنها مراقبة فضاء جوى محدود، ويعتبرها الجيش حيوية لتحطيم الأهداف التكتيكية التى يمكن أن تؤثر على العمليات الأرضية بما فيها مراكز المواصلات؛ أما الأسطول فيهمه فى المرتبة الأولى التخلص من المنشآت فى الموانى.

وللتوفيق بين هذه الاتجاهات فقد سمح لكل سلاح بتدمير كل ما يعتبره ضروريا بالنسبة لمهمته، والحرب النووية المحدودة التى تخوضها الولايات المتحدة على هذا النحو قد تصبح لا فرق بينها وبين الحرب النووية الشاملة.

وقد نشبت هذه الخلافات بين حلفاء الولايات المتحدة حيث ان القليل من حلفائها يمتلك أسلحة نووية، فالدول التى تملكها تركز على الحروب النووية الرادعة لا على الجانب التكتيكى؛ كما أن الرأى العام فى معظم الدول المتحالفة قد تحرك ضد الأسلحة النووية بدوافع مختلفة.

وقد عززت هذه الآراء الاتجاه نحو مفاوضات الرقابة على الأسلحة وسوف يصبح من الصعب - فى خضم هذه الظروف - اتخاذ مبدأ استراتيجى وتكتيكى تقبله الدول المتحالفة وتعززه العقيدة فى مواجهة الضغط السوفيتى مما يؤدى إلى الشك فيما إذا كان سوف تتوافر للغرب امكانيات الحد من الحرب النووية بمعنى تقييدها، فلو أنه اعتمد كلية على الاستراتيجية النووية فإن مناعته ضد ابتزاز نووى سواء قبل أو بعد نشوب القتال سوف تتزايد.

وإذن فمن المؤكد أن أى تحديد للحرب هو إلى حد بعيد عمل تعسفى؛ والواقع أن وضع الحدود على الحرب النووية هو أمر تحكمى؛ لذا فإنه يجب أن تكون القدرة التقليدية للعالم الحر قوية إلى درجة كافية بحيث يصبح الدفاع

النووى الملجأ الأخير لا الملجأ الوحيد، وبمقتضى ذلك أن تزداد مرونة السياسة الأمريكية بما يمكنها من التفاوض بثقة فى شأن الرقابة على الأسلحة النووية.

وينبغى ألا تعتبر القوات التقليدية بديلا للقدرة على الحرب النووية المحدودة وإنما مكملة لها؛ ذلك أنه من قبيل الانتحار الاعتماد كلية على القوات التقليدية أمام خصم مزود بأسلحة نووية.

ويمضى كيسنجر قائلا: ان مشاكل بلاده لا يمكن حلها بسهولة لأن تحديد الحرب مع الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية كحرب شاملة معناه مواجهة التغلب على أزمة وطنية عن طريق شعوذة كلامية، فليس هناك من عمل ملح يواجه العالم الحر أكثر من أن يخلص نفسه من الحنين لفترة حصانة وان يواجه الحقائق المطلقة لفترة ثورية.

ان مشكلة الولايات المتحدة تتلخص على وجه التحديد فى أن القوة الزائدة عن الحد لا تضمن القوة المناسبة لمواقف معينة بسبب عدم حصانة قواتها الرادعة وبسبب عدم قدرتها على جعل قوتها ـ التى لا يتطرق إليها الشك ـ قادرة على الصمود أمام الضغوط المحلية المختلفة.

ويتعرض كيسنجر فى هذا المقام لتجربة لبنان فيقول انها وان كانت قد قوبلت بالارتياح فى كل مكان على أساس أنها أظهرت قدرة الولايات المتحدة على الحرب المحدودة، فقد بينت فى الحقيقة جدواها؛ فلكى تتدخل الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط اضطرت إلى سحب فرقتين من ألمانيا ومنعت عن العمل معظم النقل الجوى الاستراتيجى أى أنها أضعفت أكثر المناطق حساسية - أوروبا - فى اللحظة التى بلغ فيها التوتر الدولى مداه.

* * *

الفصل الخامس

١ ـ الولايات المتحدة وأوروبا:

ان العلاقة المتكاملة بين الدبلوماسية والاستراتيجية لا مثيل لها لوضوحها فى أى مجال من مجالات السياسة كما هى واضحة فى علاقات الولايات المتحدة بأوروبا. وسواء كانت قضية الدفاع عن أوروبا أو توحيد ألمانيا أو الرقابة على الأسلحة أو انتشار الأسلحة النووية فالحل يتوقف دون شك على قدرة الغرب على تنسيق احتياجاتها للأمن مع أهدافها الحقيقية. ان أحد أقوى الأسباب لتلاحم شمال الأطلسى هو أنه ضرورة لتحقيق فرص العمل البناء، فقدرة الولايات المتحدة أو الحلفاء الغربيين تنوء بمواجهة الثورات الحالية فى عصرنا على انفراد؛ فليس ثمة شعب لديه الموارد الفكرية والمادية الكافية التى تساعد فى تطوير الأمم الجديدة وفى التمشى مع سباق التكنولوجيا وفى ايجاد مجموعة جديدة من العلاقات الدولية وفى تحقيق فرصه الخاصة.*

فلو أمكن تحقيق أمل الولايات المتحدة فى عالم يقوم على قيم الحرية والكرامة الانسانية، فإن التعاون الوثيق بين أمريكا الشمالية ونصف الكرة الغربى أمر جوهرى فإذا لم تستطع هذه الدول المتفوقة صناعيا، والتى تتمتع بأنظمة حكم صالحة، وتتقارب أنظمتها الدستورية أن تواجه التوحد فإن مستقبل الحرية سيكون مظلما.

وعلى العكس فإن الشجاعة والديناميكية وتماثل معتقدات مجموعة شمال الأطلسى تعد كلها رمزا لحيوية ارتباط الشعوب الحرة أمام العالم أجمع.

وتقوم استراتيجية حلف شمال الأطلسى على ضرورة توفير كل الحوافز ليقيم استراتيجية لا ترغم الولايات المتحدة على ضرورة الاختيار بين حرب شاملة وسلبية العمل فى الدفاع عن أوروبا.

ويمكن تلخيص مشكلة الأمن الأوروبى فى:

- يستطيع الاتحاد السوفيتى تهديد كل أوروبا من أراضيه.

- ليست هناك دولة أوروبية قادرة بمفردها على الصمود أمام الضغط السوفييتى ولذلك لا يمكن فصل الأمن عن الوحدة أى لابد من الوحدة لأمن أوروبا.

- ان التهديد بحرب شاملة يفقد قالبيته للتصديق ولمعناه الاستراتيجى لذلك لا يمكن مباشرة أمن أوروبا من أمريكا الشمالية فقط لأن المعتدى يستطيع أن يوجه تهديدات لا تبدو منذرة بالردع الشامل، ولأنه لا يمكن التأكد من أن أمة تنتحر دفاعا عن أراض أجنبية مهما كانت قوة الوحدة المتحالفة.

وأشار كيسنجر فى هذا المقام إلى أنه مهما كسب الاتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط فإنه من الممكن تعويض ذلك وزيادة قوة أوروبا فى المناطق غير الملتزمة. ومن جهة أخرى اذا تكشفت عدم قدرة حلف شمال الأطلسى فإن كل المناطق الأخرى ستكون من نصيب الاتحاد السوفييتى بسبب التقصير. وسوف يكون حلف شمال الأطلسى قادرا على مقاومة كل تشهير سوفييتى إذا كانت القوة العسكرية فى أوروبا قادرة على الصمود فى وجه سلسلة واسعة من التحديات؛ فازدياد قوة القوات المحلية يستتبع تناقص احتمالات توجيه تهديد من هذا النوع.

٢ ـ حلف شمال الأطلسى والأسلحة النووية :

ان الاعتراف بالحاجة إلى قوة عسكرية فى أوروبا يثير تساؤلات عن طبيعتها وعن علاقة الأسلحة النووية باستراتيجية حلف شمال الأطلسى وعن انتشار الأسلحة النووية إلى حلفاء الولايات المتحدة.

وان قابلية التصديق - التى تتضاءل - للتهديد بالردع الجماعى لم ينتج عنها فقط الحاجة إلى زيادة قوات أوروبا التقليدية بل لقد أثارت بحدة مشكلة الرقابة على ما يسمى «بالقوة الرادعة».

وان ازدياد قدرة السوفييت على تهديد الولايات المتحدة قد زاد الشكوك التى ظهرت فى أول الأمر أثناء أزمة السويس فيما لو أنه يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة فى الرد بحرب شاملة على كل تحد يعتبره حلفاؤها حيويا، وفيما لو فعلت ذلك هل ستستخدم قواتها بشكل يظنونه ضروريا لحماية مصالحهم.

ان الخوف من ألا تكون الولايات المتحدة على استعداد للتعرض للدمار أو أنها قد تستخدم قواتها بشكل يحتمل أن يدمر الثروة القومية لحليف من حلفائها كان السبب فى انشاء قوى رادعة مستقلة داخل حلف الأطلسى؛ فقد أصر ديجول على أن فرنسا تحتاج إلى ترسانة نووية خاصة بها اذ ان الولايات المتحدة قد تجرى تسوية منفردة مع الاتحاد السوفييتى أو قد تعقد اتفاقا سريا يقضى بألا تدمر الواحدة منهما الأخرى وأن تقتصر أعمال العنف على أجزاء أخرى من العالم؛ وفى كلتا الحالتين فإن الأسلحة النووية الفرنسية تكون أجدى وسيلة لحماية فرنسا من الوقوع فريسة لحرب نووية.

وليس من شك فى أن نوع التوازن الموجود بين القوى النووية للمعسكرين هو حاليا عامل من عوامل السلام العالمى؛ ولكن من ذا الذى يستطيع التكهن بما يحدث غدا، وبأن بعض التقدم المفاجىء للصواريخ سوف يوفر لمعسكر من المعسكرين ميزة كبرى لا تستطيع نواياه السلمية مقاومة إغرائها؟

ثم من ذا الذى يستطيع أن يتكهن بأنه إذا حدث فى المستقبل تغيير كلى فى الجو السياسى - وهو ما حدث من قبل - أن تتفقَ القوتان المحتكرتان للقوى النووية على تقسيم العالم؟

ويقول كيسنجر ان فرنسا قد ساعدت على ايجاد التوازن الدولى عندما زودت نفسها بالأسلحة النووية، ولكن يبدو أنه ليس ثمة دولة أوروبية واحدة قادرة على انشاء قوة رادعة لها من القدرة ما يمكنها من البقاء بعد هجوم سوفييتى شامل؛ فالواقع أنه ليست لدى أى منها المساحة الكافية التى تستطيع أن تنشر فيها قواتها أو الامكانيات التى تتيح حماية هذه الأسلحة حماية مجدية ضد هجوم سوفييتى.

والواقع أن جعل القوى الرادعة لحلفاء الولايات المتحدة متحركة أو فى أساطيل بحرية ينطوى على استفزاز للاتحاد السوفييتى قد يحدو به إلى القيام بهجوم وقائى، ولذلك فإن أية محاولة للردع المستقل من جانب أية دولة من الحلفاء هو بمثابة انتحار مؤكد؛ والواقع أيضا أن هذه القوات تكون لها صفة الردع فى حالة ما إذا تأكد الاتحاد السوفيتى أن أى صدام على أى مستوى سوف يطلق العنان لقوات الولايات المتحدة الاستراتيجية.

ويمضى كيسنجر إلى القول بأنه قد يثار أن التمييز بين المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها هو وقوع فى الخطأ وأنه لا يمكن أن يكون هناك صدام حقيقى إذا أدرك كل الأطراف الحاجة إلى الوحدة، إلا أن هذا الرأى - مع أنه صحيح معنويا - لا يقابل بالاهتمام من دول أوروبا.

ويعتقد كيسنجر أن الحل المنطقى لمشكلة الحلف الاستراتيجية هو التخصص الذى يتيح للولايات المتحدة أن تركز على القوات النووية فى حين يركز حلفاؤها على القوات التقليدية؛ فإذا اتفق الحلف على الهدف من قوته النووية فإنه يمكن أن يضع الحلفاء جزءا من قواتهم الرادعة تحت قيادته.

واختتم كيسنجر هذا الجزء ذاكرا أن هناك ثلاث ضرورات قد ترغب الولايات المتحدة فى استخدام قواتها الرادعة بسببها وهى:

ـ حالة الحرب الشاملة.

ـ حالة الحرب المحدودة فى منطقة شمال الأطلسى.

ـ حالة الحرب المحدودة خارج منطقة حلف شمال الأطلسى.

٣ ـ مشكلة ألمانيا :

استهل كيسنجر حديثه عن مشكلة ألمانيا بأن عرض للرأى القائل بأن السلام فى أوروبا تهدده ألمانيا القوية الموحدة فعارضه على أساس أنه بنى على تجربة الماضى؛ وأضاف أن الصورة المثالية هى أن تكون هناك ألمانيا القوية التى تستطيع الدفاع عن نفسها وأن هذا يجب أن يكون أحد الأسس الجوهرية لسياسة الغرب.

وتساءل كيسنجر عن مدى التعرض بواقعية لمسألة توحيد ألمانيا ثم ما لبث أن قال ان مسألة توحيد ألمانيا هى إحدى القضايا التى يبدو أن الاتفاق السرى قد تجاهلها.

وناقش كيسنجر الرأى القائل بأن قبول الغرب لسياسة الأمر الواقع فى أوروبا الشرقية وبخاصة فى ألمانيا هو مفتاح الاستقرار فى أوروبا، فقال انه ينبغى معرفة الحقائق التى يصعب واقعيا تغييرها. فلقد قيل انه إذا حدث وقبل الحكم السوفييتى بصفة رسمية فى أوروبا الشرقية فإن الاتحاد السوفييتى سيقنع ولن يكون له مزاج للتوسع.

ويمضى كيسنجر إلى القول بأن الرأى القائل بأن الحكمة فى المواءمة مع الحقائق هى حكمه تكاد تكون مقبولة، فلو بلغت أقصى مدى لها فإنها تنطوى على سياسة بدون هدف واجراءات تخلو عن الادراك؛ فلو أن المواءمة هى التى تتحكم فى سير الأمور لما تغير شىء فى العالم على الاطلاق.

ويستطرد كيسنجر إلى القول بأن هذا المبدأ غريب بالنسبة للولايات المتحدة وأنه وجد أصلا أثناء ثورة ولا محل لتطبيقه على عالم متصاعد. فالفكرة ليست جديدة حيث كان ستالين قد عرض على الغرب تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ، وفشل فى ذلك لأن الغرب لم يكن على استعداد للمواءمة مع حقيقة احتوت التسليم بحقوق الشعوب الأخرى فى مضمونها.

ويؤكد كيسنجر أن تقسيم ألمانيا سيبقى قائما مهما عملت الدبلوماسية الغربية اذ انه ليس من المحتمل أن تنجح أية خطة للتوحيد لأن المسألة ليست متعلقة بامكان تحقيق الوحدة بل متعلقة بامكان الاتفاق مع الاتحاد السوفييتى وما يداخل ذلك من مشكلات عويصة.

ويذكر كيسنجر أن سياسة الغرب فى هذا الشأن تبدو وكأنها تنطوى على ردود فعل للمبادءات السوفييتية ليس إلا، ومع ذلك فليس لدى الاتحاد السوفييتى خطة مفصلة لتحويل كل ألمانيا فى المدى القصير إلى الشيوعية.

ويسوق كيسنجر فى هذا المقام تجربة الشرق الأوسط فى الوحدة فيذكر أن هذه التجربة يمكن أن تكون مثلا لمصير المناطق التى فشلت فى تحقيق الوحدة.

ويتعرض فى هذه النقطة إلى سياسة الاتحاد السوفييتى فيصفها بأنها كانت تلقائية وغير مخططة ذلك أن موسكو أيدت اسرائيل فى بادىء الأمر لتثير القومية العربية ثم أيدت ناصر الذى استخدم القومية العربية لطرد الغرب من المنطقة ثم استخدمت بغداد التى سخرت القومية فى خدمة الشيوعية.

ألمانيا محايدة:

يناقش كيسنجر تحت هذا العنوان إمكانية إعادة توحيد ألمانيا عن طريق التحييد فيذكر أن كثيرين فى الغرب يدعون إلى حياد ألمانيا لاعتقادهم أن

الاتحاد السوفييتى لن يتسامح أبدا فى شأن بقاء ألمانيا بقوتها فى حلف الأطلسى ولأنها بعد حيادها تكون فى وضع يمكنها فيه تسوية أمورها مع الاتحاد السوفييتى.

ويمضى كيسنجر إلى القول بأنه لو أحست ألمانيا بأن الحلف يمثل عقبة فى سبيل وحدتها فإنه سيفقد جاذبيته بالنسبة لها.

٤ ـ مجتمع شمال الأطلسى :

يدعو كيسنجر إلى أن يكون هدف السياسة الغربية هو زيادة تنمية التماسك والالتحام مع الاحساس بالهدف ـ داخل نطاق الأطلسى ـ ذلك أن العالم يعيش حاليا فى فترة من أعظم الفترات الثورية فى التاريخ؛ فالكفاية الذاتية للأمم تتقوض لأنه ما من دولة حتى ولو كبيرة تستطيع أن تبقى فى عزلة.

ويذكر كيسنجر أنه ما من دولة من دول الأطلسى تستطيع أن تحل أية مشكلة تواجهها على أساس قومى وإلا جلب الالتزام بالسياسة القومية مزيدا من النكبات، فمشكلة الأمن لا تحل على الأساس القومى وكل محاولة لتحقيقه عن طريق الجهود الفردية ستصاب بالفشل. ويطبق كيسنجر هذا النظر فى المجال الاقتصادى اذ يعتبر المجهود الموحد ضروريا للصالح العام، وفى المجال الدبلوماسى لأن السياسة المنفصلة تضر بسائر الحلفاء. ذلك ان المكاسب التى يتصور تحقيقها من اتباع سياسة مستقلة أن هى إلا خدعة ووهم.

ويستطرد كيسنجر إلى القول أنه يلزم أن يدرك الحلف أنه من المستحيل ربط كل مميزات المشاركة بكل فوائد العمل المستقل اذ انه بدون الموقف الموحد المشترك يستطيع الاتحاد السوفييتى أن يندد بالغرب.

ويدعو كيسنجر إلى انشاء أنظمة فيدرالية تشمل مجتمع شمال الأطلسى كله ويقترح انشاء لجنة توجه الحلف وتكون لها سلطة العمل من أجل وضع

سياسة للدفاع والرقابة على أسلحة الحلف ويكون لها برنامج مشترك لتقدير المساعدات الاقتصادية للمناطق النامية.

كما يقترح أن يضم تشكيل هذه اللجنة أربعة أعضاء دائمين وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وثلاثة دوريين ينتخبون بالتصويت داخل نطاق مجلس الحلف.

٥ ـ المفاوضات :

يذهب كيسنجر إلى أنه مع الاكثار فى الأسلحة وزيادة اخطار الاشتباك الذى لابد أن يتمخض عن كارثة، فقد أصبحت المطالبة «باتصالات جديدة» لانهاء التوتر ملحة للغاية. ويقال انه ليس أمام أية دولة إلا أن تحاول بلوغ أهدافها عن طريق المفاوضات فالحرب الباردة يجب انهاؤها لكى تتجنب البشرية أهوال الحرب الساخنة.

ان الحقيقة الكبرى التى لا مفر منها هى أن الغرب لا يستطيع الدفاع عن مجتمعه بالحرب طالما أن معنى الحرب الشاملة هو التدمير الكامل فإذا ما استخدمت الحرب كأداة للسياسة فستكون هناك حرب شاملة فى النهاية.

ويستشهد كيسنجر بما كان «لستر بيرسون» قد كتبه فى هذا الشأن من «أننا نعد للحرب كعمالقة نضجوا قبل الأوان ونعد للسلم كأقزام متخلفين»، ثم يقول انه لا شك أن تجنب الحرب ينبغى أن يكون الهدف الأول لجميع الساسة المسئولين ولا يمكن أن تكون الرغبة فى الاحتفاظ بالسلام موضع جدل فكرى وأن القضية المعقولة هى الكيفية المثلى لتحقيق هذا الهدف.

ولقد أرجع كيسنجر أسباب جعل السبيل الدبلوماسى صعبا واستمرار التوتر إلى:

ـ القوة التدميرية للأسلحة الحديثة.

ـ استقطاب القوى فى الفترة المعاصرة.

ـ طبيعة الاشتباك.

ـ الاتجاهات القومية الخاصة بالغرب وخاصة بالولايات المتحدة.

٦ ـ مشكلة لقاءات القمة:

كتب كيسنجر تحت هذا العنوان انه عندما انهارت لقاءات القمة فى باريس حدث نوع من الانتكاس فى الغرب، فمن كان يدافع عن لقاء القمة على أساس أنه الحل السحرى للتوتر أصبح يعتبره كالجدية الهازلة للدبلوماسية. ويقول كيسنجر ان نية الغرب فى السلام لم تتبلور فى مقترحات أو برامج ملموسة، وانه إلى جانب ذلك فمن المحتمل أن يكون القادة السوفييت قد أيقنوا ـ قبل لقاء جنيف ـ امكان تخفيف التوتر السائد فى العلاقات دون ايجاد حل لأية مشكلة، فإن صح هذا النظر فإن لقاء جنيف يكون قد حمل فى طياته زوال الحافز على ايجاد روح التفاهم بين الغرب والشرق والتى كان من المفروض أن يثمر عنها، ذلك أن هذا المؤتمر أشعر السوفييت بالهلع الذى أصاب الغرب من الحرب ويحتمل أيضا أن يكونوا قد قرروا تحسين موقفهم بالمساعدة فى الظهور على أنهم أكثر رغبة من الغرب فى الافصاح عن نواياهم.

ويختتم كيسنجر حديثه عن لقاء القمة فى جنيف قائلا ان خروشوف تعهد فى طريق عودته بسيادة ألمانيا الشرقية فوضع بذلك أساس أزمة برلين لثلاث سنوات مقبلة، وأن العالم عرف بعد شهر من لقاء جنيف بنبأ صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر، وهو العمل الذى كان من نتيجته عامان من التصاعد الذى دفع بالعالم فى أكثر من مناسبة إلى حافة الهاوية.

ولما كان لقاء القمة المذكور لم يحرز أى تقدم فى تسوية أية مشكلة من تلك التى أدت إلى انقسام العالم، فلم يكن من قبيل المصادفة بعد أقل من عام أن تدل أزمات السويس والمجر على تجدد مؤشر الحرب الباردة.

٧ ـ مشكلات الرقابة على الأسلحة :

يرى كيسنجر أن الموضوع الواضح الذى يمكن للعالمين الحر والشيوعى أن يجريا مفاوضات جادة بشأنه هو موضوع الرقابة على الأسلحة.

ويؤسس رأيه على أن تقدم التكنولوجيا صاحبه نوع من عدم الاستقرار إذ تعيش الدول فى كابوس يصور لها إمكان تعرض بقائها للخطر عن طريق الاقتحام التكنولوجى من قبل خصومها.

ويمضى كيسنجر قائلا انه عندما تواجه قوتان رادعتان بعضهما فإن مجرد ذلك يسهم فى عدم الاستقرار حتى ولو كانت نواياهما سليمة، ذلك أن كل طرف يسعى لأن يزيد من أمنه باعداد قواته الرادعة. فإذا كانت هذه القوات قادرة على الردع فهى من باب أولى قادرة على الضرب المفاجىء.

ويقول كيسنجر انه باستخدام الصواريخ ذات الوقود الجاف منذ ١٩٦٠ فإن المناعة ضد الهجوم قد قلت ولابد أن تكون قد قلت الحاجة إلى درجة الاستعداد القصوى تبعا لذلك، فالمناعة شرط نسبى يعتمد على الاعداد والدقة والقدرات الدفاعية وسوف تكون المناعة مزعزعة بتقدم التكنولوجيا المطرد.

ويخلص كيسنجر إلى أنه لابد أن يكرس الطرفان كل جهودهما لمنع سباق التسلح وأن أى تفكير فى الرقابة على السلاح مرده مشكلة الهجوم المفاجىء وينبغى أن تكون الرقابة على الأسلحة وسيلة لزيادة الاستقرار لا مقدمة للاستسلام.

ويعرض كيسلجر ثلاثة أنماط لمشروعات الرقابة قد تكون فيها حلول لمشكلة الهجوم المفاجىء وهى:

ـ اجراءات لتقليل الحافز على القيام بهجوم متعمد.

ـ اجراءات الغرض منها التقليل من حافز القيام بهجوم وقائى.

- اجراءات لتقليل احتمال القيام بهجوم مفاجىء مبنى على معلومات مضللة وبعبارة أخرى مشكلة الحرب العرضية. ويمكن منع الهجوم المفاجىء المتعمد باجراءين:

* عن طريق تخفيض القدرة المادية على كسب الحرب بهجوم مفاجىء.

* عن طريق تقليل امكانية تحقيق المفاجأة، وهذا غالبا ما يتم عن طريق نظم التفتيش.

الفصل السادس

التطور السياسى والشيوعية

يستهل كيسنجر هذا الفصل بنظرة مؤداها أن فكرة التطور الحتمى للبناء السياسى الذى يتميز بالاستنارة يتجلى فى ثورتين كبيرتين حدثتا فى عصرنا وهما الشيوعية وظهور دول حديثة فى مناطق الاستعمار السابق.

أما فيما يتعلق بالشيوعية فثمة نظرية مؤداها أن الاتحاد السوفييتى لايزال فى منتصف الطريق نحو تغييرات عميقة ومحتومة. ذلك أنه بازدياد تحسن مستوى المعيشة وارتقاء الوسائل المناسبة للتطور الاقتصادى سوف يزداد ضغط الشعب من أجل الحريات التى ألفها الغرب منذ زمن بعيد. وتبعا لهذه النظرية فإنه ينبغى أن يكون الهدف الأساسى للسياسة الغربية هو تدعيم هذا التطور المفيد، وأنه بقدر ما يشجع الغرب الاتحاد السوفييتى على التركيز على التنمية الاقتصادية فإنه بذلك يقوى العناصر المناهضة للحكم الدكتاتورى ولسياسة العدوان الخارجى.

ويمضى كيسنجر إلى القول بأن ثمة مقترحات مشابهة فيما يختص بالأمم الحديثة حيث ان متطلبات نموها الاقتصادى تسبق حتما متطلبات نموها السياسى.

وينتقد كيسنجر هذه النظرية ويذهب إلى أن الغرب يخطىء كثيرا إن سعى إلى تدعيم قيمه أو نماذجه السياسية فى هذه الأمم الحديثة لأنها تفسر على أنها تدخل جديد أكثر دهاء.

ويرى كيسنجر أن دور الغرب ينبغى أن يكون فى اثبات قدرته على رفع مستوى المعيشة بكفاءة أكثر من كفاءة الشيوعية دون اللجوء إلى أساليبهم، كما ينبغى على الغرب فى اتصالاته بالدول الحديثة والشيوعية أن يتوقع نتائج سياسية غير منبثقة من تأثير أفكار الغرب وإنما من التأثير غير المباشر للتغيير الاقتصادى.

١ ـ التطور والدول الحديثة:

لعل مشكلة التطور السياسى فى الدول الحديثة هى أكثر المشكلات تعقيدا، كما أن صلة الولايات المتحدة بها على جانب كبير من الدقة، فمن جهة تصاحب بداية العملية الثورية ـ أثناء السنوات العشر الأولى من الاستقلال ـ امكانية كبيرة للخلق والابتكار، وفى الوقت نفسه فإن هذه الفترة كثيرا ما تكون فيها ضغوط المشكلات المباشرة كبيرة جدا.

ويذهب كيسنجر إلى أن الأمم الحديثة تتردد فى قبول النصح بل وقد تفسره على أنه محاولة تستر شكلا جديدا من أشكال الاستعمار فى حين يكون الغرب هادفا إلى المساعدة على التطور السياسى للدول الحديثة.

ويرى كيسنجر أن تصدير الديمقراطية أصبح أسلوبا قديما لأنه يؤخذ على أنه تدخل مباشر فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.

ويقول كيسنجر انه ازاء هذا فإن الغرب ركز على التنمية الاقتصادية على اعتقاد منه بأن رفع مستوى المعيشة فى هذه الدول سيقضى على أهم سبب يغريها فى الشيوعية وأن نمو الاقتصاد الاستهلاكى عادة ينتج استقرارا والدليل على ذلك تجربة مشروع مارشال فى أوروبا.

ويتحفظ كيسنجر على الرأى السابق فيقول ان مشكلات الدول الحديثة أكثر تعقيدا من مشكلات أوروبا، فالمجتمع الأوروبى تطور على مر القرون وأصبح يضم مجتمعات متطورة فى كافة المجالات، وهو ما لا ينطبق على أية دولة من الدول حديثة الظهور.

ويقول كيسنجر ان اقتصاديات حرية التجارة لا تناسب هذه الدول اطلاقا من الناحية السياسية، كما أن هذه الدول تتطلع من الناحية العملية إلى الدور الرئيسى للدولة فى التصنيع. والواقع أن أحد العقبات التى واجهت الأسلوب الديمقراطى الغربى هو تشبيهه لدى كثير من هذه الدول الحديثة بالمذهب الاستعمارى والفردية التى تخدم ذاتها على نطاق واسع.

ويذهب كيسنجر إلى أن الديمقراطية لا تتحقق إلا بالحد من سلطة الحكومة وقد كان ذلك من الناحية التاريخية نتيجة أربعة عوامل:

- العجز الفنى.
- العرف.
- الدساتير الشرعية.
- الاعتقاد بأن السياسة غير ذات أهمية.

واستطرد إلى القول ان الدول الحديثة تجاهد من أجل الحصول على حريتها، وقد يكون التبرم بالحكم الاستعمارى نقطة تبلور الوحدة على أنه ان عاجلا أو آجلا يجب أن تحل الأهداف الايجابية محل التبرم السابق كقوة دافعة، وهذا العمل التوحيدى يجب ان يتم بواسطة الدولة فى معظم هذه البلاد. ويمضى كيسنجر إلى القول بأن العامل الأول فى تلاحم الدول الحديثة التى ليست فى العادة نتاج تاريخ أو ثقافة أو لغة مشتركة، هو التجربة المشتركة، تجربة الحكم الاستعمارى.

ولما كانت الحدود وخاصة فى افريقيا تعكس الملاءمة الادارية للاستعمار السابق فإن معظم الدول الحديثة لا تطالب بالاستقلال فحسب وإنما تطالب أيضا بذاتيتها إذ انها تفتقر إلى إحساس اجتماعى.

ويمضى كيسنجر من هذه النقطة فيقول انه عندما يكون التماسك الاجتماعى ضئيلا يصبح الكفاح من أجل الرقابة على السلطة مريرا ومن هنا فانه عندما تكون الحكومة هى المعبر الأساسى عن الذاتية القومية تعتبر المعارضة لها خيانة عظمى، ومن هنا أيضا فإن الكثيرين من قادة الأمم الحديثة يصرون على عدم ضرورة الأحزاب السياسية.

٢ ـ عن التطور السياسى «الغرب ـ الشيوعية ـ الأمم الحديثة» :

قد تكون المساعدة الاقتصادية أبسط عمل فى الدول الحديثة، أما أعقد عمل فهو المدى الذى يمكن للغرب به مساندة تطور الأنظمة الديمقراطية، على أن الغرب يستطيع إلى حد ما أن يؤثر على الأحداث بتقديم أفضليات فى المساعدة للدول التى تواجه معايير معينة للأنظمة الديمقراطية.

وقد يثار ضد هذا الأسلوب أنه يخل بمبدأ المساعدة دون ارتباطات على أنه ينبغى على الدول الحديثة أن تحكم على الولايات المتحدة من واقع نوع أغراضها ـ أى المساعدات ـ لا من واقع عدم وجودها، فهذه الدول لا تستطيع أن تطلب من الولايات المتحدة ألا يكون لديها أهداف، وعلى الولايات المتحدة أن تظهر التحفظ فى القرارات التى تستمدها من الأفضليات. ذلك أنه يجب على الولايات المتحدة أن تكون جادة فيما يتعلق بالبناء السياسى الذى تكون هذه التنمية مستحيلة بدونه والذى سيشكل مستقبل البلد الذى يعنينا.

ويعزز كيسنجر رأيه بأنه لو حدث وأوضحت الولايات المتحدة مسئوليتها فى هذا الشأن فإنها تكون قد وضعت هدفا يتضمن المبادىء المثالية الأمريكية، فلم يحدث أبدا أن انتشرت الأفكار بطريقة ذاتية أو بسبب ما فيها من أقنعة.

ويقول كيسنجر ان هناك ثلاثة أسباب لصعوبة فهم الثورة فى عصرنا.

السبب الأول:

المشكلة السيكولوجية لتفهم طبيعة القادة الثورية مع ما يصاحبها من ميل إلى التفكير بأن الاعتبارات الاقتصادية هى التى تحرك الانسان إلى حد بعيد. فبينما تصورت الولايات المتحدة أن يكون مسلك العمل المعقول بالنسبة لكاسترو

أو عبدالناصر هو التركيز على التنمية الاقتصادية فى بلاده فإن كاسترو قد وجد أن التركيز على التنمية يشغله عن الاجراءات الادارية المزعجة. فإن التطلع إلى السلطة لا إلى الثروة كان هدفه.

السبب الثانى :

وهو مترتب على الأول إذ تعتبر الولايات المتحدة أن الحقيقة المبنية على التجربة حجة قاطعة وبالتالى يصعب عليها تتبع منطق الكثيرين من زعماء الأمم الحديثة الذين يلجأون إلى تركيبات كلامية رصينة على أساس مزاعم غير حقيقية أو على أساس الأسلوب الشيوعى فى تكرار الشعارات. والواقع أنه من السهل أن يقال ان كاسترو أو ناصر أو لومومبا يتحدثون كذبا ولكن ربما كانت لديهم مستويات مختلفة من الصدق والحقيقة أكثر مما لدى الولايات المتحدة.

السبب الثالث :

قصور الولايات المتحدة فى المواءمة مع الثورة المعاصرة. فمن أكثر المصاعب الخاصة بالتفاهم أو التى تعترض التفاهم بين الولايات المتحدة والدول الحديثة هو الصدام بين اتجاهات التفكير المتباعدة عن بعضها.

ويقول كيسنجر بأن القادة الثوريين فى وقتنا المعاصر يمثلون أساسا فراغا روحيا. وحتى الشيوعية، فإنها قد أحدثت من التغييرات عن طريق الخاصية اللاهوتية للماركسية ما يتعدى ما حققته عن طريق الجانب المادى الذى تفاخر به. ان مشاكل التنمية الاقتصادية والسياسية صعبة فى حد ذاتها وهى بالنسبة للأمم الحديثة معقدة نظرا إلى أن هذه الدول تجد نفسها منساقة فى الشئون الدولية إلى درجة لم تألفها من قبل، ذلك أنه بينما تبنى الدولة الحديثة ذاتها تجد فى الوقت نفسه من يتقرب إليها ومن يلقى عليها بمسئوليات دولية وتكون النتيجة تحول طاقات الأمم الحديثة وتعقد العلاقات الدولية.

ويرى كيسنجر أن الأسلوب الذى اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية نحو الأمم الحديثة لم يساعد فى حل الأمور وأن الولايات المتحدة كشأنها فى

مجالات السياسة المختلفة ظلت تتحول من غاية إلى أخرى، فقد تصرفت فى وقت ما كما لو كانت الأمم الجديدة هى أهم حدث سياسى، وسعت إلى جعلها حلفاء عسكريين فى الحرب الباردة، ولكن فى غضون سنوات قليلة انقلبت هذه السياسة، فراحت الولايات المتحدة تمجد الحياد بعد ان كانت تلومه، وبعد أن كانت تسعى إلى عقد اتفاقيات الأمن مع هذه الدول عدلت عن ذلك بطريقة شككت حلفاءها فى حلف الأطلسى فى حكمة الارتباط الوثيق بها، كذلك حل محل التبسيط الزائد فى عدم رؤية دور سياسى للأمم الحديثة خارج نطاق الحرب الباردة التبسيط الزائد المبنى على الافتراض بأن الصراع الحقيقى هو من أجل انحياز غير الملتزمين.

ويقول كيسنجر انه إذا صح عدم الضغط على الأمم الحديثة للانضمام إلى الأحلاف فإنه لا ينبغى أن تكون تلك السياسة متضمنة لما هو مثبط لعزائم أولئك الذين اختاروا غير ذلك.

ويمضى كيسنجر إلى القول بأن الدول غير الملتزمة ليست فى موضع يسمح لها بتكوين رأى مسئول أو وضع برنامج جدى، ولذلك فالنتيجة الطبيعية أن تصدر تصريحات مبهمة وبالتالى تهبط الدبلوماسية إلى مستوى المهاترات وتصبح المطالبة بالسلام هى لمجرد الدعاية مما قد يؤدى فى النهاية إلى تقويض الأمم المتحدة بدلا من تقويتها.

ويزيد كيسنجر على ما تقدم أن المفاوضين السوفييت قد يفقدون الحافز على تقديم مقترحات مسئولة طالما عظمت فرص تحقيق انتصارات عن طريق الدعاية الرخيصة، وعندما يجد انه من الممكن أن يعطى الدول الحديثة آراء فى غير موضعها فى الموضوعات المختلفة.

ومن جهة أخرى فلسوف يشعر الغرب بخيبة أمل عندما يجد نفسه عاجزا فى إطار ما تقدم عن معاونة الأمم الحديثة.

والواقع أنه عندما يصبح الحياد غاية فى ذاته فإنه من الممكن أن يقود الدول غير الملتزمة عن غير قصد إلى اضافة ضغوطها إلى ضغوط الكتلة

الشيوعية، والميل إلى اتخاذ موقف منفصل من قبل هذه الدول عن الكتلتين الكبيرتين يمكن أن تستخدمها الشيوعية الدولية الماهرة لرد الغرب خطوة خطوة.

ويتعرض كيسنجر لدول عدم الانحياز فيقول انه عندما تشكل دول مثل الهند وأندونيسيا وغانا والجمهورية العربية كتلة فهى تفعل ذلك رغبة فى الابتعاد عن الخصومات بين الدول الكبرى من ناحية ولتضخيم تأثيرها الخاص من ناحية أخرى، ولا ينبغى الاعتقاد بأنه من الممكن التأثير على هذه الدول عن طريق فرض المناقشة والاقتراح لأن المتطلبات الداخلية لكتلة الحياد والضغوط الشيوعية عليها سوف تحول دون ذلك.

وبينما يجب على الولايات المتحدة ان تتذرع بالصبر أمام هذه الانجاهات فإنه يجب عليها أن تفهم ان معظم هذه الأمم ستتخذ لنفسها موقفا وسطا بين المتشاحنين بصدد أى قضية وبصرف النظر عما تستحقه المنازعات. ويمضى كيسنجر قائلا بأن الكلمات التى ألقاها زعماء مثل ناصر وسوكارنو ونكروما وحتى نهرو فى الجمعية العامة عام ١٩٦٠ توضح حقيقة مؤداها ان اختلاف هذه الدول مع الولايات المتحدة لا تعرضها إلا لأخطار طفيفة فى حين أنها لو اتخذت مواقف معاكسة للاتحاد السوفيتى فإن رد الفعل الشيوعى معها سيكون عنيفا للغاية. ويلاحظ كيسنجر فى هذا المقام أن الهجمات التى شنت على الغرب كانت حادة ومباشرة - اذ تضمنت كلمات هؤلاء الزعماء تعنيفا للامبريالية الغربية فى حين أنها لم تتضمن أية إشارة إلى التهديد السوفييتى لبرلين.ويقول كيسنجر انه لما كان من غير المحتمل أن تؤيد الدول الحديثة موقف أى من الجانبين تأييدا كاملا فقد يكون فى البدء من مقترحات نهائية أسلوب بارع للمفاوضة.

ويلاحظ كيسنجر أن متطلبات الاحتفاظ بحياد شكلى قد يدفع كثيرا من الزعماء الذين عارضوا الاتحاد السوفييتى فى قضية من القضايا إلى تأييده فى قضية أخرى.

ويستخلص كيسنجر مما تقدم ان الخوف من رد الفعل السوفييتى العنيف مضافا إليه رغبة هذه الدول فى البقاء على الحياد قد تنقل إلى الأمم المتحدة القواعد الدبلوماسية السوفيتية المعروفة التى تبعا لها تكون تغييرات الوضع الراهن، وعلى العكس من ذلك فإذا سعت الولايات المتحدة إلى تحقيق رغبات الأمم الحديثة المزعومة فقد تدفّعها إلى الابتعاد عنها كى تظهر استقلالها. فمن سخرية الأقدار فى الواقع أنه إذا سعت الولايات المتحدة إلى الاقتراب من هذه الدول وتوثيق الصلة بها فإنها بذلك تكون قد دفعتها فى اتجاه الشيوعية.

وتحدث كيسنجر بعد ذلك عن الحرب الباردة فى افريقيا فقال ان هدف الولايات المتحدة من ابعاد الحرب الباردة عن القارة السوداء كان امرا لا غضاضة فيه ولكن الاجراءات التى اتخذت اثارت الريب إلى حد كبير، ذلك أنه كان على الولايات المتحدة بدلا من أن تلقى المسئولية كلها على همرشولد ان تتقدم بميثاق واضح عن معنى الاستقلال وعن التنمية والحياد فيما يختص بالكونجو، وكان يمكن مناقشة هذا الميثاق مع الدول المحايدة والاتحاد السوفييتى.

ويقول كيسنجر ان الأسلوب الذى اتبعته الولايات المتحدة بتقديم قرارات مبهمة مع ترك تفسيرها للسكرتير العام حقق مكاسب تكتيكية مؤقتة ولكنه فى ذات الوقت كان أسلوبا ينم عن تجنب المسئولية.

ويرد كيسنجر على ما قد يثور من أن الاتحاد السوفييتى لم يكن راغبا أو مهتما بالاستقرار فى الكونجو، ولهذا فقد كان من المحتمل ان يرفض الميثاق الأمريكى فيقول انه فضلا عن الفائدة من ادراك ذلك بوضوح، فإن المسلك الذى اتخذ اجبر همرشولد على محاولة طريقة عمل غير مستساغة من الدول الشيوعية.

ويستخلص كيسنجر ان الولايات المتحدة سلكت مسلكا غريبا غامضا مجردا فى موقف كان يعتمد إلى حد كبير على وضوحها، فلقد نادت بالاستقرار فى ظروف اختفت فيها كل معايير الحكم عليها ولم تقدم ما يمكن

ان يحل محلها مما ترتب عليه أساسا زيادة حدة الصراع من أجل افريقيا واثارة قضايا تمس تكوين وعمل الأمم المتحدة وهى قضايا كان من الأفضل عدم اثارتها.

ويختتم كيسنجر بأن دور الولايات المتحدة فيما يتعلق بالدول الحديثة عامة معقد جدا وأنه ينبغى عليها:

- أن تظهر عطفها وتأييدها لجهود تلك الدول من أجل تحقيق أمانيها الاقتصادية بشكل يفوق المساهمة الأمريكية الحالية.

- وأن تحترم رغبة هذه الدول فى ان تقف بعيدا عن المشكلات العالمية.

- وأن تتعاون مع هذه الدول وتشعرها بالمشاركة الوجدانية فى القضايا التى تهمها.

ويتحفظ كيسنجر قائلا انه لا يجب أن تنطوى المعونة الاقتصادية أو تقدير الولايات المتحدة لحياد هذه الدول على الأمل فى الحصول على تأييد سياسى قصير الأمد، كما ينبغى ألا يكون الدافع المستتر وراء اكتساب هذه الأمم سببا فى أن تؤيد الولايات المتحدة مبدأ عدم الالتزام.

ويرى كيسنجر ضرورة التعاون مع الدول الحديثة حتى ولو كانت تعارض السياسة الأمريكية، كما يرى أنه لا ينبغى توجيه السياسة الأمريكية فى محاولة للتزلف لهذه الدول.

ويؤكد كيسنجر أن الدول غير الملتزمة لا تستطيع أن تستفيد من الجهتين فهى لا تستطيع مطالبة الولايات المتحدة باحترام حيادها اذا هى لم تحترم التزاماتها كما أنها لا تستطيع أن تبقى غير ملتزمة وتسعى فى ذات الوقت إلى القيام بدور الحكم فى كل الخلافات.

ويذهب كيسنجر إلى أن الولايات المتحدة تواجه أمرين متناقضين ينطوى كل منهما على الخطر:

ـ أنه فى استطاعة الولايات المتحدة أن تندد بالأمم الحديثة عن طريق جرها إلى مجال العلاقات السياسية للحرب الباردة.

ـ أن تتصرف الولايات المتحدة كما لو كانت سياستها الخاطئة هى وحدها التى منعت هذه الدول من الانحياز.

ويقول كيسنجر ان الأمر الثانى قد يكون أكثر غدرا، ذلك أن على الولايات المتحدة أن تواجه هذه الحقيقة المتلخصة فى أن البرامج الانشائية والدفاعية للمناطق الرئيسية فى العالم تعتمد عليها إلى أكثر حد ومن ثم فإن كثيرا من الأعمال سوف لا يتم تنفيذها إذا لم تنجزها الولايات المتحدة.

وينبه كيسنجر فى هذا المقام إلى وجوب عدم الخلط بين المودة والتفاهم والمساعدة للدول الحديثة وبين توجيه السياسة كلها بحيث تتمشى معها، ذلك أن مبدأ عدم الالتزام سوف يقضى على الحرية فى كل مكان. كما ينبه إلى أن الولايات المتحدة باعتبارها أقوى الدول يقع عليها التزام رئيسى هو توجيه مجرى الأحداث لا الاعتماد على هذه الأحداث ببساطة.

ويوضح كيسنجر ما أسلفه فيقول ان الاعتدال والكرم وضبط النفس هى من الصفات المرغوبة فى علاقات الولايات المتحدة بالدول الحديثة ولكن اذا بدا على الدوام اهتمام الولايات المتحدة بالجانب الدفاعى وأنها تسعى حثيثا ولدرجة الهوس لدرء الكارثة فإنها سوف تجد صعوبة فى اقناع الآخرين فى أن تلك الصفات هى دوافع ما تتخذه من اجراءات اذ طالما كانت هذه الاجراءات تبدو كأنها وليدة المخاوف فإن السياسة الأمريكية ستتراءي وكأنها نتيجة للذعر أكثر مما هى نتيجة للتفكير الهادىء المتزن.

الكتاب الثالث

المشاركة المتعبة

THE TROUBLED PARTENERSHIP

الفصل الأول

طبيعة المشكلة

تعتبر علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول حلف الأطلنطى أهم ما يميز السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، فقد شهدت العلاقات أكثر من تطور، منذ قدمت الولايات المتحدة معوناتها لكل من تركيا واليونان، ثم لما خرجت على العالم بمشروع مارشال لمساعدة أوروبا على النهوض من أزماتها التى سببتها لها الحرب.

ولقد فكرت الولايات المتحدة عندما رأت المد الشيوعى يصل إلى قلب أوروبا فى إقامة تحالف أطلنطى يؤمن أوروبا من التهديد ويزيد معدل رخائها.

وقد صحب حلف الأطلنطى وأعقبه عديد من المنظمات التى تستهدف تنسيق العلاقات الأوروبية مثل «اتحاد الفحم والصلب» و«منظمة اليوارنوم» و«السوق الأوروبية المشترك».

ولقد عمل معظم الزعماء الأمريكيين لانشاء ارتباط أو «وفاق اطلنطى» وهو ما عبر عنه أيضا الرئيس كيندى «المشاركة بين أوروبا المتحدة والولايات المتحدة».

ومنذ قيام هذه «الأفكار» والشكوك تساور جبهتى أوروبا والولايات المتحدة فى موضوعات مختلفة على رأسها مسائل الدفاع والتجارة مع العالم الشيوعى، هذه الشكوك التى تبلورت إلى المخاوف من السيطرة، هذه العقدة التى تسود أى مجتمع دولى تشارك فيه أكثر من دولة واحدة تتفاوت فى القوة.

وليس من المنطق أن يلقى اللوم على الرئيس الفرنسي ديجول وحده بتهمة العمل على انهيار الحلف أو المشاركة على ضفتى الأطلنطى، اذ للأمر أكثر من جانب، وأكثر من عقدة، فإن حلف الأطلنطى يعترضه لونان من المشكلات، المشكلات الهيكلية للدول الأعضاء ذاتها، ثم التصرفات السياسية ذاتها.

الظروف الهيكلية:

لم يعد مقبولا دون مناقشة الرضوخ بسهولة لزعامة أمريكا لأوروبا، فإن كل دول أوروبا - باستثناء بريطانيا - تعرضت للاحتلال الأجنبى وذاقت طعم الهزيمة. ولجأت إلى الولايات المتحدة تستمد منها العون، ولكن تصرفات الساسة الأمريكيين ازاء الأوضاع الأوروبية اتسمت بالتسرع وضيق الصبر والاصرار على أن تكون للولايات المتحدة فى كل ما دار من حوار بين أوروبا وأمريكا أن تكون لها الزعامة، ويرى كيسنجر أنه رغم ما أحاط بمسلك الولايات المتحدة من شوائب إلا أن لها بعض الحق فيما ارتأته، وأنه من الناحية المقابلة ساد نظرة زعماء أوروبا العديد من الشكوك ازاء الولايات المتحدة، هذه الشكوك التى لا يجوز أن يتحمل وزرها سياسى بعينه فى الولايات المتحدة أو فى أوروبا.

تغيير طبيعة التحالف :

ظهرت فى الأعوام العشرة الأخيرة ضرورات عسكرية هامة تتطلب توحيد القيادات العسكرية إلا أن ثمة عقبة خطيرة اعترضت هذا التوحيد هى تمسك كل دولة بسيادتها، مما جعل حلف الناتو (الأطلنطى) غير قادر بوضعه

غير المتماسك على مواجهة أى تهديد، الأمر الذى قد يدعو يوما إلى تحويله وتطويره أو على أسوأ الفروض الاعلان الصريح بأنه قد صار مؤسسة أمريكية صرفة، وذلك لتركيز وتحديد المسئولية العسكرية.

وفى دوامة المناقشات ظهرت عدة نظريات أهمها النظرية التى تقرر أن التحالفات قد فقدت قيمتها وأصبحت شيئا عفا عليه الزمن، وعلى كل دولة أن تمتلك ترسانة أسلحتها الخاصة بها. لولا أن الولايات المتحدة، وكيسنجر يتفق مع ساستها فى ذلك، يرون أن هذه النظرية تؤدى إلى الفوضى الدولية وإلى تعدد القوى النووية، وتزيد من فرص الاستسلام أو عدم الانحياز.

ومحور علاقة الولايات المتحدة بأوروبا سؤالان هامان:

تقول الولايات المتحدة لحلفائها الأوروبيين: إذا كنتم تثقون بنا فلماذا تحتفظون بسلاح نووى لديكم؟

ويقول الأوروبيون لحليفتهم الولايات المتحدة: إذا كنتم تثقون فينا فماذا يضيركم احتفاظنا بسلاح نووى خاص بنا؟

يضاف إلى ذلك تغير وضع الدول الأوروبية عن ذى قبل، والتى شفيت من ويلات الحرب، مما أدى إلى تعدد المراكز فى حلف الاطلنطى وهو ما لا تسمح به الولايات المتحدة.

طبيعة النقاش حول الاستراتيجية:

لقد زادت حدة طبيعة النقاش حول الاستراتيجية بزيادة المدى التدميرى للأسلحة وبتزايد التقدم التكنولوجى، وأصبحت الحرب ـ من الناحية الواقعية ـ بين الدول الكبرى أمرا لا يخطر ببال أحد، وأفسح المجال للدبلوماسية لتعالج الأمور بين الدول الكبرى، فأصبح رجال الحرب يتحاشون الحرب، فى حين انغمس الدبلوماسيون فى مباحثات شكلية.

ثم بعد ذلك فقد أثرت على طبيعة النقاش ظاهرة التصادم بين دول التحالف ومصالحها فالولايات المتحدة يعنيها فى المرتبة الأولى الهجوم

المحـتـمل من الشـرق فى حين أن الأوروبيين ينظرون دائمـا للأمـور نظرة تاريخية يهمهم فيها وضعهم التاريخى وماضيهم السياسى.

وعلى ذلك فعلى الولايات المتـحـدة الموازنة بين الجـانب التكنولوجى والجانب السياسى وذلك فى سياستـها الأطلنطيـة، ويلتمس كيسنجر الحـجـة للولايات المتحـدة فى اصرارها على القيادة المركـزية والعمليـات العسكرية، وذلك مع التحفظ - من الناحيـة النفسيـة - باشتراك المركزية الاستـراتيجـيـة بالمشاركة الفعلية فى اتخاذ القرارات السياسية بدرجة أقوى مما هو قائم الآن.

الفارق بين مفهوم الظواهر التاريخية والقوة الفعلية:

ظهر فى مجرى علاقات دول الأطلنطى (العلاقات الأطلنطية)، بعض الروابط نتيجة عوامل خارجية لم يكن من اليسير السيطرة عليها، من أهمها ما يعكس فى أوروبا الثـقـة الزائدة والاعـتـداد بالنفس، هذه العوامل التى سـعت الولايات المتحدة أول الأمر إلى تشجيعها وتنميتها.

ولقـد تعـرضت العـلاقـات الأمـريكيـة الأوروبيـة فى نطاق العـلاقـات الأطلنطية إلى سلسلة من سوء التفاهم، أساسها الخلاف فى الظواهر التاريخية، وهذا الأساس واحـد، رغم ما قد يبدو من أن موضوعات الخلاف فى وجـهـة النظر كانت فى ظاهرها مختلفة منفصلة لا رابطة بينها.

ولقد كان الحلفاء، شركاء حلف الأطلنطى، يعتقدون فى بداية الأمر، أنه لابد من وجود قواعد متفق عليها لضمان النظام والأمن من أجل قوة شاملة، ولكن الشعب الأوروبى يعيش فى قارة أساسها الأنقاض ورواسب حرب عالمية مريرة، لذلك واجهت الأمور غموضا وتخبطا كثيرا، فمن المعروف أن كل دولة أوروبية - باستثناء بريطانيا - واجهت مشكلة وطنية أساسية، واهتزت فيها كثير من القيم، الأمر الذى لم تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية شريكة حلف الأطلنطى.

ولقـد أثر ذلك - من وجـهـة نظر كيـسنجـر - فى حلفاء الولايات المتحـدة الأوروبيين الذين كانوا يفكرون فى أنفسهم، ليس بوصفهم جزءا فى نظام أمن،

بل بوصفهم يمثلون تعبيرا عن تجربة تاريخية، ولقد كان هذا الخلاف فى وجهات النظر كفيلا بتحطيم الأسس النفسية لأى جهد مشترك لو لم يكفل شعور الحلفاء الأوروبيين بالشخصية.

ويبدو هذا الخلاف فى العلاقات الأطلنطية سطحيا شكليا، لم يتفهمه الأمريكيون نظرا لقلة صبرهم ازاء ما يتصورونه عن العلاقات المريضة الأوروبية، ولكن الأوروبيين كانوا فى كثير من الأحيان يتألمون لعدم مراعاة ما لديهم من حساسيات ولحاجتهم إلى عطف الولايات المتحدة الأمريكية لذلك لم يكن من المناسب مثلا أن تزخر الصحافة الأمريكية بمقالات السخرية عام ١٩٦٣ وبالتعليقات الهزلية عما كان يجرى من مناورات فرنسية على أساس أن ثمة عدوانا سيتم على فرنسا قادما من ألمانيا.

وبغض النظر عن الشكل. فإنه من الناحية الموضوعية مرت فرنسا بسلسلة من المآسى التاريخية والتجارب القديمة التى لا يستطيع حلفاؤها أن يلمسوها بسهولة، وأهمها التجربة القاسية التى مرت بها على أثر انهيار عام ١٩٤٠ عندما هاجمت الجيوش الأجنبية فرنسا وعندما انهار حلفاؤها ولم يستطيعوا نجدتها الفورية. ان الحلم المزعج الذى مرت به فرنسا يجعلها تخشى أن يتكرر الماضى وأن تقف ثانية وحيدة.

ونفس ظاهرة عدم الصبر كررتها الولايات المتحدة مع القادة الألمان، فهى لم تتفهم حاجتهم إلى الطمأنينة، وقد أعرب «دين راسك» عن ضيقه وعدم صبره لمطالبة الألمان والحاحهم بشأن (الضمان)، ولاشك أن دولة مقسمة تعيش بغير حدود تاريخية عانى شعبها هزيمتين وعانى مشكلات عدة خلال أربعين عاما لا يمكن أن يشعر بالضمان، ان الحاجة إلى الاستناد إلى شيء ما ينقذهم من الضياع، تسيطر عليهم فى كل مسلكهم.

ومن المتفق عليه أن أوروبا قد استعادت كثيرا من قواها الاقتصادية خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية مما يجعلها مستطيعة أن تلعب دورا متزايد الأهمية، ويؤهلها لدور الشريك القوى.

كل ذلك يجب أن يوضع فى الحسبان لدى تخطيط الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها. يضاف إلى ذلك عامل آخر على درجة كبرى من الأهمية وهو انفراد أحد الشركاء فى المجموعة الاطلنطية بتصرف معين، وعلينا أن نضع فى اعتبارنا أن أى تصرف منفرد يحدث من جانبنا يسيء ويبعث الفوضى فى التحالف، وأن أى تصرف منفرد نقوم به سواء فى علاقاتنا الدبلوماسية أو العسكرية يزيد من الضغط الأوروبى علينا، بل يسيء إلى موقفنا، ويكفى للتدليل على ذلك أن العلاقات الثنائية التى تقدمت بيننا وبين الاتحاد السوفييتى - دون اشراك حلفائنا - بل بالرغم من اخطارهم بتفاصيله فى اللحظة الأخيرة، أدى إلى ظهور فكرة القوة الثالثة الدولية.

وقد صعد الرئيس ديجول أوجه هذه الخلافات وأقام على أساسها سياسته الاستقلالية وبالغت فرنسا وحدها فى تصوير الموقف. كما لم تفصح كثير من الدول عن موقفها بوضوح، وقد انعكس ذلك على كل ما أثير من حديث حول العلاقات الأمريكية الأوروبية - والعلاقات الأطلنطية - وما يتصل بها من موضوعات مثل مستقبل ألمانيا، أو الرقابة على التسلح أو التسلح النووى.

ان السياسة الأمريكية لم تضع فى اعتبارها عديدا من الاعتبارات فى علاقاتها بأوروبا، ومن أهم هذه الاعتبارات ما تمر به أوروبا من «نقاهة» اقتصادية ونفسية.

ورغم أن الدكتاتورية لن تستمر كثيرا فى أسبانيا، وأن حزب يسار الوسط فى ايطاليا حزب هزيل ورغم أن فرنسا - بعد ديجول - مهددة بالانقسامات الداخلية، وأن ألمانيا تعانى من الانقسام إلا أن ثمة موقفا يكاد يكون موحدا بنسب متفاوتة بين هذه الدول الأوروبية يتراوح وصفه بين الحيوية حينا وبين الانتهازية حينا آخر، تسيطر عليه على أى الحالات روح الاعتزاز بالنفس تارة وبالوطنية (القومية) تارة أخرى.

والأمر يحتاج من الولايات المتحدة إلى إعادة وصف علاقة التحالف وتحديد مفاهيم «الوحدة» - «الجماعة» - «المصالح التى لا تنفصل»، ورغم

امكانيات التقارب الا أنه مما لاشك فيه أن التاريخ الغربى ملىء بالمآسى، حيث تواجه المصالح الأساسية الجماعية بالعديد من المنافسات الفرعية والزعامات المتنافسة. أى أن أوروبا قد مزقت نفسها قبل أن تكشف جوهر وحدتها.

الفصل الثانى

الموضوعات السياسية

أبطال الرواية : الولايات المتحدة وفرنسا. وجهة نظر الولايات المتحدة بالنسبة «لجماعة الأطلنطى» : المخطط الشامل.

من الممكن أن تتحول المشكلات فى النهاية وتتبلور حتى تصبح موضوعات سياسية يثور حولها الجدل الكثير، وعلى ذلك لم نلبث حتى رأينا الخلاف حول مستقبل منظمة NATO ، وحتى تعددت أدوار كل من أعضائه، وحتى رأينا على المسرح بطلى المسرحية: الولايات المتحدة وفرنسا، وقد ظهر الموقف دائما كما لو كانت كل من الدولتين تسلك مسلكا مضادا للأخرى وأن حاجة كل منهما ومصالحها تتصادم بعضها مع بعض.

وعلى ذلك فقد أصدر كل من الجانبين وطور نظريات تكشف الجانب السيىء فى منافسه.

ولقد وصف البعض الموقف بأن هدف الولايات المتحدة هو ضمان حرية يدها فى أوروبا على أساس فكرة شبيهة بأتفاق «يالتسا» الذى تم بطريقة ثنائية بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة، ورفض الأمريكيون الخط السياسى

الفرنسى بوصفه يعكس الفكرة المهجورة المسماة (الوطنية أو القومية) كما رفضوا «أوهام» رجل يشعر بالمرارة، ولايستطيع أن ينسى التوافه سواء أكانت حقيقية أم محض خيال، كما اتهم الفرنسيون السياسة الأمريكية التى تخفى مطامعها خلف عبارة ضخمة عن «المجموعة الأطلنطية» والتى هدفها العلمى اذابة الكيان الأوروبى، وقام القادة الأمريكيون بدورهم بالرد على ذلك بأن ديجول يسعى لتحقيق الوحدة الأوروبية بزعامة فرنسا.

ومن السخرية أن كلا من طرفى النزاع يغازل فكرة الوحدة الأوروبية، وأن كلا منهما يصمم على أن هذه الوحدة ستؤدى الى مزيد من التعاون الأطلنطى، وكلاهما يؤكد أن سياسته هى التى ستؤدى على مدى الزمن الى مزيد من الليونة وسهولة الترويض للاتحاد السوفييتى فى محاولة لاستعادته للمجتمع الدولى.

ومن السخرية أيضا أن كلا من الطرفين ـ رغم اختلافه مع الآخر فى وجهة نظره، وأنه يعمل جاهدا لابعاد الآخر عن تحقيق أهدافه ـ الا أن كلا منهما لا غنى له عن الآخر وعن التعاون معه.

ان سياسة الولايات المتحدة ازاء أوروبا فى سنوات مابعد الحرب تأثرت بأفكار الفقهاء الأوروبيين العقلاء أمثال «جان مونيه» و «روبير شومان»، كما تأثرت بسياسة أربع من رؤساء الجمهوريات الذين ساندوا الحركة نحو الوحدة الأوروبية. ومن أولى الخطوات لذلك مشروع مارشال الذى دعا لانشاء منظمة أوروبية تتلقى مساعدات اقتصادية أمريكية توجه عن طريق المنظمة الى الدول الأوروبية كل على انفراد، ثم تطور الأمر للدعوة من أجل «مجتمع أوروبا الدفاعى» الذى سيؤدى فى المستقبل الى جيش أوروبى موحد وشجعت فكرة السوق الأوروبية المشتركة بوصفه سيؤدى الى الوحدة الأوروبية السياسية ضاربة ببريطانيا عرض الحائط، رغم أن بريطانيا كانت تريد الاشتراك وجعل السوق (منطقة تجارة حرة)، غير أن الموقف تطور فيما بعد ازاء محاولات النمسا ودول اسكندنافيا الانضمام للسوق، ثم تغير الموقف الى تأييد الولايات المتحدة لمحاولات بريطانيا الانضمام للسوق المشتركة.

وفى ٤ يوليو ١٩٦٢ أعلن الرئيس الأمريكى كينيدى تصريحه عن «الاستقلال بين الولايات المتحدة وأوروبا المتحدة» وقد جاء فيه أن أوروبا المتحدة سياسيا واقتصاديا يمكن أن تصبح شريكة للولايات المتحدة على قدم المساواة، وأن تسهم مع الولايات المتحدة فى المسئوليات والالتزامات من أجل زعامة العالم. ولذلك يجب أن يكون هناك: أوروبا المتحدة، برلمان متحد، القضاء على حروب الابادة الأوروبية، تحقيق توازن مضاد للاتحاد السوفييتى، الابقاء على ألمانيا دون ذوبان، ولذا وجب اقامة منظمات ذات اختصاصات اقتصادية وسياسية.

وصرح بعد ذلك نائب مساعد وكيل الوزارة ج. روبرت شانزل «أننا بوصفنا قد أنشأنا نظاما فيدراليا فريدا فى نوعه، نعتقد أن نظامنا هو الممكن التطبيق لدينا ولدى الآخرين» وقد سبق أن شرح ذلك كيندى أيضا حين قال: «ان ما يدور من حديث فى أوروبا على نطاق واسع هو نفس الحديث الذى دار هنا أعوام ١٧٨٣، ١٧٨٩ - ان فكرة القومية أصبحت فكرة مهجورة».

وقد أشار الى ذلك «والت روستو» فى قوله: «ان الدولة المنعزلة الفردية فى أوروبا لن تستطيع أن تقوم بدور فعال فى العالم الا اذا اتحدت مع غيرها».

وقال أيضا - فى نفس الموضوع - ماك جورج بوندى: «ان هؤلاء الناس أبناء عمومتنا، ويشهد بذلك التاريخ والثقافة واللغة والدين» وهنا يقول كيسنجر، للأسف لم تمنع الثقافة الأوروبية الواحدة من كثير من المنافسات السياسية والحروب الدامية.

وأنه ليس محل نقاش القول بأن ثمة انسجام بين الولايات المتحدة وأوروبا فى المصالح، وقد أوضح ذلك وكيل الوزارة بول بقوله: «اننا نشعر بالثقل المتزايد للأعباء ولمسئولية الزعامة وذلك نتيجة الأخطار الحقيقية والقائمة من الأطماع الشيوعية. ولذا فنحن نرغب جادين فى مزيد من التقارب ومن المشاركة الأطلنطية على أساس تعاون المتساوين».

وقد تناول نفس المعني الرئيس كيندى فى فرانكفورت عام ١٩٦٣: «فقط أورْوبا المتحدة هى التى تستطيع أن تحمينا ضد انقسام الحلفاء، ومثل هذه الأوروبا هى التى تسمح بالتعاون عبر الأطلنطى على أساس الأخذ والعطاء المتبادلين بين الأنداد».

ويقول كسينجر انه بناء على ذلك لم يكن ثمة مانع لدى كيندى وجونسون وراسك من اعطاء أوروبا المتحدة معونات وخبرات نووية، وليس اعطاء دولة وحدها.

كما يقول كيسنجر إنه رغم تمجيد البيت الأبيض لفكرة المشاركة الا أنه لدى التعرض لطبيعة هذه المشاركة كان الأمر يعتريه الغموض.

والواقع أن دول أوروبا تختلف فيما بينها اختلافا جوهريا، ويحول دون الوحدة الأوروبية عقبات كثيرة خاصة بعد أن اعتادت كل دولة على الاستقلال مثل ايطاليا وألمانيا الاتحادية. ولولا فكرة الخوف من الغزو من الشرق، ما ظهرت فكرة الوحدة، وما ضعفت نسبيا فكرة الوطنية أو القومية، وعلى ذلك فحتى القول بأن الوحدة الاقتصادية ستؤدى الى وحدة سياسية قول لا يخلو من مزيد من التفاؤل، وحتى فى كل دولة أساليب اقتصادية بعينها تختلف كثيرا فيما بينها.

ولكن مهما كان أساس فكرة الوحدة الأوروبية، الا أن ثمة شخصية متميزة ظهرت على مسرح السياسة تعارض السلطة التى تعمل للسيطرة، وتعمل لأن يكون لأوروبا الشخصية المنفردة وأن يكون لها وجهة نظرها فى السياسة العالمية، وباختصار الخروج من حيز الزعامة الأمريكية بغض النظر عما يلوح من تهديد شيوعى أو أخطار عسكرية، فظهر ديجول بدعوته الى نبذ فكرة «المشاركة الأطلنطية» وتمسك بوجهة نظره فى عدة مناسبات، وحدد حدودا شبيهة بخطوط تقسيم المياه فى مجال العلاقات الأوروبية الأمريكية.

ومهما قيل أخيرا عن انتظار فرصة اختفاء ديجول من المسرح السياسى، فان لا يعدو كونه تنصلا وتهربا من الواقع، فى حين أن الواجب دراسة الأمر دون الرواسب والأحقاد.

الخيالى: ديجول يتحدى المخطط الشامل:

ان حقيقة الأمر هى أن العوامل التى يجب ايضاحها فى مجال التصدى لموضوعنا هو مالحق الدول نتيجة انحام بعضها لنفسه فى مشروعات مشتركة، مع ضمان كيانها وشخصيتها ثم بعد ذلك الأسلوب الواجب اتباعه فى وفاء الدول بالتزاماتها.

وقد شعر الفرنسيون أن دولة عريقة لها تجارب تاريخية ماضية لا تستطيع أن تستجيب الى المخطط الشامل دون أن تفقد ذاتيتها، والواقع أن سياسة ديجول تعكس أوضاع جيل بأكمله فقد عانت فرنسا من فقد شبابها فى الحرب الأولى، ورغم انتصارها عام ١٩١٨ الا أنها لم تلبث حتى ذاقت مرارة الهزيمة فى الحرب الثانية، ثم شهدت جمهورياتها المتعاقبة عدم الاستقرا ر الداخلى والخارجى، ولم يعقب السلام بعد الحرب العالمية الثانية أى راحة أو هدوء، وتشير الى ذلك مخططات ديجول السياسية التى جعلت من فرنسا نموذجا للدولة المعتدة بنفسها رغم تعرضها ثلاث مرات خلال ١٩٥٨ ــ ١٩٦٢ للحروب الأهلية.

وقد عبر عن ذلك أحد الكتاب السياسيين الفرنسيين: «ان انتصارنا عام ١٩١٨ كلفنا غاليا، ثم وقعنا تحت وطأة الغزو فى الحرب الثانية لأننا لم نكن أقوياء لنصد الغزو بمفردنا، ولأن حلفاءنا لم يكونوا من القدرة بحيث يساعدوننا للحيلولة دون الاحتلال، اننا نعيش مثل الاقطاعى السابق الذى لا يريد أن يظهر بمظهر الافلاس».

وهكذا يجب أن نفهم خلفية صورة ديجول وسياسته، وهى التى شرحها ديجول أيضا عام ١٩٦٠: «حدث ذات يوم أن كانت هناك دولة قيدت حركتها عادات عريقة، ثم فجأة اضطر الشعب الذى كان بطل المسرحية الى الانسحاب من المسرح فى حين تكبر الشعوب الأخرى من حوله، والآن تستطيع هذه الدولة أن تقف على قدمها ثانية».

لقد حاول ديجول أن يعيد لفرنسا ثقتها فى نفسها، اذ كان عليه أن يصرح فى نهاية خطابه قائلا: «اننى أتحدث عن فرنسا، وطنى العزيز العريق الذى نعيش على أرضه معا، وعلينا أن نواجه معا اختبارا مريرا». وهكذا لم يتنازل ديجول عن موقفه قيد أنملة ولم يظهر قط بمظهر العاجز الذليل.

وعلى ذلك فقد كان أحد جوانب الخلاف الفرنسى الأمريكى جانبا فلسفيا يدور حول امكانيات التعاون الدولى، حول المشاركة ونصيب الشريك، وكانت فرنسا تطلب كامل كيانها، وأن يكون لكل شريك حرية الاختيار الحقيقى، وأن يكون لكل شريك حق التصرف المنفرد، هذا فى حين أن واشنطون ترى من خلال مجموعة المصالح وجوب التشاور، كما ترى أن مسألة النفوذ مسألة نسبية.

ولاشك أن حكمة البشر نجحت فى حالات كثيرة لوضع حد لمثل هذه المنافسات حتى لا تتطور إلى صراعات دموية، ولكن من الطبيعى أيضا أن تنافس القوى المختلفة هو قانون الحياة، وليس فى السياسة سوى فهم طبيعة العالم واتجاهات التاريخ، وأن التطلع للعظمة ليس بالقوة الجسمانية، ولكنه بامكان تحقيق الأهداف والقيم المعنوية، وهكذا تقضى الحكمة بالتنسيق المشترك بين المصالح المشتركة، وأن المعارك السياسية يجب أن تتجه نحو الوحدة وليس نحو التفرقة، للشرف وليس للحط من الكرامة، للتحرير وليس للسيطرة.

ان قومية أو وطنية ديجول هى أحد تقاليد «مازينى» الايطالى ودبلوماسيته منبثقة من دبلوماسية «بسمارك» البروسى الذى كان يعمل بعنف وجلد من أجل ما يعتقده مكانة بروسيا الحقيقية.

ان حتمية سياسة ديجول هى الصدام مع سياستنا لأنه يمارس السياسة فى ضوء اطار زمنى آخر مضى، وأن الولايات المتحدة بوصفها قائدة للتحالف لا تتردد فى التركيز على حل أى اشكال فورا فى حين أن ديجول لايهمه عامل الزمن، وهو أيضا يتطلع إلى المستقبل عندما يختفى بعض القادة وتتحول أنظار

الولايات المتحدة إلى قارة أخرى، ان فرنسا تهتم بالمجهول أكثر من اهتمامها بالواقع، ان الولايات المتحدة تحلل الأمور تحليلا دقيقا، فى حين أن ديجول يحللها بالعواطف ومحاولة استعادة ماضى فرنسا والحياة فى ظل هذا الماضى.

وليس خلافنا مع ديجول سوى مظهر آخر لبعض خلافاتنا مع بعض القادة الآخرين مع بعض الفوارق النسبية، فقد اختلفنا مع تشرشل ذاته، ومع الاتحاد السوفييتى حتى فى فترات التحالف. ومسلك ديجول ليس رغبة فى استعادة التقاليد الأوروبية بقدر رغبته فى نقد أصدقائه الأمريكيين ومهاجمتهم.

ويستطرد كيسنجر، من الحقيقى أن الدولة تركيب إنسانى وعاطفى وروحى، وعلى ذلك فلا يمكن أن ننظر إلى أوروبا سوى على أنها أوروبا الحالية المقسمة التى تعيش كل دولة فيها على انفراد - تختلف فيما بينها ثقافيا واقتصاديا وروحيا وتاريخيا، وتختلف فى آمالها وآلامها، وعلى ذلك فمشروعات ديجول للوحدة الأوروبية إنما تعنى فى الدرجة الأولى مواجهة هذه الدول الأوروبية، مهما دعا إلى انشاء أنظمة للتشاور بين دول أوروبا الغربية وإلى تنسيق اقتصادى وحربى «بحيث تصبح أوروبا من جديد قادرة علي أن تعيش حياتها الخاصة بالتوازى مع العالم الجديد». وهنا يندد ديجول بفكرة الولايات المتحدة عن الوحدة الأوروبية، فيدمغها بأنها تعمل للوحدة من أجل السيطرة.

كل هذا جعل الولايات المتحدة - بعد هذه التجارب المريرة - تفضل فى صلاتها بالدول الأوروبية أن تقوم على أساس ثنائى مما اعترض عليه ديجول دائما ودعا إلى أن تنسق أوروبا أمورها ثم تتعامل بعد ذلك مع الولايات المتحدة كوحدة قائمة بذاتها، فعارض اتفاق Nassu الذى نسق التعاون بين بريطانيا والولايات المتحدة، وكذا القوة المتعددة الأطراف لأن ذلك سيجعل من أوروبا أداة تابعة تبعية كاملة للولايات المتحدة فقال: «من غير المفيد أن تترك دولة لدولة كبرى مصيرها وفقا لقرارات وتصرفات دولة أخرى مهما كانت درجة الصداقة بينهما».

وهكذا سحب ديجول أسطوله من قيادة حلف NATO عام ١٩٥٩، ثم آثر عندما عاد الجيش الفرنسي من الجزائر أن يقيم أغلبه في فرنسا قائلا: «يجب أن نجعل جيشنا جزءا من الأمة وأن نبقيه على أرضنا وأن يتحمل مسئوليات مباشرة في الأمن الخارجي للدولة»، لذلك دعا ديجول إلى التحالف مع الاستقلال، هذه الدعوات المختلفة التي عكست ـ في رأى الساسة الأمريكيين ـ انعدام ثقة ديجول في الولايات المتحدة بل وزعزعة هذه الثقة أمام العالم.

ورغم أن تحليل ديجول يتفق مع تحليل ماكنمارا في مجال العلاقات مع السوفييت ـ اذ كلاهما يتفق على أن أي تقدم سوفييتي يعني تحديا للولايات المتحدة، وأنه على دول حلف الناتو تفهم هذه الحقائق، إلا أنهما لا يلبثان حتى يختلفا في النتائج، ففي حين تنظر الولايات المتحدة للحلف من خلال نظرية تقسيم العمل وأن فرنسا تفيد وتستفيد اذا اقتصرت على التقدم في مجال الأسلحة التقليدية، يرى ديجول لصالح كيانه وكيان فرنسا أن يكون لها نشاط وتقدم ذرى أيضا لا يقل عن القوى الكبرى الأخرى.

ومن أسس الخلاف أيضا ما سبق أن نادى به ديجول من وجوب تنسيق السياسات الغربية على نطاق عالمي، وانشاء هيئة تشمل فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا، لولا أن الولايات المتحدة لم تسمح ـ أو لم تكن تسمح ـ لأحد شركائها الأوروبيين أن يتحدث باسم الآخرين، وكرر ديجول دعواته في أعوام ١٩٥٩ و١٩٦١ وقال: «اننا نشعر أنه لابد من تنسيق شيء ما أمام الرأى العام الخارجي، مثل ما يجب انتهاجه ازاء مشكلة الشرق الأوسط ومشكلات افريقيا» ثم جدد دعوته أثناء أزمات الكونجو، ولكن ديجول لم يلق أى صدى لدعوته، فآثر أن يعمل منفردا، ومنذ عام ١٩٦١ بدأ يخفف من دعوته للعمل الأوروبي الموحد واقتصر على قوله: «فقط أوروبا الغربية القوية هي التي ستفرض احترامها على الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي» ولم يلبث حتى دعا إلى «أوروبا من الأطلسي إلى الأورال» فعبر بذلك عن اتجاهه للاتصال الثنائي المباشر بالاتحاد السوفييتي أسوة بالاتصالات الثنائية الأمريكية السوفيتية.

وصرح ديجول: «فى قارتنا يجب أن يكون هناك مجموعة دول غربية تعادل مجموعة الشرق - دون المخاطرة بالاستقلال مع ضمان حرية كل دولة - لايجاد نوع من الوفاق، من الأطلنطى إلى الأورال، وعندئذ لن تنقسم أوروبا نتيجة المطامع والأيديولوجيات التى ستصبح يوما أمرا عفى عليه الزمن، وعندئذ ستعود أوروبا من جديد لتصبح قلب الحضارة».

وهكذا يرى ديجول أن اعادة تنظيم أوروبا لن يتسنى إلا بعد اختفاء الأيديولوجية الشيوعية من الاتحاد السوفييتى، وعندما تعود (روسيا) مرة أخرى دولة وطنية وليست دولة أيديولوجية.

ومن الملاحظ أن تحليل الأمريكيين لا يختلف عن الفرنسيين بالنسبة للاتحاد السوفييتى، فإن كلا منهما يعتقد أن التحول سيصيب الاتحاد السوفييتى، ولكن نقطة الخلاف هى موقف دول أوروبا منفردة أو مجتمعة ازاء هذا التحول.

ثم ان مظهرا آخر للخلاف بين الولايات المتحدة وفرنسا، فإن الولايات المتحدة ترى أن الأصل فى الأمور هو السلام والاستقرار، وأن سبب الأزمات هو سوء تصرف بعض الأفراد، فإن سبب التوتر نتيجة موقف السوفييت هو أن القادة السوفييت مازالوا غير منطقيين وأنهم مضطرون أحيانا لمجاراة تيارات داخلية جارفة أيديولوجية، ثم لا يلبث الموقف حتى يتأرجح ويهدأ وعندئذ يشعر الأمريكيون بسهولة الاتفاق نتيجة العلاقات الشخصية مع الزعماء الروس بوصفهم آدميين.

إلا أن ديجول ينظر للسلام على أنه التوازن، وليس الاستقرار، والتوازن لم يكن أبدا أمرا سهلا بل يجب العمل من أجله والصراع المستمر لتحقيقه، وعلى ذلك فليس سبب التوتر مواقف شخصية للزعماء السوفييت بل سببه كامن فى ذات النظام الشيوعى الذى يمثلونه، وليس الأساس سوى عدم الاستقرار الداخلى فى الاتحاد السوفييتى، الأمر الذى يجب مقاومته وليس مهادنته بواسطة الغرب، وعلى هذا رفض ديجول الاشتراك فى المحادثات الاستطلاعية التى

دعت إليها الولايات المتحدة أثناء أزمة برلين، ورفض الاشتراك فى محادثات نزع السلاح.

وأخيرا فقد اختلفت وجهات النظر بشأن النزاع الصينى السوفيتى، وحول العلاقة مع الصين الشيوعية.. الولايات المتحدة تساند القوة الشيوعية التى تمثل الجانب الأكثر اتجاها نحو السلم، وديجول يؤمن بأنه لا سبيل لخلق التوازن إلا بخلق وزن مقابل للشريك السوفييتى الأقوى، بخلاف الولايات المتحدة التى ترى فى الصين الشيوعية تهديدا موضوعيا لمصالحها.

ولقد رأى ديجول ـ بوصفه زعيما لدولة تهتم أساسا بالشئون الأوروبية ـ خطرا فى امتداد نفوذ السوفييت حتى وسط أوروبا، ورأى الصين ـ بالنسبة لفرنسا ـ دولة بعيدة جدا يمكن أن تضعف من أثر النشاط السوفييتى.

والخلاصة فى رأى ديجول أن السلام لا يمكن أن يتم بمجرد التنازلات الدولية، ولكن فقط بخلق توازن ثابت، وأن على فرنسا وأوروبا المشاركة فى تحقيق هذا التوازن، وان كان ديجول فى الواقع لا يهتم بفكرة اشراك أوروبا بقدر اشراك فرنسا بالذات فى هذا الشأن وسائر شئون السياسة الدولية. وواقع الأمر أن ديجول يهدف أساسا إلى عدم السماح للولايات المتحدة بالاتفاق مع الاتحاد السوفييتى من وراء ظهر فرنسا.

وعلى ذلك فإن ديجول لا يمانع فى التمسك بحلف الأطلنطى ولكن يشترط إبراز كيان أوروبا وزعامة فرنسا بوصفهما فكرتين متكاملتين.

وهكذا رغم ما تعرض له ديجول من سخرية الا أنه صمم على أن «وحدة سياسية يجب أن تعنى شيئا لأوروبا الغربية قبل أن تعنى شيئا للآخرين».

ولا شك أن ديجول يمثل بعض الملامح البطولية، وان كان من الصعب عليه أن يجد خارج فرنسا من يبايعه بالزعامة من ساسة أوروبا الذين رغم اعجابهم به لم يلبثوا حتى ابتعدوا عنه ثانية إلى معارضته نتيجة اصراره العنيف وعناده للرضوخ لتطرفه.

وقد ينصف التاريخ ديجول يوما، وقد ينصفه من وجهوا له الانتقاد يوما، ولكن الذى لا جدال فيه أن رجل الدولة يجب أن يعمل فى حدود الامكانيات والطاقات المتاحة له حتى لا يفشل فيما يبتغى.

وعلى أى حال فإن هناك تراجيديا اغريقية تنطبق إلى حد ما على الصراع الأمريكى الفرنسى، نهايتها أن يحقق كل طرف ما يبتغيه، ولكن فى النهاية سيجد كل طرف فى الوفاء برغباته أنها ليست سوى أمور جوفاء لا تغنى شيئا.

الفصل الثالث

أزمة برلين ـ معاهدة ناسو

ألمانيا الغربية ـ بريطانيا حتى عام ١٩٦٣

في هذا الفصل أعاد كيسنجر الحديث عن ألمانيا وأزمة برلين بما لا يخرج كثيرا عما عرض له في الأجزاء الأخرى من كتابه.

على أنه ذهب عند التحدث عن ألمانيا وقضية وحدتها إلى أن التاريخ قد أثبت أن ألمانيا الموحدة خطر على أوروبا، ومن ثم فقد كان هدف السياسة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية هو أن تكون ألمانيا قادرة على الدفاع عن نفسها وليست قادرة على الهجوم.

وفي صدد الحديث عن اتفاقية ناسو ذكر أنها كانت وليدة العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وقد كان السبب الرئيسي في ظهورها هو فشل وجود رادع بريطاني مستقل والغاء مشروع صواريخ Sky Bolt وتعد صيغة المعاهدة غامضة وهي تعكس محاولة للتوفيق بين رغبة الولايات المتحدة في عمل برنامج متداخل للقوى النووية للحلف ورغبة بريطانيا في الاحتفاظ بقدر من الاستقلال في المجال الاستراتيجي.

وقد وافقت الولايات المتحدة طبقا لهذه المعاهدة على امداد بريطانيا بصواريخ بولاريس على أن تقوم بريطانيا ببناء غواصات واعداد رءوس لهذه

الصواريخ ثم تخصيص هذه الغواصات بصواريخها لقوة متعددة الأطراف تعهدت الدولتان بانشائها.

والواقع أن العلاقة الأمريكية البريطانية الخاصة تمثل إما تحديا لرأى ديجول الخاص بأن الدفاع عن أوروبا يلزمه قوتها الذاتية، أو أنها استهدفت تأكيد دور لبريطانيا فى أوروبا المتحدة. والراهن أيضا أن معاهدة ناسو كان لها تأثيرها على قرار ديجول الخاص بدخول بريطانيا السوق الأوروبية. والمحصلة النهائية أن المعاهدة المذكورة أنشأت خطة نووية للناتو لم يشترك فيها أعضاء السوق الأوروبية ولم تتم استشارتهم بالنسبة إليها.

الفصل الرابع

طبيعة الجدل القائم
حول المسائل الاستراتيجية

النظرية الاستراتيجية الأمريكية وسياسة الناتو:

عندما تكون تحالف الأطلنطى عام ١٩٤٩ كان الاعتقاد سائدا بأن العدوان السوفييتى وشيك الوقوع ومن ثم فقد كان هناك اهتمام طبيعى بأمور الأمر العسكرى. لذا شكلت قيادة موحدة من ضباط الدول المشتركة فى الحلف مركزها بالقرب من باريس واتخذت اسم (Shape) . كما تم تطوير خطة مشتركة للدفاع، وكان أساس ترابط حلف الأطلنطى وجود بعض الاتفاق حول طبيعة الدفاع المشترك.

على أن مثل هذا الاتفاق أصبح صعب التحقيق فى الأعوام الأخيرة لحداثة وتفوق الأسلحة الهجومية من حيث قوة التدمير على الأسلحة الدفاعية والتى خلقت احتمال أن يصيب كل دولة فى الحلف بقدر من الدمار فى أية حرب. هذا فضلا عن أن التكنولوجيا الحديثة توجد ضروبا من الاختيار والبدائل أكثر من تلك التى يوفرها التحالف ذاته. وقد كان لتزايد نسبة المجازفة والخطر مع تعدد ألوان الاختيار فى نفس الوقت أثره فى زيادة حدة الجدل حول أفضل الحلول الممكنة، هل هى فى الصواريخ التى تنطلق من قواعد على البر،

أم من البحر، وهل يتم التركيز على الأسلحة النووية أم على التقليدية، وهل يتم الاعتماد بدرجة أقل على التكنولوجيا وبدرجة أكثر على النظرية الاستراتيجية. والنظرية الاستراتيجية هنا تستهدف تحديد المخاطر المحتملة ووسائل مواجهتها، كما تستهدف تحديد الأهداف المناسبة ووضع الخطط لتنفيذها.

أما فى حالة عدم وجود نظرية استراتيجية فإن كل مشكلة يتم حلها على أساس عملى كحالة منفردة على ضوء ظروفها الخاصة، ويكون التركيز على تحديد أين يقف المرء، أى الوضع الحالى للمشكلة بصورة أكبر من التركيز على الهدف الذى يتجه إليه المرء. وفى هذه الحالة يجرى علاج المشكلات تحت ضغط الأحداث وبدون اعتبار كاف لصلتها بغيرها من المشكلات.

وقد نشأ الجدل حول النظرية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وحليفاتها الأوروبيات بسبب اختلاف التفسير والنظرة للأمور. ففى حين تؤكد الولايات المتحدة أن آراءها بشأن الاستراتيجية كاملة فنيا وتقديراتها الاستراتيجية تتسم بالدقة التحليلية، فإن منتقدى هذه السياسة من الحلفاء الأوروبيين يركزون على الاطار السياسى والسيكولوجى الذى تتخذ فى ظله هذه القرارات. ذلك أنه تولد لديهم احساس بعدم الأمان نتيجة للوضع العسكرى، فلم يحدث من قبل أن كان اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة بهذه الصورة. ويحمل كيسنجر المسئولين الأمريكيين بعض الذنب اذ انه فى حين حرصت السياسة الأمريكية فى مجال المساعدات الاقتصادية لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية على تطوير تركيب اقتصادى تعاونى تمثل فى خطة «شومان» ثم فى السوق المشتركة، فإنه فى المجال العسكرى لم تشجع أمريكا نشوء وجهة نظر أوروبية محددة وأصبحت استراتيجية حلف الأطلنطى تستند تقريبا على المفاهيم الأمريكية البحتة. وأصبح الدور الاستشارى للحلفاء الأوروبيين يقتصر بالتالى على تنفيذ ما تراه الولايات المتحدة. ولم يتم تطوير مفهوم أوروبى للدفاع كما لم يتم تطوير إحساس حقيقى أوروبى بالمسئولية.

ويعلل كيسنجر هذا الوضع بعدة عوامل منها أن الحلفاء الأوروبيين أنفسهم شجعوا الولايات المتحدة على اتخاذ دور مهيمن لاخراجها من عزلتها السابقة

وتأكيد التزامها بالدفاع عن أوروبا. وقد جنبهم ذلك عبء نفقات الدفاع ومسئولية اتخاذ القرارات الصعبة بشأنه، وساعد على ذلك احتكار الولايات المتحدة للأسلحة النووية التى كان من المعتقد أن أمن الغرب يعتمد عليها، وكانت نتيجة ذلك الوضع عبر فترة من الوقت أن أصبح دفاع منطقة كأوروبا يترك لدولة تبعد عن أوروبا بثلاثة آلاف ميل ولها ماض من السياسة الانعزالية.

وقد أسهم ذلك فى بث الخلاف داخل التحالف خاصة بعد أن أخذت الولايات المتحدة - استجابة للتطورات السريعة فى مجال التكنولوجيا - إلى تغيير ومواءمة استراتيجيتها مع ذلك الأمر الذى لا يروق للأوروبيين الذين يفضلون الوضع الراهن خاصة أن التغيير كان يحدث من جانب واحد أى من جانب الولايات المتحدة. وقد اتبعت الولايات المتحدة هى الأخرى مع حليفاتها باستثناء بريطانيا سياسة تجعل صلتها بهم فى نطاق الحلف، هى لاعطائهم فكرة عما يدور وليس لاستشارتهم واشراكهم فى اتخاذ القرارات. ويمثل ذلك العوامل السيكولوجية التى ظهر أثرها فى الجدل حول المسائل الاستراتيجية والذى زادت حدته منذ التغيير الذى طرأ على المفاهيم الاستراتيجية للولايات المتحدة فى عام ١٩٦١.

ويستعرض كيسنجر تطور المفاهيم الاستراتيجية الأمريكية من المفهوم الذى تضمنته الأهداف التى اتفق عليها فى مؤتمر لشبونة أثناء الحرب الكورية من التركيز على القوات التقليدية للدفاع عن أوروبا إلى سياسة «النظرية الجديدة» New Look التى وضعتها حكومة ايزنهاور عام ١٩٥٣ والتى ركزت بصورة أكبر على الأسلحة النووية إلى ما عرف «بخطة رادفورد» Radford Plan التى قدمتها أمريكا لحلف الأطلنطى عام ١٩٥٧ وأساسها أن هناك تفوقا سوفيتيا فى الأسلحة التقليدية وأنه لا سبيل للتغلب على ذلك سوى التركيز فى دفاع الأطلنطى على الأسلحة النووية ومن ثم فإن أى هجوم على أوروبا سوف يؤدى لحرب نووية شاملة، وهنا يكون هدف القوات التقليدية فى أوروبا هو أساسا تأخير وتعطيل تقدم القوات السوفيتية حتى تصيب الأسلحة النووية

أهدافها، وعلى هذا الأساس زودت أمريكا أوروبا بأسلحة نووية تكتيكية بأعداد كبيرة واتبعت نظام «سالفيتو المزدوج» فى استخدامها والذى يعنى أنه لابد من موافقة كل من الولايات المتحدة والدولة التى توجد بها هذه الأسلحة قبل اطلاقها. وفى ظل هذا المفهوم الاستراتيجى تلعب الأسلحة التقليدية دورا ثانويا.

على أنه صاحب تقديم خطة ردافورد عام ١٩٥٧ اعتقاد البعض فى أمريكا أن الولايات المتحدة متخلفة عن الاتحاد السوفييتى فى الصواريخ البعيدة المدى. ولعلاج هذا التخلف حثت أمريكا حليفاتها فى الناتو على السماح لها بوضع صواريخ موجهة متوسطة المدى فى أراضيها وذلك على أساس أن هذا ضرورى لأمن الغرب اذ لن يجازف السوفييت بهجوم على القواعد الأمريكية فى أوروبا دون التعرض لضربة انتقامية شاملة من الولايات المتحدة. ولذا فقد انشئت قواعد للصواريخ المتوسطة المدى (IRBM'S) فى إيطاليا وتركيا وبريطانيا.

وقد كان فى تمركز هذه الصواريخ فى أوروبا ايجاد لحلقة رابطة قوية بين دفاع أوروبا ودفاع الولايات المتحدة.

على أنه بمجىء الادارة الأمريكية الجديدة فى عام ١٩٦١ تم تغيير هذه السياسات بصورة جذرية. ذلك أن حكومة كيندى طورت فى عام ١٩٦١ نظرية استراتيجية ذات أربعة أوجه واستمرت هذه النطرية فى عهد جونسون.

وتتمثل فى:

١ ـ «الرد المرن» :

تحولت ادارة كيندى من نظرية الحرب العامة التى ركزت على توجيه ضربة واحدة مدمرة إلى استراتيجية «الرد المرن» والتى وصفها روبرت ماكنمارا بأنها توفر المرونة الكافية للاختيار بين عدة خطط بديلة دون أن تتطلب الالتزام مقدما بالنسبة لنظريات معينة أو أهداف محددة، وتستهدف

هذه الاستراتيجية أساسا أن تكون الأهداف العسكرية الرئيسية هى تحطيم القوات العسكرية وليس السكان المدنيين للعدو. وكان ماكنمارا يؤكد دائما خلال عام ١٩٦٢ أن لدى الولايات المتحدة القدرة على تدمير كافة الأهداف العسكرية السوفيتية حتى بعد تلقى ضربة سوفيتية أولى. واستند فى ذلك إلى نظرية القوة المضادة، على أنه عدل من أفكاره بعد ذلك وأصبح يؤمن بأنه مهما بلغت القوات الاستراتيجية الأمريكية من ضخامة فإنها لن تستطيع منع حدوث أضرار وتدمير واسع من جانب العدو.

.والخلاصة أن نظرية الرد المرن لا تستهدف تحقيق نصر بالمعنى التقليدى وإنما تستهدف الحد من الأضرار والدمار وذلك بتدمير أكبر كمية ممكنة من الأسلحة التى قد يحتفظ بها العدو كاحتياطى لاستخدامها بعد توجيه الضربة الأولى.

٢ ـ معارضة وجود قوات نووية قومية :

والرد المرن مهما كانت أهدافه يفترض وجود نظام مركزى للقيادة والرقابة كما يفترض وجود قوات استراتيجية على درجة عالية من التحصين. ومن ثم فالقوات النووية القومية تتعارض مع هذه النظرية ومن ثم فقد وصف الرئيس كيندى البرنامج الفرنسى لتطوير الأسلحة النووية بأنه «معادى» للناتو. ووصف ماكنمارا القوات النووية الأوروبية بأنها «خطيرة» و«باهظة النفقات».

ويفسر «البنتاجون» ما تستلزمه الرقابة والتحكم المركزى للأسلحة النووية فى ظل نظرية الرد المرن بأنها تعنى توحيد القوات النووية الاستراتيجية بطريقة تستبعد استخدامها بصورة منفردة.

٣ ـ الأسلحة النووية التكتيكية :

لم تعد النظرية الاستراتيجية الأمريكية يعول عليها كثيرا لأنه فى يد الوحدات فى صفوف المواجهة يكون من الصعب اخضاعها للاشراف والتحكم المركزى الذى تتطلبه نظرية الرد المرن الجديدة. كذلك فإن النظرية الجديدة

تعارض تمركز نظم التوصيل الاستراتيجية النووية فى القواعد الأمريكية عبر البحار. ولذا فقد تم سحب الصواريخ المتوسطة المدى من بريطانيا وايطاليا وتركيا فى عام ١٩٦٣ على أساس أن الأسلحة الجديدة من صواريخ بولاريس هى أكثر فعالية وأن الصواريخ المتمركزة فى قواعد أرضية تكون أكثر عرضة للهجوم عليها.

٤ ـ الدفاع التقليدى :

وإذا افترضنا نتيجة لذلك أن القوات النووية الوطنية فى أوروبا ليست بذات جدوى وأن أهمية القوات النووية التكتيكية مبالغ فيها، فإن هذا يعنى أن النظرية الاستراتيجية الأمريكية أصبحت تعتبر أن الدور الأفضل لأوروبا هو فى ميدان الدفاع بالوسائل التقليدية. وقد أثار ذلك جدلا عنيفا خاصة بعد أن تغيرت المفاهيم التقليدية لحلف الناتو طبقا لاتفاق «ناسو» Nassau Agreement بين الولايات المتحدة وبريطانيا والذى معه أصبحت القوات النووية تمثل «درع» الحلف ، مما يعنى تفضيل وجود دفاع تقليدى أساسى فى أوروبا.

طبيعة الجدل : دفاع نووى أم تقليدى :

عندما حاولت ادارة كيندى فى عام ١٩٦١ اقناع حليفاتها فى الناتو بأن تقوى من قواتها التقليدية، تساءلت دول الناتو عما إذا كانت الولايات المتحدة قد قللت من اعتمادها على الأسلحة النووية، فردت الولايات المتحدة بأن هذا التدعيم المقترح للقوات التقليدية لا يعنى تقليل الاعتماد على ما عرف «بالرادع» وأنه على العكس فإن القوات الاستراتيجية «النووية» الأمريكية يجرى توسيعها وزيادتها وجعلها حصينة بدرجة أكبر. وأن التدعيم غير النووى بدلا من أن يقلل من ثقل وكفاءة القوة النووية الأمريكية فإنه سيزيد من دورها وثقلها. وأن الهدف هو مرونة الرد. وكانت إحدى السمات الرئيسية لاستراتيجية الرد المرن هذه أن الرد الأمريكى سيحدث بصورة مقصودة وعلى مراحل.

وقد ثار جدل لدى الحلفاء الأوروبيين على أساس أن حلف الناتو كان يمثل لديهم حماية أمريكية لمنطقتهم وحماية نووية على وجه التحديد، وترتب على ذلك تمركز قوات أمريكية كثيرة فى قواعد في أوروبا. وكانت الولايات المتحدة حتى فى وقت اتباعها لنظرية «الانتقام الشامل» تطالب حليفاتها الأوروبيات بالاسهام فى القوات البرية فى أوروبا. على أن دول أوروبا اعتبرت المساهمة العسكرية فى الناتو كثمن للحصول على الحماية النووية الأمريكية. وعند التحول إلى النظرة الجديدة للرد المرن ثار الأوروبيون وثار الجدل على مسألة التحكم فى الأسلحة النووية.

ويدافع كسينجر عن هذا التحول بأنه كان ضروريا بسبب التغير السريع فى التكنولوجيا وأن حلف الناتو قام على أساس فكرة التفوق الأمريكى الاستراتيجي وهو التفوق الذى لم يصبح موجودا - حيث قللت صعوبة توجيه هجوم بالصواريخ من فعالية الأهمية السياسية لاستراتيجية القوة المضادة. كذلك فقد زادت قدرة الاتحاد السوفييتى على التدمير فى ضربة مضادة لدول الناتو، وهذا بالطبع يقلل من قدرة واستعداد أى رئيس أمريكى لبدء حرب عامة.

وقد كانت حجة الولايات المتحدة لاقناع حلفائها بتدعيم القوات التقليدية هى أن هذه القوات ستوفر «مهلة» فى العمليات العسكرية تسمح للسوفييت بتقدير واعادة تقييم المخاطر الكبيرة المترتبة على هجومهم، ومن ثم فإن استخدام القوات التقليدية يمثل «الحد» الذى لا تستخدم دونه الأسلحة النووية؛ على أن هذه التعليلات لم تقنع الأوروبيين بل زادت من جدلهم حول مسألة التحكم فى الأسلحة النووية.

المشكلة النووية للناتو :

ترتبت المشكلة التى تواجه حلف الأطلنطى فى مجال الأسلحة النووية على وجود تعارض وعدم اتساق بين المتطلبات الفنية للاستراتيجية وبين المستلزمات السياسية للوطن الدولة؛ وقد أدت هذه العوامل إلى:

- الحاجة لوجود تحكم مركزى فى العمليات العسكرية.

- رغبة كل حليف رئيس لأن يكون له دور كبير فى اتخاذ القرارات المشتركة خاصة أثناء الأزمات فى مجال تحديد الحادث أو الحالة التى تمثل الحرب وتعنى بدايتها؛ وكذا فى مجال الاشتراك فى تخطيط العمليات التى تتحدد على أساس نظرية الرد المرن.

- رغبة الحلفاء الكبار فى الاشتراك فى التمتع بالهيبة والقوة السياسية التى يخلعها التحكم فى الأسلحة النووية.

وتتمثل المشكلة بناء على ذلك فى صعوبة المواءمة بين هذه النتائج طالما أن حلف الأطلنطى مازال يتكون من دول ذات سيادة. والحل الوحيد هو فى وجود هيئة فوق مستوى دول الحلف تنظم تركيبا سياسيا وعسكريا وهو ما ليس له وجود حاليا، لذا فالبديل هو وجود صراع بين المصالح وهو أمر حتمى.

وقد تمثل هذا التعارض فى المصالح فى الهجوم الأمريكى العنيف الذى انتقد بشدة القوات النووية لبريطانيا وفرنسا؛ كما تمثل فى المشروعات العديدة التى تستهدف تحقيق التحكم المركزى على الأسلحة النووية للحلف داخل إطار حلف الأطلنطى الحالى.

وتمثل النقد الذى وجهته الولايات المتحدة للقوات الوطنية النووية لبريطانيا وفرنسا فى أنه لا حاجة استرتيجية لهذه القوات طالما أن جميع الأهداف الهامة تغطيها بالفعل القوات الاستراتيجية الأمريكية، وأن وجود القوات الوطنية يمثل عامل شقاق لأنه ينطوى على عدم ثقة بالولايات المتحدة، كما أن فيه مضيعة للنفقات والأموال، وقد يشجع على انتشار الأسلحة الذرية؛ كما أنه سيجعل من المستحيل تنفيذ استراتيجية الرد المرن التى يقوم عليها الدفاع الأمريكى.

وقد أدى ذلك بدوره لجدل متزايد الحدة. وحاولت ادارة كيندى فى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٢ عرض عدد من المشروعات لمواجهة معارضة الحلفاء

الأوروبية من شأنها أن تكفل الضمانات بتوفير الأسلحة الأمريكية لحماية دول الحلف وتحتفظ فى الوقت نفسه بالتحكم الأمريكى فى هذه الأسلحة. على أن هذه المشروعات لم تمس الجانب الأساسى الذى كان يقلق الحلفاء؛ والذى لم يكن عسكريا وإنما كان سياسيا يتمثل فى أن الاستراتيجية العسكرية المركزية لن تكون ممكنة إلا إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتنازل على الأقل عن بعض حريتها فى العمل فى المجال السياسى بنفس القدر الذى تطلب من حلفائها التنازل به فى المجال العسكرى. وهذا يعنى أن مسألة التحكم فى القوات النووية أكدت حاجة حلف الأطلنطى إلى جهاز لمعالجة الأزمات السياسية أكثر مما أكدت الحاجة إلى جهاز عسكرى لتخطيط الحرب.

ويلخص كيسنجر لب هذا الجدل بأن الحوار حول التحكم فى الأسلحة النووية حدث على مستويين لم يلتقيا:

فعلى المستوى الاستراتيجي البحت:

كانت النظرية الأمريكية أكثر سلامة من البديل الذى تحدث عنه معارضوها الأوروبيون؛ ذلك أن تقسيم العمل داخل الحلف يمثل أفضل السبل إذا افترضنا أن الحلف يمثل وحدة واحدة. غير أن هذه ليست الحال، فليس حلف الأطلنطى وحدة سياسية واحدة، وكانت هذه هى نقطة الضعف فى النظرية الأمريكية اذ أنها أغفلت **المضاعفات السياسية** لآرائها الاستراتيجية.

الفصل الخامس :

موضوع التحكم النووى

القوة النووية المتعددة الأطراف

تم احياء فكرة انشاء القوة النووية المتعددة الأطراف وذلك بعد الفيتو الذى فرضه ديجول على دخول بريطانيا فى السوق المشتركة. وقد ركزت الولايات المتحدة على مشكلة التحكم فى القوة النووية لأسباب منها أن التحدى الفرنسى كان يعنى ربط الاستقلال والكيان السياسى بالاستقلال بقوة نووية منفردة، ولأن أمريكا كانت تخشى من شبح وجود برنامج نووى ألمانى فرنسى فى المجال النووى.

وقد ركزت الولايات المتحدة على مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف وعلى حث الدول الأوروبية على تبنى هذه الفكرة باعتبارها السبيل الوحيد لاستعادة الترابط والتنسيق فى التحالف الغربى. وقد ذكر دين راسك وزير الخارجية فى أكتوبر ١٩٦٣ «أن وجود مثل هذا الأسطول المتعدد الأطراف من الصواريخ سيكون فعالا من الناحية العسكرية.. كما أنه سوف يدعم من الانسجام والترابط الأوروبى وذلك باعطائه الدول غير النووية حاليا فرصة للاشتراك فى التملك والتسيير والتحكم فى القوة النووية الجبارة على نفس الأساس الذى تشترك به الدول الأخرى الأعضاء فى هذه القوة».

ونتيجة لذلك ولسعى الولايات المتحدة لاقناع حلفائها بهذا المشروع واقناع الرأى العام الداخلى به فقد ثار جدل كبير حول جدواه وفعاليته.

وقد كان الحافز المباشر على تبنى هذا المشروع هو حاجة قياده الحلفاء العليا فى أوروبا لصواريخ متوسطة المدى لمواجهة الصواريخ السوفييتية الموجهة لأوروبا. وكان هناك حافز آخر يتمثل فى الرغبة فى منع الحلفاء الآخرين من سلوك مسلك كل من بريطانيا وفرنسا فى تطوير برامج نووية قومية. كذلك كان هناك عامل آخر يتمثل فى عزوف دول حلف الأطلنطى الأوروبية النووية عن اشتراك الدول غير النووية فى الحلف فيما تتخذه هذه الدول النووية من قرارات استراتيجية.

وكان هناك حافز أخير يتمثل فى أن النظرية الاستراتيجية الأمريكية كانت ترى أفضلية أن تظل كافة الأسلحة النووية داخل الحلف تحت السيطرة الأمريكية، غير أن فكرة القوة النووية المتعددة الأطراف كانت تمثل أفضل حل بديل لذلك بشرط أن يبقى حق الفيتو لأمريكا على استخدام الأسلحة النووية.

ولقد لقيت فكرة القوة النووية المتعددة الأطراف تأييد المنادين بالوحدة الأوروبية، الذين وجدوا فيها نواة لقوة نووية أوروبية مستقلة، ولأن عنصر الاشتراك والترابط الذى تكفله سيخلق أساسا جديدا للوحدة الأوروبية بما يضمن مساهمة واشتراك بريطانيا.

على أن مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف كانت به عدة عيوب؛ كما قصد منه ارضاء فرنسا والتى ثارت ضده معارضة شديدة.

وقد استفادت الولايات المتحدة من تجربتها فى طرح هذا المشروع والدعوة له ثم ما لقيه من معارضة، عدة دروس أهمها عدم جدوى محاولة حل المشكلات السياسية عن طريق وسائل فنية، ذلك أن مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف كان ردا أمريكيا على التحدى السياسى والفلسفى الذى مثله

منع ديجول لانجلترا من دخول السوق المشتركة. وتناست السياسة الأمريكية العوامل العميقة فى الوحدة الأوروبية؛ ثم انها تناست الاعتراض التلقائى لدى الأوروبيين من اشتراك ألمانيا الغربية فى التصرف فى الأسلحة النووية وتسييرها فى إطار القوة المتعددة الأطراف. هذا علاوة على أنه كان ينطوى على مغالطة، فهذا المشروع الذى يستند ظاهرا على الاشتراك على قدم المساواة بين دول التحالف الغربى كان يخفى وراءه فى الحقيقة سيطرة أمريكية، اذ ان «البنتاجون» لم يوافق ويتبنى المشروع إلا بعد أن ضمن أن يكون للولايات المتحدة الفيتو على استعمال الأسلحة النووية.

هذا وقد أدى تولى الحكومة البريطانية الجديدة وقدوم الرئيس جونسون لمنصب الرئاسة إلى أن اتجهت الولايات المتحدة إلى تخفيف حماسها لهذا المشروع والعمل على دراسة جديدة لمسائل الأمن.

ويستخلص كيسنجر من ذلك أنه اذا كان لأمريكا أن تستفيد من الجدل الذى ثار حول مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف فإن عليها هى ودول التحالف الغربى أن ترجع إلى الأساسيات فى التحالف وهى تحديد الأهداف المشتركة ودراسة حقيقة ما يطلبه أعضاء التحالف فى العصر النووى.

الفصل السادس :

المشكلة النووية

ما هو الطريق الذى يتبع من الآن فصاعدا ؟

ان المشكلة النووية للتحالف الغربى لها أربعة جوانب:

١ ـ رغبة الولايات المتحدة فى اقرار تحكم مركزى فى الأسلحة النووية فى التحالف.

والحل الأمثل من وجهة نظر البنتاجون هو فى حرمان دول التحالف كلها من القدرة على التصرف بصورة مستقلة فى الحقل النووى.

٢ ـ أن لدى اثنتين من حلفاء أمريكا وهما بريطانيا وفرنسا، برامج وطنية للأسلحة النووية.

٣ ـ أنه من المرغوب فيه منع انتشار الأسلحة النووية داخل التحالف وخارجه.

٤ ـ أن المناقشات التى دارت حول مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف أثبتت أو أكدت مطالب الدول غير النووية فى التحالف الغربى فى الاشتراك فى التحكم فى الأسلحة النووية وربما أيضا رغبتها فى ايجاد شكل من أشكال تملك الأسلحة النووية.

وطبيعى أنه لا يوجد برنامج يوفق بين هذه الأهداف جميعا.

أولا : لأن كل عضو فى التحالف لديه هدفان متعارضان فيما يتعلق بالسياسة النووية.

ثانيا: لأنه يوجد تعارض خفى بين محاولة اقرار تحكم مركزى على الأسلحة النووية وبين حرص كل دولة كبرى فى الحلف بما فيها الولايات المتحدة على مركزها وسيادتها.

فبالنسبة للجانب الأول نجد أن كل دولة فى الحلف ترغب فى تجنب أن تضطر إلى دخول حرب نووية ضد ارادتها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها تريد أن تكون متأكدة من التأييد النووى من حليفاتها إذا تعرض وجودها للخطر. وهذان الهدفان متعارضان واتباع أحدهما يعنى استبعاد الآخر.

ويستخلص كيسنجر من ذلك أنه فى العصر النووى لا يتحقق الترابط فى التحالف إلا إذا تزايد الترابط السياسى بين أعضائه إلى الحد الذى يجعل هذه الدول الأعضاء تعتبر مصالحها الحيوية واحدة ومتجانسة. واذا تحقق هذا الشرط الأساسى فإن ما عدا ذلك من وضع وتنظيم للقوات النووية يكون أمرا ثانويا، ذلك أنه اذا لم يكن هناك اتفاق واجماع سياسى فان المناقشات حول ادارة الحرب النووية تبرز بل وتزيد من الصعوبات التى ينطوى عليها الأمر.

ويطالب كيسنجر بأن يتحول التركيز الأكبر للجدل داخل التحالف من موضوع انشاء قوات نووية جديدة إلى محاولة بناء الاتفاق السياسى الذى وحده يعطى القوات العسكرية معناها وأهميتها، ويبدو أن ذلك كان يمثل الاتجاه الذى انطوى عليه اقتراح «ماكنمارا» والذى قدمه فى اجتماع وزراء دفاع حلف الناتو فى يونيو ١٩٦٥ وطالب فيه بانشاء لجنة داخل الحلف لمعالجة المسائل النووية.

ويري كيسنجر أن هناك مبالغة فى المخاوف من جانب أمريكا من رغبة الدول الأوروبية فى تأكيد استقلالها واشتراكها فى اتخاذ القرارات وفى علاج

المشكلات والأزمات الدولية، وأنه توجد أسباب قوية تدعو لضرورة أن تعدل الولايات المتحدة من موقفها المعارض تماما لوجود مراكز أخرى من القوة النووية داخل التحالف الغربى. ورغم أنه من المرغوب فيه الحد من انتشار الأسلحة النووية، إلا أنه ليس هناك دليل على أن تملك فرنسا أو بريطانيا لها سيشجع دولا أخرى على السعى لتملكها، وليس هناك دليل مثلا على أن تملك الصين للقنبلة النووية كان سببه تملك بريطانيا أو فرنسا لها.

كذلك فإنه من المرغوب فيه أن توجد قوة نووية أوروبية موحدة يجرى التنسيق بينها وبين الولايات المتحدة، غير أن علينا أن نراعى الظروف والأوضاع القائمة والتى تجعل تنفيذ مشروع مثل القوة النووية المتعددة الأطراف صعبا. كذلك فهناك معارضة فى أمريكا وفى أوروبا لقيام قوة نووية أوروبية مستقلة على أساس أن ذلك قد يؤدى إلى سياسة أوروبية غير متعقلة ومجازفة أو أنه قد يؤدى إلى الانسحاب النهائى للولايات المتحدة من أوروبا.

والخلاصة - فى نظر كيسنجر - أن أى مشروع جديد فى المجال النووى للتحالف الغربى يجب أن يرتكز على القوات النووية الموجودة، كما يجب أن يؤكد الوحدة السياسية بدلا من التركيبات العسكرية، كما يجب أن يترك الباب مفتوحا فى وجه تطور الاستقلال الأوروبى فى المجال النووى.

الفصل السابع :

التوقعات السياسية

علاقات الشرق والغرب ومستقبل ألمانيا :

علاقة الشرق والغرب :

كانت العلاقات بين المعسكرين سببا فى الخلاف القائم داخل الحزب منذ موت ستالين. ولكن بعض الحلفاء رأوا أن الخطر الشيوعى قد تبخر بموت ستالين وبظهور حملات السلام التى شنها الاتحاد السوفييتى فى حين رأى البعض الآخر، أن المناداة بالسلام ما هو إلا تكتيك جديد.

ويتعرض كيسنجر لحملات السلام السوفيتية فيقول انها ليست جديدة اذ تكررت منذ عام ١٩٢٤ ولكن فترة عدم الجذب كانت تنتهى اذا لاحت فرصة للشيوعية للانقضاض على مكسب جديد.

وتحدث كيسنجر عن القيادة السوفيتية فوصف القائمين بها أنهم رجال لا عاطفة لهم ويتطلعون دائما إلى السلطة ويفعلون أى شىء فى سبيلها ويعملون كقاعدة علي اقصاء المنافسين. أما فى المجال الخارجى فإن هؤلاء القادة لا يترددون فى تحقيق أى مكسب سياسى أو إقليمى على حساب صداقة الغرب أو حسن الصلة به، فقد ضحوا بصداقة الغرب التى تولدت عن الكفاح المشترك

فى الحرب العالمية الثانية من أجل انشاء حكومات شيوعية فى شرق أوروبا وضحوا «بروح جنيف» عندما لاحت لهم امكانية اختراق الشرق الأوسط، واختفت روح «كامب دافيد» بانذار برلين.

ويذهب كيسنجر إلى أن اعتماد السوفييت على العوامل الموضوعية هو أحد أسباب فشل المفاوضات مع الغرب، وأن المفاوضين الشيوعيين لا يستطيعون الاعتراف بأن حجج خصومهم يمكن أن تقنعهم، ذلك لأنهم يعتبرونهم أقل منهم فى مستوى فهم القوانين الأساسية للتطور التاريخى، كما أنهم لا يستطيعون تبادل التنازلات مع الغرب لأنهم يعتقدون أن التنازلات تمنح بسبب المواقف الواقعية ولا تمنح لأشخاص.

ويقول كيسنجر ان أى زعيم سوفييتى لا يستطيع أن يعقد اتفاقا مبنيا على افتراض أنه قد تأثر بالصفات الشخصية لزعيم رأسمالى وليس معنى هذا أن الاتفاقات بين السوفييت والغرب غير ممكنة، ولكنها ان عقدت فيجب أن تعكس شروطا موضوعية وليس علاقة شخصية.

ويضيف كيسنجر إلى ما تقدم أن الايمان بأهمية كفاح الطبقات هو سبب تبنى القادة السوفييت لفلسفة عدائية تجاه العالم غير الشيوعى، وأنه حتى عندما نادى الحزب الشيوعى السوفييتى بالتعايش فإنه قد أعلن أنه يعارض التعايش السلمى فى «مجال الأيديولوجية».

ويقول كيسنجر ان التعايش السلمى الذى ينادى به الاتحاد السوفييتى ان هو الا وسيلة تكتيكية للتغلب على الغرب، والدليل على ذلك رد الحزب الشيوعى السوفييتى على اتهامات الصين من أنه يؤيد تماما تحطيم الامبريالية والرأسمالية وأنه لا يؤمن بالقضاء الحتمى للرأسمالية فحسب بل يفعل كل ما هو ممكن لتحقيق ذلك من خلال كفاح الطبقات.

وهذه العوامل يمكن أن تتمخض عنها سياسة شيوعية توسعية يحد منها :

١ ـ تطور الأسلحة الحديثة وهو ما يمنع الاتحاد السوفييتى من التهور إلى مواجهة عسكرية، ولذا فإنه يمكن الاتفاق بين الدولتين النوويتين الكبيرتين على أن لهما مصلحة حيوية مشتركة وهى منع وقوع حرب نووية.

٢ ـ عدم استقرار الجماعة القيادية السوفيتية، ذلك أن جزءا كبيرا من مجهود هؤلاء القادة يستنزف داخليا.

٣ ـ ويبنى على السبب المتقدم عدم قدرة الدول الشيوعية على التعادل مع بعضها فقد ضعفت وحدة العالم الشيوعى - التى كانت تقوم على الايمان بالحقيقة العلمية للمذهب الشيوعى وعلى كون موسكو مركزا للماركسية - بسبب الحملة ضد الستالينية، والنزاع الصينى السوفييتى، والطريقة التى أعفى بها خروشوف.

ويرى كيسنجر أنه فى الحالات التى يواجه فيها العالم الشيوعى متاعب داخلية يجب على الغرب الا يصدق نغمة الشيوعية التى تنطق بالسلام، ويجب ألا يضيع فرصة، كما أن قضية السلام لا تخدم إذا اعتقد الزعماء السوفييت أن أى اجراء يقومون به مهما كان عدوانيا، يمكن أن ينقلب أثره بمجرد تغيير النغمة من العداء إلى السلام، ذلك أنه سوف تثبت عدم جدوى المفاوضات اذا اقتصرت على مجرد الاعراب عن النوايا الطيبة بل يجب أن تكون على أسس برامج محددة.

ويرى كيسنجر أنه يجب على الغرب قبل كل شىء أن يوجه سياسته بالابتعاد عن الخيال لأن الضغوط التى تجعل السوفييت يقللون من التأثر يمكن أن تدفعهم فى الوقت ذاته إلى فترة جديدة من العداء، كما أنه يوجد دائما خطر من أن يحاول الكرملين اعادة وحدة شرق أوروبا عن طريق خلق أزمة حول ألمانيا.

ويمضى كيسنجر قائلا انه حتى النزاع بين الصين والاتحاد السوفييتى فإنه بقدر ما يمثل فرصة للغرب، يمثل خطرا عليه لأن الغرب سوف لا يواجه

فترات من العداء والوفاق - الواحدة تلو الأخرى - بل سيواجه فترات من العداء والوفاق فى آن واحد، كما أن المنافسة بين هاتين الدولتين قد تؤدى بهما إلى تأييد ما يسمى بحركات التحرر بمساعدات هائلة كما حدث فى الكونجو.

ويقول كيسنجر ان خوف الدول الحديثة من اعتناق الشيوعية قد انقضى بزوال ستالين وزوال التبعية للاتحاد السوفييتى معه وظهور الوطنية الشيوعية. ولكن ينبغى التفرقة بين حكومة وطنية شيوعية فى شرق أوروبا وأخرى فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية لأنه فى هذه الحالة الأخيرة ستكون مثل هذه الحكومة مركزا مضادا للغرب.

ويقول أيضا ان اغراء الدخول فى محاولات فردية للتقارب مع الاتحاد السوفييتى اغراء خطير للغاية للغرب لأنه يولد عدم الثقة داخل الحلف، ولهذا فإنه يلزم على دول الغرب أن تفضل المزايا التى يمكن أن تحصل عليها على المدى البعيد وهى متضامنة على المزايا التى تحصل عليها فى المدى القصير منفردة، ويلزم أيضا أن تطور برنامجا متماسكا موحدا.

وينتهى كيسنجر إلى القول بأن الغرب «موحدا» ستكون له مزايا هائلة فى التفاوض، كما أن الفرقة الموجودة فى شرق أوروبا ستمكن الغرب من مواءمة سياسية تجاه كل دولة.

وفى هذه الحالة فإنه سيمكن تهيئة جو أفضل لمفاوضات سباق التسلح والتجارة بين الغرب والشرق التى تحتاج إلى حل سريع.

مستقبل ألمانيا :

يرى كيسنجر أن أية سياسة بالنسبة لألمانيا يجب أن تواجه ثلاث مشكلات:

١ ـ العلاقة مع الاتحاد السوفييتى بما فيها الموضوعات المتداخلة فى أى تخفيض للقوى.

٢ ـ العلاقات مع ألمانيا الشرقية.

٣ ـ العلاقات مع دول شرق أوروبا.

ويقول كيسنجر ان مصالح الحلفاء الغربيين ومصالح ألمانيا متعارضة حول هذه المشكلات الثلاث ولهذا فإنه يجب التوفيق بينها. والسبيل الوحيد إلى مواجهة مستقبل ألمانيا دون التعرض لمخاطر التعارض بين مصالح ألمانيا ودول الغرب هو وحدة التحالف الأطلسى فى موقفه منها.

كما يقول كيسنجر ان الاتحاد السوفييتى يهدف إلى ابقاء الأوضاع الراهنة وهو ما يراه بعض الحلفاء الغربيين أيضا، ولكن هذا الرأى سيؤدى إلى تطور للأمور بين ألمانيا الغربية والشرقية بحيث لا يقوى لا الشرق ولا الغرب على السيطرة على الأحداث مستقبلا.

ويرى كيسنجر أنه يلزم أن يظهر الحلفاء تفهما أكبر لمسألة الوحدة الألمانية كما يلزم أيضا ألمانيا أن تواجه الحقيقة التى مؤداها حتمية ايجاد برنامج محدد اذا قدر للوحدة الألمانية أن تتم، وفى هذا الصدد يقترح كيسنجر أن تنشىء ألمانيا الغربية علاقات مع كل دول شرق أوروبا رغم مبدأ «هالشتين» لتحسين العلاقات مع هذه الدول التى تريد الابقاء على تقسيم ألمانيا.

كذلك يجب الاعتراف بأن أية خطة لتوحيد ألمانيا لابد أن تصطدم بالمسألة الحساسة وهى مسألة الحدود، وقد نشأ أصل هذه المسألة فى معاهدة بوتسدام عام ١٩٤٥ عندما وضعت أراضى خط الأودرنيس وهى أراض ألمانية تحت ادارة بولندا وقامت هذه بطرد ١٣ مليون ألمانى منها.

ومع أنه يصعب فى الواقع على ألمانيا أن تعلن قبول هذه الحدود الجديدة فان هذه المسألة مع الأسف لابد أن تكون داخلة فى أية خطة لتوحيد ألمانيا.

ويقترح كيسنجر كبرنامج لوحدة ألمانيا أن:

١ ـ يعلن الغرب وألمانيا الغربية أنه فى الوقت الذى تظل فيه الوحدة الألمانية الهدف النهائى، فإن الهدف الحالى هو تمكين شعب ألمانيا الشرقية

من اختيار الحكومة التى يفضلها، وفى هذه الحالة يقبل الغرب دولة ألمانيا الشرقية بشرط اجراء انتخابات حرة.

٢ ـ يكون لأراضى ألمانيا الغربية وضع مماثل لوضع النمسا لمدة خمسة عشر عاما.

٣ ـ يمكن انشاء اتحاد فيدرالى واسع بين الدولتين الألمانيتين تكون فيه ألمانيا الشرقية مستقلة محايدة ومجردة من السلاح.

٤ ـ يتولى الاشراف على الانتخابات الحرة ونزع السلاح لجنة مكونة من دول أوروبا محايدة كالسويد وسويسرا والنمسا وربما فنلندا.

٥ ـ الابقاء على التزامات ألمانيا الشرقية للاتحاد السوفييتى ودول شرق أوروبا لفترة عشر سنوات. وبعد هذه الفترة فإن هذه الروابط سوف تعتمد على المفاوضات الطبيعية التى تجريها الحكومة الموجودة فى ألمانيا الشرقية مع هذه الدول.

٦ ـ يجرى استفتاء بعد ١٥ عاما تحت اشراف هذه اللجنة لتقرير ما اذا كانت ألمانيا الشرقية ترغب فى البقاء فى الاتحاد الواسع مع ألمانيا الغربية أو ترغب فى العودة. وفى كلتا الحالتين تبقى ألمانيا الشرقية مجردة من السلاح.

٧ ـ تعترف الدولتان الألمانيتان بالحدود القائمة حاليا بما فيها خط أودرنيس وتصبح برلين العاصمة وينتهى وضعها الحالى.

٨ ـ تنسحب القوات السوفيتية بعد انتخاب حكومة فى ألمانيا الشرقية انتخابا حرا، وتنسحب القوات الأجنبية من ألمانيا الغربية لمسافة تعادل تقريبا المسافة القائمة بين نهر الألب ونهر الأودر.

٩ ـ تعلن ألمانيا الغربية أنها لن تملك أسلحة نووية.

الفصل الثامن :

ما هو النوع المطلوب
من المشاركة فى الحلف الأطلسى؟

يوجد حلان لتقوية التحالف الأطلسى، هما: تحسين طرق التشاور، وانشاء وحدة أوروبية بأجهزة فيدرالية تعلو على سلطات الدول.

مشكلة المشاورات:

يعتقد كيسنجر أن المشكلة الصعبة للدبلوماسية الائتلافية تزداد صعوبة بسبب وجود ثلاثة عوامل:

١ ـ الالتزام الشديد للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بميزان القوى الحالى يتيح لحلفائها مجالا متزايدا لاجراءات وطنية بحتة.

٢ ـ الأعمال الداخلية للحكومات الحديثة معقدة لدرجة أنها تخلق مجموعة من العقبات فى وجه المشاورات المجدية.

٣ ـ فى تحالف يضم دولا غير متساوية فى الحجم أو القوة فانه من الطبيعى أن تكون هناك خلافات مستمرة.

ويقول كيسنجر ان السياسة الأمريكية قامت على افتراض أن العقبة الرئيسية لتعاون أمريكى أوروبى وثيق على المستوى العالمى مرجعه إلى أن موارد الدول الأوروبية القومية ليست كافية لمقابلة متطلبات العصر الحديث. وطبقا لهذا الرأى فإن وحدة أوروبا وتداخلها سوف يحل هذه المشكلة وستصبح أوروبا الموحدة مستعدة للمشاركة فى الأعباء المالية.

ويرجع كيسنجر رفض الحلفاء لتحمل مسئوليتهم الدولية إلى أنهم كانوا قد اضطروا إلى التنازل عن مصالحهم في العالم وان مشاركة هؤلاء الحلفاء أمريكا فى تحمل الأعباء يمكن أن يعطى قوة دافعة للتعاون الأطلسى إذا كانت لدى هؤلاء الحلفاء وجهة النظر نفسها التى تعتنقها الولايات المتحدة بالنسبة للمسائل الخارجة عن أوروبا، بل ان الالتزام الأمريكى بدور عالمى قد خفض من دوافع الحلفاء للمشاركة فيه.

ويقول كيسنجر ان الوحدة الأوروبية ليست علاجا جذريا للخلافات داخل المجتمع الأطلسى، فقد تضخمت هذه الخلافات بدلا من انخفاض حجمها.

ويمضى كيسنجر قائلا انه إذا تم الاعتراف بأن مصالح أوروبا ليست متماثلة مع المصالح الأمريكية فى كل مكان فانه يمكن الاتفاق بينهما على مجال يسمح فيه بالخلاف. وهكذا فإن كل شريك سوف يكون له قدر من المرونة وبالتالى فإن نزوع الاتحاد السوفييتى إلى القيام بمغامرات سوف يقل. فتستطيع أوروبا أن تحمل قدرا أكبر من المسئولية بالنسبة للدفاع عن نفسها وعن مستقبلها. وعلى حلف الأطلسى أن يقرر ما إذا كان الأفضل التركيز على سياسة ذات نفع عاجل أو سياسة حيوية طويلة المدى. وعلى كل حال فإن مركزية القرارات تضمن أكبر قدر من التنسيق. وتمشيا مع هذا الرأى فإن حيوية الحلف يمكن أن يخدمها جهاز يضم الحلفاء يكون قادرا على التنسيق بالنسبة لبعض المسائل.

ويختتم كيسنجر حديثه فى هذا المقام فيقول ان الولايات المتحدة ستغنم فى ايجاد ثقل متوازن مع ثقلها يمكن أن يحد من اندفاعاتها - وأن يدخل على ما تتخذه من قرارات مجردة، التحسينات اللازمة.

كما ان احدى المشكلات الرئيسية فى الفكر السياسى الغربى تتلخص فى كيفية المواءمة بين الوحدة والاختلاف، والواقع أن التركيز على الوحدة أو على الاختلاف بشكل شديد يحطم الميزان الحساس للقدرة على الابتكار، فالتركيز على الوحدة يؤدى إلى الجمود المميت فى حين أن المبالغة فى الاختلاف كغاية تؤدى إلى عداء للأفكار العظيمة، كما تؤدى على الصعيد السياسى إلى الاهتمام المبالغ فيه بالمتناقضات الوطنية.

وهكذا فإن ضرب هذا الميزان هو أكبر مشكلة قائمة يواجهها التحالف الغربى.

التداخل الأوروبى:

منذ الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة ترى أن أكثر الأنظمة فعالية للتعاون الأطلسى هو قيام شركة بين الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة. وهى ترى أن يكون لأوروبا الموحدة جهاز يعلو فى سلطاته فوق سلطات الدول الأوروبية. وهى فى هذا تعتقد أن شركة أوروبا بهذه الصورة ستكون ذات فعالية كبيرة.

على أن هذا الذى تراه الولايات المتحدة الأمريكية غير متصور، ذلك أن الطرق والوسائل التى تم بها التداخل الاقتصادى الأوروبى لا يمكن تطبيقها فى المجال السياسى وبالتالى قيام وحدة سياسية بين الدول الأوروبية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن المفهوم الأمريكى للوحدة الأوروبية، سالف الذكر، علاوة على أنه صعب التحقيق، فإنه قد حال دون قيام وحدة أوروبية.

ويرى كيسنجر أنه على الولايات المتحدة أن تترك التطور الداخلى نحو وحدة أوروبية للأوروبيين أنفسهم - وأن تستخدم نفوذها فى اعداد وتصميم أشكال جديدة للتعاون الأطلسى بدلا من الاستمرار فى التمسك العاطفى لصانعى السياسة الأمريكية بشكل واحد من أشكال الوحدة الأوروبية وهو الخاص بانشاء جهاز يعلو على سيادة الدول الأوروبية يمكن فى الواقع أن يأتى بنتائج معاكسة تماما لتلك المبتغاة.

اذ انه فى الوقت الذى يجب فيه على الولايات المتحدة أن تشجع وترحب بأية وحدة أوروبية تعكس رغبات الأوروبيين، فإنه من المشكوك فيه أن المصالح الأمريكية الوطنية أو الأطلسية تتطلب هذا التمسك العاطفى بهذه الوحدة الأوروبية القائمة على وجهة النظر الأمريكية المنوه عنها.

ان هناك سبلا مختلفة لتحقيق الوحدة الأوروبية، منها على سبيل المثال ما يعرف بخطة «فوشيه» التى تنادى بعقد اجتماعات تنظيمية لوزراء الخارجية. وهذه الخطة تمتاز بأنها يمكن أن تنتج تقدما فوريا نحو الوحدة الأوروبية دون التعرض للمستقبل، وبذلك تضع نهاية للتطور فهو الهدف المبتغى. كما أنها تسمح بترتيب أكثر مرونة للعلاقات الأطلسية بدلا من نظرية القوتين التوأمين السائدة حاليا. فأوروبا الاتحادية سوفَ تمكن الولايات المتحدة من الاحتفاظ بنفوذها فى عدد من مراكز السلطة فى أوروبا بدلا من أن تضطر إلى التعامل مع جهاز واحد فقط وهو الجهاز المفروض انشاؤه فى شكل الوحدة الأوروبية الذى تنادى به.

فإذا كان حلف الأطلسى يرغب فى الاحتفاظ بأية حيوية فإن ذلك يتطلب سياسة خارجية واحدة، وطالما أن الحلف لا يستطيع الاتفاق حتى على سياسة تجارية موحدة تجاه الشرق فانه سوف يكون من المستحيل اقناع الحلفاء بالتخلى عن حريتهم فى التصرف بالنسبة لقرارات تتعلق بوجودهم ذاته.

ويقترح كيسنجر انشاء جهاز سياسى على شكل لجنة تنفيذية لمجلس الحلف يمكن تكوينها من خمسة أعضاء دائمين هم : الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ بريطانيا ـ ايطاليا ـ وألمانيا، وعضو سادس ينتخب دوريا.

وعلى هذه اللجنة التنفيذية صياغة الأهداف المشتركة لمجتمع الأطلسى وعليها أن توضح حدود التصرفات الفردية للدول الأعضاء ان تضاربت الآراء بصدد مشكلة معينة، ويجب على هذه اللجنة أن تعطى الارشاد والنصح السياسيين للترتيبات العسكرية، كما يجب أن تكون هذه اللجنة السلطة السياسية

للقوة النووية المتحالفة المقترحة، وأخيرا فإنها يجب أن تتطلع بتطوير نظرية استراتيجية مشتركة.

ولما كان الحلف يضم دولا ذات سيادة فإن تفويض السلطة لهذه الدول يجب أن يكون محدودا، وعلى هذا فلكل عضو الحق فى استئناف قرارات اللجنة التنفيذية أمام مجلس الحلف. وبالإضافة إلى ذلك وفى بعض الأحيان يكون من حق هذا العضو الاعتراض على القرار الصادر من مجلس الحلف.

وفى اطار الاقتراح المتقدم فإن الدول الأوروبية تستطيع اذا رغبت أن تكون تجمعا ذا صلات أوثق، وعلى سبيل المثال فان الاتحاد الأوروبى الغربى WEU يمكن أن يتولى مسئولية الجزء الأوروبى من القوى النووية المتحالفة، وأن يساهم في خطط الناتو المشتركة.

فإذا ما تحقق لأوروبا من خلال هذا التنظيم نوع من الوحدة فإنها تستطيع أن تقترب من نظرية القوتين التوأمين.

فهرست

القسم الأول :مجمل الرؤى والتصورات الامريكية فى مجال العلاقات الخارجية الدولية

تمهيد : ٥

أولاً : تصورات كيسنجر ١١

ثانياً : تصورات نيكسون ٢٦

ثالثاً : رؤية جديدة للسلام ٣٣

رابعاً : الأمم المتحدة.. ٣٧

خامساً : تأمين المصالح الأمريكية ٤٢

سادساً : مجلس الأمن القومى الأمريكى ٥١

القسم الثانى : المبادئ الامريكية الثلاثة الرئيسية

تمهيد : ٦٧

سابعاً : مبدأ المشاركة ٦٨

ثامناً : مبدأ القوة ٨١

تاسعاً : مبدأ المفاوضة ١٠٢

القسم الثالث :السياسة الامريكية فى التطبيق

تمهيد : ١٢٣

عاشراً : الولايات المتحدة ومشكلة الشرق الأوسط ١٢٤

حادى عشر : الولايات المتحدة وأوروبا ١٤١
ثانى عشر : الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ١٥٥
ثالث عشر : الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ١٥٩
رابع عشر : الولايات المتحدة وآسيا ١٨١
خامس عشر : الولايات المتحدة وأفريقيا ٢٠٧

القسم الرابع : العلاقات الاقتصادية الدولية لأمريكا

سادس عشر : الولايات المتحدة والشئون الاقتصادية الدولية .. ٢٢٥
سابع عشر : السياسة النقدية الدولية ٢٢٦
ثامن عشر : المساعدات الخارجية ٢٢٨
تاسع عشر : التجارة الخارجية ٢٣١
عشرون : ربط السياسة الخارجية بالسياسة الاقتصادية ٢٣٤
واحد وعشرون : ملاحظات ٢٣٩
نبذة عن هنرى كيسنجر ٢٤٥
تقديم ٢٤٩

الكتاب الأول
السياسة الخارجية الأمريكية

مقدمة ٢٥٥
الموضوع الأول : الادارة الداخلية والسياسة الخارجية ٢٥٧

الموضوع الثانى : المشاكل الأساسية للسياسة الخارجية
الأمريكية ٢٨٨
الموضوع الثالث : المفاوضات الفيتنامية ٣١٥

الكتاب الثانى
ضرورة الاختيار

الفصل الأول : حول ضرورة الاختيار ٣٣٣
الفصل الثانى: حول مشاكل الردع ٣٣٧
الفصل الثالث : غرض القوة الرادعة ٣٤٣
الفصل الرابع : تقييم الحرب المحدودة ٣٥٦
الفصل الخامس : الولايات المتحدة وأوروبا ٣٦٥
الفصل السادس : التطور السياسى والشيوعية ٣٧٦

الكتاب الثالث
المشاركة المتعبة

الفصل الأول : طبيعة المشكلة ٣٨٩
الفصل الثانى: الموضوعات السياسية ٣٩٦
الفصل الثالث : أزمة برلين ـ معاهدة ناسو ـ ألمانيا الغربية ـ
بريطانيا عام ١٩٦٣ .... ٤٠٧
الفصل الرابع : طبيعة الجدل القائم حول المسائل
الاستراتيجية ٤٠٩

الفصل الخامس : موضوع التحكم النووى ـ القوة النووية
المتعددة الأطراف ٤١٨
الفصل السادس : المشكلة النووية ٤٢١
الفصل السابع : التوقعات السياسية ٤٢٤
الفصل الثامن : ما هو النوع المطلوب من المشاركة فى الحلف
الأطلسى؟ ٤٣٠
الفهرس ٤٣٥

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٤٢/١٩٩٤

I.S.B.N 977-01-3667-0



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



السفير الدكتور حسين شريف

- حاصل على ليسانس فى الفنون ـ دكتوراة فى العلوم السياسية والإقتصادية بجامعة السربون بباريس.
- التحق بالسلك الدبلوماسى عام ١٩٤٢ وعمل بالإتحاد السوفييتى، وفرنسا، وإيطاليا، والحبشة، والعراق، وسوريا، ولبنان، والبرازيل، ورومانيا؛ ثم مديراً لإدارة أمريكا الشمالية وكندا بوزارة الخارجية ثم سفيراً لمصر فى البرازيل. وهو عضو الآن بالمجالس القومية المتخصصة.
- مثل مصر فى العديد من المؤتمرات الدولية بالخارج.

له مؤلفات منها:

- وحدة وادى النيل باللغة الفرنسية.
- مفهوم السياسة الأمريكية من خلال مؤلفات هنرى كيسنجر.
- النواحى الإقتصادية والسياسة الأمريكية تجاه العالم ـ وله مقالات عديدة فى السياسة الدولية ـ آخر مؤلفاته التحدى اليابانى فى التسعينيات.
- حاصل على وسام الإستحقاق من الدرجة الأولى من مصر، ووسام **أونسيه** من الدرجة الأولى من فرنسا ووسام **الرافدين** من العراق، **وكزويرو دى سول** من البرازيل.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٣٧٥ قرشا — تصميم الغلاف احمد عبد الغفار